المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
عمادة الدراسات العليا
كلية العلوم والآداب ببريدة

آراء ابن مالك واختياراته في حروف المعانِي
في كتابه
شرح الكافية الشافية منهجاً وموازنة

رسالة مقدمة إلى قسم اللغة العربية للحصول على درجة (الماجستير)
في العلوم اللغوية تخصص (نحو وصرف)

إعداد:
عائشة بنت ناصر بن صالح البطاح

إشراف الدكتور:
نبوي عشماوي النمس

أستاذ النحو والصرف المشارك في كلية العلوم والآداب ببريدة

١٤٣١-١٤٣٢هـ/٢٠١٠-٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هيأ قلوب عباده لاستقبال فيض هداه ، وألقى على بصائرهم من أنوار بيانه ما جَلاَ لهم حقائق تنـــزيله ، وأفاض على عقولهم من حكمته ما اهتدوا به إلى خفي أسراره. وبعد:

فإن لمن أسدوا إليَّ برَّهم في إنجاز هذا العمل دينًا أثقل من أن يقضيه الشكر في هذا المقام؛ بيد أن الشكر يتجه بدءًا إلى المولى ﷻ ثم إلى أولئك الذين مدّوا إليَّ يد التوجيه والعون، وأخص بالشكر والديَّ ــأطال الله في عمرهماــ اللذين كان لهما الفضل في تشجيعي وحثّي على مواصلة الطريق على الرغم من العوائق الكثيرة التي واجهتنِي عند إعداد هذا البحث.

كما أتقدم بشكر عميق أزجيه إلى المشرف على هذه الرسالة سعادة الدكتور/ نبوي عشماوي النمس أستاذ النحو والصرف المشارك في كلية العلوم والآداب بعنيزة الذي كان لي شرف التلقي على يديه منذ دراستي في السنة المنهجية ثم تولى مسؤولية الإشراف على هذا البحث؛ إذ لم يبخل عليَّ بغزير علمه، وصادق توجيهه ونصحه، فجزاه الله خير الجزاء ونفع بعلمه.

كما أتقدم بالشكر لجامعة القصيم ممثلة في عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي لما تبذله من جهود في سبيل تيسير أمور الباحثين والشكر ذاته لكلية التربية (الأقسام الأدبية في بريدة سابقا) ممثلة في عميداتها اللاتي تعاقبن عليها طيلة فترة دراستي، والعلوم والآداب حاليا ولعميدها الأستاذ الدكتور/ علي بن إبراهيم السعود، ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها الدكتور/ علي بن عبد الله النملة.

كما أشكر وكيلة العمادة للدراسات العليا سعادة الدكتورة/ مها عبد العزيز السحيبانِي ووكيلة قسم اللغة العربية الدكتورة/عائشة المحمود، وكل من كان له فضل علي من دون استثناء.

وأخص بالشكر والتقدير من بذل من وقته وجهده، ولم يبخل علي بأي مساعدة وهو زوجي الفاضل أبو تميم؛ فله منِّي كل الشكر.

ولا يفوتُنِي أن أشكر كل من أعانَنِي أو زودَنِي بأي معلومة أفادت البحث، وأولهم الدكتور /محمد بن إبراهيم السيف، الذي مد لي يد العون مذ كان الموضوع فكرة إلى أن استوى على سوقه، فله منِّي كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذين اللذين تفضَّلا بقبول مناقشة الرسالة، وهما الدكتور: محمد بن إبراهيم السيف، والدكتور: محمد عادل شوك.

والشكر ذاته لخاصتي من الأهل والإخوان؛ فلهم جميعاً جزيل الشكر والعرفان على ما بذلوا، وما قدَّموا.

والحمد لله أولاً وآخرًا

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين

سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحثة

المقدَّمة

وتشتمل على:

أسباب اختيار الموضوع.

عناية القدماء بحروف المعاني.

منهج البحث.

خطة البحث.

الحمد لله الذي علم آدم الأسماء كلها، وهيأ الإنسان للتعبير عن المعانِي التي يحتاج إليها بأوجز كلام وأحسن بيان، واختار لهذه الأمة أحسن اللغات وأكملها، والصلاة والسلام على من أوتِيَ جوامع الكلم، النبِي الأمي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعدُ:

فإن معانِي الأدوات نشأ في رحاب تفسير القرآن الكريم، حين كان علماء العربية، والمفسرون، يفصلون المعانِي المختلفة، للأداة الواحدة في النصوص القرآنية.

ودراسة حروف المعانِي جانب بارز من جوانب النحو العربي، انكب عليه النحاة العرب بالدرس والبحث فانتشرت أقوال المتقدمين، بين طيات كتب التفسير، وشروح الدواوين، والمصنفات النحوية، واللغوية، والبلاغية، إلا أن بعض النحاة المتأخرين أوْلَوا حروف المعانِي عناية خاصة فوضعوا فيها المؤلفات. كما فعل ابن هشام والمرادي وغيرهما.

وابن مالك ممن تناولوا هذه الحروف، وانتشرت آراؤه واختياراته في حروف المعانِي في مؤلفاته. فرأيت أن تتناول دراستِي:

(آراء ابن مالك واختياراته في حروف المعانِي في كتابه شرح الكافية الشافية منهجًا وموازنة).

لأنها أصل الألفية، وقد توسع ابن مالك فيها، وظهرت فيها آراؤه واختياراته.

أسباب اختيار الموضوع:

أما الأسباب التي دعتني لاختيار الموضوع فهي:

- ما لحروف المعانِي من أثرٍ بينٍ في إثراء الدرس النحوي؛ لأنها لون من الدرس تكثر فيه الآراء والوجهات؛ ولغزارة مروياتها وكثرة دورانها في الكلام ودقة مراميها، وقد ساعد على ذلك وفرة مصادر الموضوع ومراجعه.
- الوقوف على منهج ابن مالك في دراسته لحروف المعانِي والموازنة بين آرائه في الكافية الشافية وما جاء في سائر مصنفاته، ثم الموازنة بين آرائه وآراء غيره.
- الوقوف على بعض مسائل الخلاف في حروف المعانِي من خلال دراستها عند ابن مالك.

عناية القدماء بحروف المعاني السابقة:

أما عناية القدماء بحروف المعاني فإن المؤلفات النحوية المتقدمة ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج وغيرها لم تخصها بأبواب مستقلة، وإنما جاء الحديث عنها عرضا في الأبواب النحوية المختلفة. ثم شعر النحاة بضرورة تصنيف كتب مختصة، تضم هذه الحروف، وتبسط أصولها، وشواهدها، والمذاهب المختلفة فيها؛ فجاءت مؤلفات كثيرة، في هذا الموضوع:

منها ما تناول حرفا واحدا معنًى واستخداما مثل:

- اللامات لأبِي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت ١٣٣هـ.

ومنها ما تناول معانِي الحروف بخاصة مثل:

- معانِي الحروف لأبِي الحسن علي بن عيسى الرماني ت ٣٨٤هـ.
- الأزهية في علم الحروف لأبِي الحسن علي بن محمد الهروي ت ٤١٥هـ

ومنها ما تخصص في حروف المعانِي دراسة واستخداما مثل:

- رصف المباني في حروف المعانِي لأحمد بن عبد النور المالقي ت ٧٠٢هـ
- الجنى الداني في حروف المعانِي لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩هـ
- معانِي الأدوات والحروف لابن قيم الجوزية محمد بن أبِي بكر الحنبلي ت ٧٥١هـ
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ت ٧٦١هـ

وأول ما طبع من هذه المصنفات (مغني اللبيب) إذ إنه كان مرجعًا للدارسين والمحققين أغناهم عن كتب تقدمته أو جاءت بعده.

ومن الدراسات الحديثة:

- حروف المعانِي بين المرادي وابن هشام (دراسة نحوية- تحليلية-وموازنة) رسالة ماجستير للباحثة/ لولوه بنت إسماعيل بن محمد السماعيل/ كلية التربية للبنات في بريدة.
- حروف المعانِي في تراث ابن مالك (جمعًا ودراسة) رسالة دكتوراه للباحث/ محمد الشحات عمارة/ كلية اللغة العربية بالمنصورة — جامعة الأزهر.

وإني لأرجو أن يكون ما أقوم بإعداده -إن شاء الله- لبنة جديدة تضاف إلى هذا الصرح.

منهج البحث:

وأما منهج البحث الذي تقوم عليه هذه الدراسة فهو المنهج الذي يعتمد على التحليل، والاستنتاج، والموازنة، (المنهج الوصفي).

خطة البحث:

استقام البحث في مقدمة، وتمهيد، وسبعة فصول، يعقبها خاتمة كما يلي:

المقدمة: وفيها الاستهلال، وقيمة الموضوع، وأسباب اختياره مجالا للبحث والدراسة.

التمهيد: وفيه تعريف موجز بابن مالك يشمل: اسمه، ومولده، وشيوخه، وتلامذته، ومكانته العلمية، وأهم آثاره العلمية، ثم وفاته.

وجاءت: (آراء ابن مالك واختياراته في حروف المعاِني) في أربعة فصول:

الفصل الأول: الحروف الأحادية.

الفصل الثاني: الحروف الثنائية.

الفصل الثالث: الحروف الثلاثية.

الفصل الرابع: الحروف الرباعية.

وجاءت الدراسة مقتصرة على الحروف التي تظهر فيها آراء أو اختيارات واضحة لابن مالك في الكافية الشافية. واتّبعتُ في ذلك منهجًا يقوم على ذكر ما قاله فيها أولا في النظم والشرح وما قاله فيها في مؤلفاته الأخرى ثانيا، ثم ما قاله النحاة، وما ذُكِر حول هذه الحروف من مسائل خلاف بين النحاة. وقد راعيت في ذكرها في كل فصل الترتيب الألفبائي.

أما الفصل الخامس فهو: (طريقة ابن مالك في تناوله حروف المعاِني) وجاء في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: طريقته في الحكم.

المبحث الثاني: طريقته في الاختيار.

المبحث الثالث: طريقته في النقل والاستدلال.

والفصل السادس هو: (مصادر ابن مالك) وهي:

أعلام بصريون.

أعلام كوفيون.

أعلام بغداديون.

والفصل السابع الاستدلال عند ابن مالك: وهو السماع ويشمل: القرآن الكريم وقراءاته، والأحاديث النبوية والأخبار والآثار ونحوها، والشعر العربِي ورواياته وكلام العرب.

والقياس.

والإجماع.

وأما **الخاتمة** ففيها مجمل لنتائج البحث.

وقد ذيلت البحث بجملة من الفهارس الفنية، يليها ثبت المصادر والمراجع التي رجعت إليها في هذا البحث، وراعيت في إيرادها الترتيب الألفبائي، وفي مقدمتها كتب ابن مالك وهي: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وشروح كتبه ومنها شروح الألفية: وهي شرح ابن الناظم، وأوضح المسالك، والمقاصد الشافية، وشرح الأشموني. وشروح التسهيل: ومنها المساعد وشفاء العليل، والتذييل والتكميل . وإذا كنت لا أشير إلى الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث فلا أقل من أن أذكر أن الطريق لم تكن سهلة ولم تكن خالية من عثرات تقف حائلا دون الوصول إلى الهدف، غير أنها محاولة في طريق طويل، ولا أزعم أني أوفيت الموضوع حقه ولا أدَّعي خلوه من الخطأ والنقص والخلل والزلل؛ فما كان فيه من صواب فمن فضل الله وتوفيقه وما كان فيه من خطأ أو نقص أو خلل فمن نفسي وعجزي وقصوري.

ختامًا أتوجه إلى الله ﷻ بالدعاء أن يُيَسِّر لي إتمام هذا العمل، راجية منه تعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يعينني على شكره وذكره وحسن عبادته، والحمد لله أولاً وآخرًا.

التمهيد

ابن مالك، سيرته الذاتية والعلمية

ويتناول:

اسمه ومولده.

شيوخه وتلامذته.

مكانته العلمية.

آثاره العلمية.

وفاته.

اسمه:

هو جمال الدين أبو عبد الله مُحمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الشافعي النحوي[١]. هذا أشهر ما قيل في نسبه.

أما لقبه: فقد قيل: الطائي، والجيَّاني، والأندلسي، فالطائي: نسبة إلى قبيلة (طيئ).

والجياني: نسبة إلى مدينة (جيَّان) بالأندلس.

مولده ونشأته:

اختلف المؤرخون فِي سنة ولادة ابن مالك، وأغلب المصادر تنص على أنه ولد سنة ستمائة من الهجرة.

وكانت ولادته فِي (جَيَّان) من مدن الأندلس[٢] بفتح الجيم وتشديد الياء وآخره نون.

نشأ ابن مالك مولعًا بالعلم محبًّا للثقافة، وقد بدأ دراساته بحفظ القرآن الكريم، ودراسة القراءات القرآنية، ثم الحديث الشريف، وأشعار العرب، وأخذ العربية فِي بلاده عن ثابت بن خيار، من كبار النحاة والمقرئين وحضر مجلس أَبِي علي الشلوبين ثلاثة عشر يومًا وقيل: عشرين يومًا[٣].

من أهم شيوخ ابن مالك:

١- ثابت بن حيان الكلاعي[٤] الجياني (ت ٦٢٨هـ)، كان فاضلاً نحويًّا مقرئًا، أخذ عنه ابن مالك القراءات والنحو فِي الأندلس.

---

(١) تنظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي – تحقيق مصطفى عبد القادر عطا –دار الكتب العلمية-بيروت ١/ ١٠٨-١١٤، غاية النهاية فِي طبقات القراء لابن الجزري ٢/ ١٨٠-دار الكتب العلمية –بيروت، نفح الطيب للمقري ٢/ ٢٢٨- تحقيق إحسان عبد القدوس- دار صادر، بيروت، البداية والنهاية لابن كثير١٣/ ٣١٢، تحقيق: علي شري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ط١، الأعلام للزركلي ٦/ ٢٣٣-دار الملايين-بيروت، ط١٥.

(٢) نفح الطيب ١/ ١٦٥.

(٣) غاية النهاية فِي طبقات القراء ٢/ ١٨١، بغية الوعاة ١/ ٣٩٧.

(٤) غاية النهاية فِي طبقات القراء ٢/ ١٨٠-١٨١.

٢- أبو صادق: الحسن بن صباح[١] المخزومي المصري (ت ٦٣٢هـ).

٣- ابن أبِي الصقر: نجم الدين[٢] أبو الفضل مكرم بن محمد القرشي الدمشقي، كان عالـــمًا محدثًا فاضلاً (ت ٦٣٥هـ).

٤- أبو الحسن السخاوي[٣] النحوي المقرئ الشافعي، كان عالـــمًا بالقراءات، وإمامًا فِي النحو والفقه والتفسير، (ت ٦٤٣هـ)، أخذ عنه ابن مالك فِي دمشق العربية والقراءات.

٥- ابن يعيش[٤]: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي، من كبار أئمة العربية، ماهر فِي النحو والتصريف (ت ٦٤٣هـ) لازمه ابن مالك فِي حلب.

٦- أبو علي الشلوبين[٥]، عمر بن محمد بن عمر أبو علي الإشبيلي الأزدي (ت ٦٤٥هـ)، كان إمام عصره فِي العربية عالما، ذا معرفة بنقد الشعر، بارعًا في التعليم.

٧- ابن عمرون[٦]: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عمرون الحلبِي النحوي، أخذ النحو عن ابن يعيش وجالس ابن مالك (ت٦٤٩هـ).

تلامذته:

من العلماء الذين تخرجوا وتتلمذوا على يديه ونهلوا من علمه:

١- شمس الدين[٧] محمد بن عباس بن جعوان الأنصاري النحوي (ت ٦٨٢هـ).

٢- ولده بدر الدين[٨] المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ).

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٣/ ٣٥٩. ومقدمة شرح الكافية الشافية، دار الكتب العلمية – بيروت.

(٢) ينظر: المصدران السابقان.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٧-٢٠٨.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٤٥.

(٥) ينظر: غاية النهاية ٢/ ١٨٠-١٨١، بغية الوعاة ٢/ ٢٣٥.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٩١.

(٧) ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٨٦.

(٨) بغية الوعاة ١/ ١٨٦.

٣- شمس الدين(١) محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي الفقيه النحوي (ت ٧٠٩هـ). قال السيوطي(٢): (قرأ النحو على ابن مالك وبرع فيه ولازمه).

٤- أبو الحسن علي(٣) بن إبراهيم بن داود العطار الدمشقي (ت ٧٢٤هـ).

٥- شهاب الدين(٤) أبو الثناء محمود بن سليمان الحلبي (ت ٧٢٥).

٦- القاضي(٥) بدر الدين بن جماعة الكتاني الحموي (ت ٧٣٣هـ).

مكانته العلمية:

بلغ ابن مالك الغاية في علوم اللغة، ومما قيل فيه: «كان إمامًا في القراءات وعالمًا بها، وصنَّف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى»(٦).

«وأما النحو والتصريف فكان ابن مالك فيها بحرًا لا يشق لُجُّه، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة فكان أمرًا عجيبًا، وكان الأئمة الأعلام يحارون في أمره، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية»(٧).

وقال عنه الذهبي: «تصدَّرَ لإقراء العربية وصرف همته لإتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وأربى على المتقدمين وكان عالمًا في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيِّها...».(٨)

وكان نظمُ الشعر سهلاً عليه، رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال

(١) ينظر بغية الوعاة ١/ ١٧٢.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٧٢.

(٣) ينظر: شذرات الذهب ٦/ ٦٣.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ٦/ ٦٩.

(٥) ينظر: فوات الوفيات للكتبي٣/ ٢٩٧. تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

(٦) ينظر: نفح الطيب ٢/ ٢٢٢.

(٧) ينظر: نفح الطيب ٢/ ٢٢٢.

(٨) تاريخ الإسلام للذهبي ٣٢/ ٢٣تحقيق: د. عمر عبد السلام، دار الفكر العربي، بيروت، ط٢، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩.

العقل والوقار والتؤدة.(١)

آثاره العلمية:

ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع الهجري شهرةً، فقد منحه الله العمر الطويل، والصبر الجميل، والعقل الراجح، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع، فجاء إنتاجه على غزارته وعمقه ودقته سهلاً مقبولاً. ومن هذه المؤلفات(٢):

أ- المؤلفات النحوية:

١- الكافية الشافية: وهي منظومة طويلة قاربت ثلاثة آلاف بيت في النحو والصرف، وهي مطبوعة ضمن شرح الكافية الشافية.

٢- شرح الكافية الشافية: وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، وقام بإخراجه مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٣- الخلاصة المشهورة بالألفية: وهي منظومة فِي ألف بيت أودع فيها خلاصة ما فِي الكافية الشافية من نحو وتصريف، فهي تلخيص للكافية الشافية وهي مطبوعة.

٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المشهور بالتسهيل: كتاب فِي النحو مطبوع، تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكتاب العربي.

٥- شرح التسهيل: شرحه ابن مالك ووصل فيه إلى باب مصادر الفعل، وأكمله ابنه بدر الدين، وهو مطبوع، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون.

٦- عمدة الحافظ وعدة اللافظ: قيل عنه فِي (بغية الوعاة)، و(نفح الطيب): إنه مختصر يضم أصول النحو.

٧- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: وهو كتاب مطبوع فِي النحو والصرف، تحقيق الدكتور/ عدنان عبد الرحمن الدوري.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/ ٦٧، بغية الوعاة ١/ ١٠٩.

(٢) ورد ذكر هذه المؤلفات فِي غاية النهاية فِي طبقات القراء ٢/ ١٨١، بغية الوعاة ١/ ١٠٩-١١٠، نفح الطيب ٢/ ٢٢٥، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للحاج خليفة ١/ ٤٠٥. مكتبة المتنبي، بيروت.

٨- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح: وهو كتاب مطبوع حققه محمد فؤاد عبد الباقي.

٩- المقدمة الأسدية: وهي رسالة صغيرة فِي النحو، ذكرها السيوطي في البغية، والمقري في نفح الطيب.

١٠- شرح الجزولية: مقدمة مشهورة فِي النحو لمؤلفها: أبِي موسى الجزولي.

١١- نكَتُهُ النحوية على مقدمة ابن الحاجب.

١٢- المؤصل فِي نظم المفصل: أشارت إليه أغلب المصادر التي ترجمت له، وهو نظم المفصل للزمخشري.

ب- مؤلفاته الصرفية واللغوية:

١- لامية الأفعال، (مطبوع).

٢- شرح لامية الأفعال، (مطبوع).

٣- إيجاز التعريف فِي علم التصريف، (مطبوع).

٤- تحفة المودود في المقصور والممدود، (مطبوع).

٥- النظم الموجز فيما يهمز ومالا يهمز، (مطبوع).

٦- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء، (مطبوع).

وفاته:

توفي ابن مالك رحمه الله تعالى في دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة، وصُلِّيَ عليه بالجامع الأموي، ودُفن بسفح قاسيون فِي تربة القاضي عز الدين بن الصائغ[(١)].

(١) غاية النهاية ٢/ ١٨١، بغية الوعاة ١/ ١١٢، نفح الطيب ٢/ ٢٢٧) البداية والنهاية ٩/ ١٠٦.

الفصل الأول

الحروف الأحادية

وفيه:

الهمزة: همزة النداء.

الباء الزائدة.

الفاء: (الفاء الزائدة في الخبر – الفاء العاطفة – فاء السببية – الفاء في جواب الشرط).

الكاف.

اللام: (لام الأمر – لام الجحود– اللام الفارقة – اللام في جواب الشرط).

الواو: (الواو العاطفة – واو المعية – الواو المتوسطة بين جملة النعت ومنعوتها).

(أ) للنداء

ذهب ابن مالك إلى أن الهمزة لنداء القريب. قال:

وهمـــزة مفتوحـــة لمـــن دَنَـــا   وَوَا بمنـــدوب خـــصوصًا قُرِنـــا[(١)]

وقال في الشرح: «الحروف التي ينبه بها المنادى عند البصريين خمسة:

(يا) ،و(أيا) ،و(هيا) ،و(أي) ،والهمزة.

فمذهب سيبويه[(٢)]: أن الهمزة وحدها للقريب المصغي وغيرها للبعيد مسافةً، أو حكمًا.

ومذهب المبرد[(٣)]، ومن وافقه أن (أَيَا) و(هيَا) للبعيد، و(أيْ) والهمزة للقريب، (ويَا) لهما.

وزعم ابن برهان[(٤)] أن (أيا) و(هيا) للبعيد، والهمزة للقريب و(أي) للمتوسط و(يا) للجميع»[(٥)].

فقد عدد المذاهب وبدأ بمذهب سيبويه كأنه اختاره، وصححه في شرح التسهيل، فقال[(٦)]: «وكون الهمزة للقريب وما سواها للبعيد، هو الصحيح؛ لأن سيبويه أخبر بذلك عن العرب».

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٢٨٨ – تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، د. ت.

(٢) سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر إمام البصريين في النحو ومؤلف الكتاب، توفي سنة١٨٠هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ٢٣٩. وينظر رأيه في الكتاب ٢/ ٢٢٩– ٢٣٠. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه. من مؤلفاته المقتضب، والكامل توفي سنة ٢٨٥هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٢٢–٢٢٣، وينظر رأيه في المقتضب٤/ ٢٣٥. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

(٤) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان الأسدي صاحب العربية والفقه، قرأ على عبد السلام البصري كان أول أمره منجمًا ثم نظر في النحو واشتهر فيه كان دينًا ورعًا، له شرح اللمع وله ذكر في جمع الجوامع. توفي سنة ٤٥٦هـ تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٤٨.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٨–١٢٨٩.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٦. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة.

هذا ونسب السيوطي[١] إلى ابن مالك القول بأن النداء بالهمزة قليل في كلام العرب، قال: «وذكر في شرح التسهيل أن النداء بها قليل في كلام العرب وتبعه ابن الصائغ[٢] في حواشي المغني. وما قالاه مردود، فقد وقفت على أكثر من ثلاثمائة شاهد، وأفردتها بتأليف».

والذي في شرح التسهيل ينفي ما ذهب إليه السيوطي قال ابن مالك: «وكون الهمزة للقريب وما سواها للبعيد، هو الصحيح؛ لأن سيبويه أخبر بذلك عن العرب».

فيتضح مما ذُكر أن ابن مالك اختار كون الهمزة للقريب المصغي بناءً على إخبار سيبويه عن العرب بذلك وهو مذهب جمهور النحويين[٣] وهو الصحيح.

---

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر ينعت جلال الدين، المصري الشافعي، ويعرف بالسيوطي، من مصنفاته: الأشباه والنظائر، وجمع الجوامع على همع الهوامع، والمزهر في علوم اللغة، وبغية الوعاة توفي سنة ٩١١هـ. تنظر ترجمته في الأعلام للزركلي ٣/ ٣٠١-٣٠٢. وينظر قوله في الهمع ٢/ ٢٦. تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي الشيخ شمس الدين الحنفي النحوي، اشتغل بالعلم وبرع في اللغة والنحو والفقه. له مصنفات منها (التذكرة) في النحو وحاشيته على المغني. توفي سنة ٧٧٦هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة١/ ١٢٩.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد٤/ ٢٣٣. وشرح المفصل ٢/ ٤، ورصف المباني للمالقي ص٥٢، ٥١. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، واللمع في العربية لابن جني٢/ ٢٦. تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، ط١، عالم الكتب، القاهرة، والجنى الداني للمرادي ص٣٥. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/ ٢١٧٩. تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، والمغني لابن هشام ١/ ٨. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، والمساعد ٢/ ٤٨١، وشفاء العليل ٢/ ٨٠٢.

الباء الزائدة

الباء حرف جر يأتي أصليًّا، ويأتي زائدًا، ولزيادتها مواضع ذكرها النحاة[١]. وقد بين ابن مالك المواضع التي تُزاد فيها الباء، وذكر منها:

١- زيادتها في المبتدأ، قال في النظم:

وربَّما جرَّته باءٌ زائده نحو: بحسب الأذكياء فائده [٢]

وقال في الشرح: «وأما جره (أي المبتدأ) بالباء فنحو: (بحسب الذكي فائدة)، وبحسبك حديث) هذا إذا كان المتأخر نكرةً.

فلو كان معرفة فالأجود أن يكون مبتدأ، و(بحسبك) خبرًا مقدمًا. لأن (حسبًا) من الأسماء التي لا تعرِّفها الإضافة»[٣].

هنا اختار ابن مالك أن يكون (حسب) المجرور بالباء خبرا مقدما؛ إذا كان المتأخر معرفة.

٢- زيادتها في خبر المبتدأ بعد (هل) قال[٤]:

وجَرَّتِ البا خبرًا من بعد هلْ ... ...

وقال في الشرح: «وقد دخلت أيضًا على الخبر المرفوع بعد (هل)»[٥]كقوله:

---

(١) ينظر: معاني الحروف للرماني ٣٦-٤١. تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، وسر صناعة الإعراب لابن جني١/ ١٣٣-١٤٢. تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٩٢-٤٩٣. تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد، والمقرب لابن عصفور١/ ٢٠٣. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٤٨-١٤٩. تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٢١٥-١٢٢١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٤/ ٣٠٧-٣١٥. تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، والفوائد الضيائية للجامي ٢/ ٣٢٥. تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الجمهورية العراقية.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٧.

يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأقْرَدَتْ   ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ[(١)]

يرى ابن مالك هنا جواز دخول الباء في خبر المبتدأ المرفوع بعد (هل)؛ لأنها تشبه النافي.

وعلل دخول الباء مع (هل) بقوله: «وإذا دخلت على الخبر بعد (هل) لكون (هل) تشبه النافي فلأن تدخل على الخبر بعد النافي نفسه أحق وأولى»[(٢)].

وظاهر كلامه في التسهيل أن زيادة الباء في هذا الموضع قليل[(٣)].

٣- زيادتها في الخبر المنفي. قال[(٤)]:

والخـــــبر المنفـــــي غالبًـــــا يُجـــــرّ   ...   .

وقال في الشرح[(٥)]: «والخبر المنفي يعم خبر ليس، وخبر (ما) الحجازية، وخبر كان وأخواتها إذا دخل عليها نفي. ولا يدخل في ذلك خبر (ما زال) وأخواتها؛ لأن نفيها أوجب ثبوت أخبارها. فدخول الباء بعد ليس و(ما) كثير.

وأما دخولها بعد كان المنفية فكقول الشنفرى:

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزاد لم أكن   بأعجلهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ[(٦)]

---

(١) من الطويل، وقائله الفرزدق. ينظر: ديوانه ص٨٦٣ بشرح الصاوي، طبعة دار صادر، بيروت، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٦٤. تحقيق: محمد على النجار وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام ١/ ٢٩٩. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٥، دار الفكر، بيروت، لبنان واللسان (قرد)، والمساعد ١/ ٢٨٧، وشرح التصريح على التوضيح. الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ١/ ٢٠٢، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي ١/ ١٠١، ٢/ ٩٢، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، والهمع ١/ ٤٠٦ وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب. الإربلّي ص٤٦، صنعة: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار النفائس، بيروت، لبنان.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٨.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م. ص٥٧.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٣.

(٦) من الطويل/ لامية العرب للشنفرى ص٢٩ ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص١٤٩ والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٣/ ١٧٩، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، وشفاء العليل ١/ =

وقد دخلت أيضًا على ثاني المفعولين في باب (ظن) لكونه منفيًّا كقول الشاعر:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه   فلما دعاني لم يجدني بقُعْدد[1]»

وهذا قوله أيضًا في الألفية والتسهيل: قال في الألفية:

... ...   وبعد لا ونَفْي كان قد يُجَرّْ[2]

وقال في التسهيل: «وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء»[3].

ويفهم من كلامه أن دخول الباء بعد (ليس) و(ما) كثير، ودخول الباء في سائر أخبار (كان) وأخواتها المنفية دونه، ويدخل في ذلك المفعول الثاني في باب (ظن) وهذا رأي له.

٤- زيادتها في خبر (ما) التميمية، قال في النظم[4]:

وَبَعْــد بالبــاء قَــدْ يَجُــرُّون الخَــبرْ   كَغَيْــرهم وذا كــثيرٌ اشْــتَهرْ

وقال في الشرح: «وزعم أبو علي[5] أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل

٣٣٥، ٢/ ٦١٥، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٣١٠. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٢٠، مكتبة دار التراث، القاهرة، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٥١، ٣/ ٥١ دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، والدرر ١/ ١٠١، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/ ١٨٩. تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق.

(١) من الطويل، وقائله دريد بن الصمة. ينظر: شرح الكافية الشافية١/ ٤٢٤، الأصول ٣/ ٢١٢، وجواهر الأدب ص٥٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٣، وشرح الألفية ص١٤٩، وشفاء العليل ١/ ٣٣٥، والارتشاف ٣/ ١٢١٦، والدرر ١/ ١٠١، وخزانة الأدب للبغدادي ١١/ ٢٧٩. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٢/ ٢٣٣. حققه: ا. د محمد إبراهيم البنا وآخرون، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(٣) التسهيل ص٥٧.

(٤) شرح الكافية الشافية١/ ٤٣٤.

(٥) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسي أخذ النحو عن الزجاج ومبرمان وابن السراج وغيرهم، رفع من شأن المذهب البصري، من مصنفاته: التذكرة، والإيضاح العضدي، والمسائل الحلبية، والبغدادية، والشيرازية، توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٤١٠-٤١١. وينظر: المسائل البغداديات ٢٨٤، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد. وقد ذهب أبو علي في الإيضاح إلى جواز دخول الباء في هذا الموضع. قال: «وقد دخلت على خبرها الباء كما دخلت على خبر ليس». ينظر: الإيضاح ص١١٠، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم للطباعة والنشر، جدة، والمقتصد في =

الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري[١]، والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه»[٢].

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيرًا، منه قول الفرزدق أنشده سيبويه:

لعمـــرك مـــا مَعْـــنٌ بتـــاركِ حقِّـــه ولا مُنْـــسِئٌ مَعْـــنٌ ولا متيـــسِّرُ[٣]

ولو كان دخولها على الخبر مخصوصًا بلغة أهل الحجاز ما وُجد في لغة غيرهم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًّا، لا لكونه خبرًا منصوبًا، يدل على ذلك دخولها في نحو: (لم أكن بقائم)، وامتناع دخولها في نحو: (كنت قائما) وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـــ(إنْ) وبعد هل، وإنما دخلت على الخبر بعد (هل) لشبه (هل) بحرف نفي، فلأن تدخل على (ما) التميمية أحق وأولى؛ لأن شبه (ما) بـــ(ما) أكمل من شبه (هل) بـــ(ما).

وقد منع دخول الباء في خبر (ما) التميمية ابن السراج[٤] والفارسي- في

شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٤٢٩. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، وينظر أيضًا: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٦٨، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، جامعة قار يونس، ليبيا، والجنى الداني ص٥٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٣٤، والهمع ١/ ٤٠٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٢.

(١) هو محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أبو القاسم جار الله. كان واسع العلم كثير الفضل، غاية في الذكاء معتزلي المذهب. من مصنفاته الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، والأنموذج في النحو وغيرها. توفي سنة٥٣٨هـ. وينظر رأيه في المفصل ص٨٢. تعليق: د. محمد عز الدين السعيدي، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت، وشرح المفصل ٢/ ١١٤. وينظر أيضًا: شفاء العليل ١/ ٣٣٦، والارتشاف ٣/ ١٢٢٠، والهمع ١/ ٤٠٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٥-٤٣٦.

(٣) من الطويل. وقائله الفرزدق. ينظر: ديوانه ص٣٨٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٦، والكتاب ١/ ٦٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٣، وشفاء العليل ١/ ٣٣٦، والخزانة ١/ ١٨١.

(٤) هو محمد بن سهل النحوي البغدادي، كنيته أبو بكر، توفي سنة ٣١٦هـ. من أشهر مؤلفاته: الأصول في النحو، الموجز، الجمل. تنظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٩٢-٩٣. وينظر رأيه في الأصول في النحو١/ ٩٣. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، وينظر أيضًا: الارتشاف ٣/ ١٢٢٠، والمقاصد =

أحد قوليه- وتبعهما الزمخشريُّ.

وقد وافق ابنَ مالك في دخول الباء الزائدة في خبر (ما) التميمية أبو حيان[١]، وابنُ عقيل[٢]، والشاطبي[٣]، والسيوطي[٤]. واحتجوا بكثرة دخول الباء في أشعار بني تميم ونثرهم. وهذا هو الراجح.

٥- زيادتها في الخبر بعد (ما) المكفوفة بـــ(إنْ). قال:

وجـــاء مجـــرورًا ببـــاءٍ بعـــد إنْ   كـــ(مـــا إنِ اللهُ بغافـــل) فِـــدِنْ[٥]

وقال في الشرح: «...أنَّ الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـــ(إنْ)»[٦].

وهذا قوله أيضًا في شرح التسهيل[٧].

واستشهد بقول الشاعر:

لعمـــرك مـــا إنْ أبـــو مالـــك   بـــواهٍ ولا بـــضعيف قُـــواه[٨]

الشافية ٢/ ٢٣٤.

(١) هو محمد بن علي بن يوسف بن حيان، يعرف بكنيته أبي حيان الأندلسي الغرناطي، مات سنة٧٤٥هـ. من مصنفاته: البحر المحيط في التفسير، والتذييل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب في لسان العرب. تنظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢٣١-٢٣٣، ينظر: رأيه في الارتشاف ٣/ ١٢٢٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٣١١-٣١٢.

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بهاء الدين بن عقيل الهاشمي العقيلي. من مصنفاته النحوية شرحه على التسهيل (المساعد على التسهيل)، وشرحه على الألفية لابن مالك، توفي سنة٧٦٩هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٨٧، ٨٨. وينظر رأيه في المساعد ١/ ٢٨٨.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي من مصنفاته النحوية: شرحه على الألفية لابن مالك (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) توفي سنة ٧٩٠هـ. تنظر ترجمته في الأعلام ١/ ٧٥. وينظر رأيه في: المقاصد الشافية ٢/ ٢٣٤.

(٤) ينظر: الهمع ١/ ٤٠٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٣.

(٨) من المتقارب. وقائله المتنخل الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٧٦ للسكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة — القاهرة، وينظر: شرح الكافية الشافية١/ ٤٣٧، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٨، وشرح =

٦- زيادتها في خبر إنَّ، ولكنَّ. قال: «بل قد دخلتْ -يعني الباء- على الخبر المرفوع بعد لكنَّ...وبعد إنَّ»[١] كقول الشاعر:

ولكـــنَّ أجـــرًا لـــو فعلـــتِ بهـــينٍ   وهل يُنكرُ المعروفُ في الناس والأجرُ[٢]

وكقول امرئ القيس:

فـــإنْ تنـــأَ عنـــها حِقْبَـــة لا تُلاقهـــا   فإنَّـــك ممـــا أحـــدثتْ بـــالمجرِّب[٣]

وهذا أيضًا قوله في شرح التسهيل[٤].

وابن مالك هنا اختار مذهب ابن جني[٥]، إذ أجاز دخول الباء على خبر (لكنَّ).

واعترض أبو حيان على دخول الباء في خبر (إنَّ)، قال: «ولا يتعين أن يكون (بالمجرب) خبرًا لجواز تعلق (بالمجرب) بقوله: (مما أحدثت) وخبرُ إنَّ هو قوله: (مما أحدثت)، ويكون فإنك) على حذف مضاف، أي: فإنَّ نَأْيَكَ وعدَم ملاقاتك مما أحدثت، أي: بسبب ما أحدثت بالمجرب»[٦].

التسهيل ١/ ٣٨٣، وجواهر الأدب ص٤٨، والارتشاف ٣/ ١٢١٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٣١١، وشفاء العليل ١/ ٣٣٦، والمساعد ١/ ٢٨٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٢، والهمع ١/ ٤٠٦، والخزانة ٤/ ١٤٦.

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٨.

(٢) من الطويل. ولم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية١/ ٤٣٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٢، وجواهر الأدب ص٥١، وشرح المفصل ٨/ ١٣٩، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٨٣، وشرح التسهيل١/ ٣٨٥، والتذييل والتكميل ٤/ ٣١٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٨، والمساعد ١/ ٢٨٩، والهمع ١/ ٤٠٦، والدرر ١/ ١٠١.

(٣) من الطويل. ديوانه ص٤٢. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، وينظر: شرح الكافية الشافية١/ ٤٣٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٥، والارتشاف ٣/ ١٢١٨، والدرر ١/ ٦٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٥.

(٥) هو أبو الفتح عثمان، وأبوه جني، برع في النحو والتصريف لكن علمه بالتصريف أقوى، وتلقى عن علماء الموصل، ولم يلبث أن تصدر بها للدراسة يافعًا، لازم أبا علي الفارسي وخلفه بعد وفاته، حذق علومَ العربية، من مؤلفاته: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمحتسب، واللمع، توفي ببغداد سنة٣٩٢هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٥٧. وينظر رأيه في سر صناعة الإعراب ١/ ١٤١-١٤٢.

(٦) التذييل والتكميل ٤/ ٣١٤.

٧- زيادتها بعد (أنَّ) المفتوحة [١] كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[٢]. وهذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه، كأن المعنى: أوليس الله بقادر.

٨- زيادتها في الحال المنفية. قال في النظم:

وربَّما جُرَّ بباءٍ إنْ نُفي ... عامله كـ(لم أَعِدْ بمُخلِفِ)[٣]

وقال شارحًا: «وقد يُجرُّ بباء زائدة إذا كان عامله منفيًّا»[٤].

واستشهد على دخول الباء في هذا الموضع بقول الشاعر:

كائن دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ ... فما انبعثتُ بمزءود ولا وَكِلِ[٥]

وبقول الآخر:

وما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ ... حكيمُ بن المسيَّبِ منتهاها[٦]

وهذا قوله أيضًا في شرح التسهيل[٧].

وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك في دخول الباء على الحال المنفية، قال: «ولا يتعين

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٩.

(٢) الأحقاف: ٣٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٨.

(٥) من البسيط، منسوب لرجل من طيئ في شرح التسهيل ١/ ٣٨٥ و٢/ ٣٢٢، والمساعد ٢/ ٧ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية٢/ ٧٢٨، وشفاء العليل ٢/ ٥٢١، والارتشاف ٣/ ١٢٢٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٣١٣، والجنى الداني ص٥٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٠.

(٦) من الوافر. وقائله القحيف العقيلي. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٥٧، و شرح الكافية الشافية٢/ ٧٢٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٧٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٥، والارتشاف ٣/ ١٢١٩، والبحر المحيط ٢/ ١٣١، والتذييل والتكميل ٤/ ٣١٣، والجنى الداني ص٥٥، وشفاء العليل ١/ ٣٣٦، ٢/ ٥٢١، والمساعد ١/ ٢٨٨، واللسان(منى)، والهمع ١/ ٤٠٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي١/ ٣٣٩. اعتنى بتصحيحه: محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، والخزانة ١٠/ ١٣٧، والدرر ١/ ١٠١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٥.

ما قاله» [1].

من هذا العرض يتضح أن ابن مالك يرى أن الباء تجر الخبر في النفي والإثبات على تفصيل في ذلك خلافًا لمن زعم غير ذلك.

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٢٠. وينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣١٤. وينظر أيضًا: المغني ١/ ١١٠-١١١، والهمع ١/ ٤٠٦.

الفاء

الفاء الزائدة في الخبر(١):

الأصل في الفاء ألا تدخل على خبر المبتدأ، وقد أجاز ابن مالك دخول الفاء على الخبر بقيود قال في النظم(٢):

والفا أجزْ في خـبر اسـمٍ شِـبْهِ مـا ضُمِّن معنى الشرط كـ(الـذي ومـا)
إذا بفعـل أو بظـرف وُصـلا وعُمِّمـا واقتـضيا مـستقبلا

وعلَّل ابن مالك ذلك بقوله في الشرح: «حقُّ خبر المبتدأ ألا يدخل عليه فاء؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف، إلا أن المبتدآت تشبه أدوات الشرط فيقترن الخبر بالفاء جوازًا وذلك إما موصول بفعل لا بحرف شرط معه، أو بظرف... نحو: الذي يأتي أو في الدار فله درهم»(٣).

وتُزاد الفاء في الخبر في صورٍ ذكر ابن مالك منها:

١– أن يكون المبتدأ اسمًا موصولاً – غير أل – وصلتُه ظرف، أو مجرور، أو فعل صالح للشرطية(٤).

---

(١) يحسن دخول الفاء على الخبر إذا كانت العلاقة بين المبتدأ والخبر كالعلاقة بين الشرط والجزاء، أي أن يكون الخبر مترتِّبًا على المبتدأ ومسبِّبًا له. كما أن الاسم الموصول أو الموصوف يدُّل على العموم أو الإبهام، والاستقبال؛ ولذلك دخلت الفاء على الخبر.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٤.

(٤) ينظر في هذه الصورة والصور التالية: الكتاب ١/ ١٣٩ – ١٤٠، ٣/ ١٠٢– ١٠٣، ومعاني القرآن، للأخفش ١/ ٣٨٨. تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت، والإيضاح العضدي ص٩٨–٩٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٨–٢٥٩، والمفصل ص٣٩–٤٠، وشرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي١/ ٢٧٦–٢٨٧. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت. لبنان، وشرح الوافية نظم الكافية. ابن الحاجب ص١٧٨–١٧٩. تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق، والمستوفى في النحو. لابن الفرُّخان ١/ ٢١١ –٢١٢. تحقيق: د. محمد بدوى المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، وشرح الرضي ١/ ٢٦٨–٢٦٩، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٧٢–٥٧٧. تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، لبنان، والارتشاف ٣/
=

وهذا كلامه أيضًا في التسهيل وشرحه. قال: «أو غيرها- يعني غير أل – موصولاً بظرف، أو شبهه، أو بفعل صالح للشرطية»[(١)]. وذكر هذه المواضع مستشهدًا على كلٍّ منها، فقال: «[(٢)] ومثال غير (أل) موصولاً بظرف قول الشاعر:

مـــا لَـــدَي الحـــازمِ اللَّبيـــبِ مُعـــارًا ... فمـــصونٌ ومـــا لَـــهُ قـــد يَـــضِيعُ[(٣)]

ومثال الموصول الذي صلته مجرور قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[(٤)]، ومثال الموصول الذي صلته فعل صالح للشرطية قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾»[(٥)].

والواضح أن ابن مالك منع دخول الفاء على خبر الموصول إذا كانت صلته جملة فعلية مصدَّرة بشرط. فإنه قال: «...إما موصول بفعل لا حرف شرط معه...»[(٦)].

وقال ذاكرًا ما لا تدخل الفاء في خبره: «وكذا لو عُدم الاستقبال، أو وُجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط»[(٧)]، أي لا تدخل الفاء على الخبر.

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل وشرحه. قال: «وقيدت الصلة التي تقع بعدا الفاء بكونها فعلاً صالحًا للشرطية؛ ليعلم أنها لو كانت فعلاً خالص المضي لم تدخل الفاء، وكذلك لو قُرن بما لا تدخل عليه (مَنْ) الشرطية، ولا (ما) أختها، نحو: الذي إنْ حدَّث صدق

١١٤٠-١١٤٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٩٦-١٠٨، والمساعد ١/ ٢٤٤-٢٤٧، وشفاء العليل ١/ ٣٠٠-٣٠٣، والفوائد الضيائية ١/ ٢٩٠-٢٩١، والمطالع السعيدة للسيوطي ص١٩٧-١٩٨. تحقيق: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، والهمع ١/ ٣٤٨-٣٥٠.

(١) التسهيل ص٥١.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٢٩.

(٣) من الخفيف، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٩، والمساعد ١/ ٢٤٤، وشفاء العليل ١/ ٣٠١، والتذييل والتكميل ٤/ ٩٩، والمطالع السعيدة ص١٩٧، والهمع ١/ ٣٤٨، والدرر ١/ ٧٩.

(٤) النحل: ٥٣.

(٥) الشورى: ٣٠، واستدل النحاة على أن (ما) في الآية موصولة لا شرطية بسقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر، ينظر: توجيه القراءة في الحجة للقراء السبعة ٦/ ١٢٨، وينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٩.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٤.

(٧) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٥.

مكرمٌ...»[١].

وهذا الذي منعه ابن مالك هنا مسألة خلافية؛ إذ اختلف النحاة في دخول الفاء على خبر الموصول والصلة جملة فعلية مصدَّرة بشرط، نحو: الذي إنْ يأتني أكرمه فله أجر. فأجازه بعض النحويين[٢]، وردَّه الجمهور[٣].

ومن هنا يُعلم أن ابن مالك اختار مذهب الجمهور في منعه دخول الفاء في هذه الصورة. وسر المنع أمران[٤]:

أحدهما: أن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة في مثل قولهم: الذي إن يكرمني أكرمه فهو مكرمٌ؛ لأن دخول الفاء على الخبر يكون لاستحقاقه بالصلة، ولكونه جوابًا لها في المعنى، فلو دخلت الفاء في مثل هذا لكان للشرط جوابان، وهو غير جائز.

الثاني: أن الفاء لو دخلت على الخبر في مثل ذلك لكان منــزلا منــزلة اسم الشرط، واسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط، فكذلك ما كان منــزلاً منــزلته.

وأجاز ابن مالك دخول الفاء على خبر الموصول وصلته جملة فعلية فعلها ماضي المعنى، نحو: الذي زارنا أمس فله أجره، قال: «وربما دخلت في خبر موصول مع عدم العموم والاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[٥]»[٦].

فابن مالك هنا اختار جواز دخول الفاء على خبر الموصول وصلته جملة فعلية فعلها ماضي المعنى.

واحتجَّ ابن مالك بأن دخول الفاء على الخبر هنا فيه حَملٌ لما كان فيه التعيين والمضي على ما كان فيه العموم والاستقبال، قال: «فيجوز دخول الفاء على خبره حَملاً للشبيه على

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٢٩.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١١٤١-١١٤٢، والتذييل والتكميل ٤/ ٩٩، والهمع ١/ ٣٤٨.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٧٢، والإيضاح العضدي ص٩٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٩، والمقتصد ١/ ٣٢٣، وشرح المفصل، الموسوم بالتخمير ١/ ٢٧٨، وشرح المفصل ١/ ١٠١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٩٩-١٠٠.

(٥) آل عمران: ١٦٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٥.

الشبيه وإن لم تكن العلة موجودة فيه»[(١)]، وهذه أيضًا مسألة خلاف، إذ اختلفوا في دخول الفاء في مثل هذا، فأجازه بعضهم واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾[(٣)].

أجاز ذلك الأخفش[(٤)]، والرضي[(٥)]، والسيوطي[(٦)] وغيرهم.

والذي أذهب إليه أنه يجوز دخول الفاء على الخبر والصلة ماضية من جهة المعنى؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[(٧)]، ولقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾[(٨)]، ومعلوم أن هذا ماض مقطوع بوقوعه صلة وخبرًا، أويكون ذلك على تأويل: وما يتبيَّن إصابته إياكم...وإذا تقرَّر هذا فينبغي أن يحمل عليه قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾[(٩)]، و﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[(١٠)]، فإن ظاهر هذه كلِّها أخبار عن الأمور الماضية، ويكون

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. لابن مالك ص١٨٥. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣، عالم الكتب، بيروت.

(٢) آل عمران: ١٦٦.

(٣) الحشر: ٦.

(٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورين. وأشهرهم ذكرًا في النحو وافق الكوفيين في كثير من آرائهم، فكان أكثر البصريين موافقة للكوفيين، له مؤلفات كثيرة منها في النحو: المقاييس، والأوسط، ومعاني القرآن. توفي سنة ٢١٥هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٥. ينظر: رأيه في معاني القرآن ١/ ٤٢٦.

(٥) هو محمد بن الحسن نجم الملة والدين الاستراباذي صاحب شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وشرح الشافية لابن الحاجب في الصرف، توفي سنة ٦٨٣هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٧. ينظر: رأيه في شرح الرضي على الكافية١/ ٢٦٨.

(٦) الهمع ١/ ٣٤٨.

(٧) آل عمران: ١٦٦.

(٨) الحشر: ٦.

(٩) النساء: ٧٩.

(١٠) الشورى: ٣٠.

المعنى على التبيُّن في المستقبل [١].

٢ – أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بظرف، أو مجرور، أو فعل صالح للشرطية:

وقد أجاز ابن مالك دخول الفاء على الخبر هنا، قال:

كذا منكَّر يُضاهي ما ذُكر ... وفي مضاف لهما ذاك اعتُبر [٢]

ومثَّل لذلك في شرح الكافية الشافية بقوله: رجل يسألني، أو في المسجد فله بِرٌّ[٣]، وهذا قوله أيضًا في التسهيل وشرحه. قال: «أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة»[٤]، يعني موصوفة بالظرف، أو المجرور، أو الفعل الصالح للشرطية.

٣– أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول المذكور، أي الذي صلته ظرف، أو مجرور أو فعل صالح للشرطية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾[٥].

وأجاز ابن مالك دخول الفاء على الخبر هنا، قال:

إنْ عَمَّ والموصوف بالموصول في ... ذا الحُكم مثله لمعنى ما خَفِي [٦]

وقال: «وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم»[٧]، ومثَّل له بقوله: السعي الذي تسعاه فستلقاه. وهذا نص كلامه في التسهيل[٨]، واستشهد[٩] بقول الشاعر:

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٠٨ –١٠٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٥.

(٤) التسهيل ص٥١. وينظر شرح التسهيل ١/ ٣٣٠.

(٥) النور: ٦٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٤.

(٧) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٤.

(٨) ينظر: التسهيل ص٥١.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٠.

صِلوا الحَزمَ فالخَطبُ الــذي تَحــسبُونَهُ يَــــسيرًا فقـــد تَلقَونَـــهُ مُتعَـــسِّرَا[(١)]

وتعلل بأن الفاء قد دخلت على خبر الموصوف بعد دخول (إنَّ)، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[(٢)]، فدخولها عليه مع عدم (إنَّ) أحقُّ[(٣)].

وقد أجاز دخولَ الفاء على الخبر في هذه الصورة بعضُ النحويين منهم ابن الفرُّخان[(٤)]، والجامي[(٥)]، والسيوطي[(٦)]، وردّها آخرون، واحتجوا بأن «المخبر عنه ليس بمشبه لاسم الشرط؛ لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل، والاسم الموصوف بالذي ليس كذلك»[(٧)].

٤ – دخول الفاء على خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه (إنّ) و(أنَّ) و(لكنَّ). نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[(٨)]، وقد أجاز ابن مالك دخول الفاء على الخبر في هذا الموضع، قال:

وذا الجـــــواز بعـــــد لكــــــنَّ وإنَّ وأنَّ باقٍ وأَبَـــى أبـــــو الحـــــن[(٩)]

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٠، والتذييل والتكميل ٤/ ١٠٣، والمساعد ١/ ٢٤٥، وشفاء العليل ١/ ٣٠١.

(٢) الجمعة: ٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٠.

(٤) هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان القاضي كمال الدين أبو سعد، صاحب (المستوفى في النحو) أكثر أبو حيان من النقل عنه، وسماه هكذا ابن مكتوم في تذكرته توفي سنة ٦٥٠هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢١٩. وينظر رأيه في المستوفى ١/ ٢١١.

(٥) أبو ضياء الدين عبد الرحمن نور الدين أحمد نظام الدين، ولد في قرية خرجود من قرى جام ولاية بخرسان ثم انتقل إلى هراة فشب معروفًا بالجامي، توفي سنة ٨٩٨هـ، صنف شرحه على كافية ابن الحاجب وسماه الفوائد الضيائية. تنظر ترجمته في نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي ص١٥٢. راجعه وعلق عليه: سعيد محمد اللحام، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان. وينظر رأيه في الفوائد الضيائية ١/ ٢٩٠.

(٦) ينظر: الهمع ١/ ٣٤٩، والمطالع السعيدة ص١٩٨.

(٧) الهمع ١/ ٣٤٩.

(٨) الجمعة: ٨.

(٩) شرح الكافية الشافية ١/ ٦٧.

وقال شارحًا، ومصحِّحًا دخول الفاء هنا، ومحتجًّا بالسماع من القرآن: «إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ) بإجماع من المحققين. فإن كان الناسخ (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ) جاز بقاء الفاء. نصَّ على ذلك في (إنَّ) و(أنَّ) سيبويه، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به»[١].

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل وشرحه. قال في التسهيل: «وتزيلها – يعني الفاء- نواسخ الابتداء إلا (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) على الأصحِّ»[٢]. وقال في الشرح: «وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأٍ دخلت الفاء على خبره أزال شبهَه بأداة الشرط فامتنع دخول الفاء على الخبر، ما لم يكن الناسخ (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ)؛ فإنها ضعيفة العمل»[٣].

واستشهد على دخول الفاء مع (إنَّ) بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ﴾[٤]، واستشهد على دخولها مع (أنَّ) بقوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾[٥]، واستشهد على دخولها مع (لكنَّ) بقول الشاعر:

فوالله ما فارقتكم قاليًا لكم ... ولكنَّ ما يُقضى فسوف يكون[٦]

وردَّ ابن مالك ما رُوي عن الأخفش من منعه دخول الفاء هنا، فقال: «وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ أداة شرط، نحو: زيد فقائم، فإن دخلت (إنَّ) على اسم يشبه أداة شرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٦.

(٢) التسهيل ص٥١.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٣١.

(٤) آل عمران: ٩١.

(٥) الأنفال: ٤١.

(٦) من الطويل، وقائله الأفوه الأودي، ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٧، والارتشاف ٣/ ١١٤٤، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٨، وشفاء العليل ١/ ٣٠٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٥، وشرح التصريح ١/ ٢٢٥، والهمع ١/ ١١٠، والدرر ١/ ٨٠.

خبر (زيد) وشبهه»[١]، وقد دافع عن الأخفش فقال: «وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد، وقد ظفرت له في كتابه (معانِي القرآن) بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إنَّ)»[٢]. وهذا صحيح، إذ جوَّز الأخفش[٣] دخول الفاء في الخبر في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[٤].

وقد أجاز دخول الفاء على الخبر في هذا الموضع سيبويه[٥]، والفراء[٦]، والفارسي[٧]، وابن جني[٨]، والهروي[٩]، والعكبري[١٠]، وابن الفرُّخان[١١]، والرضي[١٢]، والجامي[١]، وأبو حيان[٢].

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/ ٦٢.

(٤) النساء: ١٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٣.

(٦) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان مولى بني أسد، لقب بالفراء؛ (لأنه كان يفرى الكلام)، وتلقى عن الكسائي وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي صنف معاني القرآن، والحدود، مات سنة ٢٠٧هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٣١. وينظر رأيه في معاني القرآن ٢/ ١٠٥، ٣/ ١٥٥-١٥٦، وينظر أيضًا: الارتشاف ٣/ ١١٤٥، والتذييل والتكميل ٤/ ١١٢.

(٧) ينظر: الحجة للقراء السَّبعة للفارسي ١/ ٤١-٤٧ تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق، والمسائل المنثورة للفارسي ص١٦٧-١٦٨. تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٧.

(٩) هو علي بن محمد أبو الحسن الهروي، صاحب الأزهية، وله أيضًا الذخائر في النحو، كان عالمًا بالنحو. توفي سنة ٤١٥هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢١٨. وينظر رأيه في الأزهية في علم الحروف ص٢٤٦. تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

(١٠) العُكبري هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ينعت محب الدين، ويكنى أبا البقاء ويعرف بالعكبري البغدادي، مات سنة ٦١٦هـ. من مؤلفاته: إعراب القرآن، وشرح الإيضاح والتكملة، وشرح اللمع، وشرح أبيات سيبويه، اللباب في البناء والإعراب. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة للسيوطي٢/ ٨٠-٨١، ينظر: رأيه في التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٥٢، ٢/ ١٢٢٢-١٢٢٣. تحقيق: على محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت.

(١١) ينظر: المستوفى ١/ ٢١١.

(١٢) ينظر: شرح الرضي ١/ ٢٦٨.

وهذا هو الراجح لأن في تأويل الآيات تكلفًا، والأَولى أن تكون الفاء داخلة على الخبر.

الفاء العاطفة:

قال ابن مالك في النظم[٣]:

... ... والــفاءُ للتّــَرتيب بِاتِّــصــــــالِ
وأَكثرُ العَطْــفِ بِــــها عَلَــى سَبَــــبْ أوْ مُجْمَلٍ تَفْصِيلاً اثْر الفَــاء اكتَــسَبْ
واخْصُص بِها عَطْفَ الــذي لــيس صِــلَهْ عَلَى الــذِي استَقـــَرّ أَنــه الــصِّلهْ
واغْتُفِر انْفِــصَال وقـــتِ الْمُنْعَطَـــــفْ بــالفَـــا إذَا تَسَبُّبٌ بِهـــا عُـــرِفْ

وقال في الشرح[٤]: «وأما الفاء فالأصل في استعمالها أن يعطف بها لاحق مرتب متصل بلا مهملة»، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾[٥].

والأكثر كون المعطوف بها متسببًا والمعطوف سببا، كقولك: أملته فمال، وأقمته فقام، وعطفته فانعطف.

وقد يعطف بها غيْر مسبب، ومنه قوله تعالَى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا﴾[٦].

وقد يعطف بها مُفصَّلٌ على مُجْمل هما في المعنى واحد كقوله تعالى: ﴿فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾[٧].

وقد يعطف بها لمجرد التشريك فيَحسن فِي موضعها الواو) كقول امرئ القيس:

---

(١) ينظر الفوائد الضيائية ١/ ٢٩٠.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١١٤٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٩.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦. (ويفهم من هذا أن عطف غير المسبب بالفاء دون عطف المسبب بها).

(٥) الانفطار: ٧.

(٦) المزمل: ١٦.

(٧) النساء: ١٥٣.

... ... بِسِقْط اللِّوى بَيْنَ الدّخُول فَحَوْمل[١]

وتختص بجواز عطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة كقولك (الذي يطير فيغضب زيد الذباب) فلو جعلت موضع الفاء مِنْ (فيغضب زيد) واوًا أو غيرها لم تجز المسألة؛ لأن (يغضب زيد) جملة لا عائد فيها على (الذي) فلا تعطف على الصلة لأن شرط ما عطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلةً.

فإن كان العطف بالفاء لم يشترط ذلك؛ لأنها تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية، فكأنك قلت (الذي إن يطرْ يغضب زيد الذبابُ)»[٢].

ويظهر من كلامه هنا أن الفاء فِي أصل وضعها للترتيب، لكنها قد تخرج عنه فتكون بمعنى (الواو) تارة، وبمعنى (ثم) تارة أخرى، فتكون بمعنى الواو إذا كانت لمجرد التشريك. وتكون بمعنى (ثم)؛ لأنها تشاركها فِي الترتيب، وقال: «وقد يكون وقت المعطوف بالفاء متراخيًا: إما لتقدير غيره قبله، وإما لحمل الفاء على ثم؛ لاشتراكهما في الترتيب، وقد يتعاقبان»[٣].

وما ذكره هنا قال به فِي التسهيل وشرحه أيضًا، قال: «وقد تقع الفاء موقع ثم كقوله تعالى ﴿ولقد خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَـٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ لَحْمًا﴾[٤]، فالفاء من: فخلقنا، ومن فكسونا، واقعة موقع (ثم) لما فِي معناها من المهملة»[٥].

وقد يكون مع السببية مهملة كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً

---

(١) عجز البيت من الطويل من معلقة امرئ القيس وصدره:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلِ

(ديوانه ص ٢٩)

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦- ١٢٠٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٨.

(٤) المؤمنون الآيات١٢-١٤.

(٥) شرح التسهيل٣/ ٣٥٤. وينظر: المساعد٣/ ٤٤٨، وشفاء العليل٢/ ٧٨١-٧٨٢.

فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(١).

وابن مالك فيما ذهب إليه في معنى الفاء مخالف للجمهور؛ إذ ذهب جمهور النحويين(٢) إلى أن الفاء للترتيب فِي كل موضع، فإذا قيل: جاء زيد فعمرو فمجيء عمرو عقب مجيء زيد بلا مهملة. قيل: هو مذهب البصريين(٣).

وذهب الجَرْمي(٤) إلى أن الفاء للترتيب إلا فِي الأماكن والمطر فإنها لا ترتب، يقال: نزل المطر مكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله فِي المكانين فِي وقت واحد.

وذهب الفراء(٥) إلى أن الفاء قد لا تكون للترتيب، فما بعدها قد يكون سابقًا إذا كان فِي الكلام ما يدل على ذلك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾(٦)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾(٧)، وغير ذلك كثير.

وذهب أيضًا إلى أن الفعلين إذا كان وقوعهما فِي وقت واحد ويؤولان إلى معنى واحد

---

(١) الحج: ٦٣.

(٢) ينظر المقتضب١/ ١٤٨، والأصول لابن السراج٢/ ٥٥، والإيضاح ص٢٥٦، وسر صناعة الإعراب١/ ٢٥١، والتبصرة والتذكرة للصيمري١/ ١٣١ تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، والمقتصد٢/ ٩٤١، والمفصل ص٣٦٢، والمستوفى٢/ ٣٠، وشرح الرضي٤/ ٣٨٤، والبسيط١/ ٣٣٦، ورصف المباني ص٤٤٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٣/ ١٩٦، تحقيق: د. عبد الرحمن على سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، وأوضح المسالك٣/ ٣٦١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٢٨، والجنى الداني ص٦١، والمساعد٢/ ٤٤٨.

(٤) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي مولى جرم من قبائل اليمن، كان فقيهًا عالمًا بالنحو، أخذ عن الأخفش ويونس، والأصمعي، والمبرد، وأبي عبيدة، انتهت إليه الرئاسة النحوية في زمانه. من تصانيفه: كتاب الأبنية ومختصر في النحو وغيرهما. توفي سنة ٢٢٥هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٥٥. وينظر رأيه في المسائل المنثورة ص٤٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٢٩، والارتشاف٤/ ١٩٨٥، والجنى الداني ص ٦٣، والمغني١/ ١٨٣، وشرح التصريح٢/ ١٣٩، والهمع٣/ ١٦٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن١/ ٣٧١-٣٧٢، ٣/ ٩٥-٩٦. وينظر أيضًا: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٢٨، والارتشاف٤/ ١٩٨٥، والمساعد٢/ ٤٤٩.

(٦) النجم: ٨.

(٧) النحل: ٩٨.

فأنت مخير فِي عطف أيهما تشاء على الآخر بالفاء، تقول: أحسنت إليّ فأعطيتني، وأعطيتني فأحسنت إليَّ.

وذهب بعض النحاة[١] إلى أن الفاء قد تفقد الترتيب فتكون للجمع فقط كالواو.

وذهب آخرون[٢] إلى أنها قد تكون بمعنى (ثم).

وبهذا يظهر أن ابن مالك قد خالف الجمهور، وذهب مذهب من يرى أن الفاء قد تكون بمعنى الواو وبمعنى ثم.

وذهب ابن مالك إلى أن الفاء قد تكون زائدة، هذا ظاهر كلامه في الكافية، قال: «ومن زيادة الفاء قول الشاعر[٣] :

يموت أناسٌ أو يشُبُ فتاهم ... ويحدث ناشٍ والصغير فيكبر »[٤]

لكن ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه أنها تُزاد على قلة، قال: «وقد تزاد الواو والفاء»[٥]. وقال: «وقد يحكم على الفاء وعلى الواو بالزيادة وفاقًا للأخفش»[٦].

وابن مالك في قوله بزيادة الفاء يوافق ابن برهان وابن جني والأخفش، فقد نقل هو نفسه ذلك عنهم. قال: «قال ابن برهان: واعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعًا. وكذا قال أبو عثمان[٧] وأبو الحسن فِي قوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[٨]»[٩].

---

(١) ينظر: جواهر الأدب ص٦٦، والمغني١/ ١٨٤.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٥٢٥، والمغني١/ ١٨٤.

(٣) من الطويل. ولم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٧، وشرح التسهيل٣/ ٣٥٦، وشفاء العليل٢/ ٧٨٢، وشرح أبيات المغني٣/ ٣٧، والهمع٣/ ١٦٤، والدرر٢/ ١٧٢والخزانة ٢/ ٥٨٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٧.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٥.

(٦) التسهيل ص١٧٤. وينظر: المساعد٣/ ٤٤٩، وشفاء العليل ٢/ ٧٨٢. وينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٢٦.

(٧) والذي في سر صناعة الإعراب أنه لا يرى الفاء زائدة هنا، قال: فليست الفاء في (فإنه) زائدة، ولكنها دخلت لما في الكلام من معنى الشرط، فكأنه – والله أعلم – (إن فررتم منه لاقاكم). ينظر: ١/ ٢٦٧.

(٨) الجمعة: ٨.

(٩) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٥٦.

يتضح مما سبق أن ابن مالك اختار أن الفاء قد تأتي لمجرد التشريك فتكون كالواو في عطف الأماكن، واختار أيضا أنها قد تكون للترتيب المتراخي كـــ(ثم)، وهو بعد ذلك مع من يذهب إلى أن الفاء للترتيب والتعقيب وهو أصل استعمالها. واختار أيضا أنها تأتي زائدة.

والذي أراه أن الفاء فِي أصل وضعها للترتيب، لكنها قد تخرج عنه بقرينه، فَيتقدم ما حقه التأخير، وهذا ما ورد به السماع، ومنه ما استشهد به الفراء وابن مالك من شواهد قرآنية فِي تأويلها تعسف.

فاء السببية:

ذهب ابن مالك إلى أن ناصب الفعل بعد فاء السببية هو (أنْ) واجبة الإضمار، وليست الفاء الناصبة. قال في النظم[1]:

وبعد فـــا جـــوابِ نَفْـــيٍ أو طلـــبْ   بأنْ وحتْمٌ ســـترها الفعـــل انتـــصبْ

وقال في الشرح: «ثم أشرت إلى نصب الفعل بـــ(أنْ) واجبة الإضمار بعد الفاء المجاب بها نفي كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[2].

والمجاب بها طلب، وهو: إما أمر، وإما نهي، وإما دعاء، وإما استفهام، وإما عرض، وإما تحضيض، وإما تمن»[3].

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل. قال: «وتُضمر أيضًا (أنْ) لزومًا بعد فاء السبب جوابًا لأمر أو نهي أو دعاء بفعل أصيل في ذلك، أو لاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل، أو لنفي محض أو مؤول أو عَرْض أو تحضيض أو تمن أو رجاء»[4].

وهو في ذلك مختار لمذهب البصريين.

وللنحاة في نصب المضارع بعد الفاء أقوال:

أحدها: أن النصب بعد الفاء بإضمار (أنْ) وجوبًا. وليست الفاء هي الناصبة. هذا قول

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٧.

(٢) فاطر: ٣٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٣-١٥٤٤.

(٤) التسهيل ص٢٣١. وينظر: شفاء العليل ٢/ ٩٢٨، والمساعد ٣/ ٨٤-٨٥.

البصريين [١]. قالوا: الفاء حرف عطف، والأصل في حروف العطف أنها لا تعمل، لكن لَمَّا قُصد أن يكون الثاني في غير حكم الأول وجب تقدير (أنْ)؛ لأنها مع الفعل بمنـــزلة الاسم.

الثاني: أن النصب بالفاء نفسها، وهذا قول الكسائي [٢]، وبعض أصحابه، والجرمي [٣]، قالوا: إن الفاء خرجت عن العطف، فكانت هي الناصبة للفعل.

الثالث: أن النصب بالخلاف. وهذا قول الفراء [٤] وبعض الكوفيين [٥]. قالوا: إن الثاني مخالف للأول ومصروف عنه، فصارت مخالفته له، وصرفه عنه ناصبًا له.

وبهذا يتضح أن ابن مالك مختار للمذهب البصري في هذه المسألة، وهو الصحيح.

ويلاحظ أن ابن مالك ألحق الرجاء بهذه الأجوبة، وهي مسألة خلاف بين النحاة: [٦]

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٨، والمقتضب ٢/ ٢٢، ومعاني الحروف للرماني ص١٧، والجمل ص١٨٥، واللمع ص١٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٥٧، أبو البركات الأنباري. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، وشرح المفصل ٧/ ٢١، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس١/ ٣٤٦. تحقيق: على موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٨.

(٢) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي إمام الكوفيين في النحو واللغة، وسمي بالكسائي لأنه أحرم في كساء. مات سنة ١٨٩هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٨٣ ينظر: رأيه في إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي. البطليوسي ص٤٩. تحقيق: د. حمزة عبد الله النشرتي، ط١، دار المريخ، الرياض، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨، والمساعد ٣/ ٨٤.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ص٤٩، والإنصاف ٢/ ٥٥٧، واللباب ٢/ ٣٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٠، وشرح المفصل ٧/ ٢١، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٣، والجنى الداني ٧٤، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي ص١٤٨ تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، والمساعد ٣/ ٨٤، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٠، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨، والمساعد ٣/ ٨٤.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٥٧، وشرح التسهيل ٤/ ٢٧، وشرح المفصل ٧/ ٢٧، ورصف المباني ص٤٤٢، واللباب ٢/ ٣٨، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨، والجنى الداني ٧٤، وشرح ألفية ابن معطي. ١/ ٣٤٦، والمغني٢/ ٣٥، والمساعد٣/ ٨٤، وحاشية يس على شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري. الشيخ يس ٢/ ٢٣٨. مطبوع بهامش شرح التصريح. ونُسب هذا القول إلى البغداديين في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٥.

(٦) ينظر: ذلك في الحرف (لعل) الفصل الرابع.

فمذهب البصريين أن الترجي في حكم الواجب، وأنه لا يُنصب الفعل بعد الفاء جوابًا له، ومذهب الكوفيين جواز ذلك.

واختار ابن مالك مذهب الكوفيين هنا فأجاز نصب الفعل بعد (لعل).

قال في النظم[١]:

والفعل بعد الفاء في الرجا نُصبْ   كنصب ما إلى التمني ينتسبْ

وفي موضع آخر يصرِّح باختياره مذهب الفراء في إلحاق الرجاء بالتمني محتجًّا بالسماع. قال: «وألحق الفراء الرجاء بالتمني، فجعل له جوابًا منصوبًا، وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعًا» [٢].

وما اختاره ابن مالك هنا هو الراجح لورود السماع به نظمًا ونثرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ﴾[٣].

وأجرى ابن مالك التقليل، والتشبيه، والحصر بـ(إنما) مجرى النفي فنصب الفعل بعدها. قال:

وحَمْلَ تقليلٍ وتشبيه على   نَفْيٍ رأى قومٌ نحاةٌ فُضَلا[٤]

وقال شارحًا: «ثم أشرت إلى إجراء التقليل مجرى النفي في إيلائه جوابًا منصوبًا فيقال: قلَّما تأتينا فتحدثَنا، كما يقال: ما تأتينا فتحدثَنا» [٥].

وبالنسبة لإجراء التقليل مجرى النفي فلا خلاف عليه، فابن مالك نفسه قال: «فجواز

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤.

(٣) غافر: ٣٦-٣٧. قرأ عاصم (فأطلعَ) بالنصب وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: الحجة للقراء السبعة٦/ ١١١. قال الفراء في قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ بالرفع يرده على قوله: (أبلغ) ومن جعله جواباً لـ(لعلي) نصبه، وقد قرأ به بعض القراء. ينظر معاني القرآن ٣/ ٩-٢٣٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٨.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥، وينظر: المقاصد الشافية ٦/ ٥٥.

هذا وأمثاله متفق عليه»(١)، ولكن الخلاف في إجراء التشبيه والحصر بـــ(إنما) مجرى النفي، وهو أمر أجازه الكوفيون(٢)، واختاره ابن مالك، قال الكوفيون: (كأنَّ) إذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء، نحو: كأني بزيدٍ يأتيك فتكرمَه، وكأنك والٍ علينا فتشتمَنا، أي: ما أنت والٍ علينا فتشتمَنا(٣). قيل: ولا يحفظ البصريون ذلك(٤).

وكذلك أجرى الكوفيون(٥) الحصر بـــ(إنما) مجرى النفي، ووافقهم ابن مالك في المسألتين قال: «وزاد الكوفيون إجراء التشبيه مجرى النفي، نحو: كأنك أمير فنطيعَك؛ لأن فيه معنى: ما أنت أمير فنطيعَك، وكذلك أجروا الحصر بإنما، كقولهم: إنما هي ضربة من الأسد فتحطمَ ظهره»(٦).

وقال معضِّدًا رأيهم في إجراء الحصر بإنما(٧): «وعليه قراءة ابن عامر: {فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونَ}[آل عمران: ٤٧]»(٨) بنصب (فيكون) بأن مضمرة بعد الفاء.

وقال في النظم:

وبعـــــدَ إنمـــــا وقـــــولٍ كمـــــلاَ قد يُنصبُ الفعلُ الـــذي فـــاءً تـــلا(٩)

وهذا مذهبه في التسهيل. قال: «ويلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه»(١٠)، فهو هنا يقول

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٥٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٥٣، والارتشاف ٤/ ١٦٧٤، والمساعد ٣/ ٩٠، والهمع ٢/ ٣٠٩.

(٣) ينظر: الأصول ٢/ ١٨٥.

(٤) الارتشاف ٤/ ١٦٧٤، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٥٣، والهمع ٢/ ٣٠٩.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٥٣.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥.

(٨) آل عمران: ٤٧، وينظر: توجيه القراءة في إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد البنا، تحقيق د: شعبان محمد إسماعيل، ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان ١/ ٤١٣، وينظر أيضًا: البحر المحيط ١/ ٥٨٦. وابن عامر هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، إمام أهل الشام في القراءة. توفي سنة ١١٨هـ. تنظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٤٢٥.

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٨.

(١٠) التسهيل ص٢٣١. وينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٥٥.

يقول بقول الكوفيين.

وكذلك أجرى الكوفيون[١] (غير) مجرى النفي، فنصبوا الفعل بعد الفاء، نحو: أنا غير آتٍ فأكرمَك، ولا يجوز ذلك عند البصريين[٢].

واختاره ابن مالك وصرَّح بجوازه خلافًا لابن السرّاج قال في النظم[٣]:

والنصبُ بعد الفـــاء إثـــر (غـــيرٍ) انْ أفـــاد نفيًـــا عنـــد بعـــضهم قَمِـــنْ

وقال في الشرح: «ثم أشرت إلى أن (غيرًا) قد تفيد نفيًا، فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح، فيقال: غير قائم الزيدان فنكرمَهما، أشار إلى ذلك ابن السراج[٤]، ثم قال: ولا يجوز هذا عندي، قلت: وهو عندي جائز»[٥].

وإذا سقطت الفاء في غير النفي مما سبق جُزم الفعل، إنْ قُصد الجزاء نحو: زرني أكرمْك، وهلاَّ زرتني أكرمكْ، ولا تعص الله تنلْ رضاه، واللهم ارزقني مالاً أتصدقْ به....

فمذهب ابن مالك أن الجواب هنا مجزوم بفعل الطلب لما فيه من معنى الشرط. قال في النظم:

وبعـــد غـــير النفـــي جزمًـــا اعتمـــد إنْ تَسْقُطِ الفا والجـــزاء قـــد قُـــصِدْ[٦]

وقال شارحًا: «ثم بينت أن جواب غير النفي إذا خلا من الفاء وقُصِد به الجزاء جُزم بما هو له جواب...وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـــ(إنْ) مقدرة، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إنْ) بل تضمُّنُ لفظ الطلب معناها مُغْنٍ عن تقدير لفظها»[٧].

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل. قال: «وتنفرد الفاء بأن ما بعدها في غير النفي يُجزم عند

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٥٥، والارتشاف ٤/ ١٦٧٦، والمساعد ٣/ ٨٧، والمقاصد الشافية ٦/ ٥٤.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٥٥، والارتشاف ٤/ ١٧٧٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٨.

(٤) ينظر: الأصول ٢/ ١٨٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥. وينظر: المساعد ٣/ ٨٧، والمقاصد الشافية ٦/ ٥٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٧. وينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٦٨٣.

(٧) شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٥١.

سقوطها بما قبلها لما فيه من معنى الشرط، لا بـــ(إنْ) مضمرة خلافًا لمن زعم ذلك»[١].

واختيار ابن مالك هنا هو ظاهر كلام سيبويه[٢]. لكن اعترض على ابن مالك ابنُه بدر الدين[٣]، قال في شرح الألفية رادًّا ما ذهب إليه أبوه: «وهو مشكل؛ لأن معنى الشرط لا بد له من فعل شرط، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنًا له مع معنى حرف الشرط لما في ذلك من التعسف، ولما فيه من زيادة مخالفة الأصل».

والأصل أن في الجازم خلافًا: الأكثرون[٤] على أنه جُزم بشرط مقدَّر. وقال آخرون[٥]: هو مجزوم بنفس ما قبله لتضمنه معنى الشرط، وبه قال ابن خروف[٦]، قيل: «وهو ضعيف»[٧]. وقيل: إنه مجزوم بأن مقدرة[٨].

مما سبق يتضح أن ابن مالك قد اختار أن ناصب الفعل بعد فاء السببية هو (أنْ) واجبة الإضمار وهو قول البصريين، . كما أنه ألحق الرجاء بالتمني في جواب الفاء محتجًّا بالسماع. وهو مذهب الفراء. وأجرى التقليل، والتشبيه، والحصر بـــ(إنما) مجرى النفي فنصب الفعل بعدها وهو مذهب الكوفيين .

كما اختار ابن مالك أنه إذا سقطت الفاء كان الجواب مجزوما بفعل الطلب لما فيه من معنى الشرط.

---

(١) التسهيل ص٢٣٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٩٣.

(٣) هو محمد بدر الدين بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، أخذ من أبيه، من مؤلفاته النحوية شرحه على ألفية والده، وتكميل التسهيل، توفي سنة ٦٨٦هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٨٦. وينظر: اعتراضه في شرحه على الألفية ص٦٨٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٤٠، والارتشاف ٤/ ١٦٨٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٤٠، والمساعد ٣/ ٩٦.

(٦) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الأشبيلي النحوي ولد في إشبيلية برز في العربية، ومن مصنفاته النحوية شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، توفي سنة ٦١٠هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢١٦-٢١٧. وينظر رأيه في الارتشاف ٤/ ١٦٨٤، والمساعد ٣/ ٩٦.

(٧) شرح التسهيل ٤/ ٤٠.

(٨) شرح التسهيل ٤/ ٤٠.

الفاء في جواب الشرط(١):

قال ابن مالك في النظم(٢):

وإنْ يَكُ الجَوابُ ما إيلاء (إنْ) إيَّاه مَمْنوعٌ فَبالفَا يَقْتَرِنْ
حتما كـ(إنْ تذْهَب فَأَسْرِع) و(مَتَى تُلْمِمْ بِنَا فَلَنْ تَرَى غَير فَتى)
وتخلف الفا قَبْلَ مُبْتَدًا (إذَا) فُجَاءَةٍ في ذا الجواب فادرْ ذَا

وقال في الشرح: «أصل جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحًا لجعله شرطًا، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها»(٣). وقال: «وإذا كان الجواب جملة اسمية أو فعلية لا تلي حرف الشرط وجب اقترانها بالفاء؛ ليعلم ارتباطها بالأداة، فإن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بألا يصلح مع الانفصال، فإذا قُرِن بالفاء عُلم الارتباط»(٤).

وقد ذهب ابن مالك في الكافية الشافية إلى أن هذه الفاء واجب ذكرها ولا تحذف إلا في ضرورة، قال (٥):

وفي اضطرار حذفُ ذي الفاءِ وُجِدْ ... ...

وقال في الشرح: «وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة، كقول الشاعر:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ لله يشكرها والشرُ بالشرِّ عند الله مثلانِ(٦)

---

(١) الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحًا لأن يقع شرطًا، فإذا جاء الجواب على الأصل لم يحتج إلى رابط لفظي يربطه بالشرط، وإذا لم يأتِ الجواب على الأصل بأن كان غير صالح لأن يقع شرطًا، فلا بُد له من رابط يربطه بالشرط، ولذلك قال النحويون: «كلُ ما لو أردت أن تجعله شرطًا و لم يصح، فإذا أردت أن تجعله جزاءً وجب أن يكون بالفاء» شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير ٤/ ١٤٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٦.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٤.

(٦) من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٨. وينسب لحسان بن ثابت، وعبد الرحمن بن حسان، رضي الله عنهم. ينظر: الكتاب ٣/ ٦٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤١٠، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٨٧٠. تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، =

وقول الآخر[١] :

ومن لا يــزل ينقــادُ للغــي والهــوى سَيُلْفَى علــى طــول الــسلامة نادمــا [٢]

وهو في ذلك تابع للنحاة، لكنه ذهب في غير هذا الكتاب إلى أن حذف الفاء قد لا يكون ضرورة وهذا رأي له رحمه الله.

قال: «وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصًا بها، بل يكثر استعماله في الشعر، ويقل في غيره»[٣]، وقال أيضا واصفًا النحاة بالتضييق: «ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيّق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير»[٤]. وساق ابن مالك الشواهد التي تعضد رأيه في جواز حذف الفاء والمبتدأ معًا[٥]. فقال: منها قول الرسول ﷺ لسعد رضي الله عنه: ((إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة))[٦] فالأصل: إن تركت ولدك أغنياء فهو خير.

وأجاز ابن مالك في (شواهد التوضيح) أيضًا حذف الفاء وحدها من جواب الشرط، ومنه قول الرسول ﷺ لأبيّ بن كعب: ((فإن جاء صاحبها، وإلا استمتعْ بها))[٧].

وهذا قول بناه ابن مالك على قوله السابق في جواز حذف الفاء والمبتدأ معًا، قال: «وإذا حُذفت الفاء والمبتدأ معًا، ولم يخص ذلك بالشعر فحذف الفاء بعدها أولى بالجواز، وألا يخص بالشعر. فلو قيل في الكلام: إن استعنت أنت معان، لم أمنعه، إلا أنه لم أجده مستعملاً

المكرمة، وشرح المفصل ٩/ ٢، ٣، وشرح التسهيل ٤/ ٧٦، والارتشاف ٤/ ١٨٧٢، والجنى الداني ص٦٩، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٠، وشرح الأشموني ٤/ ٢١.

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٨، وأوضح المسالك ٤/ ٢١١، وشرح الأشموني ٤/ ٢١، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٧- ١٥٩٨.

(٣) شواهد التوضيح ١٣٣.

(٤) شواهد التوضيح ١٣٤.

(٥) شواهد التوضيح ١٣٤.

(٦) صحيح البخاري – كتاب الفرائض – باب ميراث البنات. عالم الكتب.

(٧) أخرجه البخاري–كتاب اللُّقطة – هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق؟.

والمبتدأ مذكور إلا في شعر»[١].

وقال أيضا: «والنحويون لا يعرفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر -أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو جملة طلبية- وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين، فبطل تخصيصه بالشعر لكن الشعر به أولى، وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معًا، فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز، فلذلك قلت قبل هذا: فلو قيل في الكلام: إن استعنت أنت مُعانٌ، لم أمنعه»[٢].

وبهذا يتلخص لابن مالك في حذف هذه الفاء ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تحذف إلا في ضرورة، وهو قول جمهور النحاة قاله في شرح الكافية الشافية.

الثاني: أنها قد تحذف من جواب الشرط مع المبتدأ، وهذا لا يختص بضرورة، بل هو كثير في الشعر قليل في النثر. وهذا رأيه في غير شرح الكافية الشافية.

الثالث: أنها قد تحذف من الكلام. لكنه لم يرو له شاهدا نثريًّا ولم يمنعه بل قال به في غير شرح الكافية الشافية.

وبعد فالنحاة في حذف هذه الفاء على قولين:

أحدهما: أن هذه الفاء لا تحذف إلا في ضرورة. هذا مذهب الخليل وسيبويه، وجمهور النحويين[٣].

---

(١) شواهد التوضيح ١٣٥.

(٢) شواهد التوضيح ١٣٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤، والمحتسب لابن جني١/ ١٩٣، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٠٩-٤١٠، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٨٦٩-٨٧٠، وضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني ص١٥٥-١٥٧ تحقيق: د. محمد زغلول سلام، ود. محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٦٠-١٦١. تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط٢، دار الأندلس، بيروت، لبنان، والمقرب لابن عصفور ١/ ٢٧٦، وشرح التسهيل ٤/ ٧٦، وشرح الرضي ٤/ ١١١، والجنى الداني ص٦٩، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٠-٢١١، والمغني ١/ ١١٦، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠، والهمع ٢/ ٤٥٨، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الآلوسي ص٦٤. شرحه: محمد بهجة الأثري، المكتبة السلفية، القاهرة.

قال سيبويه: «وسألته- يعني الخليل- عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يُضطر شاعر من قِبل: إنْ أنا كريم يكون كلامًا مبتدأ، والفاء و(إذا) لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابًا، إذ لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطرًا»[١].

واستدل الجمهور على حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة بقول الشاعر:

من يفعل الحسنات اللهُ يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان[٢]

الثاني: أن الفاء تحذف في الاختيار. نُقل هذا عن الأخفش[٣] والمبرد[٤] والكوفيين[٥] وأجازه مكي ابن أبِي طالب[٦]. وجعل ابن جني[٧] حذف الفاء للتخفيف والاختصار، وأجازه على قلة العكبري[٨] بشرط أن يكون فعل الشرط ماضيًا.

ومن هنا يتبين أن ابن مالك قد وافق الخليل وسيبويه والجمهور في قوله الأول، ووافق الأخفش والمبرد والكوفيين في قوليه الآخرين.

وأرى أن الراجح جواز حذف الفاء من جواب الشرط، من غير اضطرار لكنه في الشعر كثير، وذلك لورود الشواهد عليه، منها ما ذكره ابن مالك، ومنها ما جاء في أفصح الكلام القرآن الكريم، من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾[٩]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤٥].

(٣) ينظر: التبيان ١/ ١٤٦، والجنى الداني ص٦٩، والارتشاف ٤/ ١٨٧٢، والمغني ١/ ١٨٧.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٤/ ٢٥٢، والجنى الداني ص٦٩-٧٠، والمساعد ٣/ ١٤٧، وشرح الأشموني ٤/ ٢١.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٤/ ١١١.

(٦) هو أبو محمد بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار القيسي. من مؤلفاته التبصرة في القراءات السبع، وإعراب القرآن. توفي سنة ٤٣٧هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٩٨-٢٩٩. وينظر رأيه في مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٧٨. تحقيق: ياسين محمد السوَّاس، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٨) ينظر: التبيان ١/ ٥٣٦، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ٢/ ٥٨. تحقيق: غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية.

(٩) الأنعام: ١٢١.

﴿إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[١]، وقوله جل شأنه: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[٢]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ٣٧﴾[٣].

فقد حذفت الفاء من جواب الشرط في هذه الآيات، صحيح أن للنحاة فيها تأويلات وتخريجات، لكن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه.

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار في شرح الكافية الشافية أن الفاء الواقعة في جواب الشرط لا تحذف إلا في ضرورة، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وجمهور النحويين. ولا يمنع أن تحذف الفاء في غير الضرورة وهو اختياره في غير هذا الكتاب.

---

(١) الشورى: ٣٩.

(٢) البقرة: ١٨٠.

(٣) الشورى: ٣٧.

الكاف

الكاف حرف معناه الأصلي التشبيه، وذهب ابن مالك إلى أنها تأتي زائدة وللتعليل قال في النظم(١):

شبِّه بكاف وبها التعليل قد يُعنَى وزائدًا لتوكيد ورد
وقد يُرى اسمًا: فاعلاً أو مبتدَا أو ذا انجرار باسم أو حرف بدا

وقال في الشرح(٢): «كون الكاف الجارة حرف تشبيه هو المشهور ودلالتها على التعليل كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾(٣). وللتشبيه، نحو زيد كالأسد، وزائدة كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾(٤)، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(٥)».

وواضح من كلام ابن مالك في الكافية وشرحها أنه يرى اسمية الكاف فتقع فاعلاً ومبتدأ ومجرورًا. وقد استشهد على ذلك ببعض الشواهد(٦). وهذا هو نفسه ما ذهب إليه في التسهيل وشرحه. قال: «وتكون اسمًا فتُجَرُّ ويُسند إليها»(٧). وقال: «وتكون اسمًا فتُجرُّ بحرف...وبإضافة...وتقع فاعلة...واسم كان...ومبتدأ»(٨). ورجَّح حرفية الكاف إذا وقعت زائدة، قال في التسهيل: «وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة»(٩).

ويرى ابن مالك أن دخول الكاف على الضمير المتصل ضرورة. قال: «ولا يقال...(كَه) إلا في الشعر»(١٠). وفي التسهيل، يرى أن دخول الكاف على ضمير الغائب

---

(١) شرح الكافية الشافية٢/ ٨١١.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١١-٨١٢، وينظر ٢/ ٧٩٠.
(٣) البقرة: ١٩٨.
(٤) البقرة: ٢٥٩.
(٥) الشورى: ١١.
(٦) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٢-٨١٣.
(٧) التسهيل ص١٤٧.
(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٠-١٧١.
(٩) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧١.
(١٠) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩١.

المجرور قليلٌ، قال: «ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل»[(١)].

فهو اختار جر الكاف لضمير الغائب في ضرورة أو على قلة، وقد أجمع النحويون على أن الكاف تكون اسمًا بمعنى مثل، لكنهم اختلفوا في ذلك على أقوال:

أحدها – أنها تكون اسمًا في ضرورة الشعر. هذا مذهب سيبويه[(٢)] والمبرد[(٣)] وجمهور البصريين[(٤)]، واختاره الأعلمُ الشنتمري[(٥)]، وابن عصفور[(٦)]، وابن أبي الربيع[(٧)]، والمرادي[(٨)]، وابن هشام[(٩)]، وابن عقيل[(١٠)]، وغيرهم.

(١) التسهيل ص١٤٧.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٨. وعبارة سيبويه: «إلا أن ناسًا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل»، وينظر أيضًا: الأصول ١/ ٤٣٧، وشرح المفصل ٨/ ٤٢، وشرح الرضي ٤/ ٣٢٤، وجواهر الأدب ص١٢٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٥.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/ ١٤٠-١٤١.

(٤) ينظر: الأصول ١/ ٤٣٧-٤٣٩، وشرح المفصل ٨/ ٤٢-٤٣، والبحر المحيط ١/ ٢٦٢، والنكت الحسان ص١١١، والهمع ٢/ ٣٦٤-٣٦٥.

(٥) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، ينسب إلى شَنْتَمرِيّة وهي من مدينة في الأندلس، كنيته أبو الحجاج ويعرف بالأعلم الشنتمري، كان عالما بالعربية ومعاني الأشعار، توفي سنة ٤٧٦هـ، من مصنفاته شرح أبيات سيبويه، النكت في كتاب سيبويه، وشرح الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٤٩، وينظر رأيه في النكت في تفسير كتاب سيبويه. تحقيق: زهير سلطان ١/ ٤٢٥. ط١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٧٧، ٤٧٩.

(٧) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن أبي الربيع الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه. من مؤلفاته شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي توفي سنة ٦٨٨هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٥٣. وينظر رأيه في البسيط ٢/ ٨٥٠-٨٥١.

(٨) هو الحسن بن قاسم المصري، أخذ عن أبي حيان وغيره. من مصنفاته: شرح المفصل، وشرح التسهيل، والجنى الداني في حروف المعاني، وشرح الألفية توفي سنة ٧٤٩هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٤٢٧-٤٢٨. وينظر رأيه في الجنى الداني ص٧٨.

(٩) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٥٣، وشرح التصريح ٢/ ١٨.

(١٠) ينظر: المساعد ٢/ ٢٧٥.

الثاني – أن الكاف تجيء اسمًا في فصيح الكلام، أجازه الأخفش[(١)]، قال: إنها تقع فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومجرورة ومضافة، وكل ذلك لا يكون إلا اسمًا. واستدل بقول الشاعر:

وإنّك لم يَفخر عليك كَفَاخرٍ ضعيفٍ ولم يَغلِبكَ مِثلُ مُغَلَّبِ[(٢)]

وقوله:

ورُحْنا بِكَابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا تَصَوَّبُ فيه العينُ طَورًا وتَرْتقي[(٣)]

حيث جاءت الكاف في الشاهد الأول فاعلا، والفاعلية لا تكون إلا في الأسماء. وجاءت في الشاهد الثاني مجرورة بالحرف، والجر لا يكون إلا في الأسماء كذلك.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/ ٤٧٧، وشرح الرضي ٤/ ٣٢٤، والبسيط ٢/ ٨٥١، ٨٤٤، والارتشاف ٤/ ١٧١٣، ١٧١٠، والبحر المحيط ١/ ٢٦٢، ٢٩٠، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي ص ٢٣٢ – ٢٥٣. تحقيق سدني جليزر، نيوهافن، والنكت الحسان ص١١١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢١٧، وشرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام ص٣٦، ط٣، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، والمساعد ٢/ ٢٧٧، والهمع ٢/ ٣٦٥.

(٢) من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ينظر: ديوانه ص٤٤، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/ ٤٧٨، والبسيط ٢/ ٨٤٤.

(٣) من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ينظر: ديوانه ص١٧٦، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٩٣، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، وحروف المعاني للزجاجي ص٧٧ تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن، ورصف المباني ص٢٧٣، ومنهج السالك ص٢٣٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢١٧.

وتبع الأخفشَ كثيرٌ من النحاة منهم: أبو علـى الفارسـي(١)، والرمـاني(٢)، وابـن جنـي(٣)، والـصيمـري(٤)، والزمخـشري(٥)، والجـزولي(٦)، وابـن يعـيش(٧)، وابن الفرُّخان(٨)، والجامي(٩). واستدلَّ هؤلاء بأنها في معنى (مثل)، و(مثل) اسم، وما كـان معناه اسمًا فهو اسم(١٠).

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ص٢٧٣، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب. أبو علي الفارسي ١/ ٢٥٥، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، والمسائل البصريات للفارسي تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ١/ ٥٣٧-٥٤٠. ط١، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، والمسائل البغداديات ٣٩٧-٤٠٠، وينظر أيضًا: البسيط ٢/ ٨٤٤، والارتشاف ٤/ ١٧١٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢١٧، والجنى الداني ص٧٩، والمغني ١/ ٢٠٤، والمساعد ٢/ ٢٧٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٥، والهمع ٢/ ٣٦٥، وقد جعل الفارسي الكاف اسمًا في ضرورة الشعر في المسائل العضديات ص٢١٩، فيبدو أن له في المسألة قولين، وربما يكون قد رجع عن أحدهما.

(٢) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله كنيته أبو عبد الله، ولقبه الرماني إمام في العربية. من مؤلفاته كتاب تفسير القرآن المجيد، وشرح أصول ابن السراج، ومعاني الحروف، توفي سنة ٣٨٤هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٩٨- ١٩٩ وينظر رأيه في معاني الحروف ص ٤٧.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢، ٢٨٩ — ٢٩٠.

(٤) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد، له التبصرة في النحو، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب. ذكره الصفدي، أكثر أبو حيان من النقل عنه. توفي سنة٦٩٩هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٨٩. وينظر رأيه في التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٥) ينظر: المفصل ص٣٤٣-٣٤٤.

(٦) هو أبو موسى عيسى بن يَلَلْبَخْت من قبيلة (جزولة) إحدى قبائل البربر بمراكش، نشأ بمراكش، ولما حج عرج على مصر وتلقى عن ابن بريّ وقرأ عليه كتاب الجمل للزجاجي وجرى فيه بحث نتج عنه مقال طويل جعله المقدمة ثم عاد إلى مراكش وتوفي بها سنة ٦٠٥هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٤٥، ينظر: رأيه في المقدمة الجزولية ص١٢٣، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، ط١، أم القرى للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، وينظر أيضًا: شرح الرضي ٤/ ٣٢٤.

(٧) هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن الفضل، كنيته أبو البقاء ولقبه المشهور ابن يعيش، ويعرف أيضًا بابن الصانع توفي سنة ٦٤٣هـ. من مؤلفاته شرح مفصل الزمخشري، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٤٥، ينظر: رأيه في شرح المفصل ٨/ ٤٢-٤٣.

(٨) ينظر: المستوفى ١/ ٣٦١.

(٩) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٣٣٣.

(١٠) ينظر: الأصول ١/ ٤٣٨، ورصف المباني ص٢٧٢.

وبهذا يكون ابن مالك قد اختار مذهب الأخفش، فذهب إلى أنَّ الكاف تكون اسمًا.

والكاف حرف من الحروف التي تجرُّ الظاهر، والمضمر، ولا خلاف في جرها الظاهر، لكن النحاة اختلفوا في جرها المضمر المتصل، ومنه قول الشاعر:

فلولا المُعَافاةُ كُنَّا كَهم ... ولولا البَلاءُ لَكَانُوا كَنَا[١]

وقول الآخر:

وإذا الحربُ شَمَّرَت لم تَكن كِي ... حين تدعو الكُمَاةُ فيها نَزَالِ[٢]

فقد دخلت الكاف على الضمير المتصل، ومن شأن الكاف ألا تجرَّ إلا الاسم الظاهر، أو الضمير المنفصل عند جماعة من النحاة؛ ولذلك جعلوا[٣] دخول الكاف على الضمير المتصل ضرورة من ضرورات الشعر التي لا يجوز للمتكلم أن يأتي بها؛ «لأن الكاف تكون اسمًا وتكون حرفًا، فلا تضيفها إلى المضمر مع قلة تمكنها»[٤].

وابن مالك جعل دخول الكاف على الضمير المتصل تارة ضرورة، وتارة قليلاً .

والذي أراه أن دخول الكاف على المضمر المتصل ضرورة، كما ذهب إليه ابن مالك في الكافية وشرحها وما جاء من ذلك لا يُقاس عليه.

(١) من المتقارب، وقائله أبو محمد اليزيدي، ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧١١، والهمع ١/ ٢١١، والخزانة ١٠/ ١٩٧، والدرر ١/ ٣٨، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للآلوسي ص١٩٤.

(٢) من الخفيف، وينسب لبشار بن برد، ينظر: ضرائر الشعر ص ٣٠٩، والارتشاف ٤/ ١٧١٠، ومنهج السالك ص٢٣٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٩، والهمع ٤/ ١٩٦، والخزانة ١٠/ ١٩٧-١٩٨، والدرر ٢/ ٢٧، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص١٩٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨٤-٣٨٥، والأصول ١/ ٤٣٩، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص١٨٥، تحقيق: د. محمد أبو الفتوح شريف، دار الزهراء للطباعة والنشر، القاهرة، وشرح المفصل ٨/ ١٦، ١٧، ٤٤، وضرائر الشعر ص٢٦٢، ٣٠٨ – ٣٠٩، والمقرب ١/ ١٩٤، ورصف المباني ص٢٨٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٣ – ١٤. والأشموني ٢/ ٢٠٩، وشرح التصريح ٢/ ٣-٤، والهمع ٤/ ١٩٥-١٩٦، والخزانة ١٠/ ١٩٨.

(٤) الأصول ١/ ٤٣٩.

– من هنا نجد أن ابن مالك اختار مذهب الأخفش، فذهب إلى أنَّ الكاف تكون اسمًا.

– أن ابن مالك جعل دخول الكاف على الضمير المتصل ضرورة، وهو متفق عليه.

اللام

اللام الفارقة:

قال ابن مالك في النظم[١]:

وخُفِّفت إنَّ فقلَّ العملُ ... وإنْ تلا فِعْلٌ فممَّا يَعْزِلُ
عَمَلَ الابتدا وشذَّ نحو (إنْ ... قَتَلْت) والثاني بلام يقترنْ
فارقةً إنْ لَمْ يكنْ يُستغْنَى ... عن ذكرها بعمل أو معنَى

وقال في الشرح[٢].: «إهمال (إن) المكسورة بالتخفيف أكثر من إعمالها، ثم أشرت إلى أنه إذا تلاها فعل فحقه أن يكون بعض نواسخ الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾[٣]، ثم أشرت إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ للابتداء على سبيل الشذوذ كقول عاتكة امرأة الزبير رضي الله عنه[٤]:

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبةُ المُتَعمِّدِ

وإذا أُعملت وهي مخففة فالمتكلم بالخيار في الإتيان باللام الفارقة وتركها، كما كان قبل التخفيف. ومن إعمالها وهي مخففة قوله تعالى: {وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}[هود: ١١١][٥].

فإذا أُهملت لزمت اللام ثاني الجزأين لئلاًّ يُتوهَّم أنها نافية» ولذا قال[٦]:

... ... والثاني بلام يقترنْ
فارقةٍ إن لم يكن يُستغنَى ... عن ذكرها بعمل أو معنَى

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٣- ٥٠٤.

(٣) البقرة: ١٤٣.

(٤) البيت من الكامل، قالته عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه. ينظر الخزانة ٤/ ٣٤٨، الهمع ١/ ١٤٢، وشرح ألفية ابن الناظم ص١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧٢.

(٥) وهي قراءة نافع وابن كثير. ينظر: إتحاف فضلاء البشر٢/ ١٣٥، والمحتسب ١/ ٣٢٨، والحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي ٤/ ٣٨٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٥-٥٠٧.

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل. قال: «وتلزم اللام بعدها- يعني بعد المخففة- فارقة إن خيف لَبْسٌ بـــ(إنْ) النافية، و لم يكن بعدها نفي»(١).

ويظهر من كلام ابن مالك في هذين الموضعين أمران:

أحدهما: أنه إذا كان بعد (إنْ) المخففة نفي لم تدخل اللام؛ لأن اللام لا تدخل مع أدوات النفي.

الثاني: أنه إذا كان المعنى غير صالح للنفي لم تجب اللام. ولذلك قال:

... إن لم يكن يُستغنَى عن ذكرها بعمل أو معنَى

وقال في الشرح: «فإن كان المحل غير صالح للنفي لم تجب اللام، نحو: إن كادت نفس الخائف لتزهق، وإنْ كان الكريم يرتاح للعطاء، وإنْ وجدت الله لطيفًا بعباده»(٢).

وهذا مذهبه أيضًا في شواهد التوضيح، قال: « إذا خُفِّفت (إنَّ) صار لفظها كلفظ (إنْ) النافية، فيخاف التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل، فلذلك ألزموا تالي ما بعد المخففةِ اللامَ المؤكدة مميزة لها، ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات، نحو: إن علمتك لفاضلا، فاللام هنا لازمة، إذ لو حُذفت مع كون العمل متروكًا وصلاحية الموضع للنفي لم يتيقن الإثبات. فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها». (٣)

واستشهد على ذلك بشواهد منها قول الشاعر:

أنا ابنُ أُباة الضيم من آل مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كرام المعادنِ(٤)

ثم قال بعد ذلك: «وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق ليجري

---

(١) التسهيل ص٦٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٧.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص٥٠ -٥١.

(٤) من الطويل: وقائله الطرماح. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ص٥١، ١، وشرح الألفية ١٧٩، والارتشاف ٣/ ١٢٧٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٤، والبحر المحيط ٧/ ١٦، والجنى الداني ١٣٤، والمساعد ١/ ٣٢٧، وشفاء العليل ١/ ٣٦٧، وأوضح المسالك ١/ ٣٦٧، وشرح التصريح ١/ ٢٣١، والهمع ١/ ٤٥١، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٩.

الباب على سنن واحد»[١].

ولذلك قال في الألفية[٢]:

وخُفِّفت إنّ فقَلَّ العملُ وتلزم اللامُ إذا ما تُهملُ
وربما استغنيَ عنها إن بدَا ما ناطق أراده معتمدَا

وظاهر كلامه هنا أن حذف اللام قليل.

وقد ذهب البصريون، [٣] إلى أنه إذا خُفِّفَتْ (إنَّ) جاز إعمالها وإهمالها، نحو: إنْ زيدًا قائمٌ، وإنْ زيدٌ لقائمٌ، غير أنَّ إهمالها أكثر من إعمالها. فإنْ أُهملت دخلت اللام على ثاني الجزأين لئلاَّ تلتبس (إنْ) المخففةُ بالنافية؛ لأنه إذا قيل: إنْ زيدٌ قائمٌ، وأريد بها الإيجاب، فربما توهم السامع النفي، فأدخلت اللام على ثاني الجزأين ليُعلم أن المراد الإيجاب لا النفي. أما إذا أعملت وهي مخففة فالمتكلم بالخيار في الإتيان باللام وتركها، كما كان قبل التخفيف.

ومن إهمالها قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾[٦]. فـ(إنْ) في كل ذلك مخففة من الثقيلة، واللام بعدها فارقة بين (إن) المخففة، والنافية، و«أدخلوا اللام المختصة بإنِ المخففة؛ لأنها تصحبها حال تثقيلها وحال تخفيفها أيضًا إذا أُعملت، فلم تلتبس بالنافية، ولأن لام الابتداء ليس من شأنها أن تدخل مع أدوات النفي»[٧]؛ ولذا قال سيبويه: «وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إنِ) التي بمنزلة (ما) التي يُنفى

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص٥٢.

(٢) شرح الألفية١٧٨.

(٣) ينظر: معاني الحروف للرماني ص٥٠، الأصول ١/ ٢٦٠، واللامات للهروي ٨٩، تحقيق: د. أحمد عبد المنعم الرصد، مطبعة حسان، القاهرة، والأزهية ص٣٨-٣٩، والإنصاف ١/ ٩٥، ٢/ ٦٤٠، وإصلاح الخلل ٤٧٥، وشرح المفصل ٨/ ٧٢، والارتشاف ٣/ ١٢٧٤، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٧، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٣، والنكت الحسان ٨٨، والجنى الداني١٣٣-١٣٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٨٩، والهمع ١/ ٤٥٣.

(٤) البقرة: ١٤٣.

(٥) الأعراف: ١٠٢.

(٦) الشعراء: ١٨٦.

(٧) المقاصد الشافية ٢/ ٣٩٠.

بها)[١]، أما الكوفيون[٢] فقد ذهبوا إلى أن (إنْ) المخففة لا تعمل، فإذا قيل: إنْ زيدٌ لقائم، فــ(إنْ) عندهم نافية، واللام بمعنى (إلاَّ).

ونُقل عن الكسائي[٣] أنها إن دخلت على الأسماء كانت المخففة من الثقيلة، كما قال البصريون، وإن دخلت على الأفعال كان (إنْ) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)، ونُقل عن الفراء[٤] أن (إنْ) بمنــزلة (قد) إلا أن (قد) تختص بالأفعال، و(إنْ) تدخل على الأسماء والأفعال.

ولم يتعرض ابن مالك في شرح الكافية الشافية لمذهب البصريين، والكوفيين، لكنه تعرض لهما في شرح التسهيل، فقال: «ومذهب البصريين أن (إنّ) تخفف فيقال فيها (إنْ)، فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز إعمالها إذا وليها اسم وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٥]. ومذهبهم أن اللام التي بعد (إنْ) هذه التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم اللبس، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي...ومذهب الكوفيين أن (إنْ) المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من (إنَّ)، بل هي النافية واللام بعدها بمعنى إلاَّ ويجعلون النصب في: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾، بفعل يفسره ليوفينهم، أوبــ(ليوفينهم) نفسه وبه قال الفراء[٦]. وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل، أو بضعفه؛ لأنهم يوافقون في أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملا فيما قبلها، ولذلك قال الفراء

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣٩.

(٢) ينظر: معاني الحروف للرماني ص٥٠، الأصول ١/ ٢٦٠، واللامات للهروي٨٩، والأزهية ص٣٨-٣٩، والإنصاف ١/ ٩٥، ٢/ ٦٤٠، وإصلاح الخلل٤٧٥، وشرح المفصل ٨/ ٧٢، والارتشاف ٣/ ١٢٧٤، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٧، والتذييل ٥/ ١٣٣، والنكت الحسان ٨٨، والجنى الداني ١٣٣-١٣٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٨٩، والهمع ١/ ٤٥٣.

(٣) ينظر: الأصول ١/ ٢٦٠، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٦٧، والارتشاف ٣/ ١٢٧٤، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٣، والهمع ١/ ٤٥٣.

(٤) ينظر ما نقل عن الفراء في: الأصول ١/ ٢٦٠، والارتشاف ٣/ ١٢٧٤، والهمع ١/ ٤٥٣.

(٥) هود: ١١١. وسبق تخريج هذه القراءة صفحة [٥٦].

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨.

في كتاب المعانِي[١]:«وأما الذين خففوا إنَّ فإنهم نصبوا (كلا) بـــ(ليوفينهم)، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على قبله، فلو رفعت (كلا) لصلح ذلك كما يصلح: إنْ زيد لقائم. ولا يصلح أن تقول: إنَّ زيدا لأَضربُ؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيدًا إلا أضرب، فهذا خطأ في إلاّ وفي اللام». فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل إنْ نافية واللام بعدها بمعنى إلا خطأ، ولا شك في صحة القراءة، فإنها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته» [٢].

وقال في موضع آخر متهمًا الكوفيين بأنهم ادَّعوا دعوى لا دليل عليها: «وأما قولهم: إن اللام بمعنى إلا، فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إنْ) من حروف النفي أولى؛ لأنها أنصُّ على النفي من (إنْ). ...وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قُصد بها التوكيد كما قُصد مع التشديد»[٣]. ووافق ابن مالك في ردِّ دعوى الكوفيين الشاطِبي شارح الخلاصة[٤].

وبهذا يكون ابن مالك قد اختار مذهب البصريين، وهو الراجح لسلامته من الاعتراضات وكثرة الشواهد ، أما مذهب الكوفيين فمردود بما ورد من السماع وفيه إعمال (إن) المخففة، وإهمالها مع لزوم اللام لها.

وقد أطلق النحاة على هذه اللام مسميات مختلفة، فبعضهم يسميها لام التوكيد[٥]، وآخرون يسمونها اللام اللازمة[٦]، وفريق يسميها لام الفصل[١]، وآخر يسميها لام

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩-٣٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤-٣٥.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٥.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٣٨٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٣١١، والأزهية ٤٦، والإنصاف ١/ ٣٣٦، وشرح المفصل ٨/ ٧٢.

(٦) ينظر: معاني الحروف للرماني ص٧٥، ١٦٤، والمقتضب ١/ ١٨٨، ٢/ ٣٦٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١١٢-١١٣، والجمل في النحو للزجاجي ص٣٥١، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن، وحروف المعاني للزجاجي ٥٧، ٤٣، والأزهية٤٦، والمفصل ص٣٢٨، =

الإيجاب[٢]، وأكثرهم يسميها اللام الفارقة[٣]، ويلاحظ أن هذه الأسماء أُخذت من وظيفة هذه اللام ودلالتها ومعناها: فهي لام فارقة لازمة تفصل بين الإيجاب والنفي- أو بين (إنْ) المخففة والنافية- وتفيد التوكيد.

وهذه اللام عند ابن مالك هي اللام الفارقة، قال [٤]:

... ... والثـــــاني بـــــلام يقتـــــرنْ

فارقـــةٍ... ... ...

وقال في شرح التسهيل: «وتلزم اللام بعدها فارقة إن خيف لبْسٌ بـــ(إنْ) النافية»[٥]. لكنها عنده تفيد التوكيد. قال: «وإنما قُصد بها التوكيد»[٦].

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار أن اللام الفارقة لا تدخل إذا كان بعد (إنْ) المخففة نفي؛ لأن اللام لا تدخل مع أدوات النفي، وأنه إذا كان المعنى غير صالح للنفي لم تجب اللام، وهذا مذهب البصريين .

والكشاف ١/ ١٠٠، ٢/ ٤٩، ٣/ ٤٧، وشرح المفصل ٨/ ٧١-٧٥، ٩/ ٢٦-٢٧، وشرح الجمل ١/ ٤٣٨، ورصف المباني ١٩٠، والبحر المحيط ١/ ٤٢٥، ٢/ ٩٨، ٤/ ٢٥٧، ٥/ ٤٦٣.

(١) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٧١.

(٢) ينظر: حروف المعاني ص٤٣، وذلك لأنها تكون فارقة بين الإيجاب والنفي.

(٣) ينظر: المفصل ص٣٢٨، والكشاف للزمخشري ١/ ١٠٠، ٢/ ٤٩، ٣/ ٤٧- ط٣، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، وشرح المفصل ٩/ ٢٦، ورصف المباني ص١٠٨، ٢٣٥، والبحر المحيط ٧/ ٣٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٥-٥٠٧.

(٥) التسهيل ص٦٥.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٥.

لام الجحود[١]:

قال ابن مالك في النظم[٢]:

وبعـــد نفـــي (كـــان) في المـــضي لا يظهر (أن) كـــــ(لم أكـــن لأغفـــلا)

وقال في الشرح: «وكذا لو وقع بعد نفي غير كان، نحو: ما وعظتك لتغضبَ بل لترهَبَ، ولو أظهرت (أنْ) فقلت: ما وعظتك لأن تغضب لجاز، بخلاف الواقعة بعد نفي (كان) فإنَّ إظهار (أنْ) بعدها غير جائز، وتسَّمى لام الجحود»[٣].

ولا تقع لام الجحود عند ابن مالك إلا بعد (كان) المنفية، فإن وقعت بعد نفي غير كان فهي لام التعليل، هذا ظاهر كلامه. وهذا قوله أيضًا في التسهيل. قال: «يُنصب الفعل بـــ(أنْ) لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفي في خبر (كان) ماضيةً لفظًا أو معنًى»[٤].

فالذي يظهر من كلامه هنا أن لام الجحود لا تأتي إلا بعد (كان) المنفية، فلا تأتي مع أخواها، ولا مع أي فعل آخر منفي.

والنحاة[٥] قد اختُلفوا في حرف النفي قبلها، فقيل: لا يكون قبلها من حروف النفي إلا (ما)، و(لم) دون غيرهما، وقيل: الظاهر مساواة (إنْ) النافية لهما في ذلك. ومنهم من أطلق القول في النفي. لكن السماع ورد بـــ(ما)، و(لم)، دون (لا)، و(إنْ)، و(لَمَّا). بينما أطلق ابن مالك النفي و لم يقيدْه بحرف معيَّن.

---

(١) هي اللام الواقعة بعد كان الناقصة المنفية لفظًا أو معنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ البقرة: ١٤٣، وقوله: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾النساء: ١٣٧. وسُمّيت لام الجحود لاختصاصها بالنفي، ولذلك قيل: الصواب تسميتها لام النفي، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، ينظر: المغني ١/ ٢١١، والمقاصد الشافية ٦/ ٣٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٩.

(٤) التسهيل ص٢٣٠.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٤٠٤، والارتشاف ٤/ ١٦٥٦، والجنى الداني ص١١٦، والمغني ١/ ٢١٢، والمساعد ٣/ ٧٨، والهمع ٢/ ٢٩٨.

وكان بعضهم[١] قد أجاز وقوع لام الجحود بعد أخوات (كان) قياسًا عليها، نحو: ما أصبح زيد ليضربَ عمرًا، ولم يصبح زيد ليذهب، وأجاز آخرون ذلك في (ظننت)، نحو: ما ظننت زيدًا ليضربَ عمرًا، ولم أظن زيدًا ليضربَ عمرًا، وقال آخرون: يقع ذلك في كل فعل منفي تقدمه فعلٌ منفي، نحو: ما جئت لتكرمني.

مما سبق يتضح أن ابن مالك يرى نصب الفعل المضارع بـــ(أنْ) لازمة الإضمار بعد (كان) المنفية .

وذهب ابن مالك إلى أن ناصب الفعل بعد لام الجحود هو: (أنْ) مضمرة وجوبًا وأن اللام جارة. قال: «ثم أشرت إلى أن لـــ(أنْ) مع لام الجر الداخلة على الفعل المضارع ثلاثة أحوال:

حال إظهار دون إضمار.

وحال إضمار دون إظهار.

وحال إظهار وإضمار.

فحال الإضمار دون الإظهار مع الفعل المسبوق بـــ كان منفية»[٢] وقال في النظم:

وبعـــد نفـــي (كـــان) في المـــضي لا   يظهر (أن) كـــ(لم أكـــن لأغفـــلا)[٣]

وابن مالك في مذهبه هذا يقول بقول البصريين، النحاة في النصب بلام الجحود على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن النصب معها بأنْ مضمرة وجوبًا، وهو مذهب البصريين[٤]، قالوا: اللام جارة، والناصب مقدر بعده وهو (أنْ)، ولا يجوز إظهارها ولا تقديم معمول الفعل على

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٦، والجنى الداني ص١١٧، والمساعد ٣/ ٧٨، والهمع ٢/ ٢٩٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٢٩٢. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه بمصر.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٦.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٩٣-٥٩٥، وشرح التسهيل ٤/ ٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١، وشرح المفصل ٧/ ٢٩، والارتشاف ٤/ ١٦٥٦، والنكت الحسان ١٤٦، والجنى الداني ١١٨، والمغني ١/ ٢١١، والمساعد ٣/ ٧٧، والمقاصد الشافية ٦/ ٣٢، وشرح الأشموني ٣/ ٣٩٢.

الاسم.

الثاني: أن اللام هي الناصبة بنفسها، وهو مذهب أكثر الكوفيين[١]. ويجوز إظهار (أنْ) بعدها للتوكيد نحو: ما كان زيد لأن يدخل دارك. وتقديم معمول الفعل المنصوب بها عليها، نحو: ما كان زيدٌ طعامك ليأكل. ومنه قول الشاعر:

لقد عذلتني أم عمرٍو ولم أكن ... مقالتَها ما كنت حيًّا لأسمعَا[٢]

الثالث: أن الناصب مقدر، ويجوز أن يكون (كي). وهو قول نُسب لابن كيسان[٣].

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار أن ناصب الفعل بعد لام الجحود (أنْ) مضمرة وجوبًا وأن اللام جارة. وهذا مذهب البصريين.

اللام الرابطة لجواب (لو) و(لولا) و(لوما):

تدخل اللام في جواب (لو) إذا كان ماضيًا مثبتًا، نحو: قوله تعالى: ﴿لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۗ﴾[٤]. قال في النظم[٥]:

ومع نفيه بما قد توجد ... ومع الاثبات قليلاً تُفْقَدُ

وقال في الشرح[٦]: «وقد انفردت (لو) بأن جوابها لا يكون إلا فعلا ماضيا، أو مضارعا مجزوما بـ(لمْ).

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٩٣-٥٩٥، وشرح التسهيل ٤/ ٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١، وشرح المفصل ٧/ ٢٩، والارتشاف ٤/ ١٦٥٦، والنكت الحسان ١٤٦، والجنى الداني ١١٨، والمغني ١/ ٢١١، والمساعد ٣/ ٧٧، والمقاصد الشافية ٦/ ٣٢، وشرح الأشموني ٣/ ٣٩٢.

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٩٣، وشرح المفصل ٧/ ٢٩، وشرح الرضي ٢/ ٢٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١، والخزانة ٣/ ٦٢٢.

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، له مصنفات في مختلف علوم العربية، منها في النحو: المهذب، وعلل النحو، والفاعل والمفعول به، توفي سنة ٢٩٩هـ تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٢. وينظر رأيه في الجنى الداني ص١١٥.

(٤) الرعد: ٣١.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٩.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٩.

وقلّما يخلو- يعني جواب (لو) - من اللام إن كان مثبتًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾[١]، وخلوه من اللام في الإثبات قليل، كقوله تعالى: ﴿لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّٰيَۖ﴾[٢]»[٣].

لكن كان له في كتبه الأخرى رأيان آخران:

أحدهما: ذكره في التسهيل، وذهب فيه إلى أن حذف هذه اللام مقيد بكون (لو) وما دخلت عليه صلة. قال: «وجوابها في الغالب فعل مجزوم بلم، أو ماض منفي بما، أو مثبت مقرون غالبًا بلام مفتوحة لا تحذف غالبًا إلا في صلة[٤]». واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾[٥] أي: لخافوا عليهم، وما حُذفت اللام من الجواب إلا لأن (لو) صلة الذين.

وقد وافق الرضي[٦] ابنَ مالك فيما ذهب إليه، وخالفه ابن عقيل، قال: «وتصحيحه وحذفه هو الصواب، فقد نص الناس على أن المثبت الواقع جوابًا لـــ(لو) يجوز دخول اللام عليه وحذفها، والحذف في كلام العرب كثير، ونطق به القرآن[٧]».

الثاني: ذكره في شواهد التوضيح والتصحيح، وذهب فيه إلى أن حذف هذه اللام من جواب (لو) جائز في أفصح الكلام دون اعتبار قلة أو كثرة، ودون تقييد كونها مع (لو) صلة. قال: «يظن بعض النحويين أن لام جواب (لو) في نحو: لو فعلت لفعلتُ لازمة، والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور[٨]».

---

(١) الأنفال: ٢٣.

(٢) الأعراف: ١٥٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٩.

(٤) التسهيل ص٢٤٠-٢٤١.

(٥) النساء: ٩.

(٦) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٤٥٤.

(٧) المساعد ٣/ ١٩٥.

(٨) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٧٩.

وجمهور النحويين[١] على أن اللام إذا كانت رابطة لجواب (لو) فالأكثر ثبوتها والأقل حذفها.

ومن هنا يتبين أن ابن مالك اختار في الكافية وشرحها مذهب الجمهور.

والذي أراه جواز إثبات اللام وحذفها من جواب (لو) دون اعتبار غلبة أو قلة؛ لأن القول بأن اللام تثبت كثيرًا مردود بما ورد من السماع، إذ ورد السماع بالأمرين الإثبات والحذف في فصيح الكلام شعره ونثره، ومنه ما ورد في القرآن، وفي الحديث الشريف، كقول جبريل عليه السلام للرسول ﷺ: ((لو أخذت الخمر غوت أمتك[٢]))، وقول رجل للرسول ﷺ: ((وأظنها لو تكلمت تصدقت[٣]))، ففي هذا كله دلالة على أن حذف اللام من جواب (لو) كثير، وهو ما أشار إليه ابن عقيل بقوله: «والحذف في كلام العرب كثير، ونطق به القرآن[٤]»، أما تقييد ابن مالك الحذف بكون (لو) صلة فمردود.

وفاقا لأبي حيان وابن عقيل.

وتدخل اللام في جواب (لولا)، و(لوما)_كما تدخل في جواب (لو)، نحو: لولا زيد لأكرمتك، ولوما زيد لأكرمتك.

وقد ذهب ابن مالك إلى أن الجواب إذا كان ماضيًا مثبتًا فهو بلام مفتوحة، وقد تحذف اللام من جواب (لولا)، و(لوما) على قلة. قال[٥]:

---

(١) ينظر: اللامات للزجاجي ص١٢٧، واللامات للهروي ص١٢٤، وشرح المفصل ٩/ ٢٢-٢٣، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٧١٤، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٤، وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ١١٤٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢٨٢، والجنى الداني ص٢٨٣، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ١/ ١٨٣، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. ط١، دار القلم، دمشق، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣١، والمغني ١/ ٣٠٠، وشرح ابن عقيل ٤/ ٥١، وشفاء العليل ٣/ ٩٧٠، وشرح الأشموني ٤/ ٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٠، والهمع ٢/ ٤٧٣، والموفي في النحو الكوفي لصدر الدين الكنغراوي ص٥٧. تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق.

(٢) بهذه الرواية في صحيح البخاري. ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر - كتاب التفسير ١٧- بني إسرائيل. رقم كتبه وأبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار الفيحاء، دمشق.

(٣) بهذه الرواية في صحيح البخاري. ينظر: فتح الباري - كتاب الجنائز - باب موت الفجأة.

(٤) المساعد ٣/ ١٩٥.

(٥) شرح الكافية الشافية٣/ ١٦٤٩.

وبعد (لَمْ يَفْعَــلْ) جوابًــا أو (فَعَــلْ)   مصْحُوب لامٍ وســقوط الــلام قَــلّْ

وقال في الشرح: «ويقترن- يعني الجواب عندما يكون فعلاً ماضيًا لفظًا ومعنى- إن كان مثبتًا بلام مفتوحة، كقوله تبارك وتعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾[1] وربما خلا منها المثبت[2]» فظاهر كلامه أن حذف اللام قليل.

والنحويون في حذف اللام الرابطة من جواب (لولا) و(لوما) على أقوال:

أحدها: أن حذفها ضرورة، وهو ظاهر كلام الزجاجي، فهي عنده لازمة[3]، وهو أحد قولَي ابن عصفور. قال: «ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر[4]».

الثاني: أن حذفها قليل، وبه قال كثير من النحويين[5].

الثالث: أن حذفها جائز كما هو في (لو). قال به بعض النحاة[6].

والراجح عندي جواز حذف اللام من جواب (لولا) قياسًا على (لو)، لكن الحذف معها أقل منه مع (لو)، وعليه يجوز: لولا زيد لأكرمتك، ولولا زيد أكرمتك.

أما عن دخول اللام على (ما) النافية الواقعة في جواب (لو) و(لولا) و(لوما) إذا كان ماضيًا منفيًّا بها: فقد ذهب ابن مالك إلى أن جواب (لو) إذا كان منفيًا بــ(ما) جاز دخول اللام عليها، وجاز عدم دخولها، والثاني أجود.

قال في النظم[7]:

ومــــع نفيـــه بمـــا قـــد توجـــد   ومـــع الاثبـــات قلـــيلاً تُفقـــد

وقال في الشرح[8]: «وإن كان منفيا بــ(ما) -يعني الجواب- جاز لحاقها -يعني اللام-

---

(١) سبأ:٣١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٠.

(٣) ينظر: اللامات للزجاجي ص١٢٩.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٤٢.

(٥) ينظر: الواضح في علم العربية للزبيدي ص٨٥، تحقيق: د. أمين على السيد، دار المعارف، مصر، وشرح المفصل ٩/ ٢٢، والجنى الداني ص٥٩٨، وشرح الأشموني ٤/ ٥٠.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٠٥، والمساعد ٣/ ٢٢٣، والهمع ٢/ ٤٧٦.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٩.

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٠.

اللام- والخلو منها، إلا أن الخلو منها أجود، وبذلك نزل القرآن الكريم، كقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾(١)».

وهذا رأيه في التسهيل، قال: «وقد تصحب- يعني اللام- (ما) النافية»(٢)، وظاهر كلامه هنا أيضًا أن ذلك قليل.

ومما جاء على هذا القليل قول الشاعر:

ولو نُعطى الخيار لما افترقنا ... ولكن لا خيار مع الليالي(٣)

أما في جواب (لولا) و(لوما)، فقد ذهب ابن مالك أيضًا إلى أن دخول اللام على (ما) النافية قليل، والأصل عدم دخولها. قال: «وإن كان منفيًا لم يقترن باللام، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾(٤)...وقد يقرن بها المنفي»(٥)، وبذلك يكون لابن مالك قول واحد في دخول اللام على (ما) النافية في جواب (لو) و(لولا) و(لوما)، إذ تدخل عنده اللام قليلاً، والأجود والأكثر عدم دخولها.

والنحاة على أقوال في دخول اللام على الجواب المنفي:

أحدها: أن دخول اللام على (ما) قليل. هذا مذهب الجمهور(٦)، وعليه يكون الأكثر تجرد (ما) من اللام، والأقل اجتماعهما، نحو: لولا زيد ما أكرمتك، ولولا زيد لما أكرمتك.

الثاني: اللام تدخل في الجواب مثبتًا ومنفيا، لكنها تحذف إذا طال الشرط. هذا قول

(١) البقرة: ٢٥٣.

(٢) التسهيل ص٢٤١.

(٣) من الوافر، ولم أقف على قائله. ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٣١، والمغني ١/ ٣٠٠، وشرح الأشموني ٤/ ٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٠، والهمع ٢/ ٤٤٣.

(٤) النور: ٢١.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٠_١٦٥١.

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٧١٤، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٨٢-٢٨٣، والجنى الداني ص٢٨٣، ٥٩٩، وشرح ابن عقيل ٤/ ٥١، وشفاء العليل ٣/ ٩٧١، وشرح الأشموني ٤/ ٤٣، ٥٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٠، الهمع ٢/ ٤٧٣.

الرضي[١].

الثالث: أن اقتران (ما) باللام شاذ. وهذا ظاهر قول ابن هشام في المغني[٢].

ومن ثَم يكون ابن مالك قد وافق الجمهور في دخول اللام على المنفي، وهذا هو الراجح لقلة السماع بدخول اللام في هذا الموضع.

يتضح مما سبق أن ابن مالك اختار في الكافية وشرحها أن اللام الواقعة في جواب (لو) تثبت كثيرًا وتحذف قليلاً وهذا مذهب الجمهور. وأن اللام الواقعة في جواب (لولا، ولوما) قد تحذف على قلة وهذا قول كثير من النحويين.

وإذا كان جواب (لو، ولولا، ولوما) منفيًّا فإن ابن مالك يرى جواز دخول اللام عليه، وعدم دخولها، والثاني أجود. كما وافقهم في حقيقة هذه اللام.

لام الأمر (لام الطلب)[٣]:

قال في النظم[٤]:

بـ(لا) وبـالَّلام اجْـزِمَنْ في الطَّلـبِ ... كـ(لاَتُؤاخِذْ) و(لْيُعَـذِّرْ مَـنْ غـبي)

واللام قـد تـسْكنُ بعـد الفـا وثمّْ ... والواوِ نحـو: (مـن يُكـارمْ فلْيـدُمْ)

وقال في الشرح[٥]: «ذِكْرَ الطلب بعد (لا) واللام الجازمتين يحصِّل فائدتين لا يحصلان بدونه. إحداهما تمييز (لا) المرادة من غير المرادة وهي النافية نحو: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢﴾[٦].

والزائدة نحو: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾[٧].

(١) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٤٥٤.

(٢) ينظر: المغني ١/ ٣٠٠، وقول ابن هشام الآخر ذكره في أوضح المسالك ٤/ ٢٣١، وهو فيه مع الجمهور.

(٣) لام الطلب تشمل الأمر والدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ﴾الطلاق: ٧. وقوله: ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ الزخرف: ٧٧. وأكثر النحاة يعبر عنها بلام الأمر، لأنه الأصل فيها.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠.

(٥) شرح الكافية الشافية٣-١٥٦٠/ ١٥٦٣.

(٦) الكافرون: ٢.

(٧) الأعراف: ١٢.

وتمييز اللام المرادة من غير المرادة وهي التي ينتصب الفعل بعدها.

الثانية من الفائدتين: أن الطلب يُعم به (لا) في النهي وفي الدعاء ويُعم به لام الأمر، ولام الدعاء.

وقد تسكَّن[١] هذه اللام بعد الفاء والواو، وإسكانها أكثر من تحريكها بعدهما، نحو قوله تعالى: «﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ﴾»[٢].

وقد ذهب ابن مالك إلى جواز تسكين لام الأمر بعد (الواو والفاء وثُمَّ) إذ قال: في النظم:

واللام قـد تـسْكنُ بعـد الفـا وثمّ والواوِ نحـو: (مـن يُكـارمْ فلْيَـدُمْ)

وقال في الشرح:[٣] «للام الطلب الأصالة في السكون من وجهين:

أحدهما مشترك فيه وهو كون السكون متقدمًا على الحركة إذ هي زيادة والأصل عدمها.

الثاني خاص، وهو أن يكون لفظها مشاكلاً لعملها، كما فُعل بباء الجر، لكن منع من سكونها الابتداء بها فكسرت، وبقى للقصد تعلق بالسكون، فإذا دخل عليها واو أو فاء رجع غالبًا إلى السكون ليؤْمَن دوام تفويت الأصل.

وليس التسكين حَملاً على عين (فَعِل) كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك إجراءُ متصلٍ مُجْرَى منفصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا في اضطرار.

وتسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها.

وأيضًا لو كان تسكين هذه اللام لغير سبب يخصها لشاركتها فيه دون شذوذ لام كي الواقعة بعد فاء أو واو».

وقال أيضا: «وقد تسكن هذه اللام بعد (ثم) نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾[١]، لكن

---

(١) ينظر: معاني الحروف ص٣٥، واللباب ٢/ ٤٩، والارتشاف ٤/ ١٨٥٥، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٣٧٠، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط١، دار السلام، القاهرة، والمغني ١/ ٢٢٣، والمساعد ٣/ ١٢١-١٢٢، وشفاء العليل ٣/ ٩٤٧.

(٢) البقرة: ١٨٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٣-١٥٦٥.

ذهب البصريون[٢] إلى أنه إذا كان في موضع الفاء والواو حرف على حرفين فصاعدًا فكسرُ اللامِ لا غير، وجعلوا من ذلك (ثم)، فأما من أسكن اللام من القراء في مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾[٣]، فهم ينكرونه عليه. قيل: «إسكانها مع (ثُمَّ) في ضرورة الشعر، ولا يجوز في الكلام»[٤].

فابن مالك يرى أن تسكين اللام بعد (ثم) في قراءة غير قُنبل[٥] وأبِي عمرو[٦] وابن عامر وورش[٧] دون تسكينها بعد الواو والفاء.

والغالب على هذه اللام أن تدخل على فعل الغائب وفعل المتكلمين، أما إذا دخلت على المخاطب فقيل: لغة رديئة قليلة [٨]، وذهب الزجاجي[٩] إلى أنها لغة جيدة، وظاهر كلام بعضهم[١٠] أنه قليل.

ويرى ابن مالك أن دخول لام الأمر على المخاطب قليل، قال:

وقلَّما تجيء في الخطاب مع فاعلٍ نحو لِتعرفْ ما بِي[١١]

---

(١) الحج: ٢٩. قرأ قنبل، وأبو عمرو، وابن عامر، وورش بكسر اللام. ينظر: إتحاف فضلاء البشر٢/ ٢٧٢.

(٢) ينظر: معاني الحروف للرماني ص٣٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٤-٣٨٥.

(٣) قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي...اللام للأمر ساكنة في كل القرآن، إذا كان ما قبلها واوًا أو فاءً أو ثمَّ. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٦٩.

(٤) الارتشاف ٤/ ١٨٥٥. وينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٤-٣٨٥، واللباب ٢/ ٤٩، والهمع ٢/ ٤٤٣.

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي أبو عمر، من أعلام القراء، كان إمامًا متقنًا، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره. توفي سنة٢٩١هـ. تنظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٦٥.

(٦) زبان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة١٥٤هـ. تنظر ترجمته في الأعلام٣/ ٤١.

(٧) عثمان بن سعيد بن عدي المصري: من كبار القراء. غلب عليه لقب (ورش) لشدة بياضه. توفي بمصر سنة ١٩٧هـ. تنظر ترجمته في الأعلام ٤/ ٢٠٥.

(٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٧٠، والارتشاف ٤/ ١٨٥٦، والجنى الداني ص١١١.

(٩) ينظر: الجمل للزجاجي ص٢٠٨. واللامات ص٩٤. تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق. والزجاجي هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم، وسمي الزجاجي نسبة إلى شيخه الزجاج. له الجمل في النحو واللامات. توفي سنة ٣٣٩هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ١١١.

(١٠) ينظر: معاني الحروف ص٣٥.

(١١) شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٦٠.

وشرح هذا بقوله: «ويقل دخول هذه اللام على فعل فاعل مخاطب استغناءً بصيغة (افْعلْ)، والكثير دخولها على فعل ما لم يُسمَّ فاعله مطلقًا نحو: (لِتُعْنَ بحاجتي) و(لِيُزْهَ زيدٌ علينا). ومن دخولها على فعل فاعل مخاطب مع قلته قراءة عثمان[١] وأُبيّ[٢] وأنس[٣] ﭫ[٤]: {فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ} [يونس: ٥٨]، وقول النبي ﷺ: ((لتأخذوا مَصَافّكم))[٥]»[٦].

وهذا أيضًا مذهبه في التسهيل، قال: «والغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه منها»[٧]، وظاهر كلامه هنا قلة دخول هذه اللام على المخاطب.

وذهب أيضًا إلى قلة دخول لام الأمر و(لا) الناهية على فعل المتكلم، وأن دخول اللام عليه أكثر من دخول (لا). قال:

وقـــلَّ أن تجـــزم ذي الـــلامُ و(لا) (أفعلُ) أو (نفعـــلُ) والـــلام اعتلـــى[٨]

وشرح فقال: «وإلى دخول لام الأمر و(لا) في النهي على فعل المتكلم بقلة أشرت بقولي:

---

(١) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية أمير المؤمنين، ثالث الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة، قتل سنة٣٥هـ. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب للقرطبي ٣/ ١٠٣٧ وما بعدها – تحقيق: علي محمد البجاوي ط١ دار الجيل، والاعلام٤/ ٢١٠.

(٢) هو أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار صحابي أنصاري، كان قبل الإسلام حبرًا يهوديًّا وأسلم وكان من كتاب الوحي، وكان من أقرأ الصحابة للقرآن شهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، مات سنة٢١هـ. تنظر ترجمته في الاستيعاب ١/ ٦٧ وما بعدها، والأعلام١/ ٨٢.

(٣) هو أنس بن مالك بن النضر بن خضم بن زيد أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ وأحد المكثرين عنه من الرواية، وكان آخر الصحابة موتًا بالبصرة سنة٩٣هـ. تنظر ترجمته في الاستيعاب ١/ ١٠٧ وما بعدها، والأعلام٢/ ٢٤.

(٤) تنظر القراءة في: المحتسب ١/ ٣٣٣، والبحر المحيط ٦/ ٧٦.

(٥) أخرج مسلم –كتاب المساجد:– باب متى يقوم الناس للصلاة من حديث أبي هريرة. ((أن الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم النبي ﷺ مقامه)).

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٥

(٧) التسهيل ص٢٣٥.

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠.

وقلمـــا تـــدخل ذي الـــلام ولا أفعـــــل أو نفعـــــل... ... ...

ثم قلت:

... ... والـــــــلام اعتلـــــــى

أي: دخول اللام على أفعلُ ونفعلُ أكثر من دخول (لا) عليهما[١].

وذكر في شرح الكافية الشافية[٢]: أن حذف هذه اللام وبقاء عملها على ثلاثة أضرب: كثير، وقليل، وقليل مخصوص بضرورة.

١- فالكثير المطرد يكون بعد أمر بقول، نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٣]، أي: ليقيموا، فحذفت اللام لأنه بعد (قُلْ). وهذا الضرب وافق فيه الكسائي[٤]. وردَّ ابن مالك على مَنْ خرَّج الآية على أن الأصل: قل لهم فإن تقل لهم يقيموا، واحتجَّ بأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلَّف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك. فوجب إبطال ما أفضى إليه[٥].

وقد خالف ابنَ مالك في ذلك ابنُه بدر الدين[٦]، فذهب إلى أن الجزم في الآية بجواب الأمر، لا باللام المقدرة.

٢- والقليل الجائز في الاختيار بعد قول غير أمر، وجعل من ذلك قول الراجز:

قلـــتُ لبـــوَّابٍ لديـــه دارُهـــا تِيْـــذَنْ فـــإني حمؤهـــا وجارهـــا[٧]

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٨-١٥٦٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩.

(٣) إبراهيم: ٣١.

(٤) ينظر: رأي الكسائي في الارتشاف ٤/ ١٨٥٦، وشفاء العليل ٣/ ٩٤٧، والجنى الداني ١١٣، والمسائل المنثورة ص١٥٩، وشرح التسهيل ٤/ ٦٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩.

(٦) ينظر: شرح الألفية ص٦٩١-٦٩٢، وينظر أيضًا: شرح التسهيل ٤/ ٦٠.

(٧) من الرجز، وقائله منظور بن مرثد الأسدي. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٠، وشرح التسهيل ٤/ ٥٩، والجنى الداني ١١٤، والمغني ١/ ٢٢٥، والمساعد ٣/ ١٢٣، والمقاصد الشافية ٦/ ٩٩، وشرح الأشموني ٤/ ٤، والهمع ٢/ ٤٤٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٠، والخزانة ٩/ ١٣، وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٤٠، والدرر ٢/ ٧١.

أراد: لتيذنْ، فحذف اللام وأبقى عملها. قال: «وليس مضطرًا لتمكنه من أن يقول: ايذنْ، وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقًّا للرفع فسكن اضطرارًا؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيًا عن الفاء وكان يقول:

... ... تيذنُ إني حمؤها وجارها

فإن لم يستغن عن الفاء، فاللام والجزم مرادان»(١)، فلا مخرج للشاهد عند ابن مالك إلا على حذف اللام وبقاء عملها.

٣- والقليل المخصوص بالضرورة حذفها دون تقدم قول بصيغة أمر ولا غيرها، وجعل منه قول الشاعر:

فلا تستطلْ مني بقائي ومُدَّتي ... ولكنْ يكنْ للخير منك نصيبُ(٢)

أراد: وليكنْ، فحذف اللام مضطرًّا، وأبقى عملها.

وقد جمع ابن مالك هذه الأضرب الثلاثة في قوله(٣):

وحَذْفُ هذي اللام بعد قُلْ كَثُرْ ... وبعد قولٍ غير أمرٍ قد نَزُرْ

ودون قولٍ في اضطرارٍ حُذِفا ... نحو يكُنْ للخير منك فاعْرِفا

وقد خالف ابن مالك في قوله هذا بعض شُرَّاح كتبه، كابنه بدر الدين، وأبِي حيان، وابن عقيل. قال بدر الدين: «ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر»(٤).

وقال أبو حيان: «والصحيح أنه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر»(٥).

وقال ابن عقيل: «والصحيح أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها لا يجوز مطلقًا إلا في الشعر»(٦).

---

(١) شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٧٠.

(٢) من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٥٩، وسر صناعة الإعراب١/ ٣٩٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٠، وشرح التسهيل ٤/ ٥٩، والمغني ١/ ٢٢٤، والمساعد ٣/ ١٢٣، والمقاصد الشافية ٦/ ٩٨، وشرح الأشموني ٤/ ٥، وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٣٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠.

(٤) شرح التسهيل ٤/ ٦٠.

(٥) الارتشاف ٤/ ١٨٥٦.

(٦) المساعد ٣/ ١٢٤.

وذهب في التسهيل إلى أن حذفها ضرورة، فلا تحذف في النثر. قال: «وتلزم في النثر في فعل غير الفاعل المخاطب مطلقًا، خلافًا لمن أجاز حذفها في نحو: قل له: ليفعل»(١). ولزومها في النثر يدل على أن حذفها في فعل غير الفاعل المخاطب لا يكون إلا في الشعر.

والنحاة في حذف هذه اللام وبقاء عملها على أقوال:

أحدها: أن حذفها لا يجوز إلا في ضرورة الشعر. ومن ذلك قول الشاعر:

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خفت من شيء تبالا(٢)

أراد: لِتَفْدِ.

هذا قول أكثر النحاة (٣).وقد خُرِّج على أن «تفد» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لضرورة الشعر.

الثاني: جواز حذفها وبقاء عملها بعد الأمر بالقول. وهذا قول الكسائي(٤)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾(٥) أي: ليقيموا الصلاة، فحذف اللام وأبقى عملها.

الثالث: منع حذفها حتى في الشعر. وهذا قول المبرد(٦).

---

(١) التسهيل ص٢٣٥. وينظر: شرح التسهيل ٤/ ٥٩-٦٠، والمساعد ٣/ ١٢٢.

(٢) من الوافر، وينسب للأعشى وليس في ديوانه، ولحسان بن ثابت وليس في ديوانه ولأبي طالب. ينظر: الكتاب ٣/ ٨، والمقتضب ٢/ ١٣٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٥، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، والإنصاف ٢/ ٥٣٠، وشرح المفصل ٧/ ٢٥، ٦٠، ٦٢، ٩/ ٢٤، والمقرب٥٩، وشرح الألفية ص٦٩٠، وشرح التسهيل ٤/ ٦٠، والمساعد ٣/ ١٢٢، والمقاصد الشافية ٦/ ٩٨، والنكت الحسان ص١٥٠، والمغني ١/ ٢٢٤، وشرح التصريح ٢/ ١٩٤، وشرح الأشموني ٤/ ٥، والهمع ٢/ ٤٤٤، والدرر ٢/ ٧١.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٠، وشرح الألفية ص٦٩٠، وشرح التسهيل ٤/ ٦٠، والارتشاف ٤/ ١٨٥٦، والنكت الحسان ص١٥٠، والمغني ١/ ٢٢٤، والمساعد ٣/ ١٢٤، والمقاصد الشافية ٦/ ٩٩، والهمع ٢/ ٤٤٤.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة ص١٥٩، وشرح التسهيل ٤/ ٦٠، والارتشاف ٤/ ١٨٥٦، والمساعد ٣/ ١٢٣ وشفاء العليل ٣/ ٩٤٧، والجنى الداني ص١١٣، والمغني ١/ ٢٢٥، والهمع ٢/ ٤٤٤، والخزانة ٩/ ١٣.

(٥) إبراهيم: ٣١.

(٦) ينظر: المقتضب ٢/ ١٣٠-١٣١، وينظر أيضًا: الأصول ٢/ ١٧٤، وإعراب القرآن للنحاس١/ ٤٣٨، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، والارتشاف ٤/ ١٨٥٦، والجنى الداني ص١١٣، =

من هذا العرض تبين أن ابن مالك يرى أن للام الطلب الأصالة في السكون وقد علل لذلك، كما يرى أن تسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وأن حذفها وبقاء عملها على ثلاثة أضرب: كثير، وقليل، وقليل مخصوص بضرورة. وهو قول تفرد به ابن مالك.

والمغني ١/ ٢٢٥، والهمع ٢/ ٤٤٤.

الواو

الواو العاطفة[١]:

قال ابن مالك في النظم[٢]:

فــاعطف بــواو لاحقًــا أو ســابقَا ... في الحكــم أو مــصاحبًا موافقَــا

وبعــض أهــل الكوفــة الترتيبَــا ... عــزا لهــا و لم يكــن مــصيبًا

واخْصُصْ بِها عطف الــذي لا يُغْــني ... متْبُوعهُ كـ(اصْـطَلَحَتْ ذي وابنِــي)

وقال في الشرح[٣]: « فأما الواو فإنها تعطف ما بعدها على ما قبلها جامعة بينهما فِي الحكم دون تعرض لتقدم أو تأخر أو مصاحبة فلذلك يصحُّ أن يقال: (جاء زيد وعمرو بعده، وخالد قبله، وبشر معه. ولو دلت الواو على الترتيب لم يجز أن يقال قبله ولا معه، كما لا يقالان ذلك مع المعطوف بالفاء أو (ثم).

ولو دلت على الترتيب لامتنع أن يقال: (اصطلح زيد وعمرو، كما امتنع ذلك مع الفاء وثم».

فمذهب ابن مالك أن الواو لا تفيد ترتيبًا، وإنما هي لمطلق الجمع، إذ تعطف ما بعدها على ما قبلها، وتجمع بينهما فِي الحكم دون الحكم بتقديم أو تأخير أو مصاحبة واستدل على ذلك بأنه يصحُّ معها أن يقال: جاء زيد وعمرو بعده، وخالد قبله، وبشر معه، ولو دلت الواو على ترتيب لم يجز أن يقال قبله ولا معه، كما لا يقال ذلك مع العطف بالفاء أو بثُمَّ.

واستدل كذلك بأنها لو دلت على الترتيب لامتنع أن يقال: اصطلح زيد وعمرو، كما امتنع ذلك مع الفاء وثم، إذ لا يقال: اصطلح زيد فعمرو، أو ثم عمرو، باتفاق.

واستشهد ابن مالك كذلك على أن الواو ليست للترتيب بأنها تعطف السابق على اللاحق، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ

(١) هي (أم حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه)، وتشرك الواو بين المعطوف والمعطوف عليه لفظًا ومعنى. رصف المباني ص٤٧٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣ -١٢٠٤.

وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾[٢].

وقول الشاعر:

أُغْلِي السِّباء بكلِّ أَدْكنَ عاتقٍ ... أو جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ ختامها[٣]

وقول الآخر:

حتى إذا رجب تولى فانقضى ... وجماديان وجاء شهر مقبلُ[٤]

وما قال به ابن مالك هنا هو مذهب سيبويه والبصريين، فقد ذهب سيبويه[٥]، وجمهور النحويين[٦] إلى أن الواو لا تفيد ترتيبًا، ولا تدل على أنه قد يبدأ بشيء قبل شيء، ذلك أن الواو لمطلق الجمع، ولا توجب تقديمًا ولا تأخيرًا ولا مصاحبة، ولذلك تعطف الشيء على سابقه ولاحقه ومرادفه. وقال هؤلاء[٧]: إن الواو لا ترتب بالسماع والقياس والاستعمال،

---

(١) النساء: ١٦٣.

(٢) المؤمنون: ٣٧.

(٣) من الكامل من معلقة لبيد بن ربيعة ديوانه ص٣١٤. تحقيق: إحسان عباس، منشورات وزارة الإعلام في الكويت، وينظر: رصف المباني ص٤٧٤، وشرح المفصل ٨/ ٩٢، ١١/ ٣.

(٤) من الكامل، وهو لأبي العيال الهذلي. ينظر: شرح أشعار الهذليين١/ ٤٣٤، وشرح التسهيل٣/ ٣٤٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٥، والدرر ١/ ١٧.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٧-٤٣٨، ٤/ ٢١٦. وينظر أيضًا: الجنى الداني ص١٥٨، والمساعد ٢/ ٤٤٤.

(٦) ينظر: المقتضب ١/ ١٤٨، ومجالس ثعلب ص٣٨٦. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، دار المعارف، مصر، والأصول ٢/ ٥٥، والإيضاح العضدي ص٢٩٥، والمسائل المنثورة ص٤٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٢، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٣٨ تحقيق: د. فائز فارس، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، والمقتصد ٢/ ٩٣٧-٩٣٨، والمفصل ص٣٦٢، والمقدمة الجزولية ص٧٠، واللباب ١/ ٤١٧، وشرح المفصل ٨/ ٩٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٢٦، والمقرب ١/ ٢٩٩، وشرح الرضي ٤/ ٣٨٢، والبسيط ١/ ٣٣٤-٣٣٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٧٦، وشرح الأشموني ٣/ ٩١، والإتقان في علوم القرآن. للسيوطي ٢/ ٢٥٦. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، والهمع ٣/ ١٥٥.

(٧) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص٢٤٧-٢٤٨. تحقيق: د. حنا جميل حداد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

والقياس والاستعمال، فمن السماع قوله تعالى ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾[(١)]، والعذاب بعد النذر، وأما القياس فإن الواو فيما اختلف لفظه بِمنْزلة التثنية، فكما أن التثنية لا ترتيب فيها، فكذلك نظيرها. وأما الاستعمال، فإنك لو قلت: اشترِ ثوبًا ورداءً، فاشترى الرداء أولاً لم يكن عاصيًا. لكنك لو قلت: اشترِ ثوبًا فرداءً، أو ثم رداءً، واشترى الرداء أولاً كان عاصيًا؛ لأن الفاء وثم للترتيب بخلاف الواو.

وإلى نحو من ذلك ذهب ابن كيسان[(٢)] إلى أن الغالب فِي الواو أن تكون للجمع حتى يكون فِي الكلام قرينة تدل على التفرق، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، جاز أن يكون زيد تقدم عمرًا، وجاز أن يكون عمرو تقدم زيدًا، وجاز أن يكون القيام قد وقع منهما فِي وقت واحد، فالواو تحتمل هذه المعانِي الثلاثة، وهو الغالب فيها، إلا أن يكون فِي الكلام قرينة تدل على غير ذلك.

وذهب هشام[(٣)] وأبو جعفر الدينوري[(٤)] إلى أن الواو لها معنيان: معنى اجتماع، ومعنى افتراق، فإن كانت للاجتماع فلا تبالِ بمن بدأت، إذ هما فِي زمان واحد، وذلك نحو: رأيت زيدًا وعمرًا، إذا كنت قد رأيتهما فِي وقت واحد رؤية واحدة، وإن كانت للافتراق -وهو أن يختلف الزمان- فالمتقدم فِي الزمان متقدم فِي اللفظ، ولا يجوز أن يُقدِّم المؤخَّر، ولا أن يُؤخَّر المتقدم. وذلك نحو: رأيت زيدًا وعمرًا، إذا كنت قد رأيت زيدًا أولاً، ورأيت عمرًا بعده.

---

(١) سور القمر: ٢١.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٨١، والجنى الداني ص١٦٠، والهمع ٣/ ١٥٦.

(٣) هو هشام بن معاوية أبو عبد الله الضرير الكوفي النحوي صاحب الكسائي. له تصانيف منها: كتاب الحدود، وكتاب المختصر في النحو. توفي سنة٢٠٩هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٢٥. وينظر رأيه في الارتشاف ٤/ ١٩٨١، والجنى الداني ص١٥٩، والمغني ٢/ ٤٠٩، والمساعد ٢/ ٤٤٤، والهمع ٣/ ١٥٦.

(٤) هو أبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري، أحد النحاة المبرزين، أخذ عن المازني كتاب سيبويه، رحل إلى مصر ثم رجع إلى بغداد ثم عاد إلى مصر. من تصانيفه: المهذب فِي النحو، وضمائر القرآن. ت ٢٨٩هـ. ينظر: بغية الوعاة١/ ٢٤٨. وينظر رأيه فِي: الارتشاف ٤/ ١٩٨١، والجنى الداني ص١٥٩، والهمع ٣/ ١٥٦.

وما نقل عن هشام والدينوري من أن الواو تكون للترتيب نُقل أيضًا عن قطرب[١]، وثعلب[٢]، وابن درستويه[٣]، ونسب هذا القول أيضًا إلى الكوفيين[٤]، وبعضهم خصَّ به الفراء[٥] والكسائي.

و لم يكتفِ ابن مالك باختيار مذهب سيبويه والبصريين بل إنه خطَّأ الكوفيين فيما نُسب إليهم من أن الواو تكون للترتيب، قال: «وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب، وليس بمصيب»[٦].

وقال في النظم:

وبعض أهل الكوفة الترتيبَا عزا لها و لم يكن مصيبًا[٧]

ثم قال: «وأئمة الكوفة بُرآء من هذا القول، لكنه مقول[٨]».

وفصل ابن مالك القول في المعية بالنسبة للواو فذكر أن الواو تنفرد بكون ما بعدها محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو، فالراجح

(١) ينظر: جواهر الأدب ص١٧١، والارتشاف ٤/ ١٩٨١، والجنى الداني ص١٥٨، والمغني ٢/ ٤٠٩، والمساعد ٢/ ٤٤٤، وشرح الأشموني ٣/ ٩١، والهمع ٣/ ١٥٦. وقطرب هو أبو علي محمد بن المستنير نشأ بالبصرة وتلقى عن عيسى ابن عمر وسيبويه، إلا أن اتصاله بسيبويه أكثر، كان كلما خرج سيبويه من بيته سحرًا وجده على بابه، فقال له: إنما أنت قطرب ليل فأطلق عليه ولصق به. له تصانيف كثيرة منها في النحو كتاب العلل، توفي سنة ٢٠٦هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٠١.

(٢) ينظر: مجالس ثعلب ص٣٨٦. وينظر أيضًا: شرح الرضي ٤/ ٣٨٢، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٧٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٩٥، والهمع ٣/ ١٥٦.

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه ابن المرزبان النحوي، لازم المذهب البصري، وكان شديد الانتصار للبصريين. له تصانيف في النحو منها: الإرشاد، وشرح الفصيح وغيرهما. توفي سنة ٣٤٧هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٧٨. وينظر رأيه في الهمع ٣/ ١٥٦.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٩٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٢٧، وشرح الألفية ص٥٢١، ورصف المباني ص٤٧٤، وجواهر الأدب ص١٧١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٩٥، والموفي فِي النحو الكوفي ص١٥٢.

(٥) الذي فِي معاني القرآن ١/ ٣٩٦ ظاهره أنه لا يرى الواو للترتيب. قال: «فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول هو الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيدًا، فأيهما شئت كان هو المبتدئ بالزيارة».

(٦) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٠٦.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٨.

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦. وينظر: جواهر الأدب ص١٧١.

أن المجيء قد حدث منهما معًا، والأكثر أنه حدث من زيد أولاً، والأقل أنه حدث من عمرو أولاً(١).

وقد رد أبو حيان هذا التفصيل، فقال: «وهذا الذي ذكره مخالف لمذهب سيبويه وغيره»(٢). وقال ابن عقيل: «وهذا كلام مخالف لقول الناس»(٣).

وأرى أن الراجح هنا القول الأول لابن مالك وهو ما اختاره من مذهب الجمهور، من أن الواو لمطلق الجمع ولا تفيد ترتيبًا، وذلك لأمور:

الأول: أن الواو تستعمل حيث لا يراد تقديم ولا تأخير، وحيث يكون المعنى على تقديم المتأخر، وحيث يكون المعنى على تأخير المتقدم، فهي محتملة لكل وجه من هذه الوجوه.

الثاني: أنه إذا جاز أن يقال: قام زيد وعمرو بعده، وقام زيد وعمرو قبله، وقام زيد وعمرو فِي حين واحد، فهذا تقييد، وفيه دليل على أن الكلام قبل التقييد يحتمل المعانِي الثلاثة بلا ترجيح.

الثالث: أن التثنية مختصرة من العطف بالواو، ولا دليل فيها على تقديم أو تأخير، فكذلك العطف بالواو. فكل ذلك يدل على أن الواو لا تدل على رتبة.

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار في شرح الكافية الشافية مذهب سيبويه وجمهور البصريين في أن الواو لمطلق الجمع ولا تفيد ترتيبًا، في شرح التسهيل أن الترتيب هو الكثير، والتقديم أقل والجمع الأرجح.

واو المعية التي يُنصب بعدها المضارع:

قال ابن مالك في النظم(٤):

والواو كالفاء إن تُفِدْ مفهوم مَعْ ... وقبلها طلبٌ او نفيٌ نَصَعْ

---

(١) ينظر: التسهيل ص١٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٨. وينظر أيضًا: شفاء العليل ٢/ ٧٧٨.

(٢) الارتشاف ٤/ ١٩٨١.

(٣) المساعد ٢/ ٤٤٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٧.

وقال في الشرح: «فلو وقع موقع الفاء واو مقصود بها المصاحبة نصب الفعل أيضًا بعدها على نحو ما يُنصب بعد الفاء»[(١)] وهو يرى أن الفعل بعد الفاء منصوب بـــ(أنْ) واجبة الإضمار [(٢)]، فمذهبه في ناصب الفعل بعد الفاء والواو واحد.

وهذا قوله أيضًا في التسهيل. قال: «وتُضمر (أنْ) الناصبة أيضًا لزومًا بعد واو الجمع واقعة في مواضع الفاء» [(٣)].

فمذهب ابن مالك أن الفعل بعد الواو منصوب بـــ(أنْ) واجبة الإضمار، وهو قول البصريين.

والنحاة قد اختلفوا في ناصب الفعل بعد هذه الواو على أقوال:

أحدها: أن النصب بعد الواو بـــ(أنْ) مضمرة وجوبًا، والواو حرف عطف، هذا مذهب البصريين [(٤)]. قالوا: الواو حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألاَّ تعمل؛ لأنها لا تختص، لكن لَمَّا قُصد أن يكون الثاني في غير حكم الأول وجب تقدير (أنْ)؛ لأنها مع الفعل بمنْزلة الاسم.

الثاني: أن الواو هي الناصبة للفعل بنفسها، وهذا مذهب الجرمي، [(٥)] وبعض الكوفيين [(٦)].

الثالث- أن الفعل منصوب بالخلاف، وقيل: بالصَّرْف. وهو مذهب أكثر الكوفيين [(١)]،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٧.

(٢) ينظر: حرف الفاء من هذه الدراسة.

(٣) التسهيل ٢٣٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٤١، والمقتضب ٢/ ٢٥، ٢٧، ومعاني الحروف ص٣٩، والإنصاف ٢/ ٥٥٥، وشرح التسهيل ٤/ ٣٦، ورصف المباني ٤٨٤، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨، والجنى الداني ص١٥٦، والمساعد ٣/ ٩٠، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٨.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٥٥، وشرح المفصل ٧/ ٢١، وإصلاح الخلل ص٤٩، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨، والنكت الحسان ص١٤٨، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٩.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٦٨، والجنى الداني ص١٥٧.

الكوفيين[١]، قالوا: إن الثاني مخالف للأول ومصروف عنه، فصارت مخالفته له وصرفه عنه ناصبًا له.

ويُنصب المضارع بعد واو المعية التي يُقصد بها المصاحبة إذا كان جوابًا لنفي، أو طلب، وهو الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾[٢].

ومنه أيضًا قول الشاعر:

لا تنـه عـن خلـق وتـأتِيَ مثلـه ... عـار عليـك إذا فعلـت عظـيمُ[٣]

وقول الآخر:

ألم أكُ جـاركم ويكـونَ بـيني ... وبيـنكم المـودةُ والإخـاءُ[٤]

مما سبق يتضح أن ابن مالك قد اختار أن الفعل بعد الواو منصوب بـ(أنْ) واجبة الإضمار، وهو مذهب البصريين.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣-٣٤، ٢٣٥، والإنصاف ٢/ ٥٥٥، وشرح التسهيل ٤/ ٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١، وشرح المفصل ٧/ ٢١، واللباب ٢/ ٤٠، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨، والجنى الداني ص١٥٧، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٩.

(٢) الأنعام: ٢٦. وهي قراءة ابن عامر، وحمزة، وعاصم. تنظر القراءة في: الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٩٢، وينظر أيضًا: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٩٧، والكشاف ١/ ٥١.

(٣) من البسيط وينسب لأبي الأسود الدؤلي، والأخطل، والمتوكل الكناني، والأعشى. ينظر: الكتاب ٣/ ٤٢، والمقتضب ٢/ ٢٥، والأصول ٢/ ١٥٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٤، والجمل للزجاجي ص١٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢١٩، والفصول الخمسون لابن عبد المعطي ص٢٠٦، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، القاهرة، وشرح المفصل ٧/ ٢٤، وجواهر الأدب ص٢٠٢، وشرح التسهيل ٤/ ٣٦، والهمع ٢/ ٣١٢، والخزانة ٨/ ٥٦٤، والدرر ٢/ ٩.

(٤) من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص٥٤ وينسب للأخطل، ينظر: الكتاب ٣/ ٤٣، والمقتضب ٢/ ٢٦، والأصول ٢/ ١٥٥، وجواهر الأدب ٢٠٣، وشرح التسهيل ٤/ ٣٧، والبحر المحيط ٣/ ٣٧٥، والمقاصد الشافية ٦/ ٤٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٠، والهمع ٢/ ٣١٢، والدرر ٢/ ١٠.

الواو المتوسطة بين جملة النعت ومنعوتها:

يرى كثير من النحاة أن الرابط في جملة النعت لا يكون إلا بالضمير، فلا يكون بالواو، ولا بـــ(أل)، ولا بالاسم الظاهر، ولا باسم الإشارة. وذهب بعض النحاة إلى عدم تقييد الربط هنا بالضمير[١]، فذهب الزمخشري[٢] وتَبِعَهُ أبو البقاء[٣] إلى جواز اقتران جملة النعت بالواو، وفائدها عنده توكيد ارتباط جملة النعت بالمنعوت. ففي تفسيره قولَه تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ۝٤﴾[٤] ذهب الزمخشريُّ إلى أن جملة: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ۝٤﴾ صفة لـــ(قَرْيَةٍ)، وأن الواو توسطت بين الجملة ومنعوها؛ لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف[٥]. وفي تفسيره قولَه تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٌ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾[٦]، ذهب إلى أن الواو الداخلة على جملة: ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة، وفائدها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر[٧].

لكن ابن مالك رد قول الزمخشري وخرَّج قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ۝٤﴾ على أن الواو هي واو الحال، والجملة بعدها جملة حال. قال: «فواو (ولها كتاب) واو حالية، والجملة بعدها في موضع نصب على الحال، وصاحب الحال (قرية)، وسوَّغ كونها صاحبة حال النفيُ الذي قبلها، كما سوَّغ الابتداء بالنكرة اعتمادها على

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٦٣.
(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٧٠، ٧١٣-٧١٤. وينظر أيضًا: شرح التسهيل ٣/ ٣١٠، والارتشاف ٤/ ١٩١٥، والبحر المحيط ٥/ ٤٤٥، ٦/ ١١٤ –١١٥، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ محمد الخضري ١/ ٢١٥ -٢/ ٥٣. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.
(٣) ينظر: التبيان ١/ ١٧٣، ٢/ ٧٧٧، وينظر أيضًا: البحر المحيط ٥/ ٤٤٥.
(٤) الحجر: ٤.
(٥) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٧٠، ٧١٣-٧١٤.
(٦) الكهف: ٢٢.
(٧) ينظر: الكشاف ٢/ ٧١٣-٧١٤.

النفي»[(١)].

وهذا اختياره أيضًا في شرح التسهيل. قال رادًّا قول الزمخشريِّ بأن الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف: «وأجاز الزمخشري اقتران الواقعة نعتًا بالواو– يعني الجملة– زاعمًا توكيد الارتباط بالمنعوت، وهذا من آرائه الواهية، وزعماته المتلاشية؛ لأن النعت مكمِّل للمنعوت، ومجعول معه كشيء واحد، فدخول الواو عليه يوهم كونه ثانيًا مغايرًا له؛ لأن حقَّ المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، وهذا منافٍ لما زعم من توكيد الارتباط»[(٢)].

والراجح ما ذهب إليه ابن مالك من ردِّ كلام الزمخشري في هذه الواو؛ وذلك لأمور:

الأول: أن الواو لا تدخل على جملة النعت تشبيهًا لها بجملة الحال، بل إن هذه الواو هي واو الحال، والجملة بعدها حال من النكرة قبلها المسوغة بتقديم النفي عليها.

الثاني: أن الواو لا تدخل إلا في عطف النعوت المفردة على بعضها إذا تغايرت، وأنها لا تعطف النعت الجملة؛ لأنه ليس قبله ما تعطفه عليه.

الثالث: أن السماع والقياس على خلاف ما ذهب إليه الزمخشريُّ.

وأرى أن الجملة التي سبقتها الواو في مثل ما سبق لا تكون إلا حالاً؛ لأن المعنى يقتضي ذلك، ولأن الواو لا تزيد من ارتباط الصفة بالموصوف كما قال الزمخشريُّ؛ لأنها لا تعطف إلا متغايرين.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٩.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣١٠.

الفصل الثاني

الحروف الثنائية

وهي:

(أل) للتعريف.

(لا) في جواب القسم.

(أل) الموصولة.

(أم) العاطفة.

(إنْ) النافية في جواب القسم.

(إنْ) الشرطية.

(أنْ) المصدرية.

(أو) العاطفة.

(أو) التي ينصب بعدها المضارع.

(أيْ) للنداء.

(بل) العاطفة.

(كي).

(لا) العاملة عمل ليس.

(لا) الناهية.

(لا) العاطفة.

(لم) الجازمة.

(لم) في جواب القسم.

(لنْ).

(لن) في جواب القسم.

(لو) المصدرية.

(لو) الشرطية.

(ما) المصدرية.

(ما)النافية العاملة عمل ليس.

(مذ).

(من).

(وا).

(أل) الموصولة

قال ابن مالك في النظم[١]:

وكالـــــــذي: ألْ وفروعـــــــه ولا تُوصَل بغَيْر الوصف كـ(الكـافي الـبلا)

وقال شارحًا: «وأشرت بقولي:

وكـالذي: أل[٢] وفروعه...إلى وقوعها بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ويظهر الفرق بالعائد نحو: (رأيت الكريم أبوه، والحسن وجهها، والمرضي عنهما، والمغضوب عليهم، والمنظور، والفاتن حسنُهُنَّ)»[٣].

وهذا أيضًا مذهبه في التسهيل، بل صرَّح به هناك فقال: «وبمعنى الذي وفروعه الألف واللام، خلافًا للمازني[٤] ومن وافقه في حرفيتها»[٥]. وظاهر كلامه أنها اسم.

والنحاة في (أل) على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها حرف تعريف لا موصولة. قيل إنه مذهب الأخفش[٦].

الثاني: أنها حرف موصول. وهو مذهب المازني[٧].

الثالث: أنها اسم موصول. وهو مذهب الجمهور[٨].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٧.

(٢) (أل) الموصولة هي الداخلة على الصفات، نحو: القارِئ، والكاتِب، والمنطلِق، والمضروب...

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٨.

(٤) هو بكر بن محمد بن بقية، وقيل: ابن عدي بن حبيب، وكنيته أبو عثمان ويعرف بنسبه المازني، بصري أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وقرأ على الأخفش كتاب سيبويه كان إمامًا في العربية متسعًا في الرواية وله مؤلفات منها: علل النحو، والتصريف وغيرهما، توفي سنة ٢٤٩ أو ٢٤٨هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٣٨٢-٣٨٣وينظر رأيه في الجنى الداني ص٢٠٢، والارتشاف ٢/ ١٠١٣، وأوضح المسالك ١/ ١٥٣.

(٥) التسهيل ص٣٤. وينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٠.

(٦) ينظر: الجنى الداني ص٢٠٢، والارتشاف ٢/ ١٠١٣، وشرح الأشموني ١/ ١٥٦، والهمع ١/ ٨٤، وشرح التصريح ١/ ١٣٧.

(٧) ينظر: الجنى الداني ص٢٠٢، والارتشاف ٢/ ١٠١٣، وأوضح المسالك ١/ ١٥٣.

(٨) ينظر: الأصول ٢/ ٢٦٥، والجنى الداني ص٢٠٢، والمساعد ١/ ١٤٩، والارتشاف ٢/ ١٠١٣.

وبهذا يكون ابن مالك قد اختار مذهب الجمهور، وهو كون (أل) موصولا بمعنى الذي وفروعه، ففيها معنى الاسمية بدليل عود الضمير.

(أل) للتعريف

قال ابن مالك في النظم[(١)]:

اللامُ أو (ألْ) حــرف تعريــفٍ فَقُــلْ   في (رَجُل) –تَعْرِيفَهُ شِئْتَ– (الرَّجُــلْ)

وقال في الشرح: «اللام وحدها هي المعرِّفة عند سيبويه[(٢)]، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة. وهي عند الخليل[(٣)] همزة قطع عمومًا عوملت– غالبًا– معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال. وهي أحد جزأي الأداة. وقول الخليل هو المختار عندي»[(٤)]. ولم يبسط ابن مالك القول في (أل) في شرح الكافية الشافية، وأحال إلى شرح التسهيل. قال: «وبسط الاحتجاج لذلك مستوفًى في (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فلينظر فيه هناك»[(٥)]. وحقًّا بسط الكلام والاحتجاج لمذهب الخليل في شرح التسهيل فقال: «على أن الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر»[(٦)]، وعدَّد ابن مالك هذه الوجوه، ومنها:

الأول: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل، ولا نظير لذلك أيضًا.

الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضًا...

فابن مالك قد اختار أن (أل) بكمالها حرف تعريف، وهمزتها همزة قطع، ووُصلت لكثرة الاستعمال. وهذا الذي اختاره قول الخليل. وقد احتجَّ الخليل بأنها تثبت مع حرف الاستفهام كما تثبت همزة القطع، وأنهم قطعوها في قولهم: يا ألله، وأنه يوقف عليهما من غير

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٤.

(٣) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، ومؤلف أول كتاب العين المشهور، توفي سنة١٧٥هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٨-٩. وينظر رأيه في الكتاب ٣/ ٣٢٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩.

(٦) شرح التسهيل ١/ ٢٥٤.

ما بعدهما. ولذلك فهي عنده حرف واحد بجملته كـــ(قد)، إذ اللام لا تنفصل عن الهمزة، ولا تنفصل الهمزة عنها. قال المرادي: «هذا هو أقرب المذاهب إلى الصواب»[١].

ومذهب سيبويه والجمهور أن اللام من (أل) وحدها حرف تعريف، والهمزة همزة وصل زائدة، دخلت ليُتوصَّل بها إلى النطق بالساكن. واحتجوا بنفوذ الجر إلى ما بعدها، وبأنها في مقابلة التنوين، فكلاهما حرف واحد، واللام تدل على التعريف، والتنوين يدل على التنكير، «وإنما ارتبطت اللام بالهمزة والهمزة باللام؛ لأن اللام لا يصحُّ أن يُبدأ بها إلا بعد دخولها عليها، وذلك في الابتداء...لذلك صارت معها كحرف واحد»[٢].

مما سبق يتضح أن ابن مالك قد اختار مذهب الخليل في أن (أل) بكمالها حرف تعريف، وهمزتها همزة قطع، وقد وُصلت لكثرة الاستعمال.

وصل (أل) بالمضارع:

قال ابن مالك في النظم[٣]:

وشذَّ نحو (الحكـــمُ التُرْضَـــى) ومـــنْ ... رأى اطِّـــرادَ مِثْـــلِ ذا فمـــا وهـــنْ

وقال في الشرح[٤]:

وقد وُصلت (أل) بالمضارع، و لم يقع ذلك إلا في الشعر كما في قول الشاعر:

ما أنتَ بـــالحكمِ الترضـــى حكومتُـــه ... ولا الأصيلِ ولا ذي الـــرأيِ والجـــدلِ[٥]

وأجاز ذلك ابن مالك، واستشهد ببعض الشواهد، منها الشاهد السابق، ومنها قول الشاعر:

---

(١) الجنى الداني ص١٩٣.

(٢) رصف المباني ص ١٦٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٧.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٩.

(٥) من البسيط، وينسب للفرزدق وليس في ديوانه. ينظر: المقرب ١/ ٦٠، والدرر١/ ٢٧٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٠١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٩٢، ورصف المباني ص ١٦٢، ٢٢٥، والجنى الداني ص٢٠٢، والمقاصد الشافية ١/ ٤٨٥، والخزانة ١/ ٣٢.

يقولُ الخَنَا وأبغَضُ العُجْمِ ناطقًا   إلى ربِّه صوتُ الحِمارِ اليُجَدَّع[(١)]

وأنشد أبو زيد:

... ...   إلى ربِّه صوتُ الحِمارِ اليُجَدَّع

قال: وليس هذا بفعلِ مضطرٍّ، بل فعل مختارٍ لتمكنهما من أن يقولا:

ما أنتَ بالحكمِ المرضي حكومتُه   ... ...

و: ... ...   صوتُ الحِمارِ يُجَدَّع[(٢)]

قال وإلى هذا أشرت بقولي:

... ... ومَنْ   رأى اطِّراد مثل ذا فما وَهَنْ

وشرح فقال: «أي: فما ضعُف رأيه»[(٣)].

وقد نبه سيبويه -رحمه الله- على أن ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعد اضطرارًا، إلا إذا لم تكن للشاعر في إقامة الوزن، وإصلاح القافية عنه مندوحة. وقال أيضًا: «ومِمَّا يشعر بأنهم فعلوه اختيارًا أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع؛ لكونه شبيهًا باسم الفاعل»[(٤)].

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل وشرحه. قال «وقد توصل بمضارع اختيارًا»[(٥)]، وظاهر كلامه أن هذا قليل.

وقال في الشرح مؤكدًا مذهبه في جواز وصل (أل) بالمضارع اختيارًا: «وعندي أن هذا غير مخصوص بالضرورة»[(٦)].

---

(١) من الطويل، وينسب لذي الخِرَق الطُّهَوي. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٩، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٩٣، والإنصاف ١/ ٥١، والدرر١/ ٢٧٥، والمقاصد الشافية ١/ ٤٨٦، والخزانة ١/ ٣٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٩-٣٠٠. وينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠١.

(٥) التسهيل ص٤٣.

(٦) شرح التسهيل ١/ ٢٠٢.

وأيَّد ابنُ مالك ابنَ برهان فيما استدل به على موصولية (أل) بدخولها على الفعل، فقال: «واستدل ابن بَرهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل، واستدلاله قوي؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم، لا يدخل حرف التعريف على فعل، فوجب اعتقاد الألف واللام في: الترضى، واليجدَّع أسماء بمعنى الذي، لا حرف تعريف»(١).

والأصل أن في هذه مسألة خلافا؛ إذ خصَّها البصريون(٢) بضرورة الشعر، وأجازها في الاختيار بعض الكوفيين(٣). ووافقهم عليه ابن مالك.

والذي أراه أن وصل (أل) بالمضارع مخصوص بالشعر إذ لم يرد في نثر كما قال جمهور البصريين، وابن مالك نفسه قد قال: «ولم يقع ذلك إلا في الشعر»(٤).

أما وصل (أل) بالجملة الاسمية كما في قول الشاعر:

مِنَ القَومِ الرَّسولُ اللهِ منهم ... لهم دانتْ رِقابُ بَني مَعَدِّ(٥)

فقد عدَّه ابن مالك من الضرورات. قال: «وأما قول الشاعر:

مِنَ القَومِ الرَّسولُ اللهِ منهم ... ...

فنادر معدود من الضرورات؛ لأن الألف واللام فيه بمعنى الذين، ولا يتأتى له الوزن إلا بما فعل»(٦).

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٠١-٢٠٢.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٩، وشرح الرضي ١/ ١٣، ورصف المباني ص ١٦٢، والارتشاف ٢/ ١٠١٤، والجنى الداني ص٢٠٢.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٩، وشرح الرضي ١/ ١٣، ورصف المباني ص ١٦٢، والارتشاف ٢/ ١٠١٤، والجنى الداني ص٢٠٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٩.

(٥) من الوافر، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٠١، ورصف المباني ص١٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٣، ٢/ ٦٠٢، والمقاصد الشافية ١/ ٤٨١، وشرح الأشموني ١/ ١٦٥، والدرر ١/ ٦١، والهمع١/ ٨٥.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠١.

(أم) العاطفة

قال ابن مالك في النظم:

والمتبعــــــاتُ مطلقًـــــا واوٌ وفَــــا وثُـــــمَّ حتَّــــى أَمْ وأَوْ فاعتَرِفــــا[١]

وقال في الشرح: «وأما (أَوْ) و(أَمْ) فجرت العادة في كلام أكثر المصنفين أن يجعلوهما مِما يتبع لفظًا دون معنى، وإنما هما مِما يتبع لفظًا ومعنى.

فإنَّ القائل: (أزيد عندكم أم عمرو)؟ عالم بأحد المذكورين عند المخاطب، غير عالم بتعيينه، فما بعد (أَمْ) مشارك لما قبلها فِي تساويهما فِي إمكان ثبوت الحكم وانتفائه دون ترجيح»[٢].

وهذا نص كلامه في شرح التسهيل، قال: «وكثير في كلام النحويين جعل (أَمْ) و(أَوْ) مشركين لفظًا لا معنى، والصحيح أنهما يشركان لفظًا ومعنى ما لَم يقتضيا إضرابًا»[٣].

والنحاة على خلاف فِي كون (أم) حرف عطف: فقد ذهب جمهور النحاة[٤] إلى أنها حرف عطف، وذهب أبو عبيدة[٥] إلى أنها بمعنى الهمزة. وتابعه محمد الغزنِي[٦] صاحب كتاب البديع، فجعلها عديل همزة الاستفهام، وتعلل بوقوع الجملة المستفهم عنها بعدها،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٨.

(٤) ينظر: المقتضب ١/ ١٥٠، والأصول ٢/ ٥٧، والإيضاح ص٢٩٧، واللمع ص٨١، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٣١، والمقتصد ٢/ ٩٤٨، والمستوفى ٢/ ٣٩، والارتشاف ٤/ ١٩٧٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٩١-٢٠٤، وشرح قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام ص٣٤٥. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٥٥، والهمع ٣/ ١٦٥.

(٥) هو معمر بن المثنى اللغوي البصري أبو عبيدة. أخذ عن يونس وأبي عمرو بن العلاء، وهو أول من صنف غريب الحديث، أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم المازني. صنف المجاز في غريب القرآن والأمثال في غريب الحديث، توفي سنة ٢١٠هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٩٥. وينظر رأيه في مجاز القرآن ١/ ٥٩. تعليق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، وينظر أيضًا: الارتشاف ٤/ ١٩٧٨، والجنى الداني ص٢٠٥، والمغني ١/ ٥٦، وشرح الأشموني ٣/ ٩١، والهمع ٣/ ١٦٥.

(٦) محمد بن مسعود الغزني، صاحب كتاب البديع، وبغية الوعاة ١/ ٢٠٣. ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٧٨-١٩٧٩، والجنى الداني ص٢٠٥، والهمع ٣/ ١٦٥.

نحو: أضربت زيدًا أم قتلته؟ و: أزيد فِي الدار أم عمرو؟ أي: أم عمرو فيها.

وقال في موضع آخر: «فما ما بعد (أَمْ) مشارك لما قبلها في معناه وإعرابه»[١].

واستدل ابن مالك على ما ذهب إليه وصحَّحه بأن القائل: أزيد عندكم أم عمرو، عالم بأحد المذكورين عند المخاطب، غير عالم بتعيينه، كما أن ما بعد (أَمْ) مشارك لما قبلها فِي تساويهما فِي إمكان ثبوت الحكم وانتفائه دون ترجيح[٢].

وقد وافق ابن مالك فيما ذهب إليه ابن عقيل قال في: «أزيد في الدار أم عمرو؟ كل منهما مشارك للآخر في جواز ثبوت الحكم له أو نفيه عنه»[٣]، لكن خالفه الشاطِبيّ شارح الخلاصة إذ يرى أن ما بعد (أَمْ) مشارك لما قبلها في اللفظ فقط[٤].

ابن مالك اختار مذهب الجمهور في كون (أم) حرف عطف، وخالفهم في أنها مما يتبع لفظًا ومعنى؛ لأن (أَمْ) عندهم حرف يشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ دون المعنى.

(أم) التي يعطف بها هي المتصلة:

قال ابن مالك في النظم[٥]:

و(أَمْ) بها اعْطفْ إثْر همز التسويه ... أو همزةٍ عن لفظ (أيٍّ) مُغْنيهْ

وما عليه عطفت (أم) لا يجب ... إيلاؤه الهمزة لكن انتُخب

وفصل أم مما عليه عطفت ... أولى كمثل: أدَنَتْ ذِي أم نأتْ

وقال في الشرح:[٦] «وأما (أَمْ) المعتمد عليها فِي العطف فهي المتصلة، وسميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر».

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣.

(٣) ينظر المساعد ٢/ ٤٤٣-٤٤٤.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٦٧-٦٨.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٩-١٢٠٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٢، وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٩.

وشرط ذلك أن يُقرن ما يعطف بها عليه بهمزة التسوية، أو بهمزة يطلب بها وبـ(أَمْ) ما يطلب بـ(أي)، وعلامة ذلك صلاحية الاستغناء بها عنهما. وقد يكون مصحوباها اسمين، أو فعلين لفاعل واحد فِي المعنى...أو فعلين لفاعلين متباينين...ولا يمنع كونهما جملتين ابتدائيتين إذا كان معنى الكلام معنى (أيّ)[١].

فهو يرى أن مصحوبَي (أَمْ) المتصلة يكونان جملتين اسميتين أو فعليتين، وقد يكونان جملتين اسميتين إذا كان معنى الكلام معنى أيّ.

وهذا نص كلامه في التسهيل وشرحه قال: «وقد يكون مصحوباها جملتين ابتدائيتين»[٢].

واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنــت داريـــًا ... شُعَيْثُ ابنُ سهمٍ أم شُعَيْثُ ابــنُ مِنْقَــر[٣]

وبقول الآخر:

ولستُ أبــالي بعــد فقــدي مالكًــا ... أمــوتي نــاءٍ أم هــو الآن واقــعُ[٤]

ثم قال: «ففي هذا البيت حجة على وقوع أم المتصلة بين جملتين ابتدائيتين لأن المعنى معنى أي»[٥]. وما ذهب إليه هو الراجح لِورود السماع به.

والأصل أن في التسوية خلافًا بين النحاة: فقد ذهب الجمهور[٦] إلى أنه لا يذكر بعدها

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٣.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٠.

(٣) من الطويل، وهو للأسود بن يعفر، في ديوانه ص٣٧.د/ صنفه: نوري حمودي القيسي. وزارة الثقافة والإعلام في العراق، وينظر: الكتاب ٣/ ١٧٥، المقتضب ٣/ ٢٩٤ وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٣، والمقاصد الشافية ٥/ ١٠٥، والمغني ٤٢، وشرح الأشموني ٣/ ١٠١، والخزانة ١١/ ١٢٨.

(٤) من الطويل،وهو لمتمم بن نويرة. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٤ وشرح التسهيل ٣/ ٣٦، والمقاصد الشافية ٥/ ١٠٥، والهمع ٣/ ١٦٦، وشرح الأشموني ٣/ ٩٩، وشرح التصريح ٢/ ١٤٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٤.

(٦) ينظر: شرح الألفية ص٥٢٨-٥٢٩، وجواهر الأدب ص١٨٧، والارتشاف ٤/ ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٥، وشرح الأشموني ٣/ ٩٩-١٠٠.

بعدها إلا الفعلية، أما الاسمية فلا. وذهب الأخفش[١] إلى أنه يجوز أن تكون بعدها الاسمية فِي التسوية. أجازه قياسًا على الفعلية، فعلى مذهبه يجوز: سواء عليَّ أزيد قائم أم عمرو قاعد. والجمهور يردُّ هذا ومثله.

وبهذا يكون ابن مالك قد اختار ما ذهب إليه الأخفش من وقوع الجملة الاسمية بعد (أم) في التسوية قياسًا على وقوع الفعلية فِي في هذا الموقع.

حذف الهمزة التي قبل (أم):

قال ابن مالك في النظم[٢]:

وربَّما أُسقطت الهمزة إنْ كان خفا المعنى بحذفها أُمِنْ

وقال في الشرح: «قد تُحذف الهمزة التي قبل أم المتصلة فيكتفى بتقديرها وكون موضعها مشعرًا بها»[٣]. وقال فِي شرح التسهيل: «وقد تحذف الهمزة ويكتفى بظهور معناها قبل أم المتصلة»[٤].

فهو يجيز حذف الهمزة التي قبل (أم) المتصلة اكتفاءً بتقديرها، على قلة اختيارا، قال:

وربَّما أُسقطت الهمزة إنْ ... ...

واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا بسبع رميْن الجمر أم بثمان[٥]

أي: أبسبع رمين...؟

(١) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٨٢، والارتشاف ٤/ ٢٠٠٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٥، وشرح الأشموني ٣/ ١٠٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٥.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٦١. وينظر: شفاء العليل ٢/ ٧٨٥، والمساعد ٢/ ٤٥٥.

(٥) من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٢٦٦. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت ط٤. وينظر: الكتاب ٣/ ١٧٥، وشرح المفصل ٨/ ١٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦١، والهمع ٣/ ١٦٧.

وبقراءة ابن محيصن[(١)]: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ}[البقرة: ٦]. بهمزة واحدة والتقدير (أأنذرتهم).

وقال الشاطِبيّ رحمه الله: «ولكن هذا كله قليل كما قال»[(٢)].

وذكر الشاطِبيّ علة الحذف على قلة بأن حذف الحرف إجحاف؛ لأنه من اختصار المختصر، لكن إذا صحَّ التوجُّه إليه جاز فِي بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه[(٣)].

ابن مالك فيما ذهب إليه من جواز حذف الهمزة مع (أَمْ) المتصلة مختار لما ذهب إليه الأخفش[(٤)] الذي أجاز حذف الهمزة فِي الاختيار، وإن لم يكن بعدها (أم). قال ابن مالك[(٥)]: «وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول النبي ﷺ لجبريل عليه السلام: ((وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق))»[(٦)].أراد: أو إن زنى وإن سرق؟ ووافق ابن مالك فيما ذهب إليه المرادي، والشاطبي، وابن الوردي[(٧)]، فقد اختار المرادي[(٨)] اطراد حذفها إذا كان بعدها (أَمْ) المتصلة، وقيَّده الشاطبي[(٩)] بأمن اللبس.

وابن مالك فِي هذا مخالف لمن ذهب إلى أن حذف الهمزة لأمن اللبس من ضرورات

---

(١) هو: عبد الرحمن بن محمد بن محيصن السهمي المكي، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية. انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة. روى له مسلم والترمذي والنسائي حديثا واحدا. توفي سنة١٢٣هـ. تنظر ترجمته في الأعلام ٦/ ١٨٩. وينظر توجيه هذه القراءة في المحتسب ١/ ٥٠، ومختصر الشواذ لابن خالويه ص٢، والكشاف ١/ ١٥٤.

(٢) المقاصد الشافية ٥/ ١٠٩.

(٣) المقاصد الشافية ٥/ ١٠٩-١١٠.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص٣٤، والمغني ١/ ١٣.

(٥) الحديث بهذه الرواية فِي صحيح مسلم - كتاب الإيمان — باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ومن مات مشركا دخل النار. نشر: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٧. وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص٨٧-٨٩.

(٧) هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس الإمام زين الدين بن الوردي المصري، كان إمامًا بارعًا في الفقه والنحو والأدب، من مصنفاته: التحفة الوردية،و شرح ألفية ابن مالك، واللباب في علم الإعراب وغيرها. توفي سنة ٧٤٩هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٣٧. وينظر رأيه في شرح التحفة الوردية في علم العربية ٣/ ٤٨. تحقيق: د. صلاح رواي، ط١، دار الثقافة العربية، القاهرة.

(٨) ينظر: الجنى الداني ص٣٥.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٠٨.

الشعر ولو كانت قبل (أَمْ) المتصلة، وهو ظاهر كلام سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن عصفور[٤]، وغيرهم.

الفصل بين المعطوف والعطوف عليه بـ(أمْ):

أجاز ابن مالك أن يفصل بين الهمزة وبين ما عطفت عليه (أَمْ). لكن المواصلة لا تُمنع. قال:

وما عليه عطفت أم لا يجبْ إيلاؤه الهمزة لكن انتُخبْ[٥]
وفصل أم مما عليه عطفتْ أولى كمثل: أدَنَتْ ذِي أم نأتْ

وقال في الشرح: «يجوز أن يفصل بين الهمزة وبين ما عطفت عليه (أَمْ)، نحو: أرأيت زيدًا أم عمرًا؟ ولكن عدم الفصل أكثر»[٦]. فيقال: أزيدا رأيت أم عمرا.

واستشهد على ذلك بمثل قوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيۡرٌ أَمۡ جَنَّةُ ٱلۡخُلۡدِ﴾[٧]؛ ولهذا خطَّأ ابن مالك في شرح التسهيل مَنْ منع الفصل أو ضعفه، قال: «وفصل أم المتصلة مِما عطفت عليه أكثر من وصلها...ومن ادّعى امتناع وصلها أو ضعفه فمخطئ؛ لأن دعواه مخالفة الاستعمال المقطوع بصحته، ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه»[٨].

وما ذهب إليه ابن مالك هنا هو الراجح لورود السماع بالأمرين، فقد ورد الفصل والوصل فِي القرآن، فالفصل كما فِي قوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيۡرٌ أَمۡ جَنَّةُ ٱلۡخُلۡدِ﴾، فلو لم يفصل لقال: أذلك أم جنة الخلد خير [٩]، والوصل نحو قوله تعالى: ﴿أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٧٤.
(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٩٤.
(٣) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٥٤.
(٤) ينظر: ضرائر الشعر ص١٥٨.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٠.
(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٨.
(٧) الفرقان: ١٥.
(٨) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢.
(٩) الفرقان: ١٥.

تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾﴾[١].

(أمْ) المنقطعة[٢]:

قال ابن مالك في النظم[٣]:

ومع الاستفهام إضرابًا جلتْ ... إن تكُ ممَّا قُيِّدت به خلتْ

ولانقطاع عُزيتْ وقد تُرَى ... كـ(بل) لإضرابٍ موالٍ خبرًا

وقال في الشرح: «فإن وقعت -يعني (أَمْ) - غيَر مسبوقة بالْهمزة لا لفظًا ولا تقديرًا فهي منقطعة كقوله تبارك وتعالَى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[٤].

وكذا إن كانت مسبوقة بالهمزة، وليس فِي الكلام معنى (أي)، كقوله ﷻ: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾[٥]» [٦].

وذهب ابن مالك إلى أن (أَمْ) المنقطعة تقدر بـ(بل) والهمزة فِي موضع وبـ(بل) وحدها فِي موضع آخر. قال: «ولا بد فِي المنقطعة من معنى الإضراب، والأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهامًا»[٧].

ومنه قول بعض العرب: (إنَّها لإبل أم شاء)؟ أراد: بل أهي شاء.

وقال فِي شرح التسهيل: «وأكثر وقوع (أَمْ) المنقطعة مقتضية إضرابًا واستفهامًا»[٨].

---

(١) الأنبياء: ١٠٩.

(٢) سميت بذلك لأن الجملة بعدها مستقلة عما قبلها، ولا يتقدمها لفظ الهمزة؛ بل أداة غيرها أو جملة جزئية، ولا يقدر الكلام معها بـ(أي).

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٠.

(٤) السجدة: ٢-٣.

(٥) الأعراف: ١٩٥.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩. وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٠-٣٦١.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩.

(٨) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢. وينظر: المساعد ٢/ ٤٥٥، وشفاء العليل ٢/ ٧٨٥، والمقاصد الشافية ٥/ ١١١-١١٣.

فهو هنا يرى أنها بمعنى (بل) والهمزة معًا.

وفي موضع آخر يرى أنها قد تقدر بـــ(بل) وحدها، قال: «[١]وقد يتجرد بها الإضراب كقول الشاعر:

وليت سليمى فِــي المنـــام ضـــجيعتي   هنالـــك أم فِـــي جنـــة أم جهـــنم»[٢]

وهذا نص كلامه في شرح التسهيل، قال: «وقد يُجاءُ بها لمجرد الإضراب»[٣].

وكان النحاة قد اختلفوا فِي معنى (أَمْ) المنقطعة: فظاهر كلام سيبويه[٤] أنها تقدر بـــ(بل) وحدها إذا دخلت على استفهام.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩.

(٢) من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٥٠١ في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩. وبلا نسبة في أوضح المسالك٣/ ٣٧٦، وشرح الألفية ص٥٣٢، وشرح الأشموني ٣/ ١٠٥، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني٤/ ١٤٣. المطبعة الأميرية، القاهرة.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١٨٩-١٩٠.

وذهب جمهور البصريين[١] والفارسي[٢] وابن جني[٣] إلى أنها تقدر بـــ(بل) والهمزة مطلقًا، أي تدل على الإضراب والاستفهام معًا.

ووافق الجمهور بعض المتأخرين كالأنباري[٤]، وابن عصفور[٥].

وذهب الكوفيون[٦] إلى أنها بمعنى (بل) فقط بعد الاستفهام وبعد الخبر، أي أنها تدل على الإضراب دائمًا، وقد تدل أيضًا على الاستفهام، وقد لا تدل عليه، ووافقهم على ذلك الهروي[٧]، وابن هشام[٨]، والزَّبيدي[٩].

وما ذهب إليه ابن مالك هنا هو صلاحية (أم) المنقطعة لأن تقدر بـــ(بل) أو بـــ(بل) والهمزة جميعا، وهي في كل حال للإضراب، والأكثر أن تقتضي مع الإضراب استفهاما اختاره المالقي[١٠]، وحسَّنه ابن عقيل[١١].

مما سبق يتضح أن ابن مالك قد خالف الجمهور في (أم) المتصلة في أكثر من موضع:

- فهو يرى أن (أم) مِما يتبع لفظًا ومعنى، وهو في هذا مخالف للجمهور.

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ٢٠٠٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٤، والجنى الداني ص٢٠٥، والمغني ١/ ٥٦، والمساعد ٢/ ٤٥٦، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. الزبيدي ص١٥٧. تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

(٢) ينظر: المسائل البصريات١/ ٧١١-٧١٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٧، والجنى الداني ص٢٠٦.

(٣) ينظر: اللمع في العربية ص١٥٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٧، والجنى الداني ص٢٠٦.

(٤) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٣٠٥. تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، نشر: المجمع العلمي العربي بدمشق، ط١.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٦.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٩، والارتشاف ٤/ ٢٠٠٨، والمغني ١/ ٥٧، وائتلاف النصرة ص١٥٧، والهمع ٣/ ١٧٠.

(٧) ينظر: الأزهية ص١٢٧-١٢٨.

(٨) ينظر: المغني ١/ ٥٦.

(٩) هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي، صاحب طبقات النحويين، حفِظ اللغة، وصنف مختصر العين، وأبنية سيبويه وغيرها، توفي سنة ٣٧٩هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٧٣. وينظر رأيه في ائتلاف النصرة ص١٥٧.

(١٠) ينظر: رصف المباني ص١٧٩.

(١١) ينظر: المساعد ٢/ ٤٥٦.

- واختار أن مصحوبَي (أَمْ) في التسوية يكونان جملتين اسميتين أو فعليتين، وقد يكونان جملتين اسميتين إذا كان معنى الكلام معنى أيّ.
- وأجاز حذف الهمزة التي قبل (أم) المتصلة اكتفاءً بتقديرها، وهو تابع في ذلك للأخفش.
- وأجاز أن يفصل بين الهمزة وبين ما عطفت عليه (أَمْ).

أما (أم) المنقطعة فيرى: أنها تقدر بـ(بل) والهمزة فِي موضع، وبـ(بل) وحدها فِي موضع آخر، وهو قول تفرد به ابن مالك.

(إنْ) النافية العاملة عمل ليس

اختار ابن مالك إعمال (إنْ) النافية عمل ليس. قال في النظم [(١)]:

ومُلْحَقٌ بـــ(مـــا) إنْ النـــافي لـــدى محمـــــدٍ فيــــه الكــــسائي أنــــشدا
إنْ هـــو مـــستوليًا –اعلــم– وأبُــو بــــــشْرٍ بإيمـــــاءٍ إلى ذا يـــــذهبُ
وبــــ(إنِ الـــذين) مـــع (عبـــادَا أمثـــالَكم) تلفـــي لـــذا اعتـــضادَا

وقال في الشرح: «لــ(إنِ) النافية اسم مرفوع وخبر منصوب إلحاقًا بـــ(ما)، نصَّ على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد[(٢)]، وأومأ سيبويه[(٣)] إلى ذلك دون تصريح»[(٤)].

فظاهر كلامه هنا أنه يُعمل (إنِ) النافية عمل (ما)، واستشهد على ذلك بقراءة سعيد بن جبير: {إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ}[الأعراف: ١٩٤][(٥)]، باعتبار أن (إنْ) نافية، والذين اسمها، وعبادًا خبرها، وأمثالَكم صفة.

وصرح في التسهيل والخلاصة إلى أن الإعمال قليل. قال في التسهيل: «وتُلْحَقُ بها (إنْ) النافية قليلاً»[(٦)].

وقال في الخلاصة:

في النكـــــرات أُعملـــــتْ كلـــــيس لا وقـــــد تلـــــي لاتَ وإنْ ذا العَمَـــــلا[(٧)]

وردَّ عليه أبو حيان قوله بالقلة، لكون إعمالها لغة بعض العرب، متهمًا إياه بعدم الاستقراء وقلة الاطلاع على كلام العرب، قال: «وإذا كان ذلك لغة لبعض العرب فلا يصح قول المصنف: إنه تلحق بما قليلاً، والحامل على هذا كله هو عدم الاستقراء والاطلاع

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦.
(٢) ينظر المقتضب ١/ ٤٩ وما بعدها.
(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٣٠٧.
(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦.
(٥) ينظر: المحتسب ١/ ٢٧٠، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤. وسعيد بن جبير هو سعيد بن جبير الأسدي بالولاء الكوفي، أبو عبد الله تابعي من أعلم التابعين، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر. قتل على يد الحجاج سنة ٩٥هـ. الأعلام ٣/ ٩٣.
(٦) التسهيل ص٥٧.
(٧) شرح ألفية ابن مالك ص١٥٠.

على كلام العرب»[١].

ومذهبه في شرح التسهيل أيضًا الإعمال، فقد ذكر رأي المبرد وأبي علي وابن جني في إعمالها، وذكر مع ذلك شواهد الإعمال. قال: [٢]«وصرح أبو العباس المبرد بإعمال (إنْ) عمل ليس، وتابعه أبو علي وأبو الفتح بن جني، ومن شواهد ذلك ما أنشده الكسائي من قول الشاعر:

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانينِ[٣]

وقال آخر:

إنِ المرءُ مَيْتًا بانقضاء حياته ولكن بأنْ يُبغى عليه فيُخذلا [٤] »

وذهب إلى أن النظر كان يقتضي أن يكون إلحاق (إنْ) النافية بليس راجحًا على إلحاق (لا) بها، وذلك لمشابهة (إنْ) لـ(ليس) في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف المجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور، إلا أن الاستعمال والاستقراء اقتضى أن يكون إلحاق (لا) بليس أكثر من إلحاق (إنْ) بها[٥]. وخالف ابن مالك في القول بإعمال إنِ النافية، الشاطبي[٦] إذ إنه لا يرى فيها الإعمال لعدم السماع في إعمالها، وابنه بدر الدين[٧] الذي ذهب إلى أن إعمالها نادر.

والنحاة في إعمال (إنِ) النافية عمل (ما) الحجازية على قولين:

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٩.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) من المنسرح. ولم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٧، والأزهية ص٤٦، وجواهر الأدب ص٢٥٠، ورصف المباني ص١٨٩، وشرح التسهيل ١/ ١٥٠، ٣٧٥، وشفاء العليل ١/ ١٩٣، ٣٣١، والمقرب ١/ ١٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩١، والارتشاف ٣/ ١٢٠٧، والبحر المحيط ١/ ٢٧٦، والخزانة ٢/ ١٤٣.

(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٦، وشفاء العليل ١/ ٣٣١، والمساعد ١/ ٢٨٢، والجنى الداني ص٢١٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٥، والهمع ١/ ٣٩٥، والدرر ١/ ٩٧، والخزانة ٢/ ١٤٤.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٣.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ص١٥٢.

أحدهما: أنها تعمل، أجاز ذلك الكسائي(١)، وأكثر الكوفيين(٢)، وابن السراج(٣)، ونُسب للفارسي(٤)، وابن جني(٥)، أجازوا: إن زيدٌ منطلقًا. أي: ما زيد منطلقًا.

واختار هذا القول أبو حيان والمرادي، قال أبو حيان: «والصحيح جواز إعمالها، إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثرًا ونظمًا»(٦).

وقال المرادي: «والصحيح جواز إعمالها لثبوته نظمًا ونثرًا»(٧). وقال بعد ذكر شواهد إعمالها: «وقد تبين بهذا بطلان قول من خصَّ ذلك بالضرورة»(٨). وحكى بعض النحويين أن إعمالها لغة أهل العالية(٩).

ومن شواهد إعمالها قول الشاعر:

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ ... إلا على أضعف المجانينِ

وقول الآخر:

إن المرءُ ميْتًا بانقضاء حياته ... ولكن بأنْ يُبغى عليه فيُخذلا

ومن إعمالها نثرًا قولهم: «إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية»، و«إنْ ذلك نافعَك ولا

(١) ينظر: الأزهية ص٤٦، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٥، وشفاء العليل ١/ ٣٣١، والمغني ١/ ٢٣، والارتشاف ٣/ ١٢٠٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧، والنكت الحسان ص٧٨، والجنى الداني ص٢٠٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٥، والهمع ١/ ٣٩٤.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٠٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧، والجنى الداني ص٢٠٩، والهمع ١/ ٣٩٤.

(٣) ينظر: الأصول ١/ ٩٥، ٢/ ١٩٥. وينظر أيضًا: الارتشاف ٣/ ١٢٠٧، والنكت الحسان ص٧٨، والهمع ١/ ٣٩٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧، والجنى الداني ٢٠٩، والمساعد ١/ ١٨١، والهمع ١/ ٣٩٤. وما نسب إلى الفارسي خلاف قوله، فقد نص في المسائل البصريات على أن (إنْ) لا تعمل عمل ليس. ينظر: المسائل البصريات ١/ ٦٤٦-٦٥٥.

(٥) ينظر: المحتسب ١/ ٢٧٠، وينظر أيضًا: المساعد ١/ ٢٨١، والارتشاف ١/ ١٢٠٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٣، والهمع ١/ ٣٩٤.

(٦) الارتشاف ٣/ ١٢٠٨.

(٧) الجنى الداني ص٢٠٩.

(٨) الجنى الداني ص٢١٠.

(٩) ينظر: الجنى الداني ص٢١٠، والهمع ١/ ٣٩٤.

ضارَّك».

وتعمل في المعرفة والنكرة، لكن يشترط لإعمالها عدم انتقاض النفي، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾(١) وعدم توسط الخبر، نحو: إنْ منطلقٌ زيدٌ.

الثاني: أنها لا تعمل، وهو قول الفراء(٢)، وأكثر البصريين(٣).

واختلف النقل عن سيبويه(٤) والمبرد، فنقل السهيلي(٥) أن سيبويه أجاز إعمالها، وأن المبرد منع.

ونقل أبو جعفر النحاس(٦) العكس، قال: سيبويه والفراء يرفعان، والكسائي ينصب، وهو مذهب أبي العباس(٧). لكن ابن مالك(٨) يذكر أن مذهب سيبويه والمبرد في (إنِ) النافية الإعمال. قال: (لـــ(إن) النافية اسم مرفوع وخبر منصوب إلحاقًا بـــ(ما)، نصَّ على ذلك

---

(١) إبراهيم: ١٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٤٥. وينظر أيضًا: الأزهية ص٤٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧، والنكت الحسان ص٧٨، والمغني ١/ ٢٣، والهمع ١/ ٣٩٤، والخزانة ٢/ ١٤٥.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٠٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧، والنكت الحسان ص٧٨، وشفاء العليل ١/ ١٣١، والمغني ١/ ٢٤، والهمع ١/ ٣٩٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١٥٢، وقال المبرد: «وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر» المقتضب ٢/ ٣٥٩.

(٥) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون، أبو زيد وأبو القاسم السهيلي الخثعمي الأندلسي كان عالمًا بالعربية واللغة والقراءات من مصنفاته: الروض الأنف في شرح السيرة، وشرح الجمل لم يتم، وغيرهما توفي سنة ٥٨١هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١١٥. وينظر نقله في شرح التصريح ١/ ٢٠١، والارتشاف ٣/ ١٢٠٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧.

(٦) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري النحوي، يكنى أبا جعفر ويعرف بابن النحاس، أخذ عن المبرد وأبي الحسن على بن سليمان الأخفش وغيرهما، كان واسع العلم كثير الرواية. توفي سنة ٣٣٨هـ. له مصنفات كثيرة منها: إعراب القرآن، شرح أبيات الكتاب. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٩٧-٢٩٨. وينظر ما نقله في الارتشاف ٣/ ١٢٠٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٧.

(٧) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٥٩-٣٦٠. وذلك عند حديثه عن أقسام (إن) فقال: «وتكون بمعنى (ما) فتقول: إن زيد منطلق، أي ما زيد منطلق، وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـــ(ليس) كما فعل في (ما) وهذا هو القول، لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى».

(٨) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦.

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وأومأ سيبويه[١] إلى ذلك دون تصريح بقوله في (باب عدة ما يكون عليه الكلم). «ويكون (إنْ) كـــ(ما) في معنى (ليس)» فلو أراد النفي دون العمل لقال: ويكون (إنْ) كـــ(ما) في النفي.

واختار عدم إعمالها الهروي[٢]، والمالقي[٣]، وابن عصفور[٤]، والشاطبي[٥]، وهو ظاهر كلام الزمخشري[٦]، وابن يعيش[٧]. وجعل بعضهم[٨] إعمالها نادرًا، وآخرون جعلوه ضرورة[٩].

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار إعمال (إنِ) النافية عمل ليس وأثبت أن ذلك مذهب سيبويه والمبرد. وأرى أن الصحيح جواز إعمال إنِ النافية عمل ليس، ودليل ذلك القياس والسماع، فالقياس لأنها شاركت (ما) في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، والسماع لما ورد منه نظمًا، ونثرًا، وبهذا السماع يُرَدُّ قول[١٠] من ذهب إلى أنه لم يأتِ من إعمالها إلا قول الشاعر:

إنْ هـــو مـــستوليًا علـــى أحـــد ... ...

وتخصيصه إياه بالضرورة، وإنها إذا دخلت على الاسم فلابد أن تكون بعدها (إلا).

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٠٧.

(٢) ينظر: الأزهية ص٤٥.

(٣) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي النحوي، كان قيما على العربية؛ إذ كانت جل بضاعته، يشارك في المنطق والعروض وقرض الشعر، كان عالما بالنحو، من أشهر مصنفاته رصف المباني في حروف المعاني، ويعد من أعظم ما صنف توفي سنة ٧٠٢هـ تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٧٣. وينظر رأيه في رصف المباني ص١٨٩-١٩٠.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٨١، والمقرب ١/ ١٠٥.

(٥) ينظر: المقاصد النحوية ٢/ ٢٥٣.

(٦) ينظر: المفصل ص٣٠٧.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٣.

(٨) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص١٥٢.

(٩) ينظر: المقرب ١/ ١٠٥، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٨١.

(١٠) ينظر: المقرب١/ ١٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٨١، والهمع ١/ ٣٩٥.

(إنِ) النافية في جواب القسم

ذهب ابن مالك إلى أن (إنْ) النافية تقع في جواب القسم المنفي. قال في النظم:

وإنْ يَـــكُ الجـــوابُ منفيًّـــا فـــلا توقعْـــه إلا بعـــد مـــا وإنْ ولا[١]

وقال شارحًا: «أخذتُ أبيِّن الجواب المنفيَّ، فنبهت على أنه لا يُنفى إلا بـــ(ما)، أو (إنْ)، أو (لا)، ولا فرق في ذلك بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية»[٢].

والكلام نفسه ذكره في التسهيل وشرحه. قال في التسهيل: «وتصدر...في النفي بـــ(ما)، و(لا)، و(إنْ)»[٣]، وقال في الشرح: «نبَّهت بقولي: وبالنفي بـــ(ما) أو (لا) أو (إن) على النوافي المخصوصة بجواب القسم، وهي الثلاثة التي لا تختص بفعل، ولا اسم، وهي: ما، ولا: وإنْ»[٤]. ولذلك يجوز أن تقول: والله إنْ زيد قائم، ووالله إنْ يقوم زيد.

واستشهد ابن مالك أيضا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[٥]، وهذا يدل على ورود السماع بوقوع (إنْ) في جواب القسم.

(١) شرح الكافية الشافية٢/ ٨٣٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٣.

(٣) التسهيل ص١٥٢.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٦. وينظر: شفاء العليل ٢/ ٦٩٠-٦٩١، والمساعد ٢/ ٣١٤.

(٥) فاطر: ٤١.

وقد ذكر مجيء (إنْ) في جواب القسم بعض النحاة، منهم: سيبويه[١]، والجزولي[٢]، والشلوبين[٣]، والرضي[٤]، وابن هشام[٥]، والسيوطي[٦]، والكوفيون[٧]. واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[٨].

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٩.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية ٢/ ٨٦٧.

(٣) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ، أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين، كان إمام عصره في العربية وآخرهم بالمشرق والمغرب، ذا معرفة بنقد الشعر، وله شرحان على الجزولية، والتوطئة في النحو، توفي سنة٦٤٥هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ٢٣٥. وينظر رأيه في شرح المقدمة الجزولية الكبير. ٢/ ٨٦٧. تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٣١١.

(٥) ينظر: شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي. ابن هشام ٢/ ٢٦٥-٢٦٦، تحقيق: د. صلاح رواي، ط٢، دار مرجان للطباعة، القاهرة، والمغني ١/ ٣١.

(٦) ينظر: المطالع السعيدة ص٤١٨، والهمع ٢/ ٣٩٨.

(٧) ينظر: الموفي في النحو الكوفي ١٤٣.

(٨) فاطر: ٤١.

إهمال إنْ الشرطية

ذهب ابن مالك في الكافية إلى شذوذ إهمال (إنْ) حملاً على (لو). قال في النظم[١]:

وشذّ إهمال متى وإنْ ولَمْ حملاً على أشباهها من الكَلِمْ

وقال في الشرح: «وشذ...إهمال إنْ[٢] حملاً على لو»[٣].

واحتج بما رُوي في الحديث: ((الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك))[٤] وبقراءة طلحة: {فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا}[مريم: ٢٦][٥]. بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ) مؤكدة بـــ(ما) حملا لها على (لو).

لكنه ذهب في كتبه الأخرى إلى أنها قد تهمل حملاً على (لو). وظاهر كلامه أن هذا قليل، واحتج على الجواز هنا بما سبق أن احتج به على الشذوذ، من قراءة طلحة: {فَإِمَّا تَرَيْنَ...}، وقوله ﷺ: (إنْ لا تراه).

فقال في التسهيل: «وقد تهمل (إن) حملاً على (لو)»[٦]. وقال في شواهد التوضيح: «ونظير حمل (متى) على (إذا)، وحمل (إذا) على (متى) حملُهم (إنْ) على (لو) في رفع الفعل بعدها، وحملُهم (لو) على (إنْ) في الجزم بها. فمن رفع الفعل بعد (إنْ) حملاً على (لو) قراءة

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٠.

(٢) هي أُمُّ أدوات الشرط قال سيبويه: «وزعم الخليل أن (إنْ) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لِمَ قلتَ ذلك؟ فقال: من قِبَلِ أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن، فيكُنَّ استفهامًا، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدًا لا تفارق المجازاة». الكتاب ٣/ ٦٣. وقال أيضًا: «أصل الجزاء، ولا تفارقه»، الكتاب ٣/ ١١٢-١١٣. وينظر: المقتضب ٢/ ٤٩، والجنى الداني ص٢٠٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١.

(٤) الحديث بهذه الرواية في صحيح مسلم -كتاب الإيمان- باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان . وبرواية: ((فإن لا تراه)) في مسند أحمد ١/ ٥٢-٥٣ (٣٧٤) تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط١ مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. وهي رواية يستشهد بها أيضا.

(٥) ينظر توجيه القراءة في: المحتسب ٢/ ٢٤. وينظر أيضا شواهد التوضيح والتصحيح ص١٩. وطلحة هو: طلحة بن سليمان السمان، مقرئ، أخذ القراءة عرضًا عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف وله شواذ تروى عنه. غاية النهاية في طبقات القراء١/ ٣٤١.

(٦) التسهيل ص٢٣٧. وينظر: شرح التسهيل ٤/ ٨٢-٨٣، وينظر أيضا: الارتشاف ٤/ ١٨٦٣، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٤٢، والمساعد ٣/ ١٥٦، والهمع ٢/ ٤٥٢.

طلحة {فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا}[مريم: ٢٦][1]، بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ) مؤكدة بـــ(ما) حملاً لها على (لو)»[2].

وقد ردَّ كلام ابن مالك جماعة منهم أبو حيان وابن عقيل وابن هشام. إذ منع أبو حيان إهمال (إنْ) وارتفاع الفعل بعدها، وتأوَّل الحديث. قال: «ولا تحمل (إنْ) على (لو) فيرتفع ما بعدها، خلافًا لزاعم ذلك، وإثبات ما أُثِرَ في الحديث يمكن تأويله»[3].

وقال ابن عقيل عن الحديث الذي احتج به ابن مالك: «وهو محتمل التأويل» [4]أما ابن هشام فقد ذهب إلى أن الحديث يُخَرَّج على إجراء المعتل مجرى الصحيح[5].

(١) ينظر: المحتسب ٢/ ٢٤.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٩.

(٣) الارتشاف ٤/ ١٨٦٣.

(٤) المساعد ٣/ ١٥٦.

(٥) ينظر: المغني ٢/ ٨٠٥.

أنْ المصدرية

(أنْ) المصدرية هي الناصبة للمضارع، وتوصل بالماضي، وظاهر كلام ابن مالك وصلها بالأمر.

قال في النظم[١]:

ومثلَ (أيْ) يأتي بها منْ فَسَّرَا　　　نحو: أشرتُ لأخي أنِ اصبِرَا

وفي الشرح قال: «فلو كان الذي قبلها غير جملة حُكم عليها بأنها مصدرية لا مفسرة، نحو: إشارتي إليه أن اصبرْ، فـ(أنْ) هنا مصدرية لعدم تمام ما قبلها، ويجوز كونها بعد التمام مصدرية»[٢].

وهو في هذا مخالف لابن طاهر[٣]، فقد زعم أن المصدرية غير التي توصل بالماضي وبالأمر، فكأن (أنْ) على مذهبه مشتركة. واستدل على مذهبه بأمرين:

أحدهما: أنَّ المصدرية تخلص للاستقبال كالسين وسوف فلا تدخل على الماضي، كالسين وسوف، وكذا الأمر.

الثاني: أننا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تصيره بصيغة المضارع كـ(لَمْ)، لما دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه.

ابن مالك يخالف هنا ابن طاهر فيما ذهب إليه، ويختار وصل (أنْ) المصدرية بالماضي والأمر.

وذهب ابن مالك إلى أنَّ (أنْ) لا تقع بعد عِلْمٍ غير مؤول. قال في النظم[٤]:

وأوَّلَ العلمَ برأيٍ فنصبْ　　　من بعده الفعلَ بأنْ بعضُ العربْ

وفي موضع آخر جعل وقوع (أنْ) الناصبة بعد عِلمٍ خالص شاذًّا، قال في النظم[١]:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٠.

(٣) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر نحوي مشهور، حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب، وله تعليق على الإيضاح توفي سنة ٥٨٠هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٩. وينظر رأيه في الارتشاف ٤/ ١٦٣٧، والجنى الداني ص٢١٧، والمغني ١/ ٢٨، والهمع ٢/ ٢٨٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٤.

وشذَّ رفعٌ بعد (أن) حيث استحقّ   نصبٌ بها فاعْرف شُذُوذَه وثقْ

وقال في الشرح[٢]: «ثم أشرت إلى أن وقوع الناصبة بعد عِلمٍ خالص قد شذَّ في قراءة بعض القراء[٣]: {أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ}[طه: ٨٩] بالنصب.

وفي قول الشاعر:

نرضى عن الله أن الناس قد علموا   ألا يدانِيَنَا من خلقه بشرُ»[٤]

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل. قال: «ولا تعمل زائدة خلافًا للأخفش، ولا بعد علم غير مؤول خلافًا للفراء وابن الأنباري»[٥]، وظاهر كلامه أن العلم إذا أُوِّل جاز وقوعها بعده وإعمالها.

ومذهب الجمهور أنَّ شرط نصب المضارع بعد (أنْ) ألا تقع بعد فعل يقين، قالوا: (عَلِمَ) الباقية على موضعها لا تقع (أنْ) بعدها، وإنما تقع (أنَّ) المشددة، فإنْ أُوِّلت بالظن جاز وقوع (أنْ) بعدها. وهو مذهب سيبويه[٦]، والأخفش[٧]، وأبي علي[٨].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٥.

(٣) وهي قراءة أبي حيوه، وهو شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام، مات ٢٠٣هـ. تنظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٣٢٠. وتنظر القراءة في: مختصر الشواذ لابن خالويه ص٨٩.

(٤) من البسيط، وقائله جرير وهو في ديوانه ١/ ١٥٧. تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣ وطبعة دار صادر، بيروت ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٦، والهمع ٢/ ٢٨٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥١، والدرر ٤/ ٥٦.

(٥) التسهيل ص٢٢٩. وابن الأنباري هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين، الإمام أبو بكر الأنباري النحوي اللغوي. كان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظًا، له مصنفات منها غريب الحديث، والأضداد، والواضح في النحو، واللامات، والمذكر والمؤنث، توفي سنة ٣٢٨هـ وقيل: ٣٢٧هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٧٦-١٧٧.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٧٣-٧٤.

(٧) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٣٩، وشفاء العليل ٢/ ٩٢٠.

(٨) ينظر: الإيضاح العضدي ص١٣٢. وينظر أيضًا: الارتشاف ٤/ ١٦٣٩.

وأجازالفراء [١]وابن الأنباري[٢] وقوع (أنْ) بعد عَلِمَ الباقية على موضعها، وبعد فعل اليقين، أجازا: علمتُ أنْ يخرجَ زيدٌ. واستشهد الفراء على ذلك بقراءة: {أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ} [طه: ٨٩][٣] بالنصب، على معنى: أفلا يعلمون.

وبقول الشاعر:

نرضى عن الله أن الناس قد علموا ... ألاَّ يدانِيَنَا من خَلْقِه بشرُ[٤]

وذهب المبرد إلى أن (أنْ) الناصبة للمضارع لا تقع بعد لفظ العلم أصلاً، أُوِّل بالظن أو لم يؤول. قال[٥]: «إذا أُريد بها العلم لم تكن إلا مثقلة» وقال: لو قلت: أعلم أنْ تقوم، لم يجز لأن هذا ثابت في علمك، فهذا من مواقع (أنَّ) الثقيلة نحو: أعلم أنَّك تقوم يا فتى.

وبهذا يكون ابن مالك قد اختار هنا مذهب سيبويه والأخفش والجمهور في أنَّ شرط نصب المضارع بعد (أنْ) ألا تقع بعد فعل يقين، وخالف الفراء وابن الأنباري.

وذكر ابن مالك أن من العرب من يجيز الرفع بعد (أنْ) السالمة من سبق علم أو ظنٍّ[٦] تشبيها بـــ(ما) المصدرية.

ومنه قراءة: {لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ}[البقرة: ٢٣٣][٧] بالرفع وقول الشاعر:

أن تقرآنِ على أسماءَ ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدَا[٨]

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٠٣-٣٠٤، والارتشاف ٤/ ١٦٣٩، والمساعد ٣/ ٦٣، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٢.

(٢) ينظر: التسهيل ص٢٢٩، وشرح الكافية ٣/ ١٥٢٦، والارتشاف ٤/ ١٦٣٩، والهمع ٢/ ٢٨٢، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٢، والخزانة ٨/ ٤١٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٢٥٠.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١١٣].

(٥) المقتضب ٢/ ٣٠-٣١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٦. وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٠-١٨١، وشرح الألفية ص٦٦٨.

(٧) هي قراءة مجاهد. ينظر: مختصر الشواذ لابن خالويه ص١٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٦١.

(٨) من البسيط، ولم أقف على قائله. ينظر: مجالس ثعلب ٣٩٠، والإنصاف ٢/ ٦٣، وشرح التسهيل ٢/ ٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧، وشواهد التوضيح ص١٨٠، وشرح الألفية ٦٦٨، وشرح المفصل ٧/ ١٥، ٨/ ١٤٣، ورصف المباني ١٩٤، والمغني ١/ ٢٨، والنكت الحسان ص١٤٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٢، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٧، والخزانة ٣/ ٥٥٩.

وإهمال (أنْ) ورفع الفعل بعدها حملاً على (ما) أختها هو مذهب البصريين [١]. أما الكوفيون[٢] فذهبوا إلى أن (أنْ) في هذا وأمثاله مخففة من الثقيلة لا مصدرية.

ونُقل عن الكسائي[٣]، والفراء[٤]، أن ذلك لا يُقاس، ولا يحتمل في الكلام. وذهب أبو حيان[٥] إلى أنه ضرورة.

وفي شرح التسهيل اختار مذهب الكوفيين، ورجَّحه. قال بعد أن ذكر قراءة: {لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ}[البقرة: ٢٣٣]، وقول الشاعر: أن تقرآن على أسماء...: «وأنْ في هذين الموضعين وأشباههما هي الناصبة للمضارع عند البصريين، وترك إعمالها حملاً على (ما) أختها، وهي عند الكوفيين المخففة، وشذَّ وقوعها موقع الناصبة...وقول الكوفيين عندي أولى بالصواب، فإنه لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال، ومما يؤيده قول الشاعر:

رَأَيْتُك أَحْبَبْتَ النَّدى بَعْدَ موته ... فعاش النَّدى من بَعْدِ أنْ هُو خاملُ [٦]

فوصل (أنْ) بجملة اسمية، وليس قبلها فعل قلبي ولا معناه، وكل موضع هو هكذا فهو لـ(أنْ) الناصبة للفعل، و(أنْ) الناصبة للفعل لا توصل بجملة اسمية، فصحَّ وقوع المخففة موقع الناصبة»[٧].

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار وصل (أنْ) المصدرية بالماضي والأمر. وأنَّها لا تقع بعد عِلْمٍ غير مؤول، وهو مذهب سيبويه والأخفش والجمهور.

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨، والتسهيل ص٢٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧، وشرح التسهيل ٤/ ١١، وشفاء العليل ٢/ ٩١٨، والمساعد ٣/ ٦١، والجنى الداني ص٢٢٠، والمغني ١/ ٣٠، والارتشاف ٤/ ١٦٤٢، والهمع ٢/ ٢٨٤.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨، والتسهيل ص٢٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧، وشرح التسهيل ٤/ ١١، وشفاء العليل ٢/ ٩١٨، والمساعد ٣/ ٦١، والجنى الداني ص٢٢٠، والمغني ١/ ٣٠، والارتشاف ٤/ ١٦٤٢، والهمع ٢/ ٢٨٤.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٤٢، والخزانة ٨/ ٤٢٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٤٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٢٢٣.

(٦) من الطويل. وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٤٥، ٤/ ١٠، والارتشاف ٤/ ١٦٤١، وشفاء العليل ٢/ ٩١٨.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٤٤-٤٥. وينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٨-١٥٢٨.

حذف (أنْ) وبقاء عملها:

ذهب ابن مالك إلى أن النصب بعد حذف (أنْ) ضعيف قليل، ولا يقاس عليه.

قال في النظم[1]:

وشذَّ حَذْفُ (أنْ) ونصبٌ في سوى ما مَرَّ فاقبل منه ما عَدْلٌ رَوَى

وقال في الشرح: «وأما بقاء النصب بعد حذف (أنْ) في غير ذلك فضعيف قليل، ولا يقبل منه إلا ما نقله عدل ولا يقاس عليه»[2].

ومذهب الكوفيين[3] جواز حذف (أنْ) مع بقاء النصب بها قياسًا، وإن لم يكن لها عوض، واحتجوا بقراءة: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا}[البقرة: ٨٣][4] بنصب (تعبدوا) بأن مقدرة لأن التقدير: أن لا تعبدوا إلا الله.

وبقول الشاعر:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضُرَ الوَغَى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدِي[5]

والتقدير عندهم: أنْ أحضر.

ومذهب البصريين[6] أن (أنْ) لا تعمل النصب مع الحذف من غير بدل، وما جاء من ذلك فهو شاذ، ودليلهم على ذلك أنها من عوامل الأفعال فهي ضعيفة لا تعمل مع الحذف، وبدليل أن (أنَّ) المشددة لا تعمل مع الحذف وهي من عوامل الأسماء التي هي أقوى من

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٩.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٤، ٣/ ٢٠٩، ٢١٠، واللباب ١/ ٣١، والإنصاف ٢/ ٥٥٩-٥٧٠، وشرح المفصل ٧/ ٥٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٢، ورصف المباني ١٩٤، وشرح الأشموني ٣/ ٣١٥.

(٤) هي قراءة عبد الله بن مسعود. ينظر: الكشاف ١/ ٢٩٣، والبحر المحيط ١/ ٢٨٢-٢٨٣.

(٥) من الطويل، وقائله طرفة بن العبد من معلقته المشهورة. ينظر: الكتاب ٣/ ٩٩-١٠٠، والإنصاف ٢/ ٥٦٠، وشرح المفصل ٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢، وشرح الكافية ٢/ ٢٥٢، ورصف المباني ١٩٤، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٤، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٥٤.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٣٠٧، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٣٤٤، واللباب ١/ ٣١، والإنصاف ٢/ ٥٥٩-٥٧٠، والمقرب ١/ ٢٧٠، وشرح الكافية ٢/ ٢٥٢، وأوضح المسالك ٤/ ١٩٧، والمغني ٢/ ١٧٢، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٤، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٥٣-٢٥٤، وشرح الأشموني ٣/ ٣١٤-٣١٥.

عوامل الأفعال.

ومذهب ابن عصفور[١] أن ذلك ضرورة في الشعر نادر في الكلام.

وما اختاره ابن مالك هنا هو مذهب البصريين وهو الراجح؛ لأنه «إذا حُذفت (أن) فالجيد ألاَّ يبقى عملها إلا أن يكون ثَمَّ بدل مثل الفاء ونحوها»[٢].

(١) ينظر: ضرائر الشعر ص١٥١، والمقرب ١/ ٢٧٠.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣١.

(أنْ) الزائدة

ولا عمل لها عند ابن مالك قال في النظم[(١)]:

وبعد مالنا رأى أبو الحسنْ نصبًا بأنْ مزيدةً رأيًا وَهَنْ
بل جَعْلُ أنْ موصولةً قد أمكنَا وما لنا أوِّلْ بما منعَنَا

وقال في الشرح: «ثم أشرت إلى أنّ أبا الحسن[(٢)] يرى زيادة (أن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[(٣)]، واعتذر عن النصب بها مع زيادتها بأن الزائد قد عمل في مثل (ما جاء من أحد). قلت: ما ذهب إليه أبو الحسن- رحمه الله- ضعيف؛ لأن (مِنْ) الزائدة مثل غير الزائدة لفظًا واختصاصًا، فجاز أن تعمل، بخلاف (أنْ) الزائدة فإنها تشبه غير الزائدة لفظًا لا اختصاصًا؛ لأنه قد يليها الاسم، كقول الشاعر:

... ... كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ[(٤)]

على رواية من جر (ظبية) بالكاف فـ(أنْ) حينئذٍ زائدة، وقد وليها اسم فثبت عدم اختصاصها بالأفعال، فلا يصحُّ إعمالها»[(٥)]. وقد جعل ابن مالك (أنْ) في الآية مصدرية، دخلت بعد (ما لنا) لتضمنه معنى: ما منعنا[(٦)].

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل: «ولا تعمل زائدة خلافًا للأخفش»[(٧)].

فابن مالك هنا يُضعِّف ما جوَّزه الأخفش[(١)] من زيادة (أنْ) وإعمالها في قوله تعالى:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٤.

(٢) لم يقل بالزيادة سوى الأخفش، فقد ذكر أنها تزاد في هذا المعنى كثيرًا، ومعناه: مالنا لا نقاتل؟ فأعمل (أنْ) وهي زائدة. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧٧. تحقيق د: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت.

(٣) البقرة: ٢٤٦.

(٤) البيت من الطويل، ويُنسب لباعث بن صريم اليشكري، ولكعب بن أرقم اليشكري وقيل: لعلباء بن أرقم. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٦، والخزانة ٤/ ٣٦٤، وشرح المفصل ٨/ ٨٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ومعه الانتصاف من الإنصاف ١/ ١٨٠.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٩.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٩.

(٧) التسهيل ص٢٢٩.

﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٢] قياسًا على عمل الزائدة في مثل: ما جاءنا من أحد.

وواضح أن حجة ابن مالك هي نفسها حجة الجمهور[٣] في كون (أنْ) الزائدة غير مختصة، فقد منع الجمهور إعمال الزائدة؛ لأنها لا تختصُّ.وعليه فـ(أن) في الآية هي المصدرية، وتقدير الكلام:أي شيء لنا في أن لا نقاتل.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧٧. وينظر أيضًا: معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٢٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩١، وشرح التسهيل ٤/ ١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٨.

(٢) البقرة: ٢٤٦.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٢٧، وشرح التسهيل ٤/ ١٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٥، والجنى الداني ٢٢٢، والمغني ١/ ٣٤، والهمع ٢/ ٢٨٣، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٦، والدر المصون ٢/ ٥١٧، والبحر المحيط ٢/ ٢٥٦.

(أو) العاطفة

قال ابن مالك في النظم:

والمتبِعـــــاتُ مطلقًـــــا واوٌ وفَـــــا وثُـــــمَّ حتَّـــــى أَمْ وأَوْ فاعتَرِفَـــــا[١]

وقال في الشرح: «وأما (أو) و(أم) فجرت العادة في كلام أكثر المصنفين أن يجعلوهما مما يتبع لفظًا دون معنى، وإنما هما مما يتبع لفظًا ومعنى» وقال أيضًا: وأما (أو) فإن ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله من شك وغيره.

وقد يذكر ما قبلها دون ترددٍ يحوج إلى (أو) ثم يحدث ما يحوج إليها فتذكر، وتعرض مُشاركة ما قبلها لما بعدها فيما يقتضيه[٢].

وذكر معاني (أو) وهي أن تكون لتخيير، أو لإباحة، أو لتبيين قسمة، أو لإبهام أو لشك.

قال في النظم[٣]:

خيِّر أبِـــحْ بـــــ(أو) وقـــسِّمْ وابهـــمِ أو شُكَّ والإضراب عـــن قـــوم نُمِـــي

ورُبَّمـــــا عاقبـــــت الـــــواو إذَا لم يُلـــفِ ذو النطـــق للـــبس منفـــذَا

وقال في الشرح[٤]: «وأما العطف بأو فتخيير، نحو: خذ هذا أو هذا. أو إباحة، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين. أو لتبيين قسمة، نحو: الاسم نكرة أو معرفة. أو إبهام كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هدى أو في ضلال مُّبِينٍ﴾[٥]. أو شك، نحو: قام زيد أو عمرو»[٦].

وظاهر كلام ابن مالك أن (أو) تأتي للإضراب، قال: «ومن مجيء (أو) للإضراب قول

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٨.

(٢) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٠٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٠.

(٥) سبأ: ٢٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٠. وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢-٣٦٣.

جرير يخاطب هشام بن عبد الملك[١]:

ماذا ترى فِي عيالٍ قد بَرِمْتُ بهم   لَم أُحْصِ عِدَّتَهم إلا بعَدَّادِ
كانوا ثَمانين أو زادوا ثمانية   لولا رجاؤك قد قتَّلت أولادِي»[٢]

وهو ما صرَّح به فِي شرح التسهيل، قال[٣]: «ومن مجيئها للإضراب قراءة أبي السمال: {أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ}[البقرة: ١٠٠][٤]. بسكون الواو، والمعنى: بل كلما عاهدوا عهدًا».

وذهب ابن مالك أيضًا إلى أن (أو) تكون بمعنى الواو، أي تكون لمطلق الجمع. قال[٥]: «ثم نبَّهتُ بقولي:

وربَّما عاقبت الواو إذَا   لم يُلْفِ ذو النطق لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

على أن (أو) قد تقع موقع الواو، وذلك إذا أمن اللبس»[٦].

واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدرًا   كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ[٧]

وجعل ابن مالك[٨] من أحسن شواهد هذا المعنى (أو بمعنى الواو) قول النبي ﷺ: ((اثْبت فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد))[٩].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢١.

(٢) البيتان من البسيط وهما لجرير من قصيدة قالها في مدح معاوية بن هشام بن عبد الملك، وهما في ديوانه ص٧٤٥، وينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢١، والموفي فِي النحو الكوفي ص١٥٥، والهمع ٢/ ١٣٤، وشرح أبيات المغني ٢/ ٥٤، وشرح الأشموني ٣/ ١٠١، والدرر ٢/ ١٨١.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٣.

(٤) تنظر القراءة في مختصر شواذ ابن خالويه ص ٨. وأبو السمال هو قعنب بن أبي قعنب أبو السمال العدوي البصري، له اختيار في القراءة، شاذ عن العامة. تنظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٢٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٢.

(٦) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٢٢.

(٧) من البسيط وهو لجرير في ديوانه ص٤١٦. ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٧، وشرح الأشموني ٣/ ٨٥.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٤-٣٦٥، وشواهد التوضيح ١١٥-١١٦.

(٩) البخاري: - كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، - باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه.

وقول ابن عباس رضي الله عنهما: ((كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأك اثنتان: سرف أو مخيلة))(١).

وواضح أن ابن مالك يقيد مجيء (أو) بمعنى الواو بأمن اللبس.

وكذلك ذهب ابن مالك إلى أن (أو) تكون بمعنى الواو فِي الإباحة، قال: «ومن المواضع التي يتعاقب فيها (أو) والواو الإباحة، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي جالس الصنف الذين منهم الحسن وابن سيرين، فلو جالسهما معًا أو أفرد أحدهما بالمجالسة لم يخالف ما أبيح له. والاعتماد فِي فهم المراد من مثل هذا الخطاب على القرائن، فلذلك لو جيء بالواو مكان (أو) لم يختلف المعنى»(٢).

وكلام ابن مالك في شرح الكافية هو نفسه كلامه في التسهيل وشرحه، قال: «وتعاقب – يعنِي (أو) الواوَ فِي الإباحة كثيرًا، وفِي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً»(٣). وقال فِي موضع آخر: «ومن العلامات التي للإباحة استحسان وقوع الواو موقعها»(٤).

وقد وافق ابنَ مالك فِي ذلك ابنُه بدر الدين(٥). لكن ردَّ أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك من أن (أو) تعاقب الواو فِي الإباحة، فقال: «وليس كذلك»(٦). وكذلك ردَّ قوله بأنها تكون بمعنى (بل)(٧).

وكان النحاة قد اختلفوا في (أو) فذهب جمهور النحاة(٨) إلى أنها تكون لأحد الشيئين،

---

(١) البخاري: – كتاب اللباس، – باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٣.

(٣) التسهيل ١٧٦.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٤.

(٥) ينظر: شرح الألفية ص٥٣٤.

(٦) البحر المحيط ٣/ ١٤٤.

(٧) البحر المحيط ٢/ ٢٩٢.

(٨) ينظر: المقتضب ١/ ١٤٨–١٤٩، والأصول ٢/ ٥٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٥، وأسرار العربية ص٣٠٤، والفصول الخمسون ص٢٣٧، وشرح المفصل ٨/ ٩٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٣٣–٢٣٥، والمقرب ١/ ٢٣٠، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٨٢، ورصف المباني ص٢١٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٨، =

ومع كونها لأحدهما فإنها تكون للتخيير والإباحة والشك والإبهام والتفصيل والتبيين. قالوا: إذا عُطف بها فِي الطلب فهي للتخيير أو الإباحة. وإذا عُطف بها فِي الخبر فهي للشك أو الإبهام أو التفصيل.

وذهب الفراء(١) وأبو علي(٢) إلى أنها تكون بمعنى (بل) فتكون للإضراب، ونُسب هذا القول إلى الكوفيين(٣)، وابن جني(٤)، وهو قول الزجاجي(٥)، والهروي(٦)، وابن برهان(٧)، وابن الفرُّخان(٨)، والرضي(٩).

وقال أبو حيان(١٠): وزعم بعض النحويين أن (أو) تكون للإضراب على الإطلاق، وقد استشهد هؤلاء بكثير من الشواهد، وقالوا: إنها قد جاءت بهذا المعنى كثيرًا فِي كتـــاب الله

والجنى الداني ص٢٨٨، وأوضح المسالك ١/ ٣٧٧-٢٧٨، والمغني ١/ ٥٩-٦٠، والإتقان ٢/ ١٧٥-١٧٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٠٥-١٠٦.

(١) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٧، ٢٥٠، ٢/ ٣٩٣. وينظر أيضًا: مجالس ثعلب ص١١٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤٣، والخصائص ٢/ ٤٦٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢١، والجنى الداني ص٢٢٩، وشفاء العليل ٢/ ٧٨٦، والخزانة ١١/ ٦٦.

(٢) ينظر: الحجة ١/ ٢٦٧، وكتاب الشعر ١/ ٣٢٤. وينظر أيضًا: شرح اللمع ١/ ٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢١، وشرح الألفية ص٥٣٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢١٠، والجنى الداني ص٢٢٩، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٨، والمغني ١/ ٧٦، والمساعد ٢/ ٤٥٨، وشرح الأشموني ٣/ ١٠٦.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٨، واللباب ١/ ٤٢٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٣٤-٢٣٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٠، وجواهر الأدب ص٢١٣-٢١٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢١٠، والموفي فِي النحو الكوفي ص١٥٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢١٠، والجنى الداني ص٢٢٩، والمغني ١/ ٧٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٠٦. والذي فِي الخصائص ٢/ ٤٦٠ أنه يراها على بابها من الشك أفضل من كونها بمعنى (بل).

(٥) ينظر: حروف المعاني للزجاجي ص١٣، ٥٢.

(٦) ينظر: الأزهية ص١٢٠.

(٧) ينظر: شرح اللمع ١/ ٢٤٧-٢٤٩. وينظر أيضًا: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٣، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٢٢١، وشرح الألفية ص٥٣٣، والمغني ١/ ٧٦-٧٧.

(٨) المستوفى ٢/ ٤٠.

(٩) ينظر: شرح الرضي ٤/ ١٩٩١.

(١٠) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٩١.

وكلام العرب. ومِما استشهدوا به قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[١]، وقوله تعالَى: ﴿فَهِىَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[٢]، وقوله تعالَى: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[٣]، والمعنى: بل يزيدون، وبل أشد، وبل هو أقرب. فـ(أو) فِي هذه المواضع كلها بمعنى (بل).

وذهب البصريون[٤] وغيرهم من الجمهور إلى أن (أو) لا تكون للإضراب أصلاً؛ لذلك ردُّوا ما استشهد به الفراء وغيره، وخرَّجوا هذه الأبيات على أن الشك والإبهام فيها واقع على المخاطبين.

وذهب قطرب[٥]، والأخفش[٦]، والجرمي[٧]، وأبو عبيدة[٨]، والكوفيون[٩] إلى أن (أو) تكون بمعنى الواو، أي تكون لمطلق الجمع، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[١٠] على أن المعنى: ويزيدون.

واختار هذا القول أبو علي الفارسي[١١]، وابن جني[١٢]، والهروي[١٣]، والعكبري[١]،

---

(١) الصافات: ١٤٧.

(٢) البقرة: ٧٤.

(٣) النحل،آية/ ٧٧.

(٤) ينظر: اللباب ١/ ٤٤٤.

(٥) ينظر: الخصائص ٢/ ٤٦٢-٤٦٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٥-١٨٦، ٢٨٣-٢٨٤.

(٧) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٩١، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢١٢، والجنى الداني ص٢٣٠، والمغني ١/ ١٧٥، والهمع ٣/ ١٧٤.

(٨) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ١٤٨، ١٧٥. وينظر أيضًا: البحر المحيط ٨/ ١٤٠، ٤٠١.

(٩) ينظر: مجالس ثعلب ص١١٢، والإنصاف ٢/ ٤٧٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٣٤-٢٣٥، والمغني ١/ ٧٥، والمساعد ٢/ ٤٥٩، وشرح الأشموني ٣/ ١٠٦، والهمع ٣/ ١٧٤.

(١٠) الصافات،آية/ ١٤٧.

(١١) ينظر: الحجة ١/ ٢٦٦-٢٦٧، وكتاب الشعر ١/ ٣٢٤.

(١٢) ينظر: الخصائص ٢/ ٤٦٢.

(١٣) ينظر: الأزهية ص١١٣.

والعكبري[١]، والزبيدي[٢].

وقد ردَّ بعض النحاة[٣] مجيء (أو) بمعنى الواو لمطلق الجمع، وجعله آخرون[٤] قليلاً لا يقاس عليه، فِي حين ذهب الزجاجي[٥] إلى أنها تكون بِمنْزلة الواو فِي الشعر.

وبذلك يكون ابن مالك قد خالف الجمهور في قوله إن (أو) تتبع لفظًا ومعنى، وخالفهم كذلك في أنها تأتي للإضراب، ووافق في هذا الفراء وأبا علي الفارسي، ووافق أيضًا قطربا والأخفش والجرمي في أنها تكون بمعنى الواو لمطلق الجمع.

وأرى أنه يجوز أن تأتي (أو) بمعنى (بل) والواو؛ لأنه «لما كثر استعمال (أو) فِي الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو»[٦]. ومن الأدلة على مجيء (أو) بمعنى الواو أنها تجيء مع سِيَّان وسواء، إذ إن كلاًّ منهما لا يستعمل إلا بالواو، كما أن التسوية لا تكون إلا بين شيئين فأكثر. ومن مجيء (أو) بمعنى الواو قول الشاعر:

سِيَّانِ كَسْرُ رغيفِهِ ... أو كسرُ عظمٍ من عظامِهْ[٧]

فقد جاءت فيه (أو) بمعنى الواو؛ لأن سِيَّان تلزمها الواو، وكان القياس يقتضي أن يكون العطف هنا بالواو دون (أو)؛ لأن العطف بـ(أو) معناه سِيَّان أحدهما، وهو مستحيل، فلزم أن تكون (أو) بمعنى الواو[٨].

(١) ينظر: التبيان فِي إعراب القرآن ١/ ٥٤٦، ٥٧٢.

(٢) ينظر: ائتلاف النصرة ص١٤٩.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤٣، وشرح المفصل ٣/ ٩٢، ٩٩، والمستوفى ٢/ ٣٧.

(٤) ينظر: رصف المباني ص٢١٢.

(٥) ينظر: حروف المعاني ص٥٢-٥٣.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٩٨. وينظر: المصدر ٣/ ٣٥٣.

(٧) من مجزوء الكامل، وهو لأبي محمد اليزيدي. ينظر: الحجة ١/ ٢٦٧، وكتاب الشعر ١/ ٣٢٤، وشرح الرضي ٤/ ٣٩٨، والخزانة ١١/ ٧١، وشرح أبيات المغني ٢/ ٣١.

(٨) ينظر: كتاب الشعر ١/ ٢٣٤، وشرح الرضي ٤/ ٣٩٨.

(أو) التي يُنصب بعدها المضارع

يُنصب المضارع بعد (أو) قال ابن مالك في النظم(١):

كــذاك بعــد (أو) إذا يــصحُّ في موضـعها إلى أو الا أنْ خفـي

وقال في الشرح: «ثم أشرت إلى أن الفعل يُنصب أيضًا بـ(أنْ) واجبة الستر بعد (أو) التي تحسن في موضعها إلى، أو إلا (٢)، كقولك: لأنتظرنَّه أو يقدمَ، ولأقتلنَّ الكافر أو يسلمَ، أي لأنتظرنه إلى أن يقدم، ولأقتلنَّ الكافر إلاّ أن يسلم» (٣).

واستشهد على كونها بمعنى (إلى) بقول الشاعر:

لأستـسهلنَّ الـصعبَ أو أدركَ المـنى فما انقـادتِ الآمـالُ إلا لِـصابرِ(٤)

واستشهد على كونها بمعنى (إلا) بقول الشاعر:

وكنـت إذا غمـزتُ قنـاة قـومٍ كـسرت كعوبَهـا أو تـستقيمَا(٥)

فهو يرى نصب المضارع بعد (أو) بأن مضمرة وجوبًا، وأن معناها يكون (إلى) أو (إلا).

غير أن ابن مالك يرى أن تقدير (إلا) و(إلى) في موضع (أو) هو تقدير لوحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل (أو) مصدر وبعدها (أنْ) ناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بـ(أو) على المقدر قبلها، فتقدير: لأنتظره أو

(١) شرح الكافية الشافية/ ١٥١٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٩-١٥٤٠.

(٤) من الطويل. و لم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٢٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤١، وشرح الألفية ص٦٧٣، وأوضح المسالك ٤/ ١٧٢، والمغني ١/ ٦٧، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ص٣٨٥، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٦، والهمع ٢/ ٣٠٤، وشرح أبيات المغني ٢/ ٧٤، والدرر ٢/ ٧.

(٥) من الوافر، وقائله زياد الأعجم. ينظر: الكتاب ٣/ ٤٨، والمقتضب ٢/ ٢٨، والمستوفى ٢/ ٧٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٨، وشرح المفصل ٥/ ١٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٠، وشرح التسهيل ٤/ ٢٥، ٢٦، والارتشاف ٤/ ١٦٨٠، والنكت الحسان ص١٤٦، وشفاء العليل ٢/ ٩٢٧، والمساعد ٣/ ٨١، والمغني ١/ ٦٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٦، والمطالع السعيدة ص٣٨١، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩٥.

يقدم: ليكوننَّ انتظار أو قدوم، وتقدير: لأقتلنَّ الكافر أو يسلم: ليكوننَّ قتله أو إسلامه [١].

وقد خالفه في تقديرها بـ(إلى أن) ابنه بدر الدين، قال: «وكل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ(إلى أن) يصح فيه تقديرها بـ(إلا أنْ) من غير عكس، ولذلك لم يذكر سيبويه إلا تقديرها بـ(إلا أنْ)، وهو الصواب» [٢].

وتقديرها عند النحاة مختلف فيه، فقد قدرها سيبويه[٣] بـ(إلا أنْ)، وقدرها الرماني[٤] بـ(حتى)، وذهب الزجاجي[٥] إلى أنها تكون صرفًا بمعنى (إلا أنْ)، وتكون بمعنى (حتى)، و(كي).

وذكر بعضهم[٦] أنها في النصب تكون بمعنى (إلى أن)، و(إلا أن)، و(كي)، وتجمع فيها المعانِي الثلاثة في كل موضع. قيل:[٧] وليس بصحيح...وإنما الصحيح أنها لازمة لمعنى (إلا أن) في كل موضع؛ لأنه يطرد فيها بخلاف غيره. وقال آخرون: هي بمعنى (إلى أن)، و(إلا أن) [٨]. وإذا كانت بمعنى (إلا أن) فهي للاستثناء من الأزمان، وإذا كانت بمعنى (إلى أن) فهي للغاية، وإذا كانت بمعنى (كي) فهي للتعليل [٩].

والنحاة في نصب المضارع بعد (أو) على أقوال:

أحدها: أن النصب بعدها بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا، لا بـ(أو). هذا مذهب البصريين[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٢. وينظر: شرح الألفية ص٦٧٤-٦٧٥.

(٢) شرح التسهيل ٤/ ٢٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٦-٤٧.

(٤) ينظر: معاني الحروف ص٥٣.

(٥) ينظر: حروف المعاني ص٥١-٥٢، والجمل ١٨٦. وينظر أيضًا: شرح جمل الزجاجي لابن هشام ص٢٦٩.

(٦) ينظر: رصف المباني ص٢١٢-٢١٣، والنكت الحسان ص١٤٦.

(٧) ينظر: رصف المباني ص٢١٣، والنكت الحسان ص١٤٦.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٧/ ٢٢.

(٩) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٨٠.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٢٦، ورصف المباني ص٢١٣، والجنى الداني ٢٣٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٤٠، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨، والمساعد ٣/ ٨٤، والهمع ٢/ ٣٠٤.

فـــ(أو) عندهم حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل لأنها لا تختص، لكن لما قصد أن يكون الثانِي في حكم الأول وجب تقدير (أنْ).

الثانِي: أن النصب بـــ(أو) نفسها. وهذا مذهب الكسائي [١]وبعض أصحابه والجرمي [٢].

الثالث: أن النصب بالخلاف، وهذا مذهب الفراء[٣] وبعض الكوفيين [٤]. قالوا: إن الثانِي مخالف للأول ومصروف عنه، فصارت مخالفته ناصبًا له.

وبهذا يكون ابن مالك قد وافق البصريين في نصب المضارع بعد (أو) بأن مضمرة وجوبًا، وهو الصحيح.

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار أن الفعل المضارع بعد (أو) يُنصب بـــ(أنْ) لازمة الإضمار، لا بـــ(أو) نفسها. وهذا مذهب البصريين. وأن معناها (إلى) أو (إلا) وهو في ذلك جامع بين الأقوال المختلفة في معنى (أو).

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ٤٩، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨، والجنى الداني ٢٣٢، والمساعد ٣/ ٨٤، والهمع ٢/ ٣٠٤.

(٢) ينظر: إصلاح الخلل ٤٩، وشرح الكافية ٢/ ٢٤٠، وشرح المفصل ٧/ ٢١، شرح الجمل لابن عصفور والهمع ٢/ ٣٠٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٣٥، وشرح الكافية ٢/ ٢٤٠، والجنى الداني ص٢٣٢، والهمع ٢/ ٣٠٤.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٤١، والجنى الداني ص٧٤، والهمع ٢/ ٣٠٤، وحاشية يس ٢/ ٢٣٨.

أيْ للنداء

قال ابن مالك في الكافية[١]:

وللمنـــادى النـــاءِ أو كالنـــاءِ يـــا وهكـــــذا أيْ وهَيَـــا ثم أيَـــــا

وقال في الشرح: «الحروف التي ينبه بها المنادى عند البصريين خمسة:

(يَا) و(أَيَا) و(هيَا) و(أيْ) والهمزة:

فمذهب سيبويه، [٢] أن (أيْ) للبعيد حقيقة أو حكمًا. ومذهب المبرد[٣]، ومن وافقه أن (أيْ) للقريب وزعم ابن برهان أن (أيْ) للمتوسط.

وإليه ذهب أيضًا في التسهيل وشرحه، قال: «وفي البعد حقيقة أو حكمًا...أو (أَيْ)، أو (آي)»[٤].

ومن مجيئها في النداء قول الشاعر:

أَلَمْ تسمعي أيْ عبـــدُ في رونـــق الـــضُّحى بكاءَ حمامات لهن هـــديلُ[٥]

ومذهب سيبويه[٦] ونَقْلُه أنها للبعيد، وعليه جمهور البصريين[٧]، وذهب المبرد[٨] إلى أنها لنداء المتوسط.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٢٩- ٢٣٠.

(٣) ينظر: المقتضب٤/ ٢٣٥.

(٤) التسهيل ص١٧٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٥.

(٥) من الطويل، وهو لكثير عزة. ينظر: الجمل في النحو ص١٦٨، ورصف المباني ص١٣٥، والمغني ١/ ٧١، والمساعد ٢/ ٤٨٢، وشفاء العليل ٢/ ٨٠٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٣٥، واللمع ٢/ ٢٦، والدرر ١/ ١٤٧، وشرح أبيات المغني ٢/ ١٣٩.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٢٩.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٢٣٤.

(٨) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٣٣.

واختلف النقل عن ابن برهان، إذ نُقل عنه أنها للبعيد[١]، ونُقل أنها للمتوسط[٢]، وإليه ذهب ابن أبي الربيع[٣]، ومذهب الجزولي[٤]، والمالقي[٥] أنها للقريب.

قيل: «وكلام سيبويه يرد هذا، فروى عن العرب أن الهمزة للقريب، وغيرها للبعيد»[٦].

وردَّ ابن مالك كلام المبرد وغيره ممن ذهبوا إلى أن (أَيْ) لنداء القريب كالهمزة...«قال: ومن زعم أن (أَيْ) كالهمزة في الاختصاص بالقرب لم يعتمد في ذلك إلا على رأيه، والرواية لا تُعارَضُ بالرأي، وصاحب هذا الرأي هو المبرد، وتبعه كثير من المتأخرين»[٧].

ويحتج ابن مالك هنا بما رُوي من كونها للقريب. وقد تبعه في ذلك الشاطبي، فقال: «فهو المقبول، ولا يعارض بقياس» [٨]وواضح أن حجته هي حجة ابن مالك وهي أن الرأي والقياس لا يُعارضان بالرواية والسماع.

يتضح مما ذُكر أن ابن مالك اختار في (أَيْ) أنها لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا، وما اختاره هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٩.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٢٣٤.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٢٣٤.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية ص١٨٧، وينظر أيضا: المقاصد الشافية ٥/ ٢٣٤، واللمع ٢/ ٢٧.

(٥) ينظر: رصف المباني ص١٣٤-١٣٥.

(٦) المساعد ٢/ ٤٨٢.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦.

(٨) المقاصد الشافية ٥/ ٢٣٤.

بل العاطفة

ذهب ابن مالك إلى أنها تكون عاطفة بعد الإيجاب والنفي قال في النظم[١]:

وبل كَلَكِـــنْ بعـد مـصحُوبَيْهـا   كلـم أكن فِي مربـع بـل تَيْهَـا
وانقـل بهـا لِلثّـانِ[٢] حُكْـم الأولِ   في مثبَتٍ كـ(لُذْ بـسعدٍ بـل عَلِـي)

وقال في الشرح[٣]: وأما (بل[٤]) فللإضراب وحالها فيه مختلف، فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره. ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه.

وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفي ولا نهي فهي لإزالة حكم ما قبلها وجعله لما بعدها، نحو: جاء زيد بل عمرو...فإن كان قبل المفرد نفي أو نهي آذنت بتقرير حكمه وبجعل ضده لما بعده. وصحح ابن مالك هذا الأمر.

فـ(بل) عنده يعطف بها بعد النفي والنهي والأمر والخبر المثبت.

وجوَّز المبرد[٥] أن تكون (بل) ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها. وردَّ عليه ابن مالك فقال: «وما جوَّزه مخالف لاستعمال العرب»[٦].

وقال:

وابـنُ يزيـد ناقـلٌ مـعْ نفـيٍ اوْ   نهـي وجمهـورُ النحـاةِ ذا أبَـوْا[٧]

واستشهد ابن مالك بقول الشاعر:

---

(١) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٠٢.

(٢) يقصد (للثاني) وحذف الياء للضرورة.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٣.

(٤) (بل) حرف يشرِّك بين المتعاطفين لفظًا لا معنى باتفاق، ومعنى (بل) الإضراب، وجمهور النحاة على أنها حرف عطف، وذهب بعض النحاة إلى أن (بل) التي بعدها مفرد، نحو: ما جاء زيد بل عمرو، وجاء زيد بل عمرو، ليست عاطفة؛ لأن ما بعدها بدل غلط مما قبلها. ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير ٤/ ٨٣-٨٤، وشرح الرضي٤/ ٣٨١، والفوائد الضيائية٢/ ٣٥٥.

(٥) ينظر: المقتضب ١/ ١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٤، والمساعد ٢/ ٤٦٤، والمقاصد الشافية٥/ ١٤٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٤.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٤.

لو اعتصمتَ بنا لم تعتصم بِعِدًا بل أولياءَ كفاةٍ غيرِ أَوْغادِ[(١)]

ووافق ابنَ مالك فيما ذهب إليه ابنُ عقيل، والشاطبي، قال ابن عقيل عن مذهب المبرد: «وهو خلاف الواقع في لسان العرب»[(٢)]. وقال الشاطبي: «والصحيح ما عليه الناس؛ لأن السماع لم يأت بما ذكر، وهو المتّبع، وإنما الوجه اتّباع ما اتفق الناس عليه، ما دل عليه كلام العرب»[(٣)].

وما اختاره ابن مالك في العطف بـ(بل) وافق فيه البصريين، فقد ذهبوا[(٤)] إلى أنها تكون عاطفة بعد الإيجاب والنفي. أجازوا: قام زيد بل عمرو، وما قام زيد بل عمرو، وتابعهم على ذلك أبو علي الفارسي[(٥)]، وتلميذه ابن جني[(٦)]، وكثير من المتأخرين[(٧)].

وذهب الكوفيون[(٨)] إلى أنها لا يعطف بها إلا بعد نفي أو ما جرى مجراه. فقد أجازوا: ما قام زيد بل عمرو، وردُّوا: قام زيد بل عمرو. «قال هشام: محال ضربت عبد الله بل أباك؛ لأن الأول قد أثبت له الضرب»[(٩)].

وذهب بعض النحاة[(١٠)] إلى أنها تكون عاطفة بعد النفي والإثبات لكن وقوعها بعد النفي أكثر.

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله. ينظر شرح التسهيل ٣/ ٣٦٨، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٢٣٤، والعيني ٤/ ١٥٦، والدرر٢/ ١٨٦.

(٢) المساعد ٢/ ٤٦٣-٤٦٤.

(٣) المقاصد الشافية ٥/ ١٤٧.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٢١٦، وشرح عيون الإعراب ص٢٥٤، والمساعد٢/ ٤٦٤.

(٥) ينظر: الإيضاح ص٢٩٧.

(٦) ينظر: اللمع ص١٧٩.

(٧) ينظر: الأزهية ص٢١٩، والمقتصد ٢/ ٩٤٦، والمفصل ص٣٦٣، وشرح المفصل ٨/ ١٠٥، والمستوفى ٢/ ٤١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٣٩، والبسيط ١/ ٣٤١، ورصف المباني ص٢٣١.

(٨) ينظر: المقتضب١/ ١٥٠، وشرح عيون الإعراب ص٢٥٤، وشرح الرضي ٤/ ٤١٧، وشرح ألفية ابن معطي١/ ٧٨٦، وجواهر الأدب ص٢٢٣، والارتشاف ٤/ ١٩٩٥، والمساعد ٢/ ٤٦٤، وشرح الأشموني٣/ ١١٣، والهمع٣/ ١٨٠. والموفي في النحو الكوفي ص١٥٤.

(٩) الارتشاف ٤/ ١٩٩٥. وينظر المغني ١/ ١٣١، والهمع ٣/ ١٨٠.

(١٠) جواهر الأدب ص٢٢٣.

وإذا دخلت (بل) على الجملة فالنحاة على خلافٍ[(١)]، بعضهم يجعلها عاطفة، وبعضهم يجعلها غير عاطفة، فتكون عندهم حرف ابتداء.

وظاهر كلام ابن مالك[(٢)] أنها حينئذٍ غير عاطفة، قال: «فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره»[(٣)].

مما سبق يتضح أن ابن مالك قد اختار في (بل) أنها تأتي عاطفة بعد الإيجاب والنفي، وهو مذهب البصريين، وأنها تكون للإضراب وحالها فيه مختلف. وإذا دخلت (بل) على الجملة فغير عاطفة.

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٩٤-١٩٩٥، والبحر المحيط١/ ٣٢٤، ٤٨٠، ٢/ ٢٩٢، والمغني ١/ ١٣٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٣.

كي الجارة

ذهب ابن مالك إلى أن (كي) تأتي حرف جر تارة، وحرف نصب تارة أخرى، قال في النظم(١):

هاك حـــروف الجـــر وهـــي... ... ...
مُذْ منـــذُ رُبَّ الـــلام والكـــاف وتَـــا والـــواو والبـــا كـــي لعـــل ومتَـــى

وقال (٢):

والنصبَ أوجبْ مُطلقًا بـــ(كي) و(لن) وهما استقبالا اخصصْ وبـــ(أنْ)

وقال في الشرح أما (كي) فإنها استعملت حرف جر في موضعين(٣):

أحدهما: قولهم في الاستفهام عن علة الشيء (كَيْمَهْ) بمعنى (لِمَهْ)؟

فــ(كي) هنا عند جميع البصريين حرف جر دخل على (ما) فحذفت ألفها وزيدت هاء السكت وقفًا. كما يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على (ما) الاستفهامية.

الموضع الثانِي: قولهم (جئت كي أراك) بمعنى: لأن أراك. فــ(أنْ) المضمرة والفعل في موضع جر بـــ(كي).

وذكر في الشرح موضعا ثالثا لم يذكره في النظم قال:

وقد وقعت حرف جر في موضع ثالث وهو قول الشاعر:

إذا أنـــت لم تنفـــع فـــضر فإنمـــا يُراد الفـــتى كيمـــا يـــضرُّ وينفـــعُ(٤)

أي لضرٍّ من يستحق الضر، ولنفع من يستحق النفع، وما مصدرية وهي وصلتها في موضع جر بـــ(كي).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨١، وينظر أيضًا: التسهيل ص٢٢٩-٢٣٠، وشرح التسهيل ٤/ ١٦.

(٤) من الطويل، وينسب لقيس بن الخطيم وهو في ديوانه ص٢٣٥، وللنابغة الجعدي، وللنابغة الذبياني وليس في ديوانه. ينظر: الكتاب ٣/ ٦، والإنصاف ٢/ ٥٧٠-٥٧٤، وشرح الرضي ٤/ ٤٨، ٥٠، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٤٠ -٣٤١، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٧٨، والجنى الداني ص٢٦٤، والمغني ١/ ٢٠٦، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٠ – ٢٨١، والهمع ٢/ ٢٨٩، وشرح أبيات المغني ٤/ ١٥٢، وخزانة الأدب ٣/ ٥٩١.

فـــ(كي) في هذه المواضع لم تخرج عن كونها حرف جر، فتكون حرف جرٍّ فتجر (ما) الاستفهامية، تقول: كَيمَه؟ بمعنى: لِمَه؟ وتجرُّ المصدر المؤول من أن والفعل، تقول: جئت كي أتعلمَ، بتقدير: كي أن أتعلمَ، فـــ(كي) حرف جرٍّ، والمصدر المؤول مجرور بها، وتكون جارة كذلك قبل لام الجر نحو: جئت كي لأفهم، وقبل (ما) المصدرية، نحو: يُرجى الفتى كيما يفوز ويجتهد.

وقال في الشرح:[1]«ثم بينت أن (كي) و(لن) ينصب بهما المضارع بلا شرط، وأنهما و(أن) بهن يتخلص الفعل المنصوب إلى الاستقبال».

وقال في التسهيل:[2]«ينصب بـــ(كي) نفسِها إن كانت الموصولة، وبـــ(أن) بعدها مضمرة غالبا إن كانت الجارة، وتتعين الأولى بعد اللام غالبا والثانية قبلها ...».

وتأتي (كي) حرفا ناصبا للمضارع إذا سبقت باللام، نحو: جئت لكي أتعلمَ، فلا تكون هنا حرف جر؛ لأنها لو كانت كذلك لدخل حرف جرٍّ على حرف جرٍّ آخر، وهو ممتنع. هذا كلُّه مذهب البصريين[3].

ونُسب إلى الكوفيين[4] أنها حرف مختصٌّ بالأفعال، ينصب الفعل المضارع، ولا تكون حرف جرٍّ أبدًا؛ لأن حروف الجر من عوامل الأسماء. واحتجوا بأن العرب تؤكد إذا اختلف اللفظ، وقولهم مردود بكونه مخالفًا للقياس الذي يمنع اجتماع حرفين لمعنى واحد، سواء أكانا مَثَلَينِ أم مختلفين.

ونُقل عن الأخفش[5] أنها حرف مختص بالاسم فلا تكون ناصبة. وهو ظاهر كلام ابن

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٣١.

(٢) التسهيل ٢٢٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦، والمسائل البغداديات ص١٩٥-١٩٧، والإنصاف ٢/ ٥٧٠-٥٧٤، وشرح الرضي ٤/ ٤٨، ٥٠، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٤٠ -٣٤١، والارتشاف ٤/ ١٦٤٥، ومنهج السالك ص٢٣٢ – ٢٣٣، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٧٨، والجنى الداني ص٢٦٤، والمغني ١/ ٢٠٦، والمساعد ٣/ ٧٠-٧١، وائتلاف النصرة ص١٥٠، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٠ – ٢٨١، والهمع ٢/ ٢٨٩، والموفي ص١١٤.

(٤) ينظر: المصادر السابقة.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٤٨، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٤٠، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٧٨، والجنى الداني ص٢٦٤، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨١، والذي في معاني القرآن خلاف ما نسب إلى الأخفش هنا، حيث إن ظاهر =

معطٍ، فإنه قال في ألفيته[١]:

ونـــــصبُه بـــــأن ولـــــن ثمَّ إذنْ وأحـــرفٍ فيهـــا أتـــى إضـــمارُ أنْ

فجعل الناصب بنفسه ثلاثة: أن، ولن، وإذن، ولم يذكر منها (كي). وقال شارح ألفيته: «ولم يذكر يحيى (كي) في قسم الناصب بنفسه، وكأنه يعتقد مذهب الأخفش»[٢].

وبهذا يكون ابن مالك قد وافق البصريين، وخالف الأخفش والكوفيين.

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار أن (كي) حرف مشترك، فتأتي حرف جر تارة وتأتي حرفا ناصبا للفعل المضارع تارة أخرى، وهذا مذهب البصريين.

كلامه أن النصب بعد (كي) بأن مضمرة إذا كانت حرف جر، وبها نفسها إذا كانت مصدرية. ينظر معاني القرآن ١/ ٣٠٠.

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٣٨.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٤١.

(لا) العاملة عمل ليس

تعمل (لا) النافية عمل ليس عند الحجازيين، فترفع اسمها، وتنصب خبرها، قال ابن مالك في النظم: [(١)]:

وأعملوا في النكراتِ (لا) كـ(ما) مثالُه: لا ذو ارتيابٍ مُسلِمَا

وقال في الشرح: «إلحاق (لا) بـ(ليس) في العمل عند من قال به -وهم البصريون- مخصوص بالنكرات، كقولك: (لا رجلٌ خيرًا من زيد) و(لا عملُ أنفعَ من طاعة الله).

ومنه قول رجل من الصحابة -رضي الله عنه- يقال له سواد بن قارب:

وكُنْ لي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فتِيلاً عنْ سوادِ بنِ قاربِ »[(٢)]

ومن إعمالها قول الشاعر:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيَا ولا وَزَرٌ ممَّا قضى الله واقيَا [(٣)]

وقد زعم الأخفش، والمبرد [(٤)] أن (لا) لا تعمل عمل ليس، وذهب الزجَّاج [(٥)] إلى أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، لا في نصب الخبر، وأنها مع اسمها في موضع رفع على الابتداء.

وأكثر من أجاز إعمالها اشترط تنكير معمولها، لكن جاءت (لا) عاملة في المعرفة في قول الشاعر:

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٩.

(٢) من الطويل، ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٦، والعيني٢/ ١١٤، الدرر١/ ١٠١، والهمع١/ ١٢٧.

(٣) من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٦، وشرح ألفية ابن مالك ص١٥٠، والجنى الداني ص٢٩٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٦، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٣، وشرح التصريح ١/ ١٩٩، والهمع ٢/ ١١٩.

(٤) ينظر ما نسب إلى الأخفش والمبرد في: الارتشاف ٣/ ١٢٠٨، والجنى الداني ص٢٩٣، والهمع ١/ ١٢٥. وكلام المبرد في المقتضب أنه يرى إعمالها، قال: «وقد تجعل (لا) بمنزلة ليس لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة، فتقول: لا رجلٌ أفضلَ منك» المقتضب ٤/ ٣٨٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٦٣-٦٤، وينظر أيضًا: الارتشاف ٣/ ١٢٠٨، والجنى الداني ص٢٩٣، والهمع ١/ ١٢٥.

وحلَّتْ سواد القلب لا أنا باغيًا ... سواها ولا عن حُبِّها متراخيَا [١]

وقول الآخر:

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا ... لا الدارُ دارًا، ولا الجيرانُ جيرانَا [٢]

وقد اختلف قول ابن مالك في إعمال (لا) في المعرفة، فقد أجازه مرة، قال في النظم[٣]:

ولا أنا باغيًا آتٍ عن ثقهْ ... وفيه بحثٌ بارعٌ مَنْ حقَّقهْ

وكرر كلامه هذا في شرح التسهيل فقال: «وقد حذا المتنبي حذو النابغة، فقال:

إذا الجودُ لم يُرزق خلاصًا من الأذى ... فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيَا [٤]

والقياس على هذا شائع عندي» [٥].

فظاهر كلامه هنا أن إعمال (لا) في المعرفة جائز، بل إنه أجاز القياس عليه.

وذهب مرة ثانية إلى أنه شاذ، فقد تأول قول النابغة:

وحلَّتْ سواد القلب لا أنا باغيًا ... ...

فقال: «ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعلٍ مضمر ناصبٍ (باغيًا) على الحال تقديره: لا أُرى باغيًا، فلمَّا أُضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبر (أنا) ناصبًا (باغيًا) على الحال»[١].

---

(١) من الطويل، وقائله النابغة الجعدي. ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤١، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٥، ٣٧٧، وشفاء العليل ١/ ٣٣١، والجنى الداني ص٢٩٣، وجواهر الأدب ص٣٠٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٥، والارتشاف ٣/ ١٢٠٩، والبحر المحيط ١/ ١٦٩، والنكت الحسان ص٧٦، واللمحة البدرية ١٥٩، وشرح التصريح ١/ ١٩٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٣، والهمع ١/ ١٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٣.

(٢) من البسيط، ولم أقف على قائله. ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١٠، والبحر المحيط ٢/ ٨٨، وشرح شذور الذهب ص٢٢٣، وجواهر الأدب ص٣٠٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٩.

(٤) من الطويل. ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣١، والجنى الداني ص ٢٩٤، وشرح شذور الذهب ص٢٢٣، وشرح قطر الندى ص١٥٩، والمغني ١/ ١٩٦، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٩٩، وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٨٢، والدرر ١/ ٩٨.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٧٧.

وصرَّح في التسهيل بهذا الشذوذ، فقال: «وشذَّ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي رضي الله عنه: وحلَّتْ سواد القلب...»[٢]، وذهب مرة ثالثة إلى أن إعمالها في المعرفة نادر، وقد صرَّح به في التسهيل، قال: «ورفعها معرفة نادر»[٣].

وبهذا يتلخص لابن مالك في إعمال (لا) في المعرفة ثلاثة أقوال:

١- أن إعمالها جائز يُقاس عليه.

٢- أن إعمالها شاذ.

٣- أن إعمالها نادر.

وذكر ابن الشجري[٤] أن ابن جني أجاز [٥] إعمال (لا) في المعرفة [٦]، ووافقه على ذلك.

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار إعمال (لا) عمل ليس في الاسم والخبر، لكن كان له أكثر من قول في إعمالها في المعرفة. وأرى جواز إعمال (لا) في المعرفة، لورود الشواهد به، لكنه قليل.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤١.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٧٧.

(٣) التسهيل ص٥٧.

(٤) هو هبة الله علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن الحسن أبو السعادات المعروف بابن الشجري، صنف الأمالي، وكتاب الحماسة، وشرح اللمع لابن جني، وغيرها، توفي سنة ٥٤٢هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٢١.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٠٨، والجنى الداني ص٢٩٣، والهمع ١/ ١٢٥. والذي في اللمع ظاهره أنه لا يرى إعمالها في المعرفة. ينظر: ص ٩٧.

(٦) قال ابن الشجري: وجاء في شعر أبي الطيب المتنبي إعمال (لا) في المعرفة في قوله:

إذا الجودُ لم يُرزق خلاصًا من الأذى   فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيَا

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك، ينظر الأمالي ١/٤٣١-٤٣٢، ٢/٥٣٠-٥٣١.

(لا) العاطفة

ذهب ابن مالك إلى أنه يعطف بها بعد الإثبات والأمر والنداء. قال في النظم[١]:

إثباتًا او أمرًا تلي (لا) أو نِدَا ... كـ(يا ابنِ لا ابنَ العَمِّ خَفِني لا العِدَا)

وخالفِ الذي أبَى عطفًا بـ(لا) ... فِي نحو (قام جعفرٌ لا ابنُ العلا)

وقال شارحًا: «وأما (لا[٢]) فيعطف بها بعد خبر مثبت أو أمر، نحو هذا زيد لا عمرو، واقصد محمدًا لا بشرًا، وبعد نداء كقولك: يا زيد لا عمرو، ويا ابنِ لا ابن عمٍّ»[٣].

واتفق كلام ابن مالك في الكافية وشرحها مع كلامه في التسهيل حيث قال: «والمعطوف بـ(لا) منفي بعد أمر، أو خبر مثبت، أو نداء، نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، وهذا محمد لا عمرو، ويا سالم لا سلمان»[٤].

والأمر يدخل فيه الدعاء، نحو: اللهم ارحم زيدًا لا عمرًا، واغفر لمحمد لا لفلان، وكذلك غفر الله لزيد لا لعمرو. ويدخل فيه كذلك التخصيص، نحو: هلا تضرب زيدًا لا عمرًا.

وظاهر كلام ابن مالك عندما حصر مواضع العطف بـ(لا) أن ما سواها لا يعطف فيه بها كالنفي، والنهي، فلا يقال: ما قام زيد لا عمرو، ولا تضرب زيدًا لا عمرًا. لكن نُقل عن الكسائي[٥] جواز العطف بها بعد النفي. وهذا عند ابن مالك لا يجوز، لعدم صحة المخالفة بين ما قبلها وما بعدها فيفسد ما وضعت له (لا) من كون (لا) يخالف ما بعدها ما قبلها، فإن قدرت ما بعدها موجبا و(لا) نفي للنفي لزم مخالفة وضعها، بأن صارت توجب ما بعدها لا تنفيه[٦]. وقد وافق الشاطِبِيّ –رحمه الله– ابن مالك في عدم جواز العطف بلا بعد النفي فقال عن رأي الكسائي: «والسماع يمنع من ذلك، إذ هو مفقود في هذه المسألة»[١].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠١.

(٢) (لا) حرف مشرِّك لفظًا لا معنى باتفاق، وفائدة العطف بها إثبات الحكم لما قبلها، ونفيه عما بعدها.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣١.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠. وينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣١، والمقاصد الشافية ٥/ ١٤٠.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٤٣.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٤١.

وقد ردَّ ابن مالك على الزجاجي منعه العطف بـــ(لا) بعد الفعل الماضي، قال: «ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب معاني الحروف أن يعطف بـــ(لا) بعد الفعل الماضي وليس منع ذلك صحيحًا لقول العرب: (جدُّك لا كدُّك). وقيل تفسيره: نفعك جدُّك لا كدُّك»(٢).

والتمس جواز ذلك بعطف (لا) على معمول فعل ماض في قول الشاعر:

كـــــأن دثــــارا حلقـــت بلبونـــــــه ... عُقابُ تَنُــوفَى لا عُقــابُ القَواعِــلِ(٣)

فعطف (عُقاب القواعل) على (عُقاب تنوفى) بعد الفعل الماضي (حلّقت).

وللزجاجي في هذه المسألة قولان:

أحدهما: منع فيه العطف بـــ(لا) بعد الفعل الماضي، واحتج بأن (لا) تكون نافية للماضي في المعنى، ونفي الماضي لا يجوز(٤).

الثانِي: أجاز فيه العطف بـــ(لا) بعد الماضي. قال في (الجُمل): «وتقول: قام محمد لا أخوك، ترفع (محمدًا) بفعله و(أخوك) عطف عليه، فالقائم محمد دون الأخ وإن كان قد شَرِكَهُ في الإعراب»(٥)؛ فلأبِي القاسم في المسألة قولان.

وزعم بعضهم أن العطف بـــ(لا) بعد النداء لم يسمع من العرب، ولم يأت عليه شاهد من كلامهم، وإنما أُجيز على ما اقتضاه المعنى والقياس. قال ابن مالك: «وزعم ابن سعدان(٦) أن العطف بلا على منادى ليس في كلام العرب شاهد على استعماله».

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٤٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٢.

(٣) من الطويل، وقائله امرؤ القيس. ديوانه ص٩٤، وينظر: الخصائص ٣/ ١٩٣، والنكت الحسان ص١٢٩، والمغني ١/ ٢٦٩، والمقاصد الشافية ٥/ ١٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٠، وشرح الأشموني٣/ ١١١، والخزانة ٤/ ٤٧١.

(٤) ينظر: حروف المعاني ص٣١، وينظر أيضا: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٠٤، وشرح الرضي ٤/ ٤١٦، والنكت الحسان ص١٢٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٢٣، والمغني ١/ ٢٦٩، والمساعد ٢/ ٤٦٧، وشرح الأشموني٣/ ١١١.

(٥) الجمل في النحو ص١٩.

(٦) هو محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ أبو جعفر، كان ذا علم بالعربية، صنف كتابًا في النحو وكتابًا في القراءات، توفي سنة ٢٣١هـ، تنظر ترجمته في بقية الوعاة ١/ ٩٣-٩٤. وينظر: رأي ابن سعدان في شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠، الجنى الداني ٢٩٤، المساعد ٢/ ٤٦٨، وشفاء العليل ٢/ ٧٩٢.

وابن مالك يُخالف ابن سعدان فيما ذهب إليه بدليل قوله: «والمعطوف بـــ(لا) منفي بعد أمر أو خبَر مثبت أو نداء، وقد مثّل للنداء بقوله: يا سالِم لا سلمان، وبقوله: يا زيد لا عمرو»[(١)].

وقد وافق الشاطِبيّ ابن مالك فيما ذهب إليه إذ قال[(٢)] عن ابن سعدان: «وهذا الذي قال غيُر بيّن فقد نقل سيبويه في أمثلة العطف على المنادى[(٣)]: يا زيد لا عمرو، والظاهر أنه لا يمثّل إلا بما سمع بعينه، أو ما سمع مثله». وقال ابن خروف: «إن العطف في النداء كجميع حروف العطف سائغ»[(٤)].

وذهب ابن أبي الربيع[(٥)] إلى منع العطف بلا بعد الماضي إلا مع التكرار فإذا قلت: قام زيد لا عمرو، كان التقدير: قام زيد لا قام عمرو.

وقد وافق ابنَ مالك في ما ذهب إليه أبو حيان، والمرادي، والشاطبي.

قال أبو حيان: «وقد نص الزجاجي في الإيضاح في معانِي الحروف أن (لا) لا يُعطف بها بعد الفعل الماضي والسماع يردُ عليه»[(٦)].

وقال المرادي: «والصحيح جوازه»[(٧)].

وقال الشاطبي: «والأرجح ظاهر مذهب الناظم من الجواز»[(٨)].

مما سبق يتضح أن ابن مالك يرى أن يعطف بـــ(لا) بعد الإثبات والأمر والنداء.

وخالف الزجاجي في أنه قد يعطف بها بعد الفعل الماضي مستدلا بما جاء عن العرب. وهو الراجح؛ لورود السماع.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٠، والمقاصد الشافية ٥/ ١٤٠.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٤٢.

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٦.

(٤) المقاصد الشافية ٥/ ١٤١.

(٥) البسيط ص٢٠٢.

(٦) النكت الحسان ص١٢٩.

(٧) الجنى الداني ص٢٩٥.

(٨) المقاصد الشافية ٥/ ٤١٢.

لا الناهية

قال ابن مالك في النظم[١]:

بـ(لا) وباللام اجْزِ مـنْ في الطلـبِ ... كـ(لا تؤاخذْ) و(لْيُعذَّرْ مـنْ غبِـي)

وقال في الشرح[٢]: «ذِكْرُ الطلب بعد (لا)[٣] واللام الجازمتين يحصِّل فائدتين لا تحصلان بدونه.

إحداهما: تمييز (لا) المرادة من غير المرادة وهي النافية نحو: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢﴾[٤]، والزائدة نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٥].

الثانية: أن الطلب يعم به (لا) في النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾[٦]، و(لا) في الدعاء نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[٧]، بخلاف أن يقال (لا) الناهية، فإن الدعاء لا يدخل فيه.

وتصحب (لا) فعل المخاطب، والغائب كثيرًا، وأجاز ابن مالك دخولها على فعل المتكلم قليلاً. قال:

وقـلَّ أن تجـزم ذي الـلامُ و(لا) ... (أفعلُ) أو (نفعـلُ) والـلامُ اعتلَـى»[٨]

أشار إلى أن (لا) الناهية تدخل على فعل المتكلم بقلة، وأن دخول (لا) عليه أقل من دخول لام الأمر.

واستشهد على دخول (لا) على فعل المتكلم بقول الشاعر:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١-١٥٦٢.

(٣) (لا) الناهية حرف يجزم المضارع ويخلصه للاستقبال، وقيل: الأحسن أن يقال: (لا) الطلبية لتشمل النهي وغيره كالدعاء.

(٤) الكافرون: ٢.

(٥) الأعراف: ١٢.

(٦) التوبة،آية/ ٤٠.

(٧) البقرة: ٢٨٦.

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠.

إذا ما خرجنا من دمشقَ فلا نَعُدْ لها أبدًا ما دام فيها الجُراضِمُ[(١)]

وهذا قوله أيضًا في التسهيل. قال: «وجزم فعل المتكلم بها أقل من جزمه باللام»[(٢)].

ولا يُفصل بين (لا) هذه ومجزومها، وجعل ابن مالك الفصل بينهما ضرورة.

قال في النظم:

وفصلُ مجزوم بـ(لم) و(لا) الطلبْ في شعر استعمله بعض العربْ[(٣)]

وقال في الشرح: «وقد فُصل أيضًا بين (لا) ومجزومها في الضرورة كقول الشاعر:

وقالوا أخانا لا تخشّعْ لظالمٍ عزيزٍ ولا ذا حَقِّ قومك تظلمِ[(٤)]

أراد: ولا تظلم ذا حق قومك. وهذا رديء؛ لأنه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور»[(٥)].

وقال في التسهيل: إن الفصل بين (لا) ومجزومها بمعمول المجزوم قليل. قال: «وقد يليها معمول مجزومها»[(٦)]. ومنه الشاهد السابق وهو قول الشاعر:

... ... ولا ذا حقِّ قومك تظلمِ

إذ فُصل بين (لا) ومجزومها بالمعمول.

(١) من الطويل ويُنسب للفرزدق وليس في ديوانه وللوليد بن عقبة. ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٧، وشرح الألفية ص٦٩٢، والمغني ١/ ٢٤٧، والمساعد ٣/ ١٢٧، وشفاء العليل ٣/ ٩٤٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٦، وشرح الأشموني ٤/ ٣، وشرح أبيات المغني ٥/ ١٧.

(٢) التسهيل ص٢٣٥، وينظر: المساعد ٣/ ١٢٧، وشفاء العليل ٣/ ٩٤٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١.

(٤) من الطويل. ولم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٧٨، وشرح التسهيل ٤/ ٦٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٤، والمساعد ٣/ ١٢٦، وشفاء العليل ٣/ ٩٤٨، وشرح الأشموني ٤/ ٤، والهمع ٢/ ٤٤٦، والدرر ٢/ ٧١.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٨.

(٦) التسهيل ص٢٣٥. وينظر: المساعد ٣/ ١٢٦.

(لم) في جواب القسم

قال في النظم[١]:

وشـــذ لـــن ولم جوابًـــا و(لَمَـــا) نفيـــا وتـــرك الـــلام في النثـــر الزمـــا

وقال في الشرح: «جواب القسم قد يُنفى بـــ(لن)، و(لم)، وذلك في غاية الغرابة»[٢].

واستشهد ابن مالك على ذلك بما حكاه الأصمعي أنه قال لأعرابي: ألك بنون؟ فقال: نعم وخَالقِهِم لم تقم عن مثلهم مُنْجبَة[٣].

والذي يظهر من مجموع كلامه أن لها أربعة أحوال:

أحدها: أن وقوعها في جواب القسم شاذ. كما ذكر ه في الكافية.

الثانِي: أن وقوعها في جواب القسم غاية في الغرابة ذكره أيضًا في شرح الكافية.

الثالث: أن وقوعها في جواب القسم قليل، ذكره في التسهيل. قال: «وقد تُصَدّر- يعنِي جملة جواب القسم- بـــ(لن) أو (لم)»[٤].

الرابع: أن وقوعها في جواب القسم نادر، قاله في شرح التسهيل. قال: «وندر أيضًا نفي الجواب بـــ(لم)»[٥].

وهو في ذلك تابع لما ذكره النحاة فذهب كثير من النحاة[٦] إلى أن وقوع (لم) في جواب القسم نادر لا يقاس عليه، وتعلّلوا بأن الجواب يُنفى بما يجوز حذفه للاختصار، و(لم)

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٨.

(٣) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، أبو سعيد الأصمعي البصري اللغوي/ بغية الوعاة ٢/ ١٤١. وتنظر هذه الحكاية في: شرح التسهيل ٣/ ٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٩، والارتشاف٤/ ١٧٧٩، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٣٦٥، والمغني ١/ ٣١٤، والمساعد ٢/ ٣١٤، وشفاء العليل ٢/ ٦٩١، والهمع ٢/ ٣٩٨.

(٤) التسهيل ص١٥٢.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٧. وينظر: المساعد ٢/ ٣١٤، وشفاء العليل ٢/ ٦٩١.

(٦) ينظر: شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٤/ ٢٥٢، وشرح الرضي ٤/ ٣١٢، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٦٥- ٢٦٦، والمغني ١/ ٣١٤، والمساعد ٢/ ٣١٤، والهمع ٢/ ٣٩٩.

عاملة، والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله، وإن أبطلوا عمله لم يتعين الحرف المحذوف[1].

وذهب ابن جني[2] إلى أن وقوع (لم) في جواب القسم ضرورة.

(١) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٣١٢.

(٢) ولم أقف على ما نُسب إلى ابن جني فيما بين يديَّ من كتبه، وينظر ما نُسب إليه في: الارتشاف ٤/ ١٧٧٩، وتذكرة النحاة ص٤٧٠-٤٧١، والمساعد ٢/ ٣١٤.

لَمْ

قال ابن مالك في النظم[١]:

ويجـــزمُ الفعـــلُ بــــ(لمْ) و(لَمَّـــا) ماضيَ معنىً نحـــو (لَـــمْ أَغْتَمَّـــــا)
وحُـــــدَّ الانتفـــا بلمَّـــا واتـــصلْ بالحال وهو مطلقًـــا بــــ(لم) حـــصلْ

وقال في الشرح[٢]: (ثم بيَّنْتُ انجزام الفعل بـــ(لم[٣]) و(لَمَّا) وأن المجزوم بهما ماضي المعنى. وفي ذلك إشعار بأنه لا يكون في اللفظ إلا مضارعا بخلاف مصحوب أدوات الشرط.

(إلا أن مجزوم (لم) مطلق الانتفاء، فإذا قلت: (لم يكن) جاز أن تريد انتفاءً غير محدود كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[٤]، وانتفاءً محدودًا متصلاً بالحال كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾﴾[٥].

وانتفاءً منقطعًا كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾﴾[٦].

وكقول الراجز:

وكنـــتَ إذ كنـــت إلهـــي وحـــدكَا لم يـــك شـــيء يـــا إلهـــي قبلكَـــا[٧]

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٢ -١٥٧٣.

(٣) (لم) حرف نفي وجزم وقلب، وهي موضوعة لمطلق الانتفاء، فلا تدل على أن ذلك منقطع عن زمان الحال، ولا متصل به، بل قد تجيء في المنقطع نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ الإنسان: ١. وفي المتصل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ مريم: ٤. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٢-١٥٧٣.

(٤) الإخلاص: ٣-٤.

(٥) مريم: ٤.

(٦) الإنسان: ١.

(٧) من الرجز، وقائله عبد الله بن عبد الأعلى القرشي. ينظر: الكتاب ٢/ ٢١٠، والمقتضب ٤/ ٢٢٧، وشرح التسهيل ٤/ ٦٤، وشرح المفصل ٢/ ١١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٣، والمغني ١/ ٢٧٩، والمقاصد الشافية ٦/ ١٠٠، وشرح التصريح ٢/ ٣٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٣، وشرح أبيات المغني ٥/ ١٥٠.

وتبعه على الاستشهاد بهذا الرجز ابنه بدر الدين(١)، لكن رَدَّ ابن هشام هذا الاستشهاد بقوله: «وذلك وَهْمٌ فاحش»(٢).

فـ(لم) للنفي المنقطع إذ المعنى: لم يكن شيء فيما مضى ثم انقطع ذلك النفي في الماضي وكان الشيء. ونفي الكون متحقق إلى زمن التكلم، ولم ينقطع بعده. وابن مالك عله لاحظ الثبوت مجردا عن القَبْلِيَّة في الرجز.

ولا يجوز حذف مجزوم (لم) عند ابن مالك إلا في ضرورة، ففي تفرقته بين (لم)، و(لما)، قال: «وانفردت (لَمَّا) بجواز حذف مجزومها»(٣). وقال في النظم(٤):

وبعضهم مجزوم (لَمَّا) قد حذفْ   وبعد حَذْفِهِ على (لَمَّا) وقفْ

فظاهر كلامه جواز حذف مجزوم (لما) في الاختيار، ومنع ذلك في (لم) فلا يكون إلا في ضرورة.

وما ذهب إليه ابن مالك هو مذهب الجمهور(٥)؛ إذ لا يجوز عندهم حذف مجزوم (لم)، وإنْ حذف فضرورة. ومن ذلك قول الشاعر:

احفظ وديعتَك التي اسْتُودعتها   يوم الأعازب إنْ وُصِلْتَ وإنْ لَمِ(٦)

أي: وإن لم تُوْصَل.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٦٤.

(٢) المغني ١/ ٢٧٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٧.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٨٩، وشرح الكافية ٢/ ٢٥١، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٣١٦، ورصف المباني ص٣١٥، والارتشاف ٤/ ١٨٦٠، والنكت الحسان ص١٥٠، وشفاء العليل ٣/ ٩٥٠، والمساعد ٣/ ١٣٠، والجنى الداني ص٢٦٨، وأوضح المسالك ٤/ ٢٠٢-٢٠٤، والمغني ١/ ٢٨٠، وشرح الأشموني ٤/ ٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٧، والهمع ٢/ ٤٤٦.

(٦) من الكامل. وقائله إبراهيم بن هرمة. ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥١، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٣١٧، والجنى الداني ص٢٦٩، والمساعد ٣/ ١٣١، وأوضح المسالك ٤/ ٢٠٢، والمغني ١/ ٢١٩، وشرح الأشموني ٤/ ٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٠، والهمع ٢/ ٤٤٧، والخزانة ٩/ ٨، والدرر ٢/ ٧٢.

ولا يجوز الفصل بين (لم) وبين معمولها عند ابن مالك إلا في الشعر، قال في النظم[١]:

وفَصْلُ مجزومٍ بـــ(لمْ) و(لا) الطلـــبْ   في شـــعر اســـتعمله بعـــض العـــربْ

وقال في الشرح: «وانفردت (لم) بأشياء منها: أن فصل بينها وبين مجزومها اضطرارًا كقول الشاعر:

فـــذاك ولَـــمْ إذا نحـــن امْتَرَيْنَـــا   تكُنْ في النـــاس يُـــدركُكَ المِـــراءُ[٢]

والتقدير: و لم تكن إذا امترينا يدركك المراء»[٣].

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل. قال: «وقد يلي (لم) معمول مجزومها اضطرارًا»[٤].

وظاهر كلامه أن الفصل ضرورة في (لم) جائز في (لما)، وقد رَدَّ عليه المرادي فقال: «ذكر ابن مالك في شرح الكافية أن (لم) انفردت بذلك، وفيه نظر؛ لأن غيره سَوَّى بينهما في جواز الفصل لضرورة الشعر»[٥].

وقد تهمل (لم)[٦] حملاً على (ما) النافية قال في النظم[٧]:

وشَذَّ رَفْـــعٌ بعـــد (لم) وقـــد زُعِـــمْ   نصبٌ بهـــا وبُطْـــلُ ذا القَـــوْلِ عُلِـــمْ

وقال في الشرح: «ثم بينت أن (لم) قد تهمل فيليها الفعل مرفوعًا كقول الشاعر:

لولا فـــوارس مـــن نُعْـــمٍ وأســـرتهم   يوم الـــصليفاءِ لم يوفـــون بالجـــار[٨]

(وزعم بعض الناس أن النصب بـــ(لم) لغة اغترارًا بقراءة بعض السلف: {أَلَمْ نَشْرَحَ

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١.

(٢) من الوافر، و لم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٧، وشرح التسهيل ٤/ ٦٥، وشفاء العليل ٣/ ٩٥٠، وشرح الأشموني ٤/ ٤، وشرح أبيات المغني ٥/ ١٤٢، وجواهر الأدب ص٢٥٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٧.

(٤) التسهيل ص٢٣٦. وينظر: شفاء العليل ٣/ ٩٥٠.

(٥) الجنى الداني ص٢٦٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٦٦، والارتشاف ٤/ ١٨٦١، والجنى الداني ص٢٦٦، والمغني ١/ ٢٧٧.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١.

(٨) من البسيط، و لم أقف على قائله. ينظر: الخصائص ١/ ٣٨٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨، والمحتسب ٢/ ٤٢، وشرح التسهيل ١/ ٢٨، ٤/ ٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٤، وشرح المفصل ٧/ ٨، وشفاء العليل ٣/ ٩٥٠، والمساعد ٣/ ١٣٢، والهمع ٢/ ٤٤٧، والدرر ٢/ ٧٢.

لَكَ صَدْرَكَ} [الشَّرح: ١][(١)] بفتح الحاء، وبقول الراجز:

في أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الموت أَفِرّْ   أيومَ لَمْ يُقْدَرَ أمْ يومَ قُدِرْ[(٢)]

وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها، ثم حُذفت ونويت، فبقيت الفتحة»[(٣)] والنصب بـ(لم) لغة عند بعض الناس لم يرتضها ابن مالك بدليل توجيهها.

وقيل: هو ضرورة[(٤)].

وقد تنوعت عبارة ابن مالك في ذلك، فذهب مرة إلى أن إهمالها قليل.

ذكر ذلك أيضًا في التسهيل. قال: «وقد لا يجزم بها حملاً على (لا)»[(٥)].

وظاهر كلامه في الموضعين أن إهمالها قليل. وقال ابن عقيل معلِّقًا على كلامه في التسهيل: «وليس في قوله: وقد دليلٌ على أن ذلك ضرورة كما قال الناس»[(٦)].

وذهب مرة أخرى إلى أن إهمالها شاذ. قال: «وشذَّ إهمال (متى) حملاً على (إذا)، وإهمال (إنْ) حملاً على (لو)، وإهمال (لم) حملاً على (ما)»[(٧)].

وذهب مرة ثالثة إلى أن ذلك لغة لقومٍ من العرب، كما في شرح الكافية الشافية وذكر ذلك أيضًا في أول شرح التسهيل، في قول الشاعر:

... ...   يومَ الصليفاءِ لم يوفون بالجارِ

قال: «فرفع الفعل بعد (لم)، وهي لغة لقومٍ»[(٨)].

---

(١) هي قراءة أبي جعفر. ينظر: المحتسب ٢/ ٣٦٦، والبحر المحيط ٨/ ٤٨٧، والكشاف ٤/ ٧٧٠.

(٢) من الرجز، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٥، والمغني ١/ ٢٧٧، وشرح الأشموني ٤/ ٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٥-١٥٧٦.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨، والجنى الداني ص٢٦٦، وشرح المفصل ٧/ ٨-٩، والمغني ١/ ٢٧٧، والهمع ٢/ ٤٤٧.

(٥) التسهيل ص٢٣٦. وينظر: شفاء العليل ٣/ ٩٥٠، والمساعد ٣/ ١٣١.

(٦) المساعد ٣/ ١٣٢.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١.

(٨) شرح التسهيل ١/ ٢٨. وينظر: الجنى الداني ٢٦٦، والمغني ١/ ٢٧٧.

ويجمع بينها أن ذلك شاذ ،وهو مع شذوذه قليل، لأنه لغة قوم.

ويلاحظ أنه جعل إهمال (لم) حملاً على (ما) مرة، وحملاً على (لا) مرة أخرى، الأول ذكره في شرح الكافية، والثاني في التسهيل.

وقال ابن عقيل معلِّقًا على كلامه: «وكذا قوله: على (لا)، مخالف لقول الناس: على ما، وهو أولى؛ لأن (ما) تنفي الماضي كثيرًا، ويغلب في (لا) عدم نفي الماضي» [١].

وحكى اللحياني[٢] عن بعض العرب أنه يُنصب بـــ(لم)، وتخرج على ذلك قراءة من قرأ {أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَك} [الشَّرح: ١] [٣] بنصب الحاء، وقول الشاعر:

في أيِّ يَـــوْمَيَّ مـــن المـــوت أَفِـــرّْ أيـــومَ لم يُقْـــدَرَ أم يـــومَ قُـــدِرْ[٤]

وردَّ ابن مالك هذه الحكاية، وأبطل هذا القول بقوله:

وشَذَّ رَفْـــعٌ بعـــد (لم) وقـــد زُعِـــمْ نَصْبٌ بها وبُطْـــلُ ذا القـــولِ عُلِـــمْ [٥]

وقوله: «وزعم بعض الناس أن النصب بـــ(لم) لغة اغترارًا بقراءة بعض السلف {أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَك} [الشَّرح: ١] بفتح الحاء، وبقول الراجز:

في أيِّ يـــومَيَّ مـــن المـــوت أفـــرّْ أيـــومَ لم يُقْـــدَرَ أم يـــومَ قُـــدِرْ

وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها، ثم حُذفت ونويت، فبقيت الفتحة»[٦]، لكن ردَّ ابن هشام هذا التخريج بقوله: «وفي هذا

(١) المساعد ٣/ ١٣٢، ومعنى كلام ابن عقيل أن القول بحمل (لم) على (ما) أولى من القول بحملها على (لا) كما قال ابن مالك.

(٢) هو علي بن المبارك وقيل: ابن حازم- أبو الحسن اللحياني، من بني لحيان بن هذيل بن مدركة، وقيل: سمي به لعظم لحيته، أخذ عنه الكسائي وأبو زيد وأبو عمرو الشيباني والأصمعي وأبو عبيدة، له النوادر المشهورة، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٠٢. وتنظر حكاية اللحياني في الارتشاف ٤/ ١٨٦١، والجنى الداني ص٢٦٦، والمغني ١/ ٢٧٧، وشرح الأشموني ٤/ ٨، والهمع ٢/ ٤٤٧.

(٣) هي قراءة أبي جعفر كما سبق. ينظر: المحتسب ٢/ ٣٦٦، والبحر المحيط ٨/ ٤٨٧، والكشاف ٤/ ٧٧٠.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٥٠].

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٥-١٥٧٦.

شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكن»[1].

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار أن مجزوم (لم) منفي مطلقا، وأنه لا يجوز حذف مجزومها إلا في ضرورة وهو مذهب الجمهور، وألا يفصل بينها وبين معمولها إلا في ضرورة، وهو تابع للنحاة وتنوعت عبارته في إهمالها ورفع الفعل بعدها أو نصبه.

(١) المغني ١/ ٢٧٧.

(لن) في جواب القسم

قال ابن مالك في الكافية[(١)]:

وشَذَّ لن ولم جوابًا ولَمَا نفيًا ... ...

وقال في الشرح: «جواب القسم قد يُنفى بـ(لن[(٢)])، و(لم)، وذلك في غاية الغرابة»[(٣)].

وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل أن وقوع (لن) في جواب القسم قليل، قال: «وقد تُصدَّر- يعنِي جملة الجواب- بـ(لن) أو (لم) »[(٤)].

وقد جعله في شرحه نادرًا. قال[(٥)]: «وندر نفي الجواب بـ(لن) في قول أبي طالب عمِّ النبي ﷺ:

واللهِ لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أُوَارَى في التراب دفينَا[(٦)] »

وابن مالك في ذلك تابع لابن جني- فيما حكاه عنه أبو حيان[(٧)] وابن عقيل[(٨)]— إذ ذهب إلى أن وقوع (لن) في جواب القسم للضرورة. لكنَّ السيوطي وافق ابن مالك في وقوع (لن) في جواب القسم، وعلَّل ذلك بأن الحرف الرابط لجواب القسم يُؤتى به لتأكيد الجملة المقسم عليها، و(لن) تفيد تأكيد النفي، فيكون الربط بها حسنًا[(٩)].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٩.

(٢) ذكرها ابن مالك في الحروف التي يُتَلَقَّى بها جواب القسم إذا كان جملة فعلية. لكنه جعله نادرًا وشاذًّا في الكافية وشرحها.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٨.

(٤) التسهيل ص١٥٢.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٧.

(٦) من الكامل: ينظر: ديوان أبي طالب ص٤، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ٢/، ٨٤٩ والارتشاف ٤/ ١٧٧٩، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٣٦٥، والمغني ١/ ٣١٤، والمساعد ٢/ ٣١٤، وشفاء العليل ٢/ ٦٩١، والهمع ٢/ ٣٩٨.

(٧) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٧٩، وتذكرة النحاة ص٤٧٠-٤٧١.

(٨) ينظر: المساعد ٢/ ٣١٤.

(٩) ينظر الهمع ٢/ ٣٩٩.

لكن كثيرًا من النحاة [(١)] يرون أن ربط جواب القسم بـــ(لن) نادر لا يقاس عليه، وعلَّل هؤلاء لمذهبهم بأن الجواب يُنفى بما يجوز حذفه للاختصار، و(لن) عاملة، والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله، وإن أبطلوا عمله لم يتعين الحرف المحذوف [(٢)].

مما سبق يتضح أن ابن مالك تنوع تعبيره في وقوع (لن) في جواب القسم بين الشذوذ والغرابة والقلة والندرة.

(١) ينظر: شرح المفصل الموسوم بالتخمير٤/ ٢٥٢، وشرح الرضي ٤/ ٣١٢، وشرح اللمحة البدريـــة ٢/ ٢٦٥-٢٦٦، والمغني ١/ ٣١٤، والمساعد ٢/ ٣١٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٣١٢.

(لنْ) الناصبة

قال ابن مالك في النظم [(١)]:

والنصبَ أوْجِبْ مطلقًا بكَي ولنْ ... وبهما استقبالاً اخصص وبأنْ

ومن رأى النفيَ بلَنْ مؤبَدَا ... فقولَه ارْدُدْ وخلافَه اعضُدَا

وذكر في الشرح[(٢)]: أن أقوى نواصب الفعل (أنْ) تليها (كي) قال: لأنها مصدرية مثلها وشبيهة بها لفظًا لأن كل واحدة منها على حرفين أولهما مفتوح وثانيهما ساكن. وكذلك (لنْ) فلذلك قُرنت بـ(كي) وساوتها في ملازمة الإعمال والاختصاص بالأفعال المستقبلية فقوي شبهها بـ(أنْ).

ثم قال: «ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـ(لن)، وهو الزمخشري في أنموذجه»[(٣)].

ويظهر من كلامه أمران:

أحدهما: أن (لن) تخلص المضارع للاستقبال بحدٍّ وبغير حدٍّ.

الثاني: أنها ليست لتأبيد النفي، خلافًا للزمخشري.

وهو في ذلك تابع لسائر النحاة.

ولذلك قال في الشرح: «ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـ(لن)، وهو الزمخشري في أنموذجه»[(٤)].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١. وأغلب الظن أن ابن مالك هو أول من أثار نسبة هذا القول إلى الزمخشري، والأصح على ما ذكره المحققون من شراح الأنموذج أن بعض النسخ وقع فيها التأبيد مكان التأكيد، وصححوا (على التأكيد). ففي الأنموذج شرح الأردبيلي (ت٦٤٧) ١٢٨مخطوط بمكتبة المدينة المنورة العامة وقف المكتبة القارانية تحت رقم ٨٥ نحو، ورد عن الزمخشري قوله: « و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد» وكذلك فعل الموستاري في شرح الأنموذج المسمى بالفوائد العبرية ١٥٠ مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم ١١٢نحو. وكلام الزمخشري في المفصل يفيد ذلك حيث قال: «ولن لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني. فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني» المفصل ص٣٠٧.
=

وهذا قوله أيضًا في التسهيل. قال: «وينصب المضارع أيضًا بـــ(لن) مستقبلا بحدٍّ وبغير حدٍّ، خلافًا لمن خصّها بالتأبيد»[(١)].دون أن ينسب هذا الرأي للزمخشري.

ومن استعمالها فيما له حدٌّ قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾[(٢)]، ومن استعمالها فيما لا حدَّ له قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[(٣)].

والأصل في (لن) أنها حرف نصب ونفي واستقبال تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال[(٤)]، لكن لا يدل ذلك على نفي الفعل في جميع الزمان المستقبل، بل قد يكون النفي محددًا وغير محدَّدٍ.

وكذا كلامه في الكشاف١/ ٧٦-٧٧، ٢/ ١٢١، ٢/ ١٥٤، ٣/ ١٣٤.

(١) التسهيل ص٢٢٩، وينظر: شفاء العليل ٣/ ٩٢١، والمساعد ٢/ ٦٦-٦٧.

(٢) مريم: ٢٦.

(٣) الجاثية: ١٩.

(٤) ينظر: حروف المعاني للزجاجي ص٨، ومعاني الحروف للرماني٩٩، وأسرار العربية ص٣٢٨، واللباب ٢/ ٣٢، ورصف المباني ٣٥٥، والجنى الداني ٢٧٠، والمغني ١/ ٢٨٤.

(لو) المصدرية

قال ابن مالك في النظم[(١)]:

وهُنَّ أنْ وما وكي وأنَّ مع — لو، نحو (ودَّ ذو مرادٍ لو يقعْ)
وأكثر استعمال لو بإثر ما — يُجدي تمنيًا كـ(وَدُّوا لو نما)

وقال في الشرح[(٢)]: «الموصولات الحرفية: أنَّ، وأنْ، وما، وكي، ولو، إذا حسن في موضعها أنْ.

ولم يذكر (لو) في الحروف المصدرية فيما أعلم إلا الفراء[(٣)]، وأبو علي في التذكرة، وذكرها أبو البقاء »[(٤)].

وقال «وأكثر وقوع (لو) هذه بعد ودَّ، أو يودُّ، أو ما في معناهما.

وبهذا يعلم غلط من عدَّها حرف تمنٍّ، إذ لو صحَّ ذلك لم يجمع بينها وبين فعل تمنٍّ، كما لا يجمع بين (ليت) وفعل تمنٍّ» [(٥)].

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل وشرحه. قال في التسهيل: «ومنها- يعني من الموصولات الحرفية- (لو) التالية غالبًا مُفهِمَ تمنٍّ»[(٦)]، وقوله: غالبًا، يدل على أنها قد تقع في غير التمني، لكن وقوعها معه أكثر.

وقال في الشرح: «وأما (لو) المصدرية فعلامتها أن تصلح في موضعها أنْ، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ...وقد تكون غير مسبوقة بتمنٍّ»[(٧)]. واستشهد على أن (لو) قد تأتي مصدرية، وليس قبلها تمنٍّ بقول الشاعر:

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠١-٣٠٢.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٢.
(٣) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٧٥.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٩٦.
(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٤.
(٦) التسهيل ص٣٨.
(٧) شرح التسهيل ١/ ٢٢٨.

ما كان ضـــرَّك لـــو مننـــتَ وربَّمَـــا   منَّ الفتى وهـــو الـــــمَغيظُ المُحنَـــقُ[(١)]

فابن مالك عدَّ (لو) من الحروف المصدرية، وذكر استعمالها بعد ما يفيد التمني، كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[(٢)].

وذكر أن أكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية، وخطَّأ من جعل (لو) هنا حرف تمنٍّ، معلِّلاً بأنها لو كانت كذلك، ما اجتمعت بفعل التمني، كما هو الحال مع (ليت)، فإنها لا تجتمع به. وقد تبع ابن مالك في هذا ابنه بدر الدين[(٣)].

هذا وللنحاة في كون (لو) مصدرية قولان:

أحدهما: أنها لا تكون مصدرية، إنما هي حرف يلازم التعليق دائمًا. هذا قول جمهور النحويين[(٤)]، واحتجوا بعدم دخول حرف الجر عليها، فلا يقال: عجبت من لو قمت؛ ولذلك تأولوا ما جاء من الشواهد، وظاهره أن (لو) فيها مصدرية. واختار هذا القول من المتأخرين الجزولي[(٥)] وابن عصفور[(٦)]، وأبو حيان[(٧)]، والسمين الحلِبي[(٨)]، وغيرهم.

---

(١) من الكامل، وقائلته قتيلة بنت النضر. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٢٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٤، والجنى الداني ص٢٢٨، وتذكرة النحاة ص٣٨، وأوضح المسالك ٤/ ٢٢٣، وشرح الأشموني ٤/ ٣٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤، الهمع ٢/ ٢٦٤، والدرر ١/ ٢٥٠، والخزانة ١١/ ٢٣٩.

(٢) البقرة/٩٦.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ص٨١، ٧٠٩، وشرح التسهيل ٤/ ٩٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٢٩، والارتشاف ٢/ ٩٩٢، والتذييل والتكميل ٣/ ١٥٦، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٦٩، والجنى الداني ص٢٨٨، والمغني ١/ ٢٩٤، والمساعد ١/ ١٧٣، وشرح الأشموني ٤/ ٣٤، والهمع ١/ ٢٦٣، والخزانة ١١/ ٢٣٩.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية ص٥٢، فقد عدد الجزولي الحروف المصدرية و لم يذكر منها (لو).

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٨، والمقرب ١/ ٥٦، فقد عدد ابن عصفور الحروف المصدرية و لم يذكر منها (لو).

(٧) ينظر: البحر المحيط ١/ ٨٩، ٢/ ٤٣٠ والنكت الحسان ص٢٩٧، وتذكرة النحاة ص٣٨، والتذييل والتكميل ٣/ ١٥٨.

(٨) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي شهاب الدين المقرئ النحوي نزيل القاهرة المعروف بالسمين، له مصنفات منها: تفسير القرآن، وشرح التسهيل، وشرح الشاطبية. توفي٧٥٦هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٣٣٠. وينظر رأيه في الدر المصون ١/ ١٨٣، ٢/ ٦٦، ٣/ ١٢٤-١٢٥، ٦٨٥-٦٨٦.

الثاني: أنها تأتي حرفًا مصدريًّا، وهذا قول الفراء، وأبي علي، والتبريزي[١]، وأبي البقاء[٢]، ونُسب إلى بعض الكوفيين. قال هؤلاء: إن (لو) تكون حرفًا مصدريًّا، إذا صلح في موضعها (أنْ). وخرَّجوا على ذلك كثيرًا من الشواهد القرآنية والشعرية، منها قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾[٣] وقوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٤] وقوله: ﴿يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾﴾[٥]، وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾[٦] وقد تأول الجمهور هذه الشواهد على أن (لو) على أصلها لما كان سيقع لوقوع غيره، وحذف مفعول الود، وحذف جواب (لو).

واختار القول بأن (لو) حرف مصدري كثير من المتأخرين، منهم الأنباري[٧]، والرضي[٨]، والإربلي[٩]، والمرادي[١٠]، وابن هشام[١١]، وابن عقيل[١]،

(١) هو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني، أبو زكريا ابن الخطيب التبريزي، له من المصنفات: شرح القصائد العشر، وشرح اللمع، وغير ذلك توفي سنة ٥٠٢هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٣٤.

(٢) ينظر ما نسب إلى التبريزي وأبي البقاء في: شرح التسهيل ١/ ٢٢٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٢، وشرح ألفية ابن مالك ص٨١، والارتشاف ٢/ ٩٩٢، والتذييل والتكميل ٣/ ١٥٦، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٦٩، والجنى الداني ص٢٨٨، والمغني ١/ ٢٩٤، والمساعد ١/ ١٧٣، وشفاء العليل ١/ ٢٤٧ وشرح الأشموني ٤/ ٣٤، والهمع ١/ ٢٦٣، والخزانة ١١/ ٢٣٩.

(٣) البقرة: ١٠٩.

(٤) البقرة: ٩٦.

(٥) المعارج: ١١.

(٦) النساء: ٤٢.

(٧) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الإمام، أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي، صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والإغراب في جدل الإعراب، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، وشرح السبع الطوال وغيرها، توفي سنة ٥٧٧هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١١٩-١٢٠.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٣، ٤٤٢.

(٩) ينظر: ينظر جواهر الأدب ص١٩١، ٢٦٧.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٢٠٦، ٤/ ٢٦٩، والجنى الداني ص٢٨٧-٢٨٨.

(١١) ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٣٧-١٣٨، ٤/ ٢٢١-٢٢٤، والمغني ١/ ٢٩٤-٢٩٥.

والسيوطي[٢].

وهو اختيار ابن مالك أيضا.

ومن هنا يتضح أن ابن مالك قد اختار مذهب الفراء، ومن وافقه كالتبريزي، وأبِي البقاء في القول بمجيء (لو) مصدرية.

والذي يترجح عندي ما اختاره ابن مالك من مجيء (لو) مصدرية، فقد جاءت (لو) مع فعل الود في القرآن اثنتي عشرة مرة[٣]، إلا موضعا واحدا تحتمل فيه (لو) أن تكون مصدرية من غير أن تقع بعد فعل الود، وهذا يعضد ما قال به ابن مالك من أن (لو) تكون مصدرية بعد فعل الود كثيرًا، وبعد غيره قليلاً.

وكذلك جاءت (لو) مصدرية في الحديث الشريف: ((يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا))[٤]. والدليل عل كون (لو) مصدرية في هذا ومثله مجيء (أنْ) المصدرية بعد فعل الود، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾[٥]، فدل ذلك على أن (لو) إذا وقعت في هذا الموضع فهي مصدرية. كما أن (لو) توافق (أنْ) في المعنى، وفي سبكها مع الفعل بمصدر، وفي بقاء الماضي على مُضِيِّه، وتخليص المضارع للاستقبال.

أما ما ذهب إليه الجمهور وبعض المتأخرين من تأويل للشواهد على حذف مفعول الود وحذف جواب (لو) فلا يخفى ما فيه من التكلُّف؛ إذ الأصل عدم التأويل.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٤٠، ٤/ ٤٧، والمساعد ١/ ١٧٣.

(٢) ينظر: الهمع ١/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول (الأدوات والحروف)٢/ ٦٦٠-٦٦٣. محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة.

(٤) الحديث بهذه الرواية في صحيح البخاري: باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله.

(٥) البقرة: ٢٦٦.

لو الشرطية

قال ابن مالك في النظم(١):

لو حرفُ شرطٍ يقتضي امتناعَ مَا ... يلي وكونَ تلوِ تلوٍ لازمَا

وقال، في الشرح(٢): «لو على ضربين: موصولة وشرطية...والشرطية مرادفة لـ(إنْ)...وغير مرادفة لـ(إنْ)»(٣). وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل والألفية. قال: «(لو) حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه(٤). وقال(٥):

لو حرف شرط في مُضِيٍّ... ... ...»

والنحاة في كون (لو) شرطية على قولين:

أحدهما: أنها شرطية. هذا قول الزمخشري(٦)، وأبي البقاء(٧)، وغيرهم.

الثاني: أنها ليست شرطية. هذا قول بعض النحاة(٨). قالوا: إنها لا تكون حرف شرط لأن حقيقة الشرط إنما تكون في الاستقبال، و(لو) إنما هي للتعليق في الماضي(٩).

وبذلك يكون ابن مالك قد اختار مذهب الزمخشري في أن (لو) حرف شرط.

وقد ذهب ابن مالك إلى أن (لو) حرف امتناع لامتناع. هذا ظاهر كلامه. قال: «والعبارة الجيدة في (لو) أن يقال: حرف يدل على انتفاء تالٍ يلزم لثبوته ثبوتُ تاليه. وهذا معنى قولي:

لو حرفُ شرطٍ يقتضي امتناعَ مَا ... يلي وكونَ تلوِ تلوٍ لازمَا

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٩-١٦٣٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٩-١٦٣٠.

(٤) التسهيل ص٢٤٠.

(٥) المقاصد الشافية ٦/ ١٧٨.

(٦) ينظر: المفصل ص٣٨٢. وينظر أيضا: الجنى الداني ٢٨٣، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ١/ ٥٢. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.

(٧) ينظر: التبيان ١/ ٩٦، وبدائع الفوائد ١/ ٥٢.

(٨) بدائع الفوائد ١/ ٥٢.

(٩) ينظر: الجنى الداني ص٢٨٣.

فقيام زيد من قولك: لو قام زيد لقام عمرو، معلم بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزمًا ثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرض لذلك، بل الأكثر كون الثاني والأول غير واقعين»[(١)].

وهذا مذهبه في التسهيل أيضًا. قال: «لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه»[(٢)].

والنحاة على خلاف في كون (لو) للامتناع إذ هم في ذلك على أقوال:

أحدها: أنها لا تأتي للامتناع؛ لأنها ليست موضوعة للدلالة عليه.ونسب هذا القول إلى أبِي علي الشلوبين[(٣)].

الثاني: أنها حرف امتناع لامتناع، أي أنها تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب جميعًا. وهذا قول الجمهور[(٤)]. و(لو) هنا هي التي فسرها سيبويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره[(٥)].

الثالث: أن لها أحوالاً[(٦)]: فقد تكون حرف امتناع لامتناع، وذلك إذا دخلت على جملتين موجبتين، نحو: لو قام زيد لأكرمته. وتكون حرف وجوب لوجوب، وذلك إذا دخلت على جملتين منفيتين، نحو: لو لم يقم زيد لم يقم عمرو. وتكون حرف امتناع لوجوب. وذلك إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية نحو: لو قام زيد لم يقم عمرو. وتكون حرف وجوب لامتناع، وذلك إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة، نحو: لو لم يقم زيد لقام عمرو.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣١.

(٢) التسهيل ص٢٤٠.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص٢٧٦، وأوضح المسالك ٤/ ٢٢٨، والمغني ١/ ٢٠٥.

(٤) ينظر: حروف المعاني للزجاجي ص٣، ومعاني الحروف للرماني ص١٠١، ورصف المباني ص٣٥٨، والمغني ١/ ٢٠٦، وشرح ابن عقيل ٤/ ٤٧، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٨١/ وشرح الأشموني ٤/ ٣٦، وحاشية يس ٤/ ٣٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٤.

(٦) ينظر: رصف المباني ص٣٥٨- ٣٥٩، والنكت الحسان ص٣٠٠، والجنى الداني ص٢٧٧.

الجزم بـــ(لو):

قال في النظم[١]:

وجَـــوَّزَ الجـــزمَ بهـــا في الـــشعرِ ذو حُجَّـــة ضَـــعَّفَها مـــن يَـــدْرِي

وقال في الشرح[٢]: «وأجاز الجزمَ بها في الشعر قوم، منهم ابن الشجري، واحتج بقول الشاعر:

لـــو يـــشأْ طـــار بـــه ذو مَيْعَـــةٍ لا حقُ الآطـــالِ نَهْـــدٌ ذو خُـــصَلْ[٣]

ورده ابن مالك بقوله: وهذا لا حجة فيه؛ لأن من العرب من يقول: جا يجي، وشا يشا، بترك الهمزة فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة يشاء، فقال يشا، ثم أبدل الألف همزة...»

كما رد قول الشاعر:

تامت فؤادك لو يُحزِنْك مـــا صـــنعت إحدى نساءِ بني ذهل بـــن شـــيبانَا[٤]

بقوله: فهذا من تسكين ضمة الإعراب تخفيفًا.

وهذا مذهبه في التسهيل أيضًا. قال: «والأصحُّ امتناع حمل (لو) على (إن)»[٥]. لكنه جوَّز في التسهيل أيضًا الجزم بها في الضرورة، قال: «واستعمالها في المضيِّ غالبًا، فلذا لم يجزم بها إلا اضطرارًا»[٦].

وبهذا يكون مذهبُ ابن مالك في الجزم بـــ(لو) امتناعَ الجزم بها مطلقًا وما جاء من

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٢-١٦٣٣.

(٣) من الرمل. وينسب إلى امرأة من بني الحارث بن كعب. ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٨، ٢/ ٨٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٩، وشرح الكافية ٣/ ١٦٣٢، والجنى الداني ص٢٨٧، والمغني ١/ ٢١٤، وشرح الأشموني ٤/ ١٤، والهمع ٤/ ٣٤٣، والخزانة ١١/ ٣٠٠.

(٤) من البسيط. وقائله لقيط بن زرارة. ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٩٧، وشواهد التوضيح ص٢٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٤، والجنى الداني ص٢٨٧، والدر المصون ١/ ١٨٢، والمغني ١/ ٣٠٠، وشرح الأشموني ٤/ ١٤، وشرح أبيات المغني ٥/ ١٠٥، والدرر ٢/ ٨١.

(٥) التسهيل ص٢٣٧.

(٦) التسهيل ص٢٤٠.

الشواهد فيه الجزم بـــ(لو) ضرورة.

والنحاة في الجزم بـــ(لو) على أقوال:

أحدها: أن الجزم بها ضرورة. ذهب إليه قوم من النحاة[١]، قال ابن الشجري: «وربما جزموا به في الضرورة»[٢]، ومن الجزم بها في الضرورة قول الشاعر:

تَامَتْ فؤادَك لو يحزِنْكَ ما صنعت ... إحدى نساءِ بَنِي ذُهلِ بن شيبانَا[٣]

الثاني: أن الجزم بها لغة مطّردة. قاله بعض النحاة[٤].

الثالث: أن الجزم بها ممتنع لا يجوز، لا في الكلام، ولا في الشعر، ذهب إليه بعض النحاة[٥]، قالوا: مُنع الجزم بها لكونها بمعنى الماضي وضعًا، والجزم من خواص المعرب، والماضي مبني، فلذلك لا يجُزم بها، ولو أريد بها معنى (إنْ) الشرطية[٦].

يتضح مما ذُكر أن ابن مالك منع الجزم بـــ(لو) مطلقًا في الكافية وشرحها، وخرج ما أورده ابن الشجري في الجزم بها، على ما سبق ذكره.

وبهذا يترجح أن الجزم بـــ(لو) ضرورة، خلافًا لمن ادَّعى أن الجزم بها لغة، ولمن منع الجزم بها في الشعر والنثر، وذلك لورود بعض الشواهد الشعرية للجزم بها، ولم يرد الجزم بها في النثر.

وذهب ابن مالك إلى أن (لو) تختص بالفعل. قال[٧]:

وهي في الاختصاص بالفعل كـ(إنْ) ... وباشَرَتْ (أنَّ) كـ(لو أنِّي فطن)

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٩٩، والجنى الداني ص٢٨٦، والمغني ١/ ٢١٤، وشرح الأشموني ٤/ ١٤، ٤٢، والهمع ٤/ ٣٤٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ٨٣، ١/ ٢٨٧-٢٨٨.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٦٣].

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٩٩، والجنى الداني ص٢٨٦، والمغني ١/ ٢١٤، وشرح الأشموني ٤/ ٤٢، والهمع ٤/ ٣٤٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٣/ ١٩٦، والدر المصون ١/ ١٨٢.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٧، وشرح الرضي ٣/ ١٩٦.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٨.

وقال في الشرح:[١]«ثم نبَّهت على أنها في الاختصاص بالفعل كـ(إنْ) يعني أن (لو) حكمها في وقوع الفعل بعدها حكم (إنْ) يقع الفعل بعدها لزومًا، فكذلك (لو)».

وهذا مذهبه في التسهيل أيضًا. قال: «وإنْ وليها اسم فهو معمول فعل مضمر مفسَّر بظاهر بعد الاسم»[٢].

وقال النحاة في وقوع الفعل بعد (لو):

إنه لا يليها إلا فعل، أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم. هذا قول الجمهور[٣]. يعني أنه لا تلزم ولاية الفعل لـ(لو) في اللفظ، كما لا يلزم ذلك في (إنْ) فكما تقول: إنْ زيدٌ قام أكرمتُه، فكذلك تقول: لو زيدٌ قام لأكرمتُه. ومنه قول بعض العرب: «لو ذات سوار لطمتني»[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾[٥]. والاسم الذي يلي (لو) في ذلك كله هو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده، وبهذا يترجح أن وقوع الاسم بعد (لو) ليس مختصًا بالضرورة، أو الندرة.

وقال ابن هشام[٦]:«قد يليها- على قلة- معمول الفعل المحذوف الذي يفسره ما بعده».

وبهذا يكون ابن مالك قد ذهب مذهب الجمهور في أن (لو) يليها فعل، أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم.

وقد تقترن (أنَّ) بـ(لو)، وهو مما تختص به (لو). قال ابن مالك في النظم[٧]:

... ... وباشرت (أنَّ) كـ(لو أنِّي فطنْ)

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥.

(٢) التسهيل ص٢٤٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ٧٧، ومعاني الحروف ص١٠١، وشرح ألفية ابن مالك ص٧١١، والجنى الداني ص٢٧٨، والمغني ١/ ٢١٢، وشرح ابن عقيل ٤/ ٤٩، وشرح الأشموني ٤/ ٣٩، والهمع ٤/ ٣٤٧.

(٤) قاله رجل حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب. ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٩٩، والجنى الداني ص٢٧٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٩، وشرح الأشموني ٤/ ٣٩، والهمع ٤/ ٣٤٧.

(٥) الإسراء: ١٠٠.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٢٩.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٨.

وقال في الشرح: «وذكرت ما تنفرد به من مباشرة (أنَّ)، نحو: لو أنَّ زيداً قام لقمت»[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[٢]. ومذهبه هنا أن (أنّ) وما بعدها في تقدير مبتدأ، ولذلك ردَّ ما ذهب إليه الزمخشري، فقال: «وزعم الزمخشري أن بين (لو) و(أنّ) ثَبَتَ مقدرة، وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه»[٣].

وكذلك أبطل حُجَّة الزمخشري بأن خبر (أنَّ) التي تلي (لو) لابد أن يكون فعلاً. قال: (وقد حمل الزمخشريَّ ادعاؤه إضمار ثبت بين (لو) و(أنَّ) على التزام كون الخبر فعلاً، ومنعه أن يكون اسمًا، ولو كان بمعنى الفعل...وما منعه شائع ذائع في كلام العرب[٤] كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[٥].

وقول الراجز[٦] :

لـــو أنَّ حَيًّـــا مُـــدركُ الفــــلاحِ
أدركـــــهُ مُلاعـــــب الرمـــــاحِ

وهذا مذهبه في التسهيل. قال: «وإن وليها- يعني (لو) - (أنَّ) لم يلزم كون خبرها فعلاً، خلافًا لزاعم ذلك[٧]».

وتبع ابنَ مالك في ذلك الشاطبيُّ، إذ ردَّ على منْ اشترط كون خبر (أنّ) فعلاً، بقوله: «والظاهر أن ذلك لا يلزم، بل يقع خبر (أنَّ) فعلاً واسمًا، وإن كان وقوع الفعل أكثر[٨]».

ومذهب سيبويه[٩]، والجمهور أن (أنَّ) وما بعدها في تقدير مبتدأ، وذهب المبرد[١٠] إلى

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥.

(٢) النساء: ٦٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٧.

(٥) لقمان: ٢٧.

(٦) البيتان من قصيدة للبيد بن ربيعة، ديوانه ص٤٢.

(٧) التسهيل ص٢٤٠.

(٨) المقاصد الشافية ٦/ ١٨٨.

(٩) ينظر: الكتاب ٣/ ١١.

(١٠) ينظر: المقتضب ٣/ ٧٧.

أنها في موضع اسم مرفوع على الفاعلية بفعل مضمر، كما كان الكلام حين وقع بعدها الاسم في نحو: لو زيد قام لقمت، ورأى أن اطراد الحَمْل على الفعل بعد (لو) أَوْلَى من الاختلاف.

وذهب الزمخشري[(١)] إلى إضمار الفعل (ثبت) بين (لو) و(أنَّ). وذهب ابن خروف[(٢)] إلى إضمار (كان) الشأنية، وتكون جملة الابتداء أو الخبر مفسِّرة، وذهب الأخفش في (المسائل الصغير) [(٣)]إلى أنَّ (أنَّ) بعد (لو) زائدة، وكرر الاسم للتوكيد.

وبهذا يكون ابن مالك قد اختار في هذه المسألة مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب ابن مالك إلى أن الأكثر في (لو) استعمالها في الماضي، وأن استعمالها في المستقبل قليل. قال في النظم[(٤)]:

وفي المُضِيِّ اسْتُعملتْ وربَّمَا　　　أصحَبَها الآتِيَ من تكلَّمَا

وقال في الشرح[(٥)]: «ثم نبَّهت على أن أكثر استعمالها في المضيِّ، وأن استعمالها في الاستقبال قليل».

وهذا مذهبه أيضًا في الألفية، قال:

لو حرفُ شرطٍ في مُضيٍّ ويقلّْ　　　إيلاؤها مستقبلاً لكنْ قُبِلْ[(٦)]

فالأصل عند ابن مالك أن يلي (لو) الماضي، وقد يليها المستقبل وهو قليل. وهنا يظهر الفرق بين (لو)، وأدوات الشرط وخصوصًا (إنْ)، و إذ و(لو) للماضي، و(إنْ) للمستقبل.

كذلك ذهب ابن مالك إلى أن (لو) إذ تلاها المضارع فإنه ينصرف إلى المضي قال في

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٢٥٩.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٦/ ١٨٤.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٦/ ١٨٥.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٨.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣١.
(٦) المقاصد الشافية ٦/ ١٧٨.

النظم)[١]:

وقد يلـــي مـــضارع (لـــو) فيجـــبْ مضيُّه معنًى كــ(لـــو يجفـــو ضُـــربْ)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ يَعْلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ حِينَ لَا يَكُفُّونَ﴾[٣].

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٩.

(٢) الأنعام: ٢٧.

(٣) الأنبياء: ٣٩.

(ما) النافية العاملة عمل ليس

لإعمال (ما) عند الحجازيين شروط، جمعها ابن مالك في قوله في النظم [١]:

أهل الحجاز ألحقوا بليس ما   إنْ عُدِمَت إلاّ وإنْ قُدِّما
ذو خبر، وإن تؤخِّره بَطَلْ   إعمال (ما)، كذاك يبطل العملْ
بكون الاسم بعد معمول الخبرْ   وبعد ظرفٍ أبْقِهِ أو حرف جرّْ

وقال في الشرح: «ألحق أهل الحجاز (ما) النافية بـ(ليس) في العمل، فجعلوا لها اسما مرفوعا، وخبرًا منصوبًا، وبلغتهم نزل القرآن قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [٢]، وقال جل وعلا: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [٣]. وشُرِط في إلحاقها بـ(ليس) أربعة شروط:

أحدها: بقاء النفي، فلا عمل لها عند زواله» [٤] عند أهل الحجاز. فإن انتقض النفي بـ(إلا) فلا يجوز إلا الرفع، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [٥].

وفي التسهيل وشرحه، أضاف مذهبا جديدا هو مذهب يونس ووافقه فيه، فأجاز إعمالها في هذه الحالة. قال في التسهيل: «وقد تعمل متوسطًا خبرها وموجبًا بـ(إلا) وفاقًا ليونس» [٦]. وقال في الشرح [٧]: «ورُوي عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الخبر الموجب بـ(إلا)، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر [٨]:

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٠.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) المجادلة: ٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣١.

(٥) آل عمران: ١٤٤.

(٦) التسهيل ص٥٦.

(٧) شرح التسهيل ١/ ٤٧٣-٤٧٤.

(٨) من الطويل، لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ١/٢٢٠. ينظر: توجيه اللمع ١٤٦، وشرح المفصل ٨/ ٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٢، والمقرب ١/ ١٠٣، ورصف المباني ٣٧٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٤، وشرح الألفية ١٤٦، والجنى الداني ص٣٢٥، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٠١، ٢٧٣، وأوضح المسالك ١/ ١٩٦، وشفاء العليل ١/ ٣٣٠، وشرح الأشموني ١/ ٣٩٨، والهمع ١/ ٣٩٠، وشرح التصريح ١/ ١٩٧، والخزانة ٤/ ١٣٠، والدرر ١/ ٩٤، وشرح أبيات المغني ٢/ ١١٦.

ومـــا الـــدهرُ إلا منجنونًـــا بأهلـــه وما صـــاحبُ الحاجـــات إلا معـــذَّبًا»

ثم ذكر تكلف النحاة في توجيه هذا الشاهد، وقال بعد ذلك[١]: «وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل (مجنونا) و(معذبا) خبرين لـــ(ما) منصوبين بها، إلحاقًا لها بليس في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض.

وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مفلس[٢] :

ومـــا حـــقُّ الـــذي يعثـــو نهـــارًا ويـــــسرق ليلـــــه إلا نكـــــالا»

وكان يونس[٣] قد أجاز إعمال (ما) في الخبر الموجب بـــ(إلا)، وبه قال أبو علي الشلوبين[٤] في تنكيته على المفصل، وذلك كما في قول الشاعر:

ومـــا الـــدهر إلا منجنونًـــا بأهلـــه ... ...

ومذهب الجمهور[٥] وجوب الرفع حينئذٍ.

وبهذا يكون ابن مالك قد اختار ما ذهب إليه يونس من جواز إعمال (ما) مع انتقاض نفيها بـــ(إلا) استنادا إلى الشاهدين، لكنه أقل من إعمالها مع عدم انتقاض النفي.

هذا وللنحاة في إعمال (ما) في النفي قولان وافقهم فيهما ابن مالك:

الأول: رفع الاسم ونصب الخبر، وهي لغة الحجاز، قال الكسائي[٦]: وأهل تهامة.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٧٤.

(٢) من الوافر، وقائله مفلس بن لقيط الأسدي. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٤، وشرح الألفية ص١٤٦، والتـــذييل والتكميل ٤/ ٢٧٣، والجنى الداني ص٣٢٥، والمساعد ١/ ٢٨٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٨، والهمع ١/ ٣٩٠، والدرر ١/ ٩٤.

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن. بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء سمع من العرب وروى عن سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها. توفي سنة ١٨٢هـ. تنظر ترجمتـــه في بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦. وينظر رأيه في التسهيل ص٥٦، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٣، والنكت الحسان ص٧٤، والمساعد ١/ ٢٨١، والهمع ١/ ٣٩٠.

(٤) ينظر: المساعد ١/ ٢٨١، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٣، والهمع ١/ ٣٩٠.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٠٨، والمساعد ١/ ٢٨١، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٣، والهمع ١/ ٣٩٠.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٨، والارتشاف ٣/ ١١٩٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٥٥.

فعلى هذه اللغة تقول: ما زيدٌ قائمًا، برفع الأول ونصب الثاني، تشبيهًا لـ(ما) بليس، وبهذه اللغة جاء القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، وقال جل وعلا: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ﴾[2]. وجاء على هذه اللغة أيضًا قول الشاعر:

أبناؤها متكنِّفون أباهم   حَنِقُو الصدورِ وما هُمُ أولادَها[3]

الثاني: رفع الاسمين على الابتداء والخبر، حكى سيبويه[4] أنها لغة بني تميم، وحكى الفراء[5] والكسائي[6] أنها لغة نجد.

وقد أشار ابن مالك إلى هاتين اللغتين بقوله [7]:

أهل الحجاز ألحقوا بـ(ليس) ما   ... ...

وقوله:

وما لـ(ما) عند تميم عملُ   لأنها حرفٌ لديهم مهملُ[8]

وقال في موضع آخر: «للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

إذا دخلت (ما) النافية على الجملة الاسمية ففيها لغتان [9]:

إحداهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها في العمل بليس، وعلى مذهبهم نزل القرآن.

---

(١) يوسف: ٣١.

(٢) المجادلة: ٢.

(٣) من الكامل، ولم أقف على قائله. ينظر: توجيه اللمع ص١٤٦، والارتشاف ٣/ ١١٩٧، وتذكرة النحاة ص٤٦٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٥٥، والبحر المحيط ١/ ٥٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٥٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٤٢، وينظر أيضًا: التذييل والتكميل ٤/ ٢٥٥.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٨. وينظر أيضًا: الارتشاف ٣/ ١١٩٧.

(٧) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٠.

(٨) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤.

(٩) ينظر في لغة الحجاز وبني تميم: الكتاب ١/ ٥٧، والمقتضب ٤/ ١٨٨، والأصول ١/ ٩٢، واللمع ٩١، والإيضاح العضدي ١٠٩-١١٠، واللباب ١/ ١٧٥، وشرح المفصل ١/ ١٠٨-١٠٩، وتوجيه اللمع ص١٤٥، والإنصاف ١/ ١٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩١-٥٩٢، والارتشاف ٣/ ١١٩٧، والنكت الحسان ص٧٣، والمساعد ١/ ٢٧٧.

والثانية: مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها» [١].

والثاني من شروط إعمال (ما): عدم (إنْ)، فلا عمل لها عند وجودها[٢] كقول الشاعر:

بـــني غدانـــة مـــا إنْ أنـــتمُ ذهـــبٌ ولا صريفٌ ولكنْ أنـــتم الخـــزفُ[٣]

وعلّل ابن مالك لهذا الشرط بقوله: «لأن مقارنته- يعني (إنْ)- لـــ(ما) يزيل شبهها بليس؛ لأن ليس لا تليها إنْ، فإذا وليتْ (ما) تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال دون خلاف» [٤].

وما ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية هو إبطال العمل لا غير وهو مذهب البصريين[٥]. وما ذكره في التسهيل وشرحه يؤكد ميله واختياره للمذهب البصري أيضا.

وأما الكوفيون فقد ذهبوا[٦] إلى جواز النصب، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمًا. وذهبوا إلى أن (إنْ) في مثل هذا هي النافية، جيء بها توكيدًا لـــ(ما).

وخالفهم ابن مالك وردَّ قولهم هذا، معتبرًا (إنْ) هنا زائدة كافة، قال: «وإنْ المشار إليها زائدة كافة لا نافية خلافًا للكوفيين»[٧].

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٦٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣١.

(٣) من البسيط. ولم أقف على قائله. ينظر: مجالس ثعلب ٢/ ٧٤١، وجواهر الأدب ص٢٠٧، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٠، وشرح الألفية ١٤٥، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٥٧، والجنى الداني ص٣٢٨، والمغني ١/ ٢٥، واللسان (صرف)، وشرح الأشموني ١/ ١٢١، وشرح التصريح ١/ ١٩٧، والهمع ١/ ٣٩٩، والدرر ١/ ٩٤، والخزانة ٤/ ١١٩، وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٤.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٦٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ١٥٣، والمقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٣-٣٦٤، والأصول ١/ ٢٣٦، والارتشاف٣/ ١٢٠٠، والنكت الحسان ص٧٤، والهمع ١/ ٣٩١.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ١٥٣، والمقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٣-٣٦٤، والأصول ١/ ٢٣٦، والارتشاف ٣/ ١٢٠٠، والنكت الحسان ص٧٤، والهمع ١/ ٣٩١.

(٧) التسهيل ص٥٦.

وبهذا يكون ابن مالك قد اختار مذهب البصريين في إهمال (ما) إن اقترنت بــ(إنْ) الزائدة مخالفا الكوفيين في جواز إعمال (ما) إن اقترنت بــ(إنْ)؛ لأنها عندهم نافية مؤكدة لــ(ما).

والثالث من الشروط: تأخر الخبر، فلا عمل لها -غالبًا- عند تقدمه. كقولك:(ما منطلقٌ زيدٌ). ومن شواهد إهمالها إذا تقدم الخبر قول الشاعر(١) :

وما خُــذَّلٌ قــومي فأخــضعَ للعــدا ... ولكـــن إذا أدعـــوهم فهـــمُ هـــمُ

والرابع: عدم تقدم معمول الخبر، فلا عمل لها إذا تقدم و لم يكن ظرفا، ولا جارًّا ومجرورًا كقولك:(ما طعامَك زيدٌ آكلٌ).

وأشار إلى قول من أنكر إعمال (ما) إذا تقدم خبرها وهو ظرف أو مجرور وهو ابن عصفور، فقال: «من النحويين من يرى نفي عمل (ما) إذا تقدم خبرها، وكان ظرفًا أو مجرورًا، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور»(٢)، فظاهر كلامه أنه لا يرى هذا الرأي.

وأجاز الإعمال إذا تقدم المعمول وكان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. قال: «فلو كان المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لم تُبالِ بتقدمه، نحو قولك: ما عندَك زيدٌ مقيمًا»(٣).

وهذا ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه. قال في التسهيل: قال: «وقد تعمل متوسطًا خبرها»(٤). وذهب في الشرح إلى جواز تقديم معمول الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، قال: «فلو كان معمول الخبر ظرفًا أو جارًّا أو مجرورًا لم يبطل عمل (ما) كقولك: ما عندَك زيدٌ مقيمًا»(٥)، فإذا كان يجيز تقديم معمول الخبر وهو ظرف أو مجرور، فإجازته تقديم الخبر نفسِه وهو ظرف أو مجرور أولى.

---

(١) من الطويل، و لم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٥٦، وشفاء العليل ١/ ٣٢٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٢. وينظر: المقرب لابن عصفور ١/ ١٠٥.

(٣) شرح الكافية الشافية١/ ٤٣٢.

(٤) التسهيل ص٥٦.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٧٣.

وقال أيضًا: «ومن العرب من ينصب خبر (ما) متوسطًا بينها وبين اسمها، أشار إلى ذلك سيبويه»(١)، ثم ذكر أن سيبويه أنشد قول الفرزدق(٢):

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم ... إذْ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشَرُ

وهذا البيت يشير إلى اللغة التي حكاها سيبويه عن العرب ثم ذكر ردود النحاة على سيبويه، وردَّ هو عليها، ثم قال: «فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده»(٣)، أي إن ما أنشده سيبويه صحيح على هذه اللغة وعليه فيجوز نصب الخبر المتقدم على هذه اللغة.

ومعلوم أن سيبويه لا يرى نصب الخبر إذا توسط، قال: «وإذا قلتَ: ما منطلقٌ عبدُ الله، وما مسيءٌ مَنْ أعتب رفعتَ، ولا يجوز أن يكون مقدمًا مثلَه مؤخرًا...وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم ... إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشَرُ

وهذا لا يكاد يعرف»(٤).

وقد نُقل عن الفراء(٥) جواز نصب الخبر إن تقدم، فيجوز عنده: ما منطلقًا زيدٌ، وقال الجرمي(٦): هي لغة، وحكى: ما مسيئًا منْ أعتب.

ولم يحفظ ذلك سيبويه(١).

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٧٢. وينظر: الكتاب ١/ ٦٠.

(٢) من البسيط وهو في ديوانه ١/ ١٨٥. ينظر: الكتاب ١/ ٦٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٦٧ تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، ط١مكتبة النهضة العربية –بيروت، والمقتضب ٤/ ١٩١، وتوجيه اللمع ص١٤٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٩٢، والمقرب ١/ ١٠٥، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٦٦، واللباب ١/ ١٧٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٦، وشرح التصريح ١/ ١٩٨، وشرح الأشموني ١/ ١٢٢، والهمع ١/ ٣٩٢، والخزانة ٤/ ١٣٣. وفي تأويل النحاة لهذا البيت سبعة أقوال ذكرها ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٩٣-٥٩٥.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٧٢.

(٤) الكتاب ١/ ٥٩-٦٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١١٩٧، والنكت الحسان ص٧٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٦٦، والجنى الداني ص٣٢٤، وشفاء العليل ١/ ٣٣٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٩. والذي في معاني القرآن ٢/ ٤٣-٤٤ أن (ما) لا تعمل إذا تقدم خبرها.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٦٦، والجنى الداني ص٣٢٤، وشرح التصريح ١/ ١٩٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٩، والهمع ١/ ٣٩٢.

وذهب بعض النحويين إلى التفصيل، فقالوا: إن كان خبر (ما) ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا جاز توسطه مع بقاء العمل، ويحكم على محلهما بالنصب، وإن كان غير ذلك لم يجز [٢].

فظهر مما ذكر أن ابن مالك لا يرى جواز إعمال (ما) إن توسط خبرها إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا كما قال سيبويه.

وذهب ابن مالك إلى أن القياس في (ما) ألاَّ تعمل كما هو مذهب بني تميم؛ لأنها حرف غير مختص، فلا يستحق عملاً. قال في النظم[٣]:

وما لـــــ(مــا) عنـــد تَمِــيمٍ عمـــلُ لأَنَّهـــا حـــــرفٌ لـــديْهِمْ مُهْمَــــلُ

وقال في الشرح: «لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز، كذا قال سيبويه، وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل، بأن يكون مختصًّا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصًّا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كـــ(ما) النافية ألا يكون عاملاً، إلا أن شبهها بليس سوَّغ إعمالها» [٤].

وقال في شرح التسهيل: في لغة بني تميم: «وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تستحق عملاً، كما لا تستحق (هل) وغيرها من الحروف التي ليست بمختصة» [٥].

فكأن بني تميم راعوا الأصل والقياس، بينما راعى الحجازيون شبهها بليس، فأعملوها عملها.

وذهب الكوفيون[٦] إلى أن (ما) لا تعمل شيئًا في لغة أهل الحجاز، في نحو: ما زيدٌ منطلقًا، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط الباء؛ لأن

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٥٩-٦٠.
(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٢٤.
(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤.
(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤-٤٣٥.
(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٦٩.
(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٧، والإنصاف ١/ ١٦٥، واللباب ١/ ١٧٥، وشرح المفــصل ١/ ١٠٨، والتسهيل ص٥٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٣٦، والمساعد ١/ ٢٨٠، والهمع ١/ ٣٨٩.

العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء، فإذا حذفوا الباء عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر. ورأيُ الكوفيين هنا يعني أن (ما) لا عمل لها عندهم، والمرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب خبره، ونصب بإسقاط الخافض. وحُكي(١) هذا عن الكسائي وهشام، وقال الفراء: «لما حذفوا- يعني الباء- اختاروا أن يكون لها أثر فيما خرجتْ منه، فنصبوا» (٢).

وخالف ابن مالك الكوفيين فيما ذهبوا إليه، وردَّ مذهبهم، قال في التسهيل: «وليس النصب بعد (ما) لسقوط باء الجر خلافًا للكوفيين»(٣). واحتج لمخالفتهم بأن حرف الجر يسقط ويتعين الرفع قولاً واحدًا بعد (هل)، وبعد (ما) المكفوفة بـ(إنْ)، وكذلك في نحو: كفى بزيد رجلاً، وبحسب زيد درهم، وما فيه من رجلٍ. قال في الشرح: «وزعم الكوفيون أن (ما) لا عمل لها، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء، وما قالوه لا يصح؛ لأن الباء قد تدخل بعد (هل)، وبعد (ما) المكفوفة بـ(إنْ)، وإذا سقطت تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوط الباء ناصبًا لنصبه في هذين الموضعين. ومثل تعين الرفع في هذين الموضعين عند سقوط الباء تعينه عند سقوطها في نحو: كفى بزيد رجلاً، وبحسب عمرو درهم، وتعينه عند سقوط (مِنْ) في نحو: ما فيه من رجل» (٤).

ووافقه في ذلك ابن عقيل(٥).

من هذا العرض يتلخص رأي ابن مالك في أنه:

-قد اختار ما ذهب إليه يونس إذ إنه أجاز إعمال (ما) في الخبر الموجب بـ(إلا).

-وافق البصريين في إهمال (ما) إن اقترنت بـ(إنْ).

-أجاز ا إعمال (ما) إذا تقدم معمول الخبر أو توسط وكان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٦٣.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٤٢.

(٣) التسهيل ص٥٦.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٧٢.

(٥) ينظر: المساعد ١/ ٢٨٠.

-أنه يرى أن لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز، وهو تابع لسيبويه في ذلك.

-رده ما ذهب إليه الكوفيون من أن نصب الخبر بعد (ما) على نزع الخافض.

مذ ومنذ

قال ابن مالك في النظم [١]:

هاك حروف الجـــر وهـــي (مـــن) (إلى) (حتى) (خلا) (حاشا) (عدا) (في) (عن) (علـــى)
(مُذْ) (مُنْذُ) (رب) اللام والكاف و(تـــا) والـــوا والبـــا (كـــي) (لعـــل) و(مـــتى)
بالظاهـــر اخصـــص (مُنْذُ) (مُذ) و(حتى) ... ...
واخصص بـــ(مُذ) و(مُنْـــذُ) وقتًـــا ... ...
و (مُذ) و(مُنْـــذُ) اسمـــان حيـــثُ رفعـــا وفي إضـــافة كـــــــ(إذ) قـــــد وقعـــــا

وقال في الشرح [٢]: «(مُذ) و(مُنْذُ) لابتداء غاية في الزمان إن كان ماضيًا، وللظرفية إن كان حاضرًا هو أو بعضه نحو: (ما رأيته مُذ يوم الجمعة، ومُذْ يومنا، ومُذْ يومين)»

وبين أن (مُنْذُ) و(مُذ) من الحروف التي اختصت بجر الظاهر، ولا يجر بهما غير وقـــت بمعنى (من) تارةً، وبمعنى (في) تارةً [٣]. وأنه إذا ارتفع ما وليهما من الزمان فهما اسمان.

وقال في شرح التسهيل[٤]: «وهما اسمان في موضع، وحرفا جرٍّ في موضـــع، وتـــتعين اسميتهما إن وليهما مرفوع أو جملة تامة، وتتعين حرفيتهما إن وليهما مجرور، ويجوز الأمران قبل (أنَّ) وصلتها».

ولـــ(مذ) و(منذ) ثلاثة أحوال:

١- أن يلي (مذ) و(منذ) اسم مجرور، نحو: ما رأيته منذ يومين، ومنه قول الشاعر:

قفا نبكِ من ذكرى حبيـــب وعرفـــانِ ورسم عَفَتْ آياتـــه منـــذُ أزمـــانِ [٥]

وفيهما حينئذ مذهبان:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٠-٧٨٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٩.

(٣) شرح الكافية الشافية٢/ ٨١٥.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢١٦.

(٥) من الطويل، وقائله امرؤ القيس. ديوانه ص٨٩. وينظر: الجنى الداني ص٥٠٣، والمغني ١/ ٣٣٥، وأوضح المسالك ٣/ ٤٩، وشرح التصريح ٢/ ١٧، والهمع ٢/ ١٦٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٧، والدرر ١/ ١٨٦.

أحدهما: أنهما حرفا جرٍّ، وما بعدهما اسم مجرور بهما، وهذا مذهب الجمهور [١]. واختاره ابن مالك.

الثاني: أنهما ظرفان مضافان، وهما في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما. وهذا قول بعض النحاة [٢]. وعليه فهما اسمان في كل موضع.

٢- أن يليهما اسم مرفوع يُجاب به (كَمْ) أو متى، نكرة كان أو معرفة، نحو: ما رأيته منذ يومان، وما رأيته مذ يومُ الجمعة، وفي إعرابها في هذا الحالة أربعة أقوال:

الأول: أن (مذ) و(منذ) مبتدآن، والزمان المرفوع بعدهما خبر، والتقدير فيما سبق: أمد انقطاع الرؤية يومان، وأول انقطاع الرؤية يومُ الجمعة. وهذا قول المبرد [٣]، وابن السراج [٤]، والفارسي [٥]، واختاره ابن يعيش [٦].

الثاني: أن (مذ) و(منذ) ظرفان منصوبان على الظرفية في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ. وهذا قول الأخفش [٧] والزجاجي [٨] وابن جني [٩] وطائفة من

(١) ينظر: الجمل ص١٤٠، واللمع ص١٣٠، وتوجيه اللمع ص٢٤٠، والجنى الداني ص٥٠٣، والمغني ١/ ٣٣٥، ورصف المباني ص٣٩٣، واللباب ١/ ٣٧٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٥، والجنى الداني ص٥٠٣، والمساعد ١/ ٥١٤، والهمع ٢/ ١٦٧.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٠. وينظر أيضًا: الارتشاف ٣/ ١٤١٨، والجنى الداني ص٥٠٢، والمغني ١/ ٣٣٥، والهمع ٢/ ١٦٦.

(٤) ينظر: الأصول ٢/ ١٣٧. وينظر أيضًا: الارتشاف ٣/ ١٤١٩، والجنى الداني ص٥٠٢، والمساعد ١/ ٥١٥، والمغني ١/ ٣٣٥، والهمع ٢/ ١٦٦.

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي ص٢٦١، وينظر أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠، وتوجيه اللمع ص٢٤٠، والارتشاف ٣/ ١٤١٩، والجنى الداني ص٥٠٢، والمساعد ١/ ٥١٥، وشفاء العليل ١/ ٤٧٤، والمغني ١/ ٣٣٥.

(٦) شرح المفصل ٤/ ٩٤.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٩، والجنى الداني ص٥٠٢، والمساعد ١/ ٥١٥، والمغني ١/ ٣٣٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٧، والهمع ٢/ ١٦٦.

(٨) ينظر: الجمل في النحو ص١٤٠.

(٩) ينظر: اللمع ص١٣٠، وسر صناعة الإعراب٢/ ٥٥٧.

البصريين[١]. والتقدير: بيني وبين لقائه يومان...وعلى هذا القول والذي قبله الكلام جملتان.

الثالث: أن المرفوع بعدهما خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان...وهو قول بعض الكوفيين[٢].

الرابع: أن (مذ)، و(منذ) ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، والمرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر. والتقدير: ما رأيته مذ مضى يومان أو كان يومان. وهذا قول الكوفيين[٣].

وعلى هذا القول والذي قبله الكلام جملة واحدة.

وقد اختار ابن مالك في (مذ) و(منذ) إذا وليها اسم مرفوع أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدر صلتها، فيكون بذلك قد وافق الكوفيين. قال: «وليسا قبل المرفوع مبتدأين، بل ظرفين خلافًا للبصريين»[٤].

قال: «ويضافان- يعني (مذ) و(منذ) - إلى جملة مصرّح بجزأيها أو محذوف فعلها، بشرط أن يكون الفاعل وقتًا يجاب به متى أو كَمْ»[٥]، فالجملة المحذوف فعلها التي يقصدها ابن مالك هنا تكون إذا كان بعد (مذ) و(منذ) اسم مرفوع؛ يكون فاعلا لفعل محذوف، وقال في موضع ثان: «ويتعين اسميتها إن وليها مرفوع أو جملة تامة»[٦]؛ لأن المرفوع هو فاعل لجملة فعلية حذف فعلها.

---

(١) ينظر: اللباب ١/ ٣٧٠، ٣٧٢، والارتشاف ٣/ ١٤١٩، والجنى الداني ص٥٠٢، والمساعد ١/ ٥١.

(٢) ينظر: اللباب ١/ ٣٧٢، والارتشاف ٣/ ١٤١٨، والجنى الداني ص٥٠٢، والمغني ١/ ٣٣٥، والهمع ٢/ ١٦٦.

(٣) ينظر: اللباب ١/ ٣٧٢، وشرح المفصل ٨/ ٤٥، والارتشاف ٣/ ١٤١٨، والجنى الداني ص٥٠٢، والمساعد ١/ ٥١٣، والمغني ١/ ٣٣٥، والهمع ٢/ ١٦٦.

(٤) التسهيل ص٩٤.

(٥) التسهيل ٩٤.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢١٦.

وفي موضع ثالث يرد ابن مالك قول المبرد وابن السراج والفارسي بـــ أن (مذ) و(منذ) إذا وليهما مرفوع فهما مبتدآن. ويصحّح كونهما في هذه الحالة ظرفين مضافين إلى جملـــة حذف صدرها، والمرفوع بعدهما فاعل، ويصرِّح بأن هذا هو قول المحققين من الكوفيين.

قال: «وزعم الأكثرون أن الواقع منهما قبل مرفوع مبتدأ بمعنى أول المدة، في مثـــل: لم أره مذ الجمعةُ، وبمعنى جميعها في مثل: لم أره مذ يومان، وما بعده خبر. والصحيح عنـــدي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، والتقدير: مذ كان يوم الجمعة ومـــذ كـــان يومان، وهو قول المحققين من الكوفيين» [١].

ويعلل ابن مالك لسبب اختياره هذا القول بثلاثة أمور [٢]:

أحدها: أن فيه إجراء (مذ) و(منذ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، وهذا أَوْلى من الاختلاف في الاستعمال.

الثاني: أن فيه تخلصًا من الابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادُّعي التنكير، ومن تعريف غـــير معتاد إن ادُّعي التعريف.

الثالث: أن فيه تخلصًا من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظـــاهر ولا مقدر.

ووافق ابن مالك في ذلك ابن عقيل [٣] والسلسيلي [٤] شارحا التسهيل.

٣- من أحوال (مذ) و(منذ) - أن يليهما جملة مصرَّح بجزأيها، والكثير أن تكون فعلية، وكونها اسمية قليل. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله: [٥] «وفي إضافة كـــ(إذ) قد وقعا» وقال أيضًا: «(إذ) تضاف إلى جملة فعلية وجملة اسمية و(مذ) و (منذ) تـــضافان إليهمـــا أيضًا».

من إضافة (مذ) إلى جملة اسمية قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٦-٢١٧.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢١٧.

(٣) ينظر: المساعد ١/ ٥١٥.

(٤) ينظر: شفاء العليل ١/ ٤٧٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية٢/ ٨١٥.

ومــا زلــتُ محمــولاً علــيَّ ضــغينةٌ ومضطلعَ الأضغانِ مــذ أنــا يــافع [(١)]

ومن إضافة (مذ) إلى جملة فعلية قول الشاعر:

مـــازال مُـــذْ عقـــدت يـــداه إزارَه فـــسما فـــأدرك خمـــسة الأشـــبارِ [(٢)]

وفي ذلك مذهبان:

أحدهما: أن (مذ) و(منذ) ظرفان مضافان إلى الجملة. وهذا مذهب سيبويه [(٣)].

الثاني: أنهما مبتدآن، ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبرًا عنهما. فإذا قيل: ما رأيتــه مذ قدِم زيد، أو مذ زيد قائم، فالتقدير: مذ زمان قدوم زيد، أو مذ زمـــان زيـــد قائم.

وهذا قول الأخفش [(٤)]، واختاره ابن السراج [(٥)]، وابن عصفور [(٦)].

واختار ابن مالك هنا كون (مذ) و(منذ) ظرفين مضافين إلى الجملة بعـــدهما، فوافـــق سيبويه في قوله هذا. قال: «ويضافان إلى جملة مصرَّح بجزأيها» [(٧)].

وقال أيضًا: «ويتعين اسميتهما إن وليهما مرفوع أو جملة تامة» [(٨)]. وصرَّح بكونهمـــا مضافين إلى الجملة، فقال: «ومثال الإضافة إلى جملة مصرَّح بجزأيها قول الشاعر:

---

(١) من الطويل، وينسب للكميت. ينظر: الكتاب ٢/ ٤٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص٢٠١، والمستوفى لابن الفرخان ١/ ١٩٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٧، ٢١٨، والارتشاف ٣/ ١٣١٦، والجنى الداني ٥٠٤، والمـــساعد ١/ ٥١٢، وشفاء العليل ١/ ٤٧٣، والهمع.

(٢) من الكامل، وقائله الفرزدق. ديوانه ص٣٧٨ ينظر: المقتضب ٢/ ١٧٤، والجمل للزجاجي ص١٢٩، وشـــرح الكافية الشافية٢/ ٨١٥، وشرح المفصل ٢/ ١٢١، والفصول الخمسون ص٣٤٣، الكشاف ٣/ ٣٥٤، وشـــرح التسهيل ٢/ ٢١٧، وشرح الألفية ص٣٧٣، والجنى الداني ص٥٠٤، والارتشاف ٣/ ١٤١٧، وأوضح المسالك ٣/ ٦١، واللمحة البدرية ١/ ٢٥٣، والمغني ١/ ٣٣٦، وشفاء العليل ١/ ٤٧٣، والهمـــع ٢/ ١٦٥، وشـــرح الأشموني ١/ ١٨٧، والخزانة ١/ ٢١٢، والدرر ١/ ١٨٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٧.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٧، والمساعد ١/ ٥١٢، والمغني ١/ ٣٣٥، والهمع ٢/ ١٦٦.

(٥) ينظر: الموجز في النحو ص٥٩. وينظر أيضًا: المغني ١/ ٣٣٧.

(٦) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٥٤، ٥٦، ٥٩.

(٧) التسهيل ص٩٤.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٢١٦.

مـــازال مُـــذْ عقـــدت يـــداه إزاره ... ...

ومثله قول الآخر في الجملة الاسمية:

... ... ومضطلع الأضغان مُذْ أنـــا يـــافعُ» [١]

ورجّح مذهب سيبويه على غيره، فقال: «وإذا وليهما جملة تامة فهما عنـــد ســـيبويه ظرفان مضافان إليها...فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه» [٢].

وخلاصة قول ابن مالك في (مذ) و(منذ) أنهما اسمان (ظرفان) إن وليهما اسم مرفـــوع أو جملة، فيضافان إلى الجملة، وحرفا جر إن وليهما اسم مجرور.

وقد صرّح هو نفسه بذلك فقال: «وهما اسمان في موضع وحرفا جرٍّ في موضع، وتتعين اسميتهما إن وليهما مرفوع أو جملة تامة، وتتعين حرفيتهما إن وليهما مجـــرور» [٣]. قـــال المرادي: وهو المختار [٤].

القول في أصل (منذ):

ذهب ابن مالك إلى أن (منذ) أصلٌ لـــ(مذ). قال في التسهيل: «ومنها- يعـــني مـــن الظروف- مذ، ومنذ وهي الأصل» [٥]. واستدل على مذهبه هنا بدليلين. قال في الـــشرح: «منذ أصل مُذْ بدليلين:

أحدهما: أن ذال (مذ) تُضم لملاقاة ساكن كما يُفعل بميم (هم)، وليس ذلـــك إلا لأن أصلها (منذ) بالضم، فروجع بها الأصل حين احتيج إلى تحريكها، فقيـــل: لم أره مُذُ الجمعة، كما روجع الأصل في نحو: هُمُ القوم، ولو لم يكن الأصـــل الـــضم لقيل: مُذِ الجمعة....

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٧-٢١٨. والبيت سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٨٢].

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢١٦.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٦.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص٥٠٤.

(٥) التسهيل ص٩٤.

والثاني: أن بني غنيّ يضمون الذال قبل متحرك باعتبار أن النون محذوفة لفظًا لا نية، فلو لم يكن الأصل (منذ) لم يصح هذا الاعتبار» [١].

وما ذهب إليه ابن مالك هنا هو مذهب سيبويه [٢]، والمبرد [٣]، وغيرهما [٤]، وفصل المالقي [٥] فذهب إلى أنه إذا كانت (مذ) اسمًا فأصلها منذ، وإذا كانت حرفًا فهي أصل بنفسها، أي أنها لفظ مشترك بين الاسم والحرف، وهذا قول مردود.

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٥٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ٣١.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٧، ٥٥٧، واللمع ص١٣١، وتوجيه اللمع ٢٣٩، والجنى الداني ٥٠٠-٥٠١، والمساعد ١/ ٥١٢، والمغني ١/ ٣٣٦.

(٥) ينظر: رصف المباني ص٣٨٧.

مِنْ

قال ابن مالك في النظم[١]:

بعِّضْ وعلِّلْ وابتدئْ بـ(مِنْ) وفي بدْءِ الزمانِ الخُلْفُ ليس بالخفِي

وقال في الشرح[٢]:«التبعيض بـ(مِنْ) كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[٣]، والتعليل كقوله تعالى: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[٤]، وابتداء الغاية في المكان كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾[٥]، وابتداء الغاية في الزمان كقوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾[٦].

ومنه قول الشاعر في وصف سيوف:

تُخُيِّرنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجارِبِ[٧]

والمشهور من قول البصريين إلا الأخفش أن (من) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان، بل يخصونها بالمكان. ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية -مطلقًا- وهو الصحيح؛ لصحة السماع بذلك».

وهذا ما صحَّحه ابن مالك في التسهيل أيضًا، قال: «وهي لابتداء الغاية مطلقًا على الأصح»[٨]، أي في المكان والزمان.

---

(١) شرح الكافية الشافية٢/ ٧٩٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٦-٧٩٧.

(٣) البقرة: ٨.

(٤) المائدة: ٣٢.

(٥) الإسراء: ١.

(٦) التوبة: ١٠٨.

(٧) من الطويل، وقائله النابغة الذبياني ديوانه ص٤٥، ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٣٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٧، وشواهد التوضيح ص١٣١، ومنهج السالك ص٢٣٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢١، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٦، وائتلاف النصرة ص١٤٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢١١، وشرح التصريح ٢/ ٨.

(٨) التسهيل ص١٤٤.

وقال في الشرح: «ومجيء (مِن) لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه...ومجيئُها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه، فبعض النحويين منعه، وبعض أجازه، وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب»(١).

هذا ومجيء (من) لابتداء الغاية في المكان مُجمعٌ عليه. قال البصريون(٢): إنها تكون لابتداء الغاية في المكان، وقد تكون لابتداء الغاية في غير المكان مما نزل منْزلة المكان، نحو: ضربت من الصغير إلى الكبير، لكنها لا تكون لابتداء الغاية في الزمان. واحتجوا بأن (مِن) في المكان نظير (مُذ) في الزمان؛ لأن (مِن) وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، و(مُذ) وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان.

وذهب الكوفيون(٣) إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان أيضًا، واستشهدوا بكثير من الشواهد من القرآن والشعر، ومنها قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾(٥)، وما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها: ((و لم يجلس عندي من يوم قيل فِيَّ ما قيل))(٦)، وقول الرسول ﷺ لفاطمة رضي الله عنها:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٣٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٤، والمقتضب ٤/ ١٣٦، والإنصاف ١/ ٣٧٠، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/ ٤٨٨-٤٨٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٧، وشرح الرضي ٤/ ٢٦٣، ورصف المباني ص٣٨٨، والارتشاف ٤/ ١٧١٨، ومنهج السالك ص٢٣٨، وتوضيح ا لمقاصد ٢/ ٢٠١، وأوضح المسالك ٣/ ٢١، والمساعد ٢/ ٢٤٦، وشفاء العليل ٢/ ٦٥٥، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٤/ ٤١٥. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، وشرح التصريح ٢/ ٨، والهمع ٢/ ٣٧٧، والخزانة ٩/ ٤٣٩-٤٤١.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٧٠، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/ ٤٨٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٠-١٣١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٧، وشرح الرضي ٤/ ٢٦٤، والارتشاف ٤/ ١٧١٨، ومنهج السالك ص٢٣٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٠١، والجنى الداني ص٣٠٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢١، والمغني ١/ ٣٤٩، والمساعد ٢/ ٢٤٦، وشفاء العليل ٢/ ٦٥٥، والبرهان ٤/ ٤١٥، وائتلاف النصرة ص١٤٢، وشرح التصريح ٢/ ٨، والخزانة ٩/ ٤٣٩-٤٤١، والموفي ص١٣٦.

(٤) الروم: ٤.

(٥) التوبة: ١٠٨.

(٦) بهذه الرواية في صحيح البخاري. ينظر: فتح الباري —كتاب الشهادات - باب تعديل النساء بعضهن بعضا.

رضي الله عنها: ((هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام...))[١].

ونقل عن المبرد[٢]، وابن درستويه[٣]، والسهيلي[٤]، والرضي[٥]، والمرادي[٦]، وابن هشام[٧]، وابن عقيل[٨]، والسيوطي[٩] موافقتهم الكوفيين فيما ذهبوا إليه.

أما ابن مالك[١٠] نفسه فقد ذهب إلى أن (مِن) تأتي لابتداء الغاية الزمانية، وأن هذا قد خفي على أكثر النحويين، فمنعوه تبعا لسيبويه. وذكر في شرح الكافية قول البصريين، والكوفيين والأخفش[١١] واختار القول الأخير وصحَّحه محتجًّا بصحة السماع.

واستشهد على مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان بقول الشاعر:

تُخيِّرن من أزمانِ يومِ حليمةٍ ... إلى اليومِ قد جُرِّبنَ كلَّ التجاربِ[١٢]

وفي موضع آخر يستشهد ابن مالك على رأيه هذا بكثرة السماع من القرآن والحديث والشعر. قال[١٣]:

---

(١) الحديث بهذه الرواية في مسند أحمد ٣/ ٣١٣(١٣٢٤٦).

(٢) شرح المفصل ٨/ ١١، والجنى الداني ص٣٠٩، وظاهر كلام المبرد في المقتضب أن (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في المكان، ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان. ينظر: ٤/ ١٣٦.

(٣) شرح المفصل ٨/ ١١ والجنى الداني ص٣٠٩.

(٤) ينظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص٣٧٢. د. محمد إبراهيم البنا، ط١، دار البيان العربي، جدة.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٢٦٤.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٢٠١-٢٠٢، والجنى الداني ص٣٠٩.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢١-٢٢، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٣٩، والمغني ١/ ٣٤٩.

(٨) ينظر: المساعد ٢/ ٢٤٦.

(٩) ينظر: الهمع ٢/ ٣٧٦.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٦، ٧٩٧، وينظر أيضًا: التسهيل ص١٤٤، وشواهد التوضيح ص١٢٩ – ١٣٢.

(١١) ظاهر كلامه في معاني القرآن أنها تأتي لابتداء الغاية الزمانية إذ قال عقب هذه الآية ﴿أَبَدًاۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨] يريد: (منذ أول يوم)؛ لأن من العرب من يقول: (لم أره من يوم كذا) يريد (منذ أول يوم) يريد به: (من أول الأيام) كقولك: (لقيت كل رجل) تريد به: (كل الرجال) ينظر: ٢/ ٥٦١.

(١٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٨٥].

(١٣) شرح التسهيل ٣/ ١٣١.

«وأما استعمال (مِنْ) في الزمان فمنْعُه غير صحيح، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة».

وأرى أن ما أثبته ابن مالك هنا هو الصحيح، فقد كثر ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها كثرة تسوغ القياس عليه؛ لأنه قد «جاء دخولها على الزمان في القرآن، وفي أشعار الفصحاء، وكَثُرَ كثرة توجب القياس، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء»[١].

وقد تأتي (مِنْ) زائدة، قال ابن مالك في النظم[٢]:

وبعـــد نفـــي أوكنَفْـــيٍ نكـــرَه   (منْ) جَرَّ زائدًا كـ(مـالي مِـنْ ذُرَه)

-مطلقًـــا- الأخفـــش زادهـــا...   ... ...

وقال في الشرح:[٣] وتزاد (مِنْ) جارة لنكرة بعد نفي نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّيٓ﴾[٤] وأشرت بقولي:

... ... أوكنَفْيٍ... ...   .

إلى النهي، والاستفهام بـ(هل) كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[٥].

وأشرت بقولي:

مُطلقًا... ... ...

إلى ما روي عن الأخفش من جواز زيادتها مطلقًا.

وأجاز ابن مالك زيادتها في النفي والإيجاب والنكرة والمعرفة، هذا ظاهر كلامه، واستشهد على ذلك بشواهد، منها قول الشاعر[٦] :

يظـــلُّ بـــه الحربـــاءُ يمْثُـــلُ قائمًـــا   ويكثـــرُ فيـــه مِـــنْ حـــنينِ الأبـــاعرِ

(١) منهج السالك ص٢٣٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٧.

(٤) الأعراف: ٦٥.

(٥) فاطر: ٣.

(٦) من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص١٢٧، وشرح التسهيل٣/ ١٣٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٩، وشرح ألفية ابن مالك ص٣٦٢، والهمع ٤/ ٢١٦، والدرر ٢/ ٣٥.

قال: «أراد: ويكثر فيه حنينُ الأباعر، فزاد (مِنْ) مع الفاعل دون نفي ولا ما يشبهه»[١].

وما قال به ابن مالك هو مذهب الأخفش لأن النحاة في زيادة (مِنْ) على أقوال:

أحدها لجمهور النحاة[٢]: أن (مِن) تزاد بشرطين:

الأول: أن يكون مجرورُها نكرة.

الثاني: أن يكون قبلها نفي أو نهي أو استفهام بـــ(هل). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[٣].

وعلى ذلك منع الجمهور زيادة (مِن) في الإيجاب.

الثاني للأخفش[٤]: أن (مِنْ) تزاد مطلقًا في النفي والإيجاب والنكرة والمعرفة. واستدل بثبوت السماع بذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٥]، وقول الرسول ﷺ: ((إنَّ من أشدِّ أهل النار يوم القيامة عذابًا المصورون))[٦].

الثالث لبعض الكوفيين[٧]: أن (مِن) تزاد بشرط واحد وهو تنكير مجرورها، نحو قولهم: قد كان من مطر.

أما ابن مالك فقد اختار من هذه الأقوال مذهب الأخفش؛ وهو ما صرح به في مواضع أُخرى من كتبه، قال في التسهيل[١]: «وتُزاد...بعد نفي أو شبهه، جارة نكرة مبتدأ أو

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٩.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٦٨، ٢/ ٣١٥، ٤/ ٢٢٥، والمقتضب ٤/ ٥٢، ١٣٦-١٣٨، ٤٢٠، والمقرب ١/ ١٩٨، والجنى الداني ص٣١٧، والمغني ١/ ١٦-١٧، وشرح التصريح ٢/ ٨، ٩.

(٣) الملك: ٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن٢/ ٤٨٨، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري ص٥٩، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، والإنصاف ١/ ٣٧٦، وشرح ألفية ابن مالك ص٣٦١، والجنى الداني ص٣١٨، والهمع ٤/ ٢١٥.

(٥) الأنعام: ٣٤.

(٦) الحديث بهذه الرواية في صحيح مسلم -كتاب اللباس والزينة- باب تحريم تصوير صورة الحيوان،وتحريم اتخاذ ما فيه صورة .

(٧) ينظر: الجنى الداني ص٣١٨، والمغني ١/ ١٧، والهمع ٤/ ٢١٦.

فاعلاً أو مفعولاً به، ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفي أو شبهه وفاقًا للأخفش»، ويلاحظ أن ابن مالك يصرح هنا باختياره مذهب الأخفش. وقال في الشرح: «وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا»[٢]، ويحتج بكثرة السماع.

وفي موضع آخر يؤكد ابن مالك موافقته الأخفش، قال: «وزيادة (مِنْ) على هذا الوجه لا يراها سيبويه؛ لأنه يشترِط في زيادتها شرطين: أحدهما: تقدم نهي أو نفي أو استفهام. الثاني: كون المجرور بها نكرة. والأخفش لا يشترط ذلك، وبقوله أقول؛ لثبوت ذلك دون الشرطين نظمًا ونثرًا»[٣].

والذي أراه ترجيح ما اختاره ابن مالك من مذهب الأخفش، من زيادة (مِنْ) مطلقًا في النفي والإيجاب والنكرة والمعرفة؛ لورود الشواهد بذلك.

---

(١) التسهيل ص١٤٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٣٨.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٢٦.

(وا)

ذهب ابن مالك إلى أن (وا) تختص بالمندوب، قال[١]:

وهمزة مفتوحة لِمَنْ دَنَا ووا بمندوبٍ خُصوصًا قُرِنَا

وقال في الشرح[٢]: «وخصُّوا (وا) بالمندوب، وأجاز المبرد[٣] استعمالها في نداء البعيد».

لكن ظاهر كلامه في موضع آخر أنها قد تستعمل مع منادى غير مندوب بدليل قوله: «وأجاز المبرد استعمالها في نداء البعيد» ثم يُصَحِّح رأي المبرد قائلاً: «ورأيه في هذا صحيح»[٤].

وعليه فـ(وا) في الأصل للمندوب، ويجوز أن تستعمل في نداء البعيد، ولم يذكر ابن مالك في الكافية الشافية إلا الاستعمال الأول وذكر في شواهد التوضيح الاستعمال الثاني.

ومذهب سيبويه[٥]، وجمهور النحاة[٦] أنها لا تستعمل إلا في النُّدبة، وقد أجاز المبرد[٧] استعمالها في نداء البعيد، وعدَّها بعضهم من حروف النداء. وحكى بعضهم أنها تستعمل في غير الندبة قليلاً[٨].

مذهب ابن مالك في (وا) أنها تختص بالمندوب. وبهذا يكون قد وافق سيبويه والجمهور. لكنه ذهب في شواهد التوضيح إلى أنها قد تأتي لنداء البعيد وفاقا للمبرد.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٩.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٣٣.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص٢١٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٢٠.

(٦) ينظر: المساعد ٢/ ٤٨٢، والارتشاف ٤/ ٢١٧٩، ورصف المباني ص٤٤١، والجنى الداني ص٣٥١، والهمع ٢/ ٢٨.

(٧) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٣٣.

(٨) ينظر: المغني ٢/ ١٩، والمساعد ٢/ ٤٨٢، والارتشاف ٤/ ٢١٧٩، والجنى الداني ص٣٥٢.

الفصل الثالث

الحروف الثلاثية

وهي:

(إذا) الفجائية.

إذن.

(ألا) للاستفتاح.

(ثم).

(جيرِ).

(خلا).

(عدا).

(لات).

(ليس).

إذا الفجائية

قال ابن مالك في النظم:

وتخلــــف الفـــــا قبـــــل مبتـــــدأ إذا   فُجـــــاءة في ذا الجـــــواب فـــــادْرِ ذا[(١)]

وقال شارحًا: «ويقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفاجأة[(٢)]»[(٣)]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[(٤)].

ويعلِّل لوقوع (إذا) موقع الفاء، ويبين أن وظيفتها الربط، فيقول: «ويقوم مقام الفاء في الجملة الاسمية (إذا) المفاجأة...وإنما قامت مقامها لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، فوجودها يحصل ما يحصل بالفاء من بيان الارتباط»[(٥)].

ونصوص النحويين على إطلاق الربط بــ(إذا) الفجائية مع أدوات الشرط، لكن السماع ورد مع (إن) الشرطية خاصة قال الله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾[(٦)]. وقال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[(٧)].

وابن مالك تابع للنحاة في هذا الإطلاق، لكنه في كتبه الأخرى جعل (إذا) الفجائية رابطة جواب الشرط نيابة عن الفاء بعد (إنْ) الشرطية خاصة، هذا ظاهر كلامه في الألفية، قال:

وتخلــــفُ الفـــــاءَ إذا المفاجَـــــأه   كـــــإنْ تَجُـــــدْ إذَا لنـــــا مكافَـــــأه[(٨)]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٣.

(٢) تقع (إذا) الفجائية موقع الفاء رابطة جواب الشرط بالشرط.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٨.

(٤) الروم: ٣٦.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٨.

(٦) التوبة: ٥٨.

(٧) الروم: ٣٦.

(٨) المقاصد الشافية ٦/ ١٥٠.

وصرَّح به في التسهيل، فقال: «وقد تنوب بعد (إنْ) إذَا المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية»[١]، وكلام ابن مالك يبدو منه أمران:

الأول: أن مجيء (إذا) نيابة عن الفاء لا يكون إلا مع (إنْ) دون أخواتها.

الثاني: أن ذلك لا يكون إلا مع الجملة الاسمية غير الطلبية.

رأي ابن مالك في الكافية الشافية أن تنوب (إذا) الفجائية عن الفاء في ربط جواب الشرط إذا كان جملة اسمية غير الطلبية.

ولم يتعرَّض ابن مالك في الكافية لحقيقة (إذا) الفجائية، بل ذكر ذلك في كتبه الأخرى، وخصوصًا التسهيل وشرحه، إذ اختار أنها حرف لا ظرف، قال في التسهيل: «وتدل على المفاجأة حرفًا لا ظرف زمان خلافًا للزجاج، ولا ظرف مكان خلافًا للمبرد[٢]».

وفي الشرح يصحِّح رأي الأخفش في كونها حرفًا، ويختار هذا الرأي، قال: «ورُوي عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة، وهو الصحيح عندي»[٣].

ودلَّل ابن مالك على صحة ما ذهب إليه بثمانية أوجه[٤]:

أحدها: أن (إذا) غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال، فهي تدل على معنى في غيرها.

الثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين كما هو الحال مع الحروف.

الثالث: أنها لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، وهو لا يكون إلا في الحروف.

الرابع: أنها لو كانت ظرفًا لَمَا اختلف فيها من حيث الزمانية والمكانية.

الخامس: أنها لو كانت ظرفًا لم تربط بين جملة الشرط والجزاء، إذ لا تكون كذلك إلا حرفًا.

السادس: أنها لو كانت ظرفًا لأغنت عن خبر ما بعدها.

(١) التسهيل ص٢٣٨.

(٢) التسهيل ص٩٤.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤-٢١٥.

السابع: أنها لو كانت ظرفًا، لم تقع بعدها (إنَّ) المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف.

وبعد أن دلّل ابن مالك بهذه الأوجه على حرفية (إذا) الفجائية قال: «فتعيّن الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية»[١].

والنحاة في حقيقة (إذا) الفجائية على أقوال:

أحدهما: أنها حرف، وهو مذهب الكوفيين[٢]، ونُسب إلى الأخفش[٣]، وهو ظاهر كلام ابن الشجري[٤]، ونُقل عن ابن برّي[٥]، وجوّزه ابن يعيش[٦]، وهو أحد اختياري علي الشلوبين[٧]، واختيار الرضي[٨]، والمالقي[٩]، والمرادي[١٠] ورجحه ابن هشام[١١] والسيوطي[١٢].

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢١٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ٦٠، ٤/ ١٣١، ٦/ ٢٥٩، والجنى الداني ص٣٧٥، والمساعد ١/ ٥١٠، والهمع ٢/ ١٣٤.

(٣) ينظر ما نسب للأخفش في: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، والارتشاف ٣/ ١٤١٣، والجنى الداني ص٣٧٥، والمغني ١/ ١٠٢، والمساعد ١/ ٥١٠، والإتقان ٥/ ١٤٨، والهمع ٢/ ١٣٤، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص١٩٩. تحقيق: د. أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمَّان.

(٤) ينظر: الأمالي الشجرية ١/ ٣٣٤.

(٥) ينظر: شرح الرضي ١/ ٢٤٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٩.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٣، والجنى الداني ص٣٧٥.

(٨) ينظر: شرح الرضي ٣/ ١٩٤، ١٩٩، والخزانة ١٠/ ٢٦٦.

(٩) ينظر: رصف المباني ص١٤٩، ١٥٠.

(١٠) ينظر: الجنى الداني ص٣١٣.

(١١) ينظر: المغني ١/ ١٠٢.

(١٢) ينظر: الهمع ٢/ ١٣٤.

الثاني: أنها ظرف مكان، ونُسب إلى سيبويه(١)، والمبرد(٢)، وهو مذهب السيرافي(٣)، والفارسي(٤) والصيمري(٥)، والهروي(٦)، وابن برهان(٧)، والعكبري(٨)، والخوارزمي(٩) في أحد قوليه. وابن يعيش(١٠).ونُسب أيضًا إلى الكوفيين(١١).

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٢، والارتشاف ٣/ ١٤١٢، والبحر المحيط ٤/ ١٣١، والمساعد ١/ ٥١١، وشفاء العليل ١/ ٤٧٢.

(٢) ينظر: التسهيل ص٩٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٤، وشرح الرضي ١/ ٢٧٣، والارتشاف ٣/ ١٤١٢، والجنى الداني ص٣٧٤، والمغني ١/ ١٠٢، والمساعد ١/ ٥١١، وشفاء العليل ١/ ٤٧٢، والفوائد الضيائية ٢/ ١٣٩، والهمع ٢/ ١٣٤، وأسرار النحو ص١٩٩. وفي المقتضب ٢/ ٥٦ صرح المبرد بأن (إذا) حرف للمفاجأة.

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله نشأ بسيراف من بلاد فارس توطن بغداد وولي القضاء فيها كان بصري النزعة، ألف كتبا قيمة، منها كتاب أخبار النحويين البصريين، وشرح كتاب سيبويه توفي سنة ٣٦٨هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٤٢٠-٤٢١. وينظر رأيه في: شرح كتاب سيبويه١/ ١٤٣، ٣/ ١٩٣. تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٤) ينظر: المسائل العسكريات للفارسي ص٢٤-٢٥. تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، المطبعة الوطنية، منشورات الجامعة الأردنية، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢/ ١٧٨.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٣١١.

(٦) ينظر: الأزهية ص٢٠٢.

(٧) ينظر: شرح اللمع ٢/ ٣٦٩.

(٨) ينظر: التبيان ٢/ ٦٤٧، ١٠٤١.

(٩) هو محمد بن العباس أبو بكر الخوارزمي ابن أخت الطبري، كان واحد عصره في حفظ اللغة والشعر، توفي سنة ٣٨٣هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٠٤. وينظر رأيه في شرح المفصل الموسوم بالتخمير ١/ ٢٦٨، ٤/ ١٤٨.

(١٠) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٨، ٧٩.

(١١) ينظر: شرح الرضي ٣/ ١٩٤.

الثالث: أنها ظرف زمان. وهو مذهب الرياشي[١]، والزجاج[٢]، وابن خروف[٣]، وابن طاهر[٤]، والخوارزمي[٥] في قوله الثاني، وأبي علي الشلوبين[٦] في قوله الآخر، والسمين الحلبي[٧]. ونسبه جماعة إلى سيبويه[٨] والمبرد[٩].

والذي يظهر من كلام سيبويه أنها ظرف زمان. يقول: «وأما إذا فلِما يستقبل من الدهر...وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها[١٠]» لكن يظهر من كلامه في موضع آخر أنها حرف من حروف الابتداء[١١]. أما المبرد فتارة يُصرّح بأنها حرف[١٢]، وتارة أخرى يظهر من كلامه أنها ظرف مكان، لكونها تسد مسد خبر المبتدأ[١٣].

---

(١) هو العباس بن الفرج، أبو الفضل الرياشي النحوي اللغوي قرأ على المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة، كان عالمًا باللغة والشعر، صنف كتاب الخيل، وكتاب الإبل، مات مقتولا سنة ٢٥٧هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٧٠-٧١. وينظر رأيه في الارتشاف ٣/ ١٤١٢، والبحر المحيط ١/ ٦٠، ٤/ ١٣١، ٦/ ٢٥٩، والمساعد ١/ ٥١١، والهمع ٢/ ١٣٤.

(٢) ينظر: التسهيل ص٩٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٤، وشرح الرضي ١/ ٢٧٣، ٣/ ١٩٨، والارتشاف ٣/ ١٤١٢، والجنى الداني ص٣٧٤، والمغني ١/ ١٠٢، والفوائد الضيائية ٢/ ١٣٩، والهمع ٢/ ١٣٤.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٨٧٠.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٢، والجنى الداني ص٣٧٤، والهمع ٢/ ١٣٤.

(٥) شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٤/ ١٤٨.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، والارتشاف ٣/ ١٤١٢، والمساعد ١/ ٥١١، وشفاء العليل ١/ ٤٧٢، والهمع ٢/ ١٣٤.

(٧) ينظر: الدر المصون ١/ ١٣٣، ٥/ ٤٠٦.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٢ الارتشاف ٣/ ١٤١٢، وشفاء العليل ١/ ٤٧٢.

(٩) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٢، والجنى الداني ص٣٧٤، والمساعد ١/ ٥١١، وشفاء العليل ١/ ٤٧٢.

(١٠) الكتاب ٤/ ٢٣٢.

(١١) الكتاب ١/ ٩٥، ٣/ ١٧-١٨.

(١٢) المقتضب ٢/ ٥٦-٥٧.

(١٣) المقتضب ٣/ ١٧٨، ٢٧٤.

(إذن الناصبة)

(إذن) حرف معناه الجواب والجزاء، وتنصب الفعل المضارع المراد استقباله بشروط، وقد أشار ابن مالك إلى هذه الشروط فقال في النظم(١):

ونصبوا بـ(إذَنِ) المستقبلا … إنْ صُدِّرت والفعل بعدُ موصلا

أو قبله اليمينُ من بعد (إذَنْ) … نحو: (إذَنْ واللهِ أَنْقِيَ الدَّرن)

وقال في الشرح: «(إذن) تنصب المضارع المراد استقباله، لا المراد به الحال؛ لأن المراد به الحال لابد من رفعه بعدها نحو قولك لمن قال أحبك: (إذَنْ أُصدِّقُكَ) ولا تنصبه وهو مستقبل إلا إذا صدرت الجملة بها، أو كانت في حكم المصدر بها، واتصل بها الفعل، أو توسط بينهما يمين نحو قولك لمن قال أزورك: (إذن أكرمَك) و(إذن والله أكرمَك) فالقسم لا يعد هنا حاجزا، كما لم يعد حاجزا بين المضاف والمضاف إليه كقول بعض العرب: (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ) فأضاف (الغلام) إلى (زيد) ولم يعتد بوقوع القَسَم بينهما حكى ذلك الكسائي»(٢).

وهذا قوله أيضا في التسهيل(٣): «ينصب غالبا بـ(إذَنْ) مصدرة إن وليها، أو ولي قسما وليها، ولم يكن حالا».

وقال بدر الدين بن مالك مبينا أن (إذن) لا تصحب إلا جملة شرط مذكور أو مقدر بـ(إن): «إذن حرف معناه الجواب والجزاء، فلا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذكور كقولهم: (إن تأتني إذن آتيك)، أو مقدر بـ(إن) إلا فيما بعده اللام. قال الفراء(٤): إذا رأيت بعد(إذن) اللام، فقبلها(لو) مقدرة، نحو: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾(٥) و﴿وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾(١) و﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾(٢) ولا تلزم صدر الجواب، بل قد تأتي وسطا وآخرا، نحو: أنا أفعل إذن»(٣).

(١) شرح الكافية الشافية٣/ ١٥١٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٥، ١٥٣٦، وينظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٣٣٢، ٣٣٣.

(٣) تسهيل الفوائد ٢٣٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤١.

(٥) المؤمنون: ٩١.

وقد اختلف النحاة هل هي ناصبة بنفسها أوبـــ(أنْ)مضمرة:

فمذهب سيبويه[٤]: أنها حرف ناصب بنفسه، وعليه أكثر النحاة[٥] منهم ابن مالك.

وذهب الخليل[٦] فيما حكاه عنه أبو عبيدة[٧] أن النصب بعدها بـــ(أنْ) مضمرة، وإليه ذهب الزجاج[٨]، والسيرافي.

ذكر السيرافي أن (إذن) لا ينصب بها، ولكن النصب بـــ(أن) مضمرة فقال:

«روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا ينصب شيء من الأفعال إلا بـــ(أن) مظهرة أو مضمرة في (كي ولن وإذن) وغير ذلك»[٩].

ورد بدر الدين بن مالك عليه فقال:

«وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بـــ(أن) مضمرة، لجواز أن تكون مركبة مع (إذ) التي للتعليل، و(أن) محذوفا همزتها بعد النقل على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن)، والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة، وانتصاب المضارع بعدها بـــ(أن) مضمرة؛ لأنه لا يستقيم إلا على أن يكون ما بعد (إذن) في تأويل مبتدأ لازم حذف خبره، أو(إذن) قبله ليست حرفا بل ظرفا مخبرا به عن المبتدأ، وأصلها(إذا) فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التنوين، وكلاهما في غاية من التكلف، والقول بأن (إذن) مركبة من: (إذ، وأن) أسهل منه»[١٠].

وبين سيبويه معنى (إذن) فقال:

---

(١) الإسراء: ٧٣.

(٢) الإسراء: ٧٥.

(٣) التسهيل ٤/ ١٩-٢٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١١.

(٥) ينظر: اللمع في العربية ص١٨٦، ورصف المباني ص ١٥٦-١٥٧، والجنى الداني ص٣٦٤.

(٦) ينظر رأي الخليل في شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٦، وشرح التسهيل ٤/ ٢٠، والجنى الداني ص٣٦٣، والهمع ٢/ ٦.

(٧) ينظر حكاية أبي عبيدة في رصف المباني ص١٥٦، والجنى الداني ص٣٦٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن للزجاج٢/ ٦٣.

(٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٨٤.

(١٠) شرح التسهيل ٤/ ٢٠.

«هذا باب (إذن...اعلم أن (إذن) إذا كانت جوابا وكانت مبتدأ عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأ، وذلك قولك: إذن أجيئَك، وإذن آتيَك ومن ذلك_أيضا _ قولك: إذن والله أجيئَك، والقسم هنا بمنْزلته في أري إذا قلت: أرى والله زيدا غافلا، ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذن)؛ لأن (إذن) أشبهت (أرى)، في الأفعال بمنْزلة (أرى) في الأسماء، وهي تلغى وتقدم وتؤخر، فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين»(١).

وبين أبو علي الفارسي شروط النصب بـــ(إذن) فقال:

«مما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمر (إذا) وإنما تعمل في الفعل إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمدا على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلا، وذلك أن يقول القائل: أنا أكرمُك، فتقول: إذن أجيئَك، فإذا اعتمدت بالفعل على شيء قبلها رفعت، وذلك قولك: أنا إذن أكرمُك، ترفع لأن الفصل معتمد على الابتداء الذي هو أنا»(٢).

أما ابن مالك فيذهب إلى أن (إذَنْ) حرف جواب وجزاء وهي من الأدوات الناصبة بنفسها وهو تابع في ذلك لسيبويه.

قال في التسهيل(٣)« وليست (أن) مضمرة بعدها، خلافًا للخليل في أحد قوليه».

وإذا قُدم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها، وإعمالها، قال ابن مالك في النظم(٤):

وان تلاهـــا بعـــد حـــرف العطـــفِ فـــارفع وإن تنـــصب يجـــز بـــضعفِ
كـــــذا إذا تتلـــــو (إذن) ذا خـــــبرِ كقـــــولهم في رجـــــز مـــــشتهرِ:
لا تتـــــركني فـــــيهم شـــــطيرَا إنِّـــــي إذن أهلـــــكَ أو أطـــــيرَا
ومع شروط النصب مـــن بعـــد (إذنْ) يقـــل رفـــع مثلـــه مـــن بعـــد (إنْ)

(١) الكتاب ٣/ ١٢، ١٣، وينظر: المقتضب ٢، ١٠، ١١، وينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٠.
(٢) المقتصد ٢/ ١٠٤٥، وينظر: شرح المفصل ٧/ ١٥.
(٣) التسهيل ص٢٣٠.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٥-١٥١٦.

وقال في الشرح: « ولو قدم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها، وإعمالها، وإلغاؤها أجود وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[١].

وفي بعض الشواذ: (لا يلبثوا) بالنصب[٢].

وشذ ـ أيضا ـ النصب بـ (إذن) بين خبر وذي خبر في قول الراجز[٣] :

لا تتركني فيهم شطيرًا إنِّي إذن أهلكَ أو أطيرًا»[٤]

وحكى سيبويه إلغاء (إذن) مع استيفائها شروط الإعمال فقال: «فأما الإعمال فقولك: فإذن آتيَك، وإذن أكرمَك، وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا)، وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: (وإذن لا يلبثوا)، وأما الإلغاء فقولك: فإذن لا أجيئُك، وقال تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[٥]»[٦].

(إذن) صالحة للأزمنة الثلاثة:

صرح الرضي بأن (إذن) صالحة للأزمنة الثلاثة وليست مختصة بالمستقبل فحسب وهذا هو الغالب فيها:

«الذي يلوح لي في (إذن) ويغلب في ظني أن أصله (إذ)، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور، فقصدوا إلى لفظ (إذ) الذي هو بمعنى مطلق الوقت، لخفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور،

---

(١) الإسراء: ٧٦.

(٢) وهي قراءة أبي بن كعب. ينظر: مختصر الشواذ لابن خالويه ص٧٧.

(٣) الرجز ينسب لرؤبة، وليس في ديوانه، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٧، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣٨، والمقرب١/ ٢٦١، وشرح المفصل ٧/ ١٧، وشواهد المغني للسيوطي ١/ ٧٠، وشفاء العليل ٢/ ٩٢٥، والخزانة ٣/ ٥٧٤.

(٤) شرح الكافية ٣/ ١٥٣٦، ١٥٣٧، وينظر: شرح التسهيل ٤/ ٢١.

(٥) النساء: ٥٣.

(٦) الكتاب ٣/ ١٣، ١٤.

دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخص مثلا: (أنا أزورك) فتقول: إذن أكرمَك أي: إذ تزورني أكرمك، أي: وقت زيارتك لي أكرمك، وعوض التنوين من المضاف إليه؛ لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة، فهوكـــ(كل)، و(بعض) إلا أهما معربان، فإن بُنِيَ فـــ(إذن) على ما تقرر صالح للماضي، كقوله[١] :

إِذَنْ لقـــام بنـــصري معـــشرٌ خـــشنٌ   عند الحفيظـــةِ إِنْ ذو لوثـــةٍ لانَـــا »[٢]

ومن خلال ما سبق يتبين أن ابن مالك تابع للنحاة في أن (إذن) حرف جواب وجزاء وأها تنصب المضارع المستقبل بنفسها إذا توافرت شروطها، وذلك لثبوت ذلك نثرا وشعرا. وإذا قدم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها، وإعمالها، وإلغاؤها أجود.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف، ينظر البيت في: شرح شواهد المغني ١/ ٦٨، شرح المفصل ١/ ٨٢، ٩/ ١٣، ٩٦، خزانة الأدب ٧/ ٤٤١، والشاهد في البيت (إذن لقام) حيث دخلت إذن على الماضي.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣٧، ٣٨.

ألا (للاستفتاح)

قال ابن مالك في النظم[١]:

وذات الاستفتاح أوْلِها الجُمَلْ   بغير قيدٍ كـ(ألا زيد بطلْ)

قال في الشرح[٢]: «وأما (ألاَ) المستفتح بها فغير مركبة ولا مختصة، بل جائز أن تصدَّر بها جملة اسمية نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾[٣] .

وجملة فعلية نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٤]».

وهذا قوله أيضًا في التسهيل. قال: «وقد يُعزى التنبيه إلى (ألاَ)، وأمَا)، وهما للاستفتاح مطلقًا، وكثر (ألاَ) قبل النداء»[٥].

(ألاَ) بفتح الهمزة والتخفيف حرف استفتاح وتنبيه، [٦] يدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، فمن دخوله على الاسمية قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾[٧] ومن دخوله على الفعلية قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٨] ويكثر قبل النداء، نحو قول الشاعر:

ألاَ يا عِبادَ الله قلبِي متيمٌ   بأحسنَ من صلَّى وأقبحِهم بَعْلا[٩]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٥.

(٣) البقرة: ١٢.

(٤) هود: ٨.

(٥) التسهيل ص٢٤٤.

(٦) ينظر في ألاَ: حروف المعاني للرماني ص١١، ومعاني الحروف للزجاجي ص١٥٨، والأزهية ١٦٥، والمفصل ص٣٠٧، وشرح المفصل ٨/ ١١٤، ورصف المباني ١٦٥، والنكت الحسان ص٢٨٧، والجنى الداني ص٣٨١، والمغني ١/ ٦٨.

(٧) البقرة: ١٣.

(٨) هود: ٨.

(٩) من الطويل، وينسب للأخطل. ينظر: الهمع ٢/ ٤٨٦، والدرر ٥/ ١١٥.

وقد اختُلف فيها هل هي بسيطة أو مركبة؟ ومذهب ابن مالك أنها بسيطة غير مركبة، بخلاف التحضيضية. ومذهب المرادي[١] أن (ألا) التي للعرض مركبة من (لا) النافية والهمزة، بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير مركبة. ووافق ابنَ مالك في كونها بسيطة المالقي[٢] وأبو حيان[٣].

وذهب ابن يعيش[٤] وابن هشام[٥] إلى أنها مركبة من الهمزة ولا النافية مغيرة عن معناها الأول إلى التنبيه.

والراجح ما ذهب إليه ابن مالك من أنها بسيطة غير مركبة؛ لأن البساطة هي الأصل، فلا يُذهب إلى التركيب إلا بدليل، ولأن (ألاَ) تقع قبل (إنَّ)، و(رُبَّ)، و(ليت)، والنداء، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك[٦].

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٨١، ٣٨٣.

(٢) ينظر: رصف المباني ١٦٥.

(٣) ينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٧٠. وينظر أيضًا: الجنى الداني ص٣٨١-٣٨٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٥.

(٥) ينظر: المغني ١/ ٦٨.

(٦) ينظر: الجنى الداني ص٣٨٢.

(جَيْرَ)

قال ابن مالك في النظم [١]:

و(جَيْرَ) أو (جَيْرِ) ينوب عن قَسَمْ كذا ينوب عنه – أيضًا – (لا جرَمْ)

وقال في الشرح [٢]: يقال (جَيْرِ لأفعلنّ) بالكسر والفتح. فيستغنى عن ذكر المقسم به بـ(جَيْرِ).

وقال: (جَيْرِ) حرف بمعنى (نعم) لا اسمٌ بمعنى (حقًّا)؛ لأن كل موضع وقعت فيه (جَيْرِ) يصلح أن يوقع فيه (نعم)، وليس كل موضع وقعت فيه (جَيْرِ) يصلح أن يوقع فيه (حقًّا) فإلحاقها بـ(نعم) أولى.

وأيضًا فإنها أشبه بـ(نعم) لفظًا واستعمالاً ولذلك بُنيت.

ولو وافقت (حقًّا) في الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام كما أن (حقًّا) كذلك، ولو لم تكن بمعنى (نعم) لم يُعطف عليها في قول بعض الطائيين:

أَبى كَرَمًا لا آلفًا جَيْرِ أو نعَمْ بأحْسَنِ إيفاءٍ وأَنْجزِ موعِدِ [٣]

ولم يؤكد (نعم) بها في قول طفيل الغنوي [٤] :

وَقُلْنَ على البرديِّ أَوَّلُ مَشْرِبٍ نعمْ جَيْرِ إنْ كانت رِواءً أَسافِلُه

ولا قوبل بها (لا) في قول الراجز [٥] :

إذًا يقول: (لا) أبو العُجَيرِي
يصدق (لا) إذا يقول: جَيْرِ

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٢-٨٨٣.

(٣) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٣، والجنى الداني ص٤٣٤، والدرر٢/ ٥٢، وشرح الأشموني١/ ٦، والهمع٢/ ٤٤. الدرر ٢/ ٥٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢١٩.

(٤) البيت من الطويل: ينظر ديوانه ص١١٥ تحقيق حسان فلاح دار بيروت، وشرح التسهيل ٣/ ٢١٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦١، وشرح المفصل ٨/ ١٢٢.

(٥) لم ينسب لقائل معين، ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢١٩، والدرر ٢/ ٢٥٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢.

فهذا تقابل ظاهر، ومثله في التقدير قول الكميت [(١)] :

يرجون عفوي ولا يخشون بادرتي لا جير لا جير والغربان لم تشبِ

أراد لا يثبت مرجوهم، نعم تلحقهم بادرتي أي: سرعة غضبي.

واحتج على من ادعى اسمية (جَيْرِ) في قول الشاعر [(٢)] :

وقائلة أسِيتَ، فقلتُ جيرٍ أسِيٌّ إنَّني من ذاك إنَّهْ

قال: ولا حجة فيه لأنه فِعلُ مضطرٍّ.

ويحتمل أن يكون قائله أراد توكيد (جَيْرِ) بـ(إنَّ) التي بمعنى (نعم) فحذف همزتها وخفف.

ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت فنون تنوين الترنيم وهو لا يختص بالأسماء بل يلحق الحرف والفعل.

وحكى أبو عبيد [(٣)] عن أبِي زيد [(٤)] أنه يقال: (جَيْرِ لا أفعل) قال معناها (نعم) [(٥)].

فقد ذكر ابن مالك أن (جَيْرِ) حرف بمعنى (نعم) وهو مبني وليست اسمًا كما زعم بعضهم، وقد علل لمذهبه ورد على من ادعى اسمية (جَيْرِ) واحتج عليه.

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل وشرحه إذ قال فيه: «والأصح كون (جَيْرِ) منها أي حروف الإجابة لا اسمًا بمعنى حقًّا» [(٦)].

---

(١) البيت من البسيط، ونسبه ابن مالك للكميت وليس في ديوانه، ينظر: الجنى الداني ص٤٣٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٠.

(٢) البيت من الوافر وينسب لذي الرمة وليس في ديوانه. ينظر الخزانة ٤/ ٢٣٨، الدرر ٢/ ٥٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢.

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام الخزاعي، كان مؤدبًا توفي سنة ٢٢٤هـ.

(٤) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد كنيته أبو زيد الأنصاري، إمام نحوي، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلبت عليه اللغة والنوادر، من تصانيفه النوادر، واللامات، واللغات، توفي سنة ٢١٥هـ. ينظر بغية الوعاة ١/ ٥٨٢.

(٥) النوادر ١٨٤وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٢ – ٨٨٦.

(٦) التسهيل ص١٥٤.

ومن حيث الاسمية والحرفية فمذهب سيبويه [١]: أنها حرف من حروف الإجابة.

وقال الرماني [٢]: وهي حرف مقسم به، وقيل: بمعنى (نعم).

ويرى المالقي أن (جَيْرِ) اسم بمعنى (حقًّا) وذكر الدليل على اسميتها فقال [٣]: اعلم أن (جَيْر) جعلها أبو موسى الجزولي من المتأخرين حرفًا، وجعلها في باب الحروف الواقعة جوابًا في كراسة وجعلها بمعنى (نعم)، وذكر غيره أنها بمعنى (حقًّا) من غير تعرض لاسميتها ولا حرفيتها. وليست عندي جوابًا، وإنما هي اسم بمعنى (حقًّا) مُضمنة معنى القسم.

يتضح أن ابن مالك اختار كون (جَيْرِ) حرفا بمعنى نعم، ورد الرأي القائل بأنها اسم بمعنى (حقًّا).

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٦.

(٢) معاني الحروف ١٢٠.

(٣) رصف المباني ٢٥٢ – ٢٥٣.

خلا

ذهب ابن مالك إلى أن (خلا) تكون حرفًا فتجر ما بعدها، وتكون فعلاً فتنصب ما بعدها. قال في النظم[(١)]:

هاك حروفَ الجـر وهـي: مِـنْ إلى   حتَّى خلا حاشا عـدا في عـن علـى

فقد عدَّ (خلا) من حروف الجر.

وقال[(٢)]:

وحيـث جَـرًّا فهمـا حرفـانِ   كمـا همـا إنْ نـصبا فعـلانِ

وقال في الشرح[(٣)]: «وإذا جُرَّ ما استُثني بهما- يعني عدا وخلا- فهما حرفا جرٍّ وإذا نُصِبَ فهما فعلان مُضْمَرٌ فاعلاهما».

فابن مالك ذهب في الكافية وشرحها إلى أن (خلا) تكون حرفًا فتجر ما بعدها، وتكون فعلاً فتنصب ما بعدها. وهذا هو كلامه في مواضع أخرى، قال في شرحه على التسهيل: «يُستثنى بـ(حاشا) و(عدا) و(خلا) فيجررن المستثنى أحرفًا، وينصبنه أفعالاً»[(٤)]. وقال: «من أدوات الاستثناء: حاشا وعدا وخلا، والمستثنى بهن منصوب أو مجرور، فإن كان منصوبًا فهن أفعال مستحقة منع التصرف لوقوعها موقع الحروف، وتأديتها معناها، وإن كان المستثنى بهن مجرورًا فهن أحرف جرٍّ»[(٥)].

و(خلا) عند الأخفش[(٦)] حرف؛ إذ نقل الجرَّ بها عن العرب، وعند الجمهور[(١)] تكون فعلاً وحرفًا، فإذا كانت حرفًا جرّت الاسم بعدها، نحو: جاء القوم خلا زيدٍ، وإذا كانت فعلاً نصبت الاسم بعدها، نحو: جاء القوم خلا زيدًا.

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٠.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٠.
(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢١.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦.
(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٥، والارتشاف ٣/ ١٥٣٤، ومنهج السالك ص٢٣٢، والمساعد ١/ ٥٨٥، ٢/ ٢٤٥.

وقيل[٢]: مذهب سيبويه[٣] أنها فعل ضُمِّن معنى الاستثناء كـ(عدا)، لكني وجدته قد رَوَى الجر بها عن بعض العرب[٤].

وبهذا يكون ابن مالك قد وافق الجمهور في أن (خلا) تكون حرفًا إذا جُرَّ ما بعدها.

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار رأي الجمهور وهو أن (خلا) تكون حرفًا فتجر ما بعدها، وتكون فعلاً فتنصب ما بعدها. والذي أراه جواز الوجهين النصبِ والجرِّ بـ(خلا) وعلة ذلك ثبوت الوجهين عن العرب، فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (خلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجرُّ[٥].

ومن شواهد الجر بها قول الشاعر[٦] :

خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما ... أعُدُّ عيالي شُعْبَةً من عيالكَا

ومن النصب بها قول لبيد[٧] :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ ... وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائِلُ

ومن ثَمَّ فإن ما ذهب إليه ابن مالك هو الراجح؛ لأن جر الاسم ونصبه بعد (خلا) ثابت بالنقل الصحيح عن العرب.

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٩١، ٤٢٦، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٩٥٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٧٩، والمقرب ١/ ١٩٥، والتسهيل ص١١٥، والبسيط ٢/ ٨٥٤، ومنهج السالك ص٢٣٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٢٢، والجنى الداني ص٤٣٦.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٣٤، والمساعد ١/ ٥٨٤ -٥٨٥، ٢/ ٢٤٥، والهمع ٢/ ٢١٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٤٩-٣٥٠. وعبارة سيبويه: «وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا».

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٣٤، والنكت الحسان ص١٠٤.

(٦) من الطويل ولم أقف على قائله. ينظر: الدرر١/ ١٩٣، وشرح التسهيل٢/ ٣١٠، والتصريح١/ ٣٦٣.

(٧) من الطويل. ديوانه٢٥٦. وينظر: الدرر١/ ١٩٧، وشرح التسهيل٢/ ٣١٠، شواهد المغني ١٨٠.

عدا

عدَّ ابن مالك (عدا) من حروف الجر قال في النظم[(١)]:

هاك حروفَ الجرِّ وهي: مِنْ إلى حتَّى خلا حاشا عدا في عن على

وتكون فعلاً فتنصب ما بعدها.

قال [(٢)]:

وحيث جَرًّا فهما حرفانِ كما هما إنْ نصبا فعلانِ

وقال في الشرح[(٣)]: «وإذا جُرَّ ما استُثني بهما- يعني عدا وخلا- فهما حرفا جرٍّ، وإذا نُصِبَ فهما فعلان مُضْمَرٌ فاعلاهما».

وهذا هو كلام ابن مالك في مواضع أخرى، قال في شرحه على التسهيل: «يُستثنى بـ(حاشا) و(عدا) و(خلا) فيجررن المستثنى أحرفًا، وينصبنه أفعالاً»[(٤)]. وقال أيضًا: «من أدوات الاستثناء: حاشا وعدا وخلا، والمستثنى بهن منصوب أو مجرور، فإن كان منصوبًا فهن أفعال مستحقة منع التصرف لوقوعها موقع الحروف، وتأديتها معناها، وإن كان المستثنى بهن مجرورًا فهن أحرف جرٍّ»[(٥)]. لكن ابن مالك جعل فعلية (عدا) أشهر من حرفيتها[(٦)]، كما جعل النصب بها هو المشهور[(٧)] أما (عدا) عند سيبويه[(٨)] والمبرد[(٩)] فهي فعلٌ ضُمِّن معنى الاستثناء؛ ولذلك قيل: إن سيبويه لم يحفظ الجرَّ بها.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢١.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣١٠.

(٨) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨. وينظر أيضًا: شرح جمل الزجاجي، لابن خروف ٢/ ٩٥٩، وشرح المفصل ٢/ ٧٨، والتسهيل ص١٠٥، والارتشاف ٣/ ١٥٣٤، ومنهج السالك ص٢٣٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٢٣، والمساعد ١/ ٥٨٤ -٥٨٥، ٢/ ٢٤٥، والهمع ٢/ ٢١٢.

(٩) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٩١، وينظر: شرح المفصل ٢/ ٧٨.

وقد نقل الأخفش[١] الجرَّ بها عن العرب، فهي عنده حرف. وأجاز الجرَّ بها غير الأخفش، كابن خروف[٢].

ومعنى هذا أنه يجوز عند سيبويه: جاء القوم عدا زيدًا، ولا يجوز: عدا زيدٍ، والأخفش ومن وافقه يُجيزون الوجهين. وبهذا يكون ابن مالك قد سلك مسلك الأخفش ومن وافقه.

مما سبق يتضح أن ابن مالك قد جعل (عدا) حرفًا فتجر ما بعدها، وفعلاً فتنصب ما بعدها. والذي أراه جواز الوجهين النصبِ والجرِّ بـ(عدا) وعلة ذلك ثبوت الوجهين عن العرب، فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (عدا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجرُّ[٣].

ومن شواهد الجر بها قول الشاعر:

أبحنا حَيَّهُم قَتْلًا وأسْرًا ... عدا الشَّمْطَاءِ والطفلِ الصغيرِ[٤]

ومن النصب بها قول الراجز[٥] :

تحرَّق الأحشاءَ من لظاها ... عدا سُلَيْمى وعدا أباها

ومن ثَمَّ فإن ما ذهب إليه ابن مالك هو الراجح؛ لأن جر الاسم ونصبه بعد (عدا) ثابت بالنقل الصحيح عن العرب، كما أرى أنه لا فرق بين الجر والنصب في الكثرة والقلة؛ فكلاهما ثابت بالسماع.

(١) ينظر: المسائل البصريات ١/ ٣٢٨، وشرح جمل الزجاجي، لابن خروف ٢/ ٩٥٩، وشرح المفصل ٢/ ٧٨، والارتشاف ٣/ ١٥٣٤ ومنهج السالك ص٢٣٢، والمساعد ١/ ٥٨٥، ٢/ ٢٤٥، والهمع ٢/ ١٢.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن خروف ٢/ ٩٥٩.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٣٤، والنكت الحسان ص١٠٤.

(٤) من الوافر ولم أقف على قائله. ينظر: الدرر١/ ١٩٧، وشرح التسهيل٢/ ٣١٠، والتصريح١/ ٣٦٣، والعيني٣/ ١٣٢.

(٥) لم أقف على قائله. ينظر: الدرر١/ ١٩٦، وشرح التسهيل٢/ ٣١٠، والهمع١/ ٢٣٢.

لات

قال ابن مالك في النظم[١]:

واسمًا لـ(لات) الحينُ محذوفًا جُعِلْ ... ونَصْبُ حينٍ خبرًا بَعْدُ نُقِلْ

وقد يُرى المحذوف بعد خبرًا ... والثابت اسمًا حيث مرفوعا جرَى

وفي الشرح فسَّر كلامه هذا بقوله: «وأما (لات) فإنهم رفعوا بها الحين اسمًا ولا يكادون يلفظون به بل بآخر منصوبٍ خبرًا، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٢]، أي: وليس الحينُ حينَ مناص. ولابد من تقدير المحذوف معرفة؛ لأن المراد نفي كون الحين الحاضر حينًا ينوصون فيه، أي يهربون، أو يتأخرون، وليس المراد نفي جنس حين المناص، ولذلك كان رفع الخبر الموجود شاذًا؛ لأنه محوج إلى تكلف يستقيم به المعنى...وقد نبهت على شذوذ رفع الخبر الثابت اسمًا وجعل المحذوف خبرًا بقولي:

وقد يرى المحذوف بعد خبرًا ... والثابت اسمًا حيث مرفوعًا

لكنه يرى أن الأصل حذف خبرها وبقاء اسمها، والعكس قليل، وأنها تعمل في الحين ومرادفه. لأن (قد) تدل مع المضارع على التقليل».

ومذهب ابن مالك في (لات) الإعمال؛ إذ نظر إلى الاستعمال، قال في شرح التسهيل[٤]: «ومقتضى النظر أن يكون إلحاق (لات) بليس راجحًا على إلحاق (ما)، و(إنْ)، و(لا)؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم، وشبيهة بليس في اللفظ، إذ صارت بها ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كليس، إلا أن الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في (إنْ)، وكثرته في (لا) مجردة، وقَصْره في (لا) مكسوعة بالتاء على الحين أو مرادفه».

وقال أيضًا: «وقد تقع (ساعة) و(أوان) بعد (لات)»[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٩.

(٢) سورة ص: ٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٢-٤٤٣.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٣.

وهذا أيضًا مذهبه في التسهيل وشرحه، قال: «وتُكْسَعُ بالتاء، فتختص بالحين أو مرادفه، مقتصرًا على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلة»(١)، وظاهر كلامه هنا أمران:

أحدهما: أن (لات) تعمل في الحين أو مرادفه.

الثاني: أن الأشهر بقاء اسمها وحذف خبرها. وأن حذف الاسم وبقاء الخبر قليل.

وظاهر كلامه في الخلاصة أن (لات) لا تعمل في سوى الحين. قال:

وما لـلاتَ في سـوى حـينٍ عمـلْ ... وحذف ذي الرفع فـشا والعكـسُ قـلّ(٢)

وفسَّر الشاطِبيّ شارح الخلاصة كلامه هنا بقوله: «ولا يريد خصوصَ لفظ الحين، بل الزمان مطلقًا»(٣). وما فسَّر به الشاطِبيّ كلام ابن مالك هنا صحيح، بدليل تصريح ابن مالك نفسه بعملها في الحين أو مرادفه في التسهيل وشرحه. قال في الشرح(٤): «ولم تستعمل (لات) إلا في الحين أو مرادفه، مقتصرًا بها على الحين كله، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(٥)، وكقول الشاعر:

غـافلاً تعـرض المنيـة للمـر ... ء فيُـدْعَى ولات حـين إبـاءِ(٦)

ومثال إعمالها في مرادف الحين قول رجل من طيئ:

نَـدِمَ البغـاةُ ولات سـاعة منْـدمٍ ... والبغـيُ مَرْتَـعُ مبتغيـه وخـيمُ»(٧)

---

(١) التسهيل ص٥٧.

(٢) شرح الألفية ص١٥١.

(٣) المقاصد الشافية ٢/ ٢٥٤.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٧٧.

(٥) سورة ص: ٣.

(٦) من الخفيف. ولم أقف على قائله. ينظر: شفاء العليل ١/ ٣٣٢، وشرح التصريح ١/ ١٩٩، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٦، والدرر ١/ ٩٨، والخزانة ٢/ ١٣.

(٧) من الكامل. وقائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي، وقيل: مهلهل بن مالك الكناني، وقيل: رجل من طيئ. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٧، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٧، وشرح الألفية ص١٥١، والارتشاف ٣/ ١٢١١، والنكت الحسان ص٧٨، والمساعد ١/ ٢٨٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٠، وشرح الأشموني ١/ ٣٥٥، والهمع ١/ ٤٠٠، والدرر ١/ ٩٩.

فخلاصة قول ابن مالك في إعمال (لات) أنه يرى إعمالها في الحين أو مرادفه، ويرى أن الأشهر بقاء اسمها وحذف خبرها، وعكس ذلك قليل أو شاذ.

والنحاة قد اختلفوا في عمل (لات) على أقوال:

أحدها: أنها لا تعمل مطلقًا، بل إن ارتفع الاسم بعدها فهو مبتدأ وخبره محذوف، أو خبر والمبتدأ محذوف، وإن انتصب فعلى إضمار فِعْلٍ. وهذا منسوب للأخفش(١)، ونقل عن السيرافي(٢)، واختاره أبو حيان (٣).

الثاني: أنها لا تعمل عمل ليس، بل تعمل عمل (لا) النافية للجنس، وهذا قول ثانٍ نُسب للأخفش(٤)، فهي عنده (لا) النافية للجنس زيدت عليها التاء. ولذلك خرَّج قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(٥) على أن (حينَ مناص) اسمها، والخبر محذوف تقديره: لهم.

الثالث: أنها تعمل عمل ليس، وهو مذهب سيبويه(٦) والجمهور، فهي عندهم (لا) المشبهة بليس زيدت عليها التاء، لكنهم قالوا: «ولا يحفظ من كلام العرب مجيء الاسم بعدها مرفوعًا والخبر منصوبًا مثبتين معًا، بل إنْ ذكر المنصوب لم يذكر المرفوع، وإنْ ذكر المرفوع لم يذكر المنصوب»(٧).

والذين ذهبوا إلى أنها تعمل عمل ليس اختلفوا في معمولها على قولين:

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٢١. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٦٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٠، والكشاف ٣/ ٣٥٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٥، واللباب ١/ ١٧٩، والارتشاف ٣/ ١٢١١، والجنى الداني ٤٨٨، والمغني ١/ ٢٥٤، وقد نص الأخفش في معاني القرآن على أنهم شبهوا لات بليس ٢/ ٦٧٠.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٦٨، والهمع ١/ ٤٠٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٤.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١١، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٩٣، والجنى الداني ٤٨٨، والمغني ١/ ٢٥٤، والهمع ١/ ٤٠٢. ولم أقف على ما نُسب للأخفش في معاني القرآن.

(٥) سورة ص: ٣.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٥٧، ٢/ ٣٧٥.

(٧) التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٢، وينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص١٥١.

أحدهما: أنها تعمل في لفظ الحين خاصة. وهو ظاهر كلام سيبويه[١]. ونسب إلى الفراء[٢]، فإذا كان الظرف منصوبًا فهو خبرها، والاسم محذوف، وإذا كان مرفوعًا، فهو اسمها، والخبر محذوف، ولم يُسمع بالاسم والخبر ملفوظًا بهما معًا.

الثاني: أنها تعمل في الحين ومرادفه معرفةً كان أو نكرة. وهو قول الفارسي[٣] وابن عصفور[٤]. فمن إعمالها في الحين قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٥] ومن إعمالها في مرادف الحين، قول الشاعر:

نَـدِمَ البغـاةُ ولات سـاعة مَنْـدَمٍ ... والبغـي مَرْتَـعُ مبتغيـه وخـيمُ[٦]

- وإذا جاءت (لات) وبعدها (هَنَّا)، كما في قول الشاعر[٧] :

حنّـت نَـوارُ ولات هَنّـا حَنّـتِ ... وبدا الـذي كانـت نـوار أجنَّـتِ

فإن ابن مالك يختار مذهب الفارسي وهو إهمال (لات). قال في النظم[٨]:

في لات هَنَّـا مـا لـ(لات) عمـلُ ... وبعـضهم هَنَّـا لهـا اسمًـا يجعـلُ

وعرض خلاف النحاة في إعمال (لات) في هذه الحالة، فقال: «وأما (لات) الواقع بعدها (هَنَّا)... فللنحويين فيه مذهبان[٩]:

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٥٧-٥٨.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢١١، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٩٠، والذي نسبه أبو حيان للفراء غير موجود في معاني القرآن ٢/ ٣٩٧-٣٩٨، والذي نقله الرضي عن الفراء في شرح الكافية ١/ ٢٧٠ أنه يراها عاملة في الحين ومرادفه.

(٣) ينظر نسبة هذا القول لأبي علي في: الارتشاف ٣/ ١٢١١، والتذييل والتكميل٤/ ٢٩١، والمغني ١/ ٢٥٤.

(٤) ينظر: المقرب ١/ ١٠٥.

(٥) سورة ص: ٣.

(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢١٣].

(٧) من الكامل، وقائله: شبيب بن جعيل التغلبي. ينظر: جواهر الأدب ٢٤٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٥، وشرح المفصل ٣/ ١٥، والمسائل البصريات ص٦٠١، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٥، والهمع ١/ ٤٠١، والدرر ١/ ٢٤٤، ٢/ ١١٩، والخزانة ٤/ ١٩٥، ٥/ ٤٦٣.

(٨) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠.

(٩) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٤-٤٤٥.

أحدهما: أن (لات) مهملة، لا اسم لها ولا خبر، و(هَنَّا) في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى مكان، والفعل بعدها صلة لـــ(أنْ) محذوفة، وأنْ وصلتها في موضع رفع بالابتداء والخبر (هَنَّا)...وهذا توجيه الفارسي[(١)].

الوجه الثاني: أن يكون (هَنَّا) اسم لات، و(حَنَّت) خبرها على حذف مضاف، والتقدير: وليس ذلك الوقت وقت حنين. وهذا الوجه ضعيف؛ لأن فيه إخراجَ (هَنَّا) عن الظرفية، وهو من الظروف التي لا تتصرف، وفيه أيضًا إعمال (لات) في معرفة ظاهرة، وإنما تعمل في نكرة، وهو اختيار ابن عصفور[(٢)].

وهذا مذهبه أيضًا في شرح التسهيل، إذ أكد عدم إعمالها، وجعل (هَنَّا) في مثل ذلك ظرفًا، والفعل بعدها صلة لـــ(أنْ) مقدرة، وأنْ وصلتها مبتدأ، وخبره (هَنَّا). قال: «وقد تجيء (لات) وبعدها (هَنَّا) كقول الشاعر:

حنّــــت نَــــوارُ ولات هَنّــــا حَنّــــتِ وبدا الــــذي كانــــت نــــوار أجنَّــــتِ

ولا عمل لـــ(لات) في هذا وأشباهه، ولكنها مهملة، و(هنَّا) في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعده صلة لـــ(أنْ) محذوفة، وأنْ وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر هَنَّا، كأنه قال: ولا هنالك حنين، هكذا قال أبو علي.

وزعم ابن عصفور أن (هَنَّا) اسم (لات)، وما قاله غير صحيح؛ لأن (هنَّا) ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى (في)»[(٣)].

ونسب للفارسي في هذه المسألة قولان، فقد ذهب [(٤)] في أحد قوليه إلى إهمالها، وأنه لا اسم لها ولا خبر، وفي هذه الحالة تكون (هنَّا) في موضع نصب على الظرفية، و(حنَّت) مع (أنْ) مقدرة قبله في موضع رفع بالابتداء، والخبر (هنَّا). وذهب[(٥)] في قوله الثاني إلى أن

---

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات ص٥٤١-٥٤٢، والمسائل البصريات ص٦٠١.

(٢) ينظر: المقرب ١/ ١٠٥.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٧٨.

(٤) ينظر: المسائل الشيرازيات للفارسي ص٥٤٠- ٥٤١. تحقيق: علي جابر عصفور، وينظر أيضًا: شرح الكافية الشافية١/ ٤٤٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٨، والجنى الداني ص٤٨٩.

(٥) ينظر: المسائل الشيرازيات ٥٣٩-٥٤٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٩١، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٦.

(لات) في مثل هذه الحالة عاملة في مرادف الحين. وإليه ذهب ابن عصفور[1]، فـ(هنَّا) عندهما اسم لات، و(حنَّت) خبرها على تقدير مضاف، أي: ليس الوقتُ حِينَ حنينٍ.

يتضح مما سبق أن ابن مالك اختار في (لات) الإعمال، وهو مذهب سيبويه والجمهور، وأن الأصل حذف خبرها وبقاء اسمها، والعكس قليل، وأنها تعمل في الحين ومرادفه. وإذا جاءت (لات) وبعدها (هَنَّا)، فإن ابن مالك يختار إهمال (لات) موافقا أبا علي الفارسي ومخالفا ابن عصفور.

(١) ينظر: المقرب ١/ ١٠٥، وينظر أيضًا: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٥، وشفاء العليل ١/ ٣٣٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٩٨، والجنى الداني ٤٨٩، والمساعد ١/ ٢٨٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٥٦.

ليس العاطفة

قال ابن مالك في النظم[١]:

و(ليس) حرف عــاطف في رأي مَــنْ ... للكوفة اعتــزى كقــول مــن فَطــنْ

أيــــن المفـــرُّ والإلـــه الطالـــبُ ... والأشـــرمُ المغلــوب لـــيس الغالـــبُ

وقال في الشرح[٢]: «وجعل الكوفيون من حروف العطف (ليس) ومن حججهم قول الشاعر:

أيــــن المفـــرُّ والإلـــه الطالـــبُ ... والأشرمُ المغلــوبُ لـــيس الغالـــبُ[٣]

وتوجيه هذا على مذهب البصريين أن يجعل (الغالبُ) اسم (ليس). ويجعل خبرها ضميرًا متصلا عائدا على الأشرم، ثم حذف لاتصاله».

وقال في شرح التسهيل: «وهذا التنظير لا يلزم لإمكان غيره مما لا خلاف في جوازه»[٤].

فهو يرى أن ما لا خلاف فيه خيرٌ مما فيه الخلاف ومعنى هذا ذهابه إلى عدم القول بحرفية (ليس).

وكان بعض النحاة قد ذهب إلى أن (ليس) تكون حرف عطف، ونسب إلى الكوفيين، حكاه عنهم النحاس[٥]،ومنهم الهــروي[٦]، وابــن مالــك[٧]، وابــن أبِــي الربيــع[٨]،

---

(١) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٠١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٣٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٦-٣٤٧.

(٣) من الرجز، وقائله نفيل بن حبيب الحميري. ينظر شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٣٣، وشرح التســهيل ٣/ ٣٤٦، والمقاصد النحوية٤/ ١٢٣، وشفاء العليل ٢/ ٧٧٨، والهمع ٣/ ١٨٦، والدرر٢/ ١٩٠.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦. وينظر شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٣٣.

(٥) ينظر: الارتشاف٤/ ١٩٧٧، والجنى الداني ص٤٩٨، والمساعد ٢/ ٤٤٣.

(٦) ينظر: الأزهية ص١٩٦.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٢، والتسهيل ص١٧٤، وشرح التسهيل٣/ ٣٤٦.

(٨) ينظر: البسيط١/ ٣٣٩.

وأبو حيان(١)، والسيوطي(٢). ونسب هذا المذهب أيضًا إلى البغداديين(٣). قال ابن هشام: «أثبت ذلك الكوفيون والبغداديون على خلاف بين النقلة»(٤).

واستدل هؤلاء بقول الشاعر:

فإذا جُوزيت قرضًا فاجزه ... إنَّما يجزي الفتى ليس الجملْ(٥)

وقول الآخر:

أين المفرُّ والإله الطالبُ ... والأشرمُ المغلوب ليس الغالبُ(٦)

وخرَّج ابن مالك شواهد الكوفيين على ما خرَّجها عليه البصريون، إذ يجوز عنده أن يكون خبر كان وأخواتها ضميرًا متصلاً، ثم يحذف منويًّا ثبوته.

والتقدير في الشاهد الثاني: ليس الغالب، والضمير في (ليس) ضمير الأشرم، وهو خبر (ليس) واسمها الغالب(٧).

وذهب البصريون(٨) إلى أن (ليس) لا تكون حرف عطف لانعدام الشبه بينها وبين حروف العطف؛ لأن (ليس) يُبتدأ بها ويضمر منها وليست حروف العطف كذلك. ولذلك خطّئوا القائل: رأيت زيدًا ليس عمرًا. وردُّوا ما استشهد به الكوفيون وغيرهم وقالوا: الرواية الأصلية للشاهد الأول: غير الجمل، وقال بعضهم: إن (ليس) على أصلها، (الجمل) اسمها والخبر محذوف لفهم المعنى، أو أن المحذوف اسم (ليس) و(الجمل) خبرها.

---

(١) ينظر: النكت الحسان ص١٣١.

(٢) ينظر: الهمع٣/ ١٨٥.

(٣) المسائل الحلبيات للفارسي ص ٢٦٤. تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٢٥، وأوضح المسالك٣/ ٣٥٤، والمساعد ٢/ ٤٤٢.

(٤) المغني١/ ٣٢٥.

(٥) من الرمل وقائله لبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص١٧٩. ينظر الكتاب ٢/ ٣٣٣، والمقتضب٤/ ٤١٠، ومجالس ثعلب ص٤٤٧، والحجة ١/ ١٧٨، والأزهية ص١٩٦ ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص٣٥٣ تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٢٥، وشرح ألفية ابن معطي١/ ٧٧٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٤، وشرح التصريح٢/ ١٣٥، والخزانة ٤/ ٦٨.

(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢١٨].

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٣٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٦-٣٤٧.

(٨) ينظر: جواهر الأدب ص١٧٠، والارتشاف٤/ ١٩٧٧، والهمع٣/ ١٨٦.

واختار مذهب البصريين كثير من المتأخرين[١].

مما سبق يتضح أن ابن مالك يختار أن (ليس) ليست من حروف العطف، وهذا مذهب البصريين. وما اختاره ابن مالك في (ليس) هو الصحيح لأنها (فعل) ولم يعهد في حروف العطف أن تكون أفعالاً .

(١) ينظر الأصول ٢/ ٥٩، والحجة ١/ ١٧٨، والمسائل الحلبيات ص٢٦٤-٢٦٥، وشرح جمل الزجاجي١/ ٢٢٥، والمساعد ٢/ ٤٤٣، والبسيط١/ ٣٣٩، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٧٤، والنكت الحسان ص١٣١، والارتشاف٤/ ١٩٧٩.

الفصل الرابع

الحروف الرباعية

وهي:

(إذ ما) الشرطية.

(أما) الشرطية.

(إما) العاطفة.

(حاشا).

(حتى) الناصبة.

(حتى)العاطفة.

(كأن).

(لعل).

(لكن).

(لَمَّا) الشرطية.

(لولا– لوما).

(لولاي–ولولاه –لولاك).

إذ ما الشرطية

قال ابن مالك في النظم:

واجزمْ بــ(إنْ) ومَــنْ ومــا ومَهْمــا أيٍّ وأيــــنَ ومــــتى وإذ مـــــا[(١)]

وأنشد في شرح الكافيــة شــاهدًا علــى أنهــا شــرطية جازمــة، وهــو قــول العباس بن مرداس[(٢)] :

إذ ما أتيتَ على الرســول فقــل لــه حقًّــا عليــك إذا اطمــأنَّ المجلــسُ

وعدَّها كذلك في التسهيل، فقال: «ومن أدوات الشرط: إذ ما، وحيثما، وأين...»[(٣)].

والنحاة في مجيئها شرطية جازمة على أقوال:

أحدها: أنها أداة من أدوات الشرط الجازمة، على خلاف فيها بين الحرفية والاسمية. هذا مذهب الجمهور[(٤)].

الثاني: أنها ليست للشرط، وإنما ورد الجزم بها في الشعر كــ(إذا)، ومعناها (إذ). وهذا مذهب بعض النحاة[(٥)].

وقد رُدَّ هذا المذهب بأن الفعل بعد (إذ ما) إذا كان للاستقبال لم يَرِدْ إلا مجزومًا، ولم يحفظ من لسان العرب الرفع بعدها، فلا يقال: إذ ما تقومُ أقومُ. فدل ذلك على أن حكم (إذ ما) ليس حكم (إذا)[(١)].

---

(١) شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٧٨.

(٢) من الكامل، ديوانه ص٧٢، وينظر: الكتاب ٣/ ٥٧، والمقتضب ٢/ ٤٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص١٦٤، وشرح المفصل٤/ ٩٧. وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨١، وشرح التسهيل ٤/ ٦٧، وشرح الرضي ٤/ ٨٩.

(٣) التسهيل ص٢٣٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٦- ٥٧، والمقتضب ٢/ ٤٦، ٥٣، والإيضاح العضدي ص٣٣٢، والتعليقة علــى كتــاب سيبويه ٢/ ١٧١-١٧٢، والتبصرة والتذكرة للصيميري ١/ ٤٠٨، وشرح جمــل الزجــاجي لابــن عــصفور ١/ ١٣٣، ٢/ ١٩٧، والهمع ٢/ ٤٥٣.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٦٢، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٤٠، والجنى الداني ص١٩١، والمغني ١/ ١٠٢، والمساعد ٣/ ١٤٠، والهمع ٢/ ٤٥١.

الثالث: أن الجزم بها قليل لا ضرورة. وهذا قول الصيمري[٢]، وابن هشام[٣].

يلحظ أن ابن مالك اختار مذهب الجمهور ودليل اختياره السماع.

الجزم بـــ(إذ) مقرونة بـــ(ما):

ذهب ابن مالك إلى أن (إذ) لا يُجزم بها إلا مقرونة بـــ(ما).قال في النظم:

ووصْلُ إذ وحيث في الشرط بـــ(مـــا) حَتْمٌ ومـــع غيرهمـــا لـــن يُحْتَمَـــا[٤]
وعنـــد ســـيبويه إذ مـــا حـــرفُ وهـــي عنـــد ابـــن يزيـــد ظـــرفُ[٥]

وقال في الشرح[٦]: «لا يجزم بـــ(إذ) و(حيث) إلا مقرونتين بـــ(ما)؛ لأنهما إذا تجردتا لزمتهما الإضافة إلى ما يليهما، والإضافة من خصائص الأسماء، فكانت منافية للجزم، فلما قُصِدَ جعل هاتين الكلمتين جازمتين رُكِّبَتْا مع (ما) لتكفَّهما عن الإضافة وتهيئهما لما لم يكن لهما من معنى وعمل، فصارت (ما) ملازمة لهما ما دامت المجازاة مقصودة بها»[٧].

فهي إذن حرف جازم كـــ(إنْ)، وليس لها أن تكون كذلك إلا مقرونة بـــ(ما).

والنحاة في عمل (إذ) الجزمَ دون (ما) أو مع (ما) على قولين:

أحدهما: أنها لا تجزم إلا إذا كان معها (ما). هذا مذهب الجمهور[٨]. قالوا: لم يجزم بها إلا إذا كان معها (ما) لوجهين[١]:

---

(١) ينظر: المساعد ٣/ ١٤٠.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٤٠٩.

(٣) ينظر: المغني ١/ ١٠٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٠.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٠-١٦٢١.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٦- ٥٧، والمقتضب ٢/ ٤٦، ٥٣، والإيضاح العضدي ص٣٣٢، والتعليقة علـــى كتـــاب سيبويه ٢/ ١٧١-١٧٢، والتبصرة والتذكرة للصيميري ١/ ٤٠٨، وترشيح العلل في شرح الجمل للخـــوارزمي =

الأول: أنها تلزم الإضافة إلى الجمل، والمضاف يعمل الجر، وهو من خصائص الأسماء، فلا يعمل الجزم الذي هو من خصائص الأفعال.

الثاني: أنها تقع بعدها الأسماء والأفعال، فلم تختص، فأُدْخِلتْ عليها (ما) لتقطعها عن الإضافة، فتهيأت للعمل في الأفعال.

والقول الثاني: أنه يجوز الجزم بها دون (ما) قياسًا على (أين). وهذا مذهب الفراء[٢].
واعتُرِض عليه بأنه لم يُسمع الجزم بها إلا مقرونة (بما)، بخلاف (أين)[٣].

وبذلك يتضح أن ابن مالك اختار هنا أيضًا مذهب الجمهور، وهو الصحيح، لعدم سماع الجزم بـــ(إذ) وحدها. ومن مجيئها شرطية مقرونة بـــ(ما) قول الشاعر:

إذ ما دخلت على الرســـول فقـــل لـــه   حقّـــا عليـــك إذا اطمـــأنَّ المجلـــسُ[٤]

والنحاة في تركيب (إذ ما) على قولين:

أحدهما: أنها مركبة من (إذ) و(ما)، فـــ(إذ) لا يُجازى بها إلا إذا كُفَّت بـــ(ما)، وذلك لأنها بدخول (ما) عليها تصير مبهمة[٥]، وكذلك لأن (إذ) لما مضى، والجزاء للمستقبل؛ لأن المجازاة تقتضي الاستقبال، ومن أجل ذلك رُكِّبت معها (ما) لتحويلها من المضي للاستقبال[٦]،وهو اختيار ابن مالك.

ص٢٥٤. تحقيق: عادل محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٣٣، ٢/ ١٩٧، والهمع ٢/ ٤٥٣.

(١) ينظر: اللباب ١/ ٥٤- ٥٥.

(٢) و لم أقف على مذهب الفراء فيما بين يدي من كتبه. ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٨٦، والبحـــر المحـــيط ١/ ١٥٥، والنكت الحسان ص١٥٠-١٥١، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٤٢، والمساعد ٣/ ١٨٣، وشرح الأشمـــوني ٤/ ١٣، والهمع ٢/ ٤٥٣.

(٣) ينظر: الهمع ٢/ ٤٥٣.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٢٢].

(٥) ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب. أبو أوس إبراهيم الشمسان. ط١، مطابع الدجوي، القاهرة ص١٧٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٢/ ٢٧٦.

الثاني: أنها غير مركبة. قاله بعض النحاة[١].

واختار ابن مالك أنها مركبة، ومنع الجزم بها إلا مقرونة (بما). قال: «وأما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه: معنى المجازاة، وهو من معانِي الحروف» [٢]. وقال في موضع آخر: «فلما قُصِد جعل هاتين الكلمتين –يعني (إذ) و(حيث)- جازمتين رُكِّبَتا مع (ما) لتكفهما عن الإضافة، وتهيئهما لما لم يكن لهما من معنى وعمل، فصارت (ما) ملازمة لهما مادامت المجازاة مقصودة بهما» [٣].

واختار ابن مالك أن (إذ ما) حرف كـــ(إنْ)، وهو مذهب سيبويه قال: «ومذهب سيبويه[٤] أن (إذ) رُكِّبت مع (ما) ففارقتها الاسمية، وصارت حرف شرط مثل (إنْ)، ومذهب المبرد[٥] وابن السراج[٦] وأبِي علي ومن تابعهم أن اسميتها باقية مع التركيب، وأن مدلولها من الزمن صار مستقبلاً بعد أن كان ماضيًا» [٧].

واختار مذهب سيبويه وصحَّحه، فقال: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه»[٨] وقال أيضًا: «فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها كما ذهب إليه سيبويه» [٩].

وعلل لاختياره بأن (إذ ما) قبل التركيب حُكِمَ باسميتها لدلالتها على وقت ماضٍ دون شيء آخر يدعى أنها دالة عليه. ولمساواتها بعض الأسماء في قبول علامات الاسمية كالتنوين والإضافة إليها، والوقوع موقع المفعول فيه والمفعول به...وأما بعد التركيب فمدلولها المجمع

(١) ينظر: اللباب ٢/ ٥٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٠-١٦٢١.

(٤) قال سيبويه: ولا الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة إنما وكأنما. ينظر الكتاب ٣/ ٥٦-٥٧.

(٥) ينظر: المقتضب٢/ ٤٢.

(٦) ينظر الأصول ٢/ ١٥٩.

(٧) شرح الكافية الشافية٣/ ١٦٢٢.

(٨) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٦٢٢.

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٣، وينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١/ ٢٥٦. تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مطبعة الأمانة.

عليه معنى المجازاة، وهو من معانِي الحروف، ومن ادَّعى أن لها مدلولاً آخر زائدًا على ذلك فلا حُجة له، وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت لها قبل التركيب، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها[١]. وهذا مذهبه أيضًا في الألفية. قال:

وحيثمــا أَنَّــى وحــرفٌ إذ مــا كـــ(إن) وبــاقي الأدوات أَسْــمَا[٢]

ووافقه في ذلك ابنه بدر الدين، فذهب في شرحه على الألفية إلى أن (إذ ما) حرف. قال: «وما سوى (إذ ما) من الأدوات المذكورة فأسماء متضمنة معنى إنْ»[٣]، وعلل لذلك في شرحه على التسهيل، فقال: «فلما دخلت عليها (ما) صارت أداة شرط بمعنى (إنْ) مختصة بالمستقبل، وزال ما كان فيها من معنى الاسم، ولم نعلم نقلها إلى معنى آخر غير الشرط، فحكمنا بحرفيتها؛ لأن دلالتها على معنى الحرف مُتَيَقَّنَةٌ، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها، والحكم بمقتضى ما تُيُقِّن أولى»[٤].

اختلف النحاة في (إذ ما) من ناحية الاسمية والحرفية على قولين:

أحدهما: أنها حرف مثل (إنْ). هذا مذهب الخليل وسيبويه[٥]، واختاره كثير من النحاة[٦]. واستدل سيبويه[١] بأنها رُكِّبتْ مع (ما) وصارت معها كالشيء الواحد، فبطلت دلالتها على معناها الأول بالتركيب؛ لأنها صارت حرفًا.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٣. وينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٢٥٦.

(٢) توضيح المقاصد الشافية ٦/ ٩٥.

(٣) شرح الألفية ص٦٩٦.

(٤) شرح التسهيل ٤/ ٧٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٦- ٥٧. وعبارة سيبويه: «فما يجازى به من الأسماء غير الظروف من وما...وما يجازى به من الظروف: أي حين...ومن غيرها: إنْ وإذ ما». وينظر أيضا: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٨٦٧، ٨٨٠، واللباب ٢/ ٥٥، وشرح المقدمة النحوية ٢/ ٥٠٢، ٥٠٧، ٥٠٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ١٣٢، ٢/ ١٩٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢، وشرح الرضي ٤/ ٨٩، والارتشاف ٤/ ١٨٦٢، والنكت الحسان ص١٥٠، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٣٩، والجنى الداني ص١٩١، والمساعد ٣/ ١٤١، والمقاصد الشافية ٦/ ١١٣، والهمع ٢/ ٤٥٣.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/ ١٤١، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٨٦٧، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٥٠٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ١٩٥، ورصف المباني ص١٤٩، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٣٩، والمطالع السعيدة ص٢٤٣، وحاشية الخضري ٢/ ١٢١.

الثاني: أنها اسم ظرف زمان. ونسب هذا القول إلى المبرد[٢]، وهو مذهب ابن السراج[٣]، وأبِي علي الفارسي[٤]، واختاره بعض النحاة[٥]. قالوا: إنها ظرف زمان كانت لما مضى، زِيْدَ عليها (ما) وجوبًا في الشرط. فجزم بها، واستدلوا بأنها إذا كانت استُعملت شرطًا لم تُنقل عن الاسمية ألبته، وإنما زال عنها المضيُّ فقط، فلم يكن التركيب ليخرجها عن الاسمية، وإذ زال عنها المضيُّ بقيت ظرفًا لما يستقبل كـ«متى»[٦].

وأرى أن الأرجح ما ذهب إليه المبرد، وابن السراج، والفارسي، من أن (إذ ما) ظرف زمان للمستقبل، خلافًا لسيبويه وابن مالك، وذلك لأن مذهب سيبويه- وهو الذي اختاره ابن مالك- ينسخ الاسمية عن (إذما)، ويخرجها إلى مدلول كلمة أخرى بالكلية، ومذهب المبرد ينسخ زمنها- وهو المضيُّ- فقط، وما آل إلى نسخ بعض مدلول الكلمة أولى وأرجح مما آل إلى نسخ مدلول الكلمة بأسرها.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٧.

(٢) ينظر: ما نسب إلى المبرد في: شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٥٠٢، ٥٠٧، ٥٠٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٩٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢، وشرح التسهيل ٤/ ٦٧، وشرح الرضي ٤/ ٨٩، والارتشاف ٤/ ١٨٦٢، والنكت الحسان ص١٥٠، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٣٩، والجنى الداني ص١٩١، وشفاء العليل ٣/ ٩٥٣، والمساعد ٣/ ١٤١، والمقاصد الشافية ٦/ ١١٤، والهمع ٢/ ٤٥٣. وظاهر كلام المبرد في المقتضب أن (إذ ما) حرف والظرفية لـ(إذا) وليست لـ(إذ ما). قال: «ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن وإذ ما»، المقتضب ٢/ ٤٥.

(٣) ينظر: الأصول ٢/ ١٥٩، والموجز في النحو لابن السراج ص٨٢. تحقيق: مصطفى الشويمي، بن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، وينظر أيضا: شرح التسهيل ٤/ ٦٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٣١، والارتشاف ٤/ ١٨٦٢، وتوضيح المقاصد٤/ ٢٣٩، والجنى الداني ص١٩١، والمساعد ٣/ ١٤١، والمقاصد الشافية ٦/ ١١٤، وشرح الأشموني ٤/ ١١، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨، والهمع ٢/ ٤٥٣.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ص٣٣٢. وينظر أيضا: المقتصد ٢/ ١١١١- ١١١٢، وشرح التسهيل ٤/ ٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٠، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٣٩، والمساعد ٣/ ١٤١، والمقاصد الشافية ٦/ ١١٤.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية ص٤٢، والواضح في علم العربية ص٩٤.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٦٢.

وكما قال الشاطبي: «إنه لو كان تركيب (إذ) مع (ما) مُخرجًا لها عن الاسمية إلى الحرفية لكان مُخرجًا لــ(حيثما) عن الاسمية، وذلك غير صحيح باتفاق، فإنهما عند الجميع اسم لا حرف، فكذلك ينبغي أن تكون (إذ ما)»[1].

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٦/ ١١٤.

أمَّا الشرطية

قال ابن مالك في النظم:

وفسَّروا أمَّا بــــ(مهمـــا يــكُ مـــنْ شيءٍ) وبالفــا تِلْــوُ تِلْوِهــا قُــرِنْ[(١)]

وحَذْفُ ذِي الفا مع قولٍ صَــحَّ فِــيْ نَثْرٍ ودون القــولِ في شِــعْرٍ قُفِــيْ[(٢)]

وقال في الشرح[(٣)]: «ومن الحروف اللائق ذكرها في هذا الباب (أمَّا) وفيها معنى الشرط والتفصيل وتقدر بـــ(مهما يكن من شيء) ولا يليها فعل؛ لأنها قائمة مقام حرف شرط، وفعل شرط، فلو وليها فعل لتُوُهِّم أنه فعل الشرط ولم يُعلم بقيامها مقامه».

و(أمَّا) حرف فيه معنى الشرط، وهي من أدوات التعليق التي تعلِّق بين شيئين، وقدَّرها سيبويه[(٤)] بـــ(مهما يكن من شيء)، وعليه الجمهور[(٥)]، وهو اختيار ابن مالك.

وذهب بعض النحاة[(٦)] إلى أن (أما) حرف إخبار يتضمن معنى الشرط، أي إنها تتضمن معنى اسم الشرط وفعله، وذهب أبو علي الفارسي[(٧)] إلى أن (أما) تتضمن معنى فعل الشرط فقط، وذهب آخرون[(٨)] إلى أنها ليست للشرط؛ لأنها لو كانت شرطًا لكان ما بعدها متوقفًا عليها، وهم يقولون: أما علمًا فعالمٌ، فهو عالم ذكرته، أو لم تذكره، بخلاف الشرط، فإن الجواب يتوقف عليه.

ومن هنا يظهر أن ابن مالك يخالف الفارسي، الذي ذهب إلى أن (أمَّا) تتضمن معنى فعل الشرط فقط، ويخالف من ذهب إلى أنها ليست للشرط.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٦

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٥.

(٥) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٧، وشرح المفصل الموسوم بالتخمير ٤/ ١٥٣، ورصف المباني ص١٨١، والجنى الداني ص٥٢٢، والمساعد ٣/ ٢٣٤، وشرح الأشموني ٤/ ٤٦-٤٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٠، والمطالع السعيدة ص٤٥٨، والهمع ٢/ ٤٧٦.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٩٣، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٨٥، والجنى الداني ص٥٢٢.

(٧) ينظر: كتاب الشعر ١/ ٦٣، ٦٦.

(٨) ينظر: الهمع ٢/ ٤٧٨.

حذف الفاء في جواب (أمَّا):

وعن حذف فاءِ جوابِ (أما)، قال ابن مالك في النظم[١]:

وحَذْفُ ذِي الفا مع قولٍ صَحَّ فِيْ نَثْرٍ ودون القولِ فِيْ شِعْرٍ قُفِيْ

وقال في الشرح[٢]: «ويجوز حذف الفاء بعدها إذا كان المقرون بها قولاً باقيًا ما هو محكيٌّ به كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[٣] الأصل: فيقال لهم أكفرتم. ولا تحذف غالبًا دون مقارنة قول إلا في ضرورة».

لكنَّ لابن مالك قولا آخر ذكره في شواهد التوضيح والتصحيح، أجاز فيه حذف الفاء في الاختيار، في غير القول المحذوف، واستشهد على ذلك بقول النبي ﷺ: ((أما بعدُ ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله))[٤]، وقوله ﷺ: ((أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي))[٥]، وقول البراء بن عازب- رضي الله عنه-: ((أما رسول الله ﷺ لم يُوَلِّ يومئذ))[٦]، وقال بعد ذكر هذه الشواهد: «وقد خُولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعُلم بتحقيق عدم التضييق، وإن من خَصَّه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مُقَصِّر في فتواه، عاجز عن نُصْرة دعواه»[٧].

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٨.

(٣) آل عمران: ١٠٦.

(٤) الحديث بهذه الرواية أخرجه البخاري. ينظر: فتح الباري - كتاب البيوع - باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل له.

(٥) الحديث بهذه الرواية أخرجه البخاري. ينظر: فتح الباري - كتاب الحج - كتاب التلبية إذا انحدر في الوادي.

(٦) الحديث بهذه الرواية أخرجه البخاري. ينظر: فتح الباري -كتاب الجهاد - باب من قال: خذها وأنا ابن فلان.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٣٨.

ووافقه على رأيه في شرح الكافية ابن عقيل في شرحه على الألفية، فذهب إلى أن الفاء تحذف في النثر في غير القول المحذوف على قلة. قال: «وحُذفت في النثر أيضًا بكثرة وبقلة، فالكثرة عند حذف القول معها...والقليل ما كان بخلافه»[(١)].

وبهذا يتحصل لابن مالك في حذف الفاء من جواب (أما) قولان:

الأول: ذكر فيه أن حذف الفاء بعدها إذا كان المقرون بها قولاً باقيًا ما هو محكيٌّ به، وهو القول المشهور، وذكره في الكافية الشافية، وهو تابع للنحاة.

الثاني: يرى فيه حذف الفاء في الاختيار، في غير القول المحذوف، وذكره في شواهد التوضيح والتصحيح، وذكر له شواهد نثرية.

والنحاة في حذف هذه الفاء على قولين:

أحدهما: أنها لا تحذف إلا ضرورة، أو ندورًا، أو مع قول أغنى عنه المحكيُّ به. هذا مذهب الجمهور[(٢)]. واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازًا شديدًا ضريرها[(٣)]

وبقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾[(٤)].

الثاني: أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة، نقل عن بعض المتأخرين[(٥)]، فقد جعلوا الجواب في الآية: ﴿فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ﴾[(٦)]، وأن الأصل: فيقال لهم: ذوقوا العذاب، فحذف القول، وانتقلت الفاء للمقول، وأن ما بينهما اعتراض.

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ٥٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٩/ ١٢، وشرح الرضي ٤/ ٤٧٠، والارتشاف ٤/ ١٨٩٤، والجنى الداني ص٥٢٣، والمغني ١/ ٦٧- ٦٨، والمساعد ٣/ ٢٣٦، وشرح الأشموني ٤/ ٤٥، والهمع ٢/ ٤٧٩، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص٦٤-٦٥.

(٣) من الطويل. وينسب لتوبة بن الحمير ولرجل من الضباب. ينظر: الإيضاح العضدي ص١٢٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٥، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٣٦، وشرح المفصل ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢، واللسان (ضرر) ٥/ ٢٥٧٤.

(٤) آل عمران: ١٠٦.

(٥) ينظر: المغني ١/ ٦٨، والهمع ٢/ ٤٨٠، وحاشية الصبان ٤/ ٤٥.

(٦) آل عمران: ١٠٦.

والراجح ما قاله ابن مالك: لورود السماع به في أحاديث صحيحة لا سبيل إلى رَدِّها، أو تأويلها، لكن الأكثر لزوم الفاء، والقليل حذفها.

مما سبق يتضح أن ابن مالك قدَّر (أمَّا) بــ(مهما يكن من شيء)، وهو قول سيبويه والجمهور، وأنها تقوم مقام حرف الشرط وفعل الشرط، ولذا لا يليها فعل، وأجاز فيه حذف الفاء بعدها إذا كان المقرون بها قولاً باقيًا ما هو محكي به، ورأى أن حذف الفاء في غير الصورة المعنية من النثر وضرورة الشعر فيه تقصير والأولى جوازه في النثر دون تخصيص، ويتبع ذلك عدم اختصاصه بضرورة شعرية.

إمَّا العاطفة المسبوقة بمثلها

قال في النظم[١]:

ومثـــلُ أو معنًـــى وحكمًـــا (امَّـــا) تاليـــة الـــواو أو اعـــزُ الحُكْمَـــا
للـــواو ذا أبـــو علـــي رجَّحَـــا كـــذا ابـــن كيـــسان إليـــه جَنَحَـــا

وقال في الشرح[٢]: «وإما المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين، ومذهب ابن كيسان وأبِي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها وهي جائيةٌ لمعنًى من المعانِي المفادة بـــ(أو)، وبقولهما أقول في ذلك تخلصًا من دخول عاطف على عاطف».

وهذا مذهبه في كتبه الأخرى فقد نفى في شرح التسهيل كون (إِمَّا) هذه عاطفة، قال: «ونفيت أن تكون (إِمَّا) حرف عطف لأنها أيضًا لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو...فالعطف بالواو لا بها»[٣]. فابن مالك يؤكد في كلامه أن (إِمَّا) المسبوقة بمثلها ليست عاطفة، و أن العطف بالواو التي قبلها، ويحتجُّ لاختياره هذا بأمرين[٤]:

أحدهما: أن وقوع (إِمَّا) بعد الواو المسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها فِي مثل: لا زيد ولا عمرو فيها، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن (إِمَّا) مثلها إلحاقًا للنظير بالنظير عملاً بمقتضى الأولوية، وذلك أن (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع، ومع ذلك حُكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها بالواو، فلأن يحكم بعدم عطفية (إِمَّا) عند مقارنة الواو أحق وأولى.

الثاني: أن «عطفية الواو إذا خلت من (إِمَّا) ثابتة، وعطفية (إِمَّا) إذا خلت من الواو منتفية، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفي ما نفي. وأيضا فإن توسط الواو بين إما وإما كتوسطها بين لا ولا في نحو: زيد لا بخيل ولا جبان، والعطف قبل (لا) بالواو بإجماع، فليكن بها قبل (إِمَّا) ليتفق المتماثلان ولا يختلفا».

---

(١) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٠٠.

(٢) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٢٦.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٢٦، وينظر أيضًا: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤.

وقد وافق ابن مالك فيما ذهب إليه ابنه بدر الدين[١]، والشاطِبي شارح ألفيته الذي قال: «والصحيح ما ذهب إليه الناظم من إسقاطها من الباب؛ للزوم الواو لها فِي كل موضع، وهي حرف عطف باتفاق، فلو كانت (إِمَّا) عاطفة أيضًا لَلَزِمَ اجتماع حَرْفَي عطف فِي غير ضرورة»[٢].

وقال فِي موضع آخر: «فالأظهر ما ذهب إليه الناظم»[٣].

والنحاة في كون (إِمَّا) حرف عطف على خلاف:

فمن النحويين من ذهب إلى أنها ليست بحرف عطف، وأن العطف بالواو لا بها، وهذا مذهب يونس[٤]، وابن كيسان[٥]، والزجاج[٦]، وأبِي علي الفارسي[٧]. قالوا: إنها لا تكون حرف عطف لأمور منها:

- أنها تقع في صدر الجملة وليس هذا موضع حرف العطف.
- أن حرف العطف من شأنه أن يعطف مفردًا على مفرد أو جملة على جملة، وليست (إِمَّا) كذلك.
- دخول الواو عليها ولا يجتمع حرفا عطف.

---

(١) ينظر: شرح الألفية ٥٣٥-٥٣٦.

(٢) المقاصد الشافية ٥/ ١٣٢.

(٣) المقاصد الشافية ٥/ ١٣٣.

(٤) ينظر التسهيل ص١٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٤وشرح الكافية الشافية٣/ ١٢٢٦، وشرح الألفية ص٥٣٥، توضيح المقاصد٣/ ٢١٤، والجنى الداني ص٥٢٩، والمغني ١/ ٧١، والمساعد٢/ ٤٤١. والمقاصد الشافية٥/ ١٣٢، والهمع ٣/ ١٧٧.

(٥) ينظر التسهيل ص١٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٤وشرح الكافية الشافية٣/ ١٢٢٦، وشرح الألفية ص٥٣٥، توضيح المقاصد٣/ ٢١٤، والجنى الداني ص٥٢٩، والمغني ١/ ٧١، والمساعد٢/ ٤٤١. والمقاصد الشافية٥/ ١٣٢، والهمع ٣/ ١٧٧.

(٦) ينظر شرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٧٤.

(٧) ينظر الإيضاح العضدي ص٢٩٧، والمسائل المنثورة ص٤٠-٤١، ١٨٦، وينظر أيضا شرح اللمع ١/ ٢٥٨، والمفصل ص٣٦٣، وشرح المفصل ٨/ ٨٩، وشرح المقدمة الجزوليه٢/ ٦٧٣، والتسهيل ص١٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٣، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٣، البسيط ١/ ٣٣١. وشرح ألفية ابن معطي١/ ٧٧٤ ورصف المباني ص١٨٣-٣٨٤. والمغني ١/ ٧١. والمساعد ٢/ ٤٤١، والمقاصد الشافية ٥/ ١٣٢، والهمع ٣/ ١٧٧.

وقد اختار هذا المذهب كثير من المتأخرين منهم: ابن مالك، وابن برهان[١]، وعبد القاهر الجرجاني[٢]، والمجاشعي[٣]، وابن السيد[٤]، والعكبري[٥]، والشلوبين[٦]، وابن عصفور[٧]، والرضي[٨]، وابن أبي الربيع[٩]، والمرادي[١٠]، وابن هشام[١١].

---

(١) ينظر: شرح اللمع ١/ ٢٥٨.

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني وكنيته أبو بكر، ومن مؤلفاته المغني في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والمقتصد في شرح الإيضاح، توفي سنة ٤٧١هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٣٦. وينظر رأيه في المقتصد ٢/ ٩٤٥.

(٣) هو علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني أبو الحسن، كان إمامًا في النحو واللغة والتصريف والتفسير والسير، صنف برهان العميدي في التفسير، والعوامل والهوامل، وشرح معاني الحروف وغيرها، توفي سنة ٤٧٩هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٠٠-٢٠١. وينظر رأيه في شرح عيون الإعراب ص ٢٥٥.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن السِّيد- بكسر السين- أبو محمد البطليوسي، كان عالمًا باللغات والأدب وقرأ النحو واجتمع إليه الناس، صنف شرح أدب الكتاب، شرح الموطأ، إصلاح الخلل، الواقع في الجمل، المسائل المنثورة، في النحو وغيرها، توفي سنة ٥٢١هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٩٣-٩٤. وينظر رأيه في الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص١٢٠.

(٥) ينظر: اللباب ١/ ٢٤٦.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الجز ولية ٢/ ٦٧٤.

(٧) ينظر: المقرب١/ ٢٢٩.

(٨) ينظر: شرح الرضي ٤/ ٤٠٤.

(٩) ينظر: البسيط ١/ ٣٣١-٣٤٣.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد٣/ ١٩٤-٢١٤.

(١١) ينظر: شرح قطر الندى ص٣٤٧.

وذهب بعض النحاة[١] إلى أن (إِمَّا) عاطفة وهو ظاهر كلام سيبويه[٢]، واحتج هؤلاء بأنه يلزم من جعلها غير عاطفة أن تكون الواو عنده هي العاطفة، وليست الواو معها عاطفة؛ لأن معنى الواو الجمع و(إِمَّا) معناها التفريق، والكلام معهما على التفريق لا الجمع فلزم أن تكون (إِمَّا) هي العاطفة.

وذهب آخرون[٣] إلى أن الواو عاطفة (إِمَّا) على (إِمَّا)، و(إِمَّا) الثانية عاطفة الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد(إِمَّا) الأولى. «ومن الناس من زعم أنها مع الواو حرف واحد عاطف»[٤].

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار مذهب ابن كيسان وأبي علي الفارسي، وهو أن (إما) المسبوقة بمثلها التالية لحرف العطف ليست هي العاطفة، بل العطف بحرف العطف قبلها، وصرَّح باختياره هذا بقوله: وبقولهما أقول.

---

(١) ينظر: المقتضب٣/ ٢٨، والأصول ٢/ ٥٦، والموجز ص٦٦، والجمل للزجاجي ١٧. واللمع ص١٧٧، ١٨٢، وشرح عيون الإعراب ص٢٤٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٣١-١٣٨، وشرح المقدمة النحوية ص٢٠٢-٢٠٥-٣٩٩، والمقدمة الجزولية ص٧٢، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٧٧٣-٧٨١، ورصف المباني ص ١٨٣-١٨٤، والمقاصد الشافية ٥/ ١٣٢، وجواهر الأدب ص ١٧٠-٤١٤.

(٢) الذي يظهر من كلام سيبويه أن (إمَّا) بمنزلة (أو) معنى وحكما كما ذهب إليه ابن مالك قال سيبويه: «قد كان ذلك إما صلاحا وإما فسادا. كأنك قلت: قد كان ذلك صلاحا أو فسادا» الكتاب ١/ ١٣٥. وينظر شرح الرضي ٣/ ٤٠٣، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٦٢، وتوضيح المقاصد٣/ ٢١٤. والجنى الداني ص ٥٢٩، والمغني ١/ ٧٢، والإتقان ٢/ ٦٦٧، الهمع٣/ ١٧٧.

(٣) ينظر المقاصد الشافية ٥/ ١٣٢.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٣٢.

حاشا

ذهب ابن مالك إلى أن (حاشا) تكون حرفًا فتجر ما بعدها، وتكون فعلاً فتنصب ما بعدها.ذكرها مرة في باب الاستثناء، ومرة في باب حروف الجر قال في النظم(١):

هاك حروفَ الجــر وهــي: مِــنْ إلى   حتَّى خلا حاشا عــدا في عــن علــى

فعدَّ (حاشا) من حروف الجر.

وقال في باب الاستثناء(٢):

وكــ(خلا): حاشا ولا تــصحب (مــا)   ... ...

وقال في الشرح: «وفي قولي: وكــ(خلا): حاشا إشعار بأنها حرف إذا جرَّت، وفعل إذا نصبت، ولا يتقدمها (ما) فيقال: (ما حاشا زيدًا) كما يقال: (ما خلا زيدًا) و(حاش) و(حشا) لغتان في (حاشا)»(٣).

وقال: «والمشهور جرُّ ما استُثني بحاشا والحكم عليها بالحرفية»(٤).

فالذي يظهر من كلام ابن مالك في الكافية وشرحها أن (حاشا) تكون حرف جر، وتكون فعلاً، لكن استعمالها حرفًا أشهر. وهذا الذي يظهر من كلامه في مواضع أخرى، قال في شرح التسهيل: «يُستثنى بــ(حاشا) و(عدا) و(خلا) فيجررن المستثنى أحرفًا، وينصبنه أفعالاً»(٥). وقال: «من أدوات الاستثناء: حاشا وعدا وخلا، والمستثنى بهن منصوب أو مجرور، فإن كان منصوبًا فهن أفعال مستحقة منع التصرف لوقوعها موقع الحروف، وتأديتها معناها، وإن كان المستثنى بهن مجرورًا فهن أحرف جر»(٦).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٠.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٣.
(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٣.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٣.
(٥) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦.
(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦.

فمجيء (حاشا) حرفًا هو المشهور واختاره ابن مالك، وقد جعل النصب بها ثابتًا عن العرب، قال: «وكون (حاشا) حرفًا جارًّا هو المشهور؛ ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك ثابت عمن يُوثَق بعربيته»(١).

والنحاة في (حاشا) على أقوال:

أحدها: أنها لا تكون إلا حرفًا، فيكون ما بعدها مجرورًا. هذا مذهب سيبويه(٢)، ونُقل عن أكثر البصريين(٣)، فهي عندهم حرفٌ خافضٌ دالٌّ على الاستثناء، قيل: ولم يحفظ سيبويه النصب بها، فلم يُجز في ما بعدها إلا الخفض. واستدل القائلون بحرفيتها وجرِّ ما بعدها بعدم دخول (ما) عليها، كما دخلت على (عدا)، و(خلا)، ولو كانت فعلاً لقيل: ما حاشا، وفي عدم قوله دليل حرفيتها(٤). وعليه فإنه يقال: جاء القوم حاشا زيدٍ، ولا يقال: حاشا زيدًا.

الثاني: أنها تكون حرفًا، وقد تكون فعلاً، أي يُجرُّ ما بعدها ويُنصب. وهذا مذهب الأخفش(٥)، والمبرد(٦)، والزجاج(٧)، والكسائي(٨)، والجرمي(٩)، والمازني(١)، وحكاه أبو زيد

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٤٩، وعبارة سيبويه: «وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده» وينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٥، وشرح المفصل ٢/ ٨٤، ٨/ ٤٨، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠٦، والبسيط ٢/ ٨٥٤، والارتشاف ٣/ ١٥٣٢، والنكت الحسان ص١٠٤.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ص٢٣٠، والإنصاف ١/ ٢٧٨، والبسيط ٢/ ٨٥٤، والارتشاف ٣/ ١٥٣٢، والمغني ١/ ١٤١، وائتلاف النصرة ص١٧٨، والهمع ٢/ ٢١٢.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ص٤١١، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، وائتلاف النصرة ص١٧٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٤٨، ومنهج السالك ص٢٣٢، والنكت الحسان ص١٠٤، والجنى الداني ص٥٦٢، والمساعد ١/ ٥٨٥، ٢/ ٢٤٥، والهمع ٢/ ٢١٢.

(٦) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٩١، وينظر أيضًا: الإنصاف ١/ ٢٧٨، وشرح المفصل ٢/ ٨٥، ٤/ ٤٨، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/ ٤٨٠، والارتشاف ٣/ ١٥٣٣، ومنهج السالك ص٢٣٢، والمغني ١/ ١٤١، والمساعد ١/ ٥٨٥، ٢/ ٢٤٥، وائتلاف النصرة ص١٧٨.

(٧) ينظر: منهج السالك ص٢٣٢، والمغني ١/ ١٤١، والمساعد ١/ ٥٨٥، ٢/ ٢٤٥.

(٨) ينظر: منهج السالك ص ١٧٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٢٧، والجنى الداني ص٥٦٢، والمغني ١/ ١٤١.

(٩) ينظر ما نسب إليه في الإيضاح العضدي ص٢٣٠، والإنصاف ١/ ٢٧٨، والبسيط ٢/ ٨٥٤، والارتشاف ٣/ ١٥٣٢، والمغني ١/ ١٤١، وائتلاف النصرة ص١٧٨، والهمع ٢/ ٢١٢.

الأنصاريّ[٢]، والفراء[٣]، وابن خروف[٤] عمّن يوثق بعربيته. ومن النصب بها قول بعض العرب: « اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ»[٥]، واختار هذا المذهب ابن عصفور[٦]، وعليه يُقال: جاء القوم حاشا زيدٍ، وحاشا زيدًا.

الثالث: أنها لا تكون إلا فعلاً. وهذا مذهب الفراء[٧] وبعض الكوفيين[٨]، فـ(حاشا) فعل، والاسم بعدها مجرور على تقدير اللام، فإذا قيل: جاء القوم حاشا زيدٍ، فالأصل: جاء القوم حاشا لزيد، فحذفت اللام؛ لكثرة الكلام بها، وبقى الاسم مجرورًا.

وبهذا يكون ابن مالك قد وافق الأخفش والمبرد ومن تابعهما في أن الأشهر في (حاشا) أنها تكون حرفًا، وقد تكون فعلاً.

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار في (حاشا) أنها تكون حرف جر، وتكون فعلاً، والأول أشهر. وما اختاره ابن مالك هنا هو الراجح لثبوت الوجهين عن العرب؛ إذ ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا) و(عدا) و(خلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجرُّ[٩].

---

(١) ينظر ما نسب إليه في الإيضاح العضدي ص٢٣٠، والإنصاف ١/ ٢٧٨، والبسيط ٢/ ٨٥٤، والارتشاف ٣/ ١٥٣٢، والمغني ١/ ١٤١، وائتلاف النصرة ص١٧٨، والهمع ٢/ ٢١٢.

(٢) ينظر رأيه في الإيضاح العضدي ص٢٣٠، والإنصاف ١/ ٢٧٨، والبسيط ٢/ ٨٥٤، والارتشاف ٣/ ١٥٣٢، والمغني ١/ ١٤١، وائتلاف النصرة ص١٧٨، والهمع ٢/ ٢١٢.

(٣) ينظر: منهج السالك ص ١٧٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٢٧، والجنى الداني ص٥٦٢، والمغني ١/ ١٤١.

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

(٥) ينظر هذا القول في: الأصول١/ ٢٨٨، وشرح جمل الزجاجي، لابن خروف ٢/ ٩٥٩، ٩٦٢، وشرح المفصل ٢/ ٨٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠٦، ورصف المباني ص٢٥٥، والنكت الحسان ص١٠٤، والجنى الداني ص٥٦٢، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٧.

(٦) ينظر: المقرب ١/ ١٩٥.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن خروف ٢/ ٩٦٣، وشرح المفصل ٢/ ٨٥، والارتشاف ٣/ ١٥٣٣، ومنهج السالك ص٢٣٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٢٧، والجنى الداني ص٥٦٣، والمساعد ٢/ ٢٤٥، والهمع ٢/ ٢١٢.

(٨) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٧٨، والتبيين ص٤١٠، والهمع ٢/ ٢١٢.

(٩) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٣٤، والنكت الحسان ص١٠٤.

حتى العاطفة

عدَّ ابن مالك (حتى) من حروف العطف، قال في النظم:

والمتبِعَاتُ مُطلقا:واو وفا ... وثُمَّ حتَّى أم وأو فَاعتَرِفا[١]

بعضًا وشبهَه بحتى اعطف على ... كلٍّ وغايةً له ذاك اجعلا[٢]

ونحو (حتى نعلَه)نزر ولم ... يرتِّبُوا بها فخالِف من زعم[٣]

وقال شارحًا: «ومن المتبعات لفظًا ومعنى (حتى) إلا أن المعطوف بها لا يكون إلا بعضًا أو كبعضٍ، وغاية للمعطوف عليه إما في نقص، وإما في زيادة...وجعلت المعطوف بـ(حتى) بعضًا أو شبهه تنبيهًا على نحو: أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها، فإن حديثها ليس بعضًا ولكنه كالبعض؛ لأنه معنى من معانيها...وقد لا يكون المعطوف بها بعض ما قبلها إلا بتأويل»[٤].

وظاهر كلام ابن مالك هنا أنه لا يعطف بـ(حتى) إلا إذا اجتمع شرطان:

أحدهما: أن يكون ما بعدها بعضا وما قبلها كُلاً لذلك البعض.

الثاني: أن ذلك البعض لا يكون إلا غاية لما قبله.

وذهب ابن مالك أيضًا إلى أن (حتى) بالنسبة إلى الترتيب كالواو. قال: «وهي بالنسبة إلى الترتيب كالواو فجائز كون المعطوف بها مصاحبًا...وجائز كونه سابقًا»[٥]. وردَّ على الزمخشري في اقتضائها الترتيب بقوله: «ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه»[٦].

... ... ولم ... يرتبوا بها فخالف من زعمْ[٧]

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٩.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٩-١٢١٠.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١١.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٩.

واستشهد ابن مالك على مذهبه في عدم إفادة حتى الترتيب بشواهد منها: قوله ﷺ: ((كل شيء بقضاء وقدر حتى العجزُ والكَيْسُ))[١]، فليس في القضاء ترتيب وإنما الترتيب في ظهور المقتضيات.

وقول الشاعر[٢] :

قهرناكمُ حتى الكماةَ فإنكم ... لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرَا

وكلام ابن مالك في الكافية وشرحها هو نص كلامه في التسهيل وشرحه، قال: «ولا تقتضي ترتيبًا على الأصح»[٣].

وما ذهب إليه ابن مالك من أن (حتى) حرف عطف وافق فيه البصريين؛ لأن النحاة في كون (حتى) حرف عطف على خلاف، فقد ذهب الكوفيون[٤] إلى أنها ليست من حروف العطف، ولذلك يعربون ما بعدها بإضمار عامل. وذهب البصريون[٥] إلى أنها حرف عطف إذا وقع بعدها مفرد، وقد روى العطف بها سيبويه[٦]، وأبو زيد[٧]، لكن ردّه الأخفش[٨]، وقال آخرون: «وفِي الجملة (حتى) غير راسخة القدم في باب العطف ولا متمكنة فيه»[٩].

---

(١) مسند أحمد ٣/ ١١٠.

(٢) من الطويل. ولم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٨، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٢١٠، والمساعد٢/ ٤٥٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٩٦، وشرح الأشموني ٣/ ٩٧، والهمع٣/ ١٨١، والدرر٢/ ١٨٨.

(٣) التسهيل ص١٧٥. وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٩.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٧٨، ١٩٩٨، والجنى الداني ص٥٤٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٤، والمغني١/ ١٤٧، والمساعد٢/ ٤٥٤، وائتلاف النصرة ص٧٤، شرح الأشموني٣/ ٩١، والهمع٣/ ١٨٣.

(٥) ينظر: الإنصاف ٥٩٧، والبسيط ٢/ ٩٠٣، والارتشاف٤/ ١٩٩٨، والجنى الداني ص٥٤٢، والمساعد ٢/ ٤٥٤، وائتلاف النصرة ص٧٥.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٩٦-٩٧.

(٧) ينظر الإيضاح ص ٣٦٠، والمقتصد ٢/ ٩٥٧، وشرح المفصل٨/ ٩٧، والارتشاف ٤/ ١٩٧٨، والمساعد٢/ ٤٥٤.

(٨) ينظر: الارتشاف٤/ ١٩٧٨، والمساعد٢/ ٤٥٤.

(٩) شرح المفصل٨/ ٩٧.

وكذلك عدَّها من حروف العطف كثير من المتأخرين منهم ابن السراج[١]، والزجاجي[٢]، والسيرافي[٣]، والفارسي[٤]، وابن جني[٥]، والصيمري[٦]، والهروي[٧]، وابن برهان[٨]، والزمخشري[٩]، وابن يعيش[١٠]، والمالقي[١١]، وابن هشام[١٢].

وبهذا يكون ابن مالك قد اختار مذهب البصريين في كون (حتى) حرف عطف، وخالف الزمخشري في اقتضائها الترتيب في الزمان، بل هي كالواو في ترتيب المعطوف، بها فيجوز كونه مصاحبا، ويجوز كونه سابقا. وهو قول الجمهور فهي لمطلق الجمع.

ومذهب الزمخشري[١٣] أنها تقتضي الترتيب، واختاره ابن يعيش[١٤]، وابن الحاجب[١٥]، واحتجوا بأنه يشترط فيما بعدها أن يكون جزءًا مِمَّا قبلها، فلو لَم تفد الترتيب لَلَزِم جواز تقديم جزء الشيء المتأخر عليه وهو مُحال.

---

(١) ينظر: الأصول١/ ٤٢٤، ٢/ ٥٩.

(٢) ينظر: الجمل في النحو ص١٧-٦٦.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٤٥.

(٤) ينظر: الإيضاح ص ٣٠٠، والمسائل البصريات١/ ٦٨٢.

(٥) ينظر: اللمع ص١٦٢-١٧٧.

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٣١-٤١٩.

(٧) ينظر: الأزهية ص٢١٤.

(٨) ينظر: شرح اللمع١/ ٢٦١.

(٩) ينظر: المفصل ص٣٠٣، وشرح المفصل٨/ ٩٦.

(١٠) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٩٦.

(١١) ينظر: رصف المباني ص٢٥٨.

(١٢) ينظر: شرح قطر الندى ص٣٤٢.

(١٣) ينظر: المفصل ص٣٠٣.

(١٤) ينظر: شرح المفصل٨/ ٩٦.

(١٥) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمر بن الحاجب الكردي النحوي، صنف في النحو الكافية وشرحها ونظمها، وفي التصريف الشافية وشرحها. توفي سنة ٦٤٦هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعـاة ٢/ ١٥٩-١٦٠. وينظر رأيه في شرح الرضي٤/ ٣٩٤ والفوائد الضيائية ٢/ ٣٥٦.

والراجح ما ذهب إليه ابن مالك موافقًا الجمهور في عدم إفادة حتى الترتيب، إذ لا يمكن أن يكون ثمة ترتيب في نحو قولهم: مات الناس حتى الأنبياء، ولا في الحديث الشريف: ((كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس))[١]، فليس في القضاء والقدر ترتيب.

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٤١].

(حتى) الناصبة للفعل

إذا جاء المضارع بعد (حتى) منصوبًا فاختيار ابن مالك أنه منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا. قال في النظم[(١)]:

وبعد حَتَّى هكذا إضمارُ أنْ حتمٌ كـ(جُدْ حتى تَسُرَّ ذا حزَنْ)

وقال شارحًا: «ثم بينت أن (حتى) ينتصب بعدها أيضًا بـ(أنْ) واجبة الإضمار»[(٢)].

والنحاة في نصب المضارع بعد (حتى) على قولين:

أحدهما: أن (حتى) حرف جر، والمضارع بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا. هذا قول سيبويه[(٣)] والبصريين[(٤)].

الثاني: أن (حتى) هي الناصبة للفعل بنفسها، وهذا قول الكسائي[(٥)] والفراء[(٦)] ونُسب إلى بعض الكوفيين[(٧)]. وقد أجاز هؤلاء إظهار (أنْ) بعد (حتى) توكيدًا. نحو: لأسيرَنَّ حتى أن أدخل المدينة.

واحتج البصريون بأن (حتى) من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تُجعل من عوامل الأفعال، واحتج الكوفيون بأن (حتى) لا تخلو من أن تكون بمعنى (كي)، كقولك: أطعِ الله حتى

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٧-١٨.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٩٨، وشرح المفصل ٧/ ٢٠، وتوجيه اللمع ص٢٤٧، ٢٤٩، ورصف المباني ٢٥٩، والمساعد ٣/ ٧٩، والارتشاف ٤/ ١٦٦٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٦، والهمع ٢/ ٢٩٩.

(٥) ينظر: توجيه اللمع ص٢٤٩، واللباب ٢/ ٤٤، وشرح التسهيل ٤/ ٢٤، والارتشاف ٤/ ١٦٦٢، والهمع ٢/ ٣٠٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٣٧. وينظر أيضًا: توجيه اللمع ص٢٤٩، وشرح التسهيل ٤/ ٢٤، والارتشاف ٤/ ١٦٦٢، والهمع ٢/ ٣٠٠.

(٧) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٩٧، ورصف المباني ٢٥٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٤١، والارتشاف ٤/ ١٦٦٢، والجنى الداني ص٥٤٤، والمغني ١/ ١٢٥، والمساعد ٣/ ٧٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٦١، والهمع ٢/ ٣٠٠، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩٨.

تدخل الجنة، أو أن تكون بمعنى (إلى أنْ)، نحو: اذكر الله حتى تطلع الشمس، و(كي)، و(أنْ) تنصب، فكذلك ما كان بمعناها.

ومن هنا يتضح أن اختيار ابن مالك هو مذهب البصريين، وهو يحقق أمرين:

أحدهما: أن نصب الفعل بــ(أنْ) لا بــ(حتى).

الثاني: أن (أنْ) لازمة الإضمار، ولا يجوز إظهارها.

وهما أمران يخالف فيهما الكوفيين.

وإذا انتصب الفعل بعد (حتى) فالغالب عند ابن مالك أنها للغاية، قال: «والغالب كون ما بعدها في النصب غاية لما قبلها...وقد تكون للتعليل، وعلامتها أن يحسن في موضعها كي»[(١)]، فظاهر كلامه أن مجيئها للغاية كثير وهو الغالب عليها، وأن مجيئها للتعليل قليل.

وقال في النظم:

وهـــي لغايــــة وللتعليـــــل قـــــد تأتي كـــ(جُدْ حتى تغيظ ذا الحـــسدْ)[(٢)]

وزاد ابن مالك في معانِي (حتى) أنها تكون بمعنى (إلا أنْ)، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[(٣)] :

ليس العطـــاء مــــن الفـــضول سماحـــةً حـــتى تجـــودَ، ومـــا لــــديك قليــــلُ

وكون (حتى) بمعنى (إلا) الاستثنائية ذكره ابن هشام الخضراوي[(٤)]، وتابعه فيه ابن مالك.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٧.

(٣) من الكامل. وقائله المقنع الكندي. ينظر: الجنى الداني ص٥٥٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٢، والمغني ١/ ١٢٥، وشفاء العليل ٢/ ٩٢٦، والمساعد ٣/ ٧٩، والهمع ٢/ ٣٠١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٠، وشرح شواهد المغـــني ١/ ٣٧٢، وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٠، والدرر ٤/ ٧٥.

(٤) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلامة، أبو عبد الله الأنصاري الأندلسي من أهل الجزيرة الخضراء، كان رأسا في العربية، عاكفا على التعليم، أخذ عن ابن خروف وغيره، وأخذ عنه الشلوبين. لـــه مـــصنفات منـــها: الإفصاح بفوائد الإيضاح، والنقص على الممتع وغيرهما. توفي سنة٦٤٦هـ. تنظر ترجمته في بغية الوعــاة١/ ٢٢١. وينظر رأيه في الارتشاف ٤/ ١٦٦٢، والمغني ١/ ١٢٥، والمساعد ٣/ ٨٠، والهمع ٢/ ٣٠، وشرح الأشمـــوني ٣/ ٢٩٧.

وهذا قوله أيضًا في التسهيل وشرحه. قال: «ويُنصب الفعل بعد حتى المرادفة لـ(إلى) أو(كي) الجارة، أو (إلا أنْ)»(١).

وقد اعترض عليه بعض النحاة، منهم ابنه بدر الدين. قال: «وزاد الشيخ- رحمه الله- كونها بمعنى (إلا أنْ) واستشهد بقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحةً ... حتى تجودَ وما لديك قليلُ

بناءً على أنك لو جعلت (إلا أنْ) مكان حتى، فقلت: ليس العطاء من الفضول سماحة إلا أن تجود وما لديك قليل، كان المعنى صحيحًا، وأرى أنك لو جعلت (إلى أنْ) مكان (حتى) لم يكن المعنى فاسدًا»(٢).

وقال أبو حيان معلقًا: «وقد أغنانا ابنه عن الرد عليه في ذلك»(٣).

وقال المرادي: «وهو معنى غريب»(٤).

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار أن الفعل هنا منصوب بـ(أنْ) لازمة الإضمار لا بـ(حتى). وهذا قول سيبويه والبصريين، وأن الغالب عند ابن مالك في هذه الحالة أنها للغاية، وقد تكون للتعليل ويرى في غير شرح الكافية أنها تأتي بمعنى (إلا أنْ) وهو تابع لابن هشام الخضراوي.

---

(١) التسهيل ص٢٣٠. وينظر: شرح التسهيل ٤/ ٢٤، وشفاء العليل ٢/ ٩٢٦، والمساعد ٣/ ٨٠-٨١.

(٢) شرح التسهيل ٤/ ٢٤.

(٣) الهمع ٢/ ٣٠١.

(٤) الجنى الداني ص٥٥٥.

كأنَّ

أجاز ابن مالك إعمال (كأنَّ) إذا خُفّفت، قال في النظم[1]:

وإنْ تُخَفَّف أنَّ أو كأنَّا ... فبعدها انْوِ الاسم مستكنّا

وقد يبينُ... ... ...

وقال في الشرح[2]:«(أنَّ) المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ (عضَّ) مقصودا به المضي، أو الأمر.فلذلك أوثرت (أنَّ) المفتوحة المخففة ببقاء عملها، لكن على وجه تبين فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ومثلها(كأنَّ) لتركيبها من (أنْ) والكاف وقد يظهر اسماهما (أنَّ)و(كأنَّ) إذا خُفِّفتا) فمثال ذلك في (كأنَّ) قول الشاعر[3]:

فيومًا تُوافِينا بوجْهٍ مُقَسَّم ... كأنْ ظَبْيةً تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

على من نصب (ظبية). ويروى برفعها على حذف الاسم. ويُروى بجرها على زيادة (أنْ) بين كاف الجر والمجرور بها».

فالذي يظهر من نظمه جواز إعمالها، وأنه إذا خففت (كأنَّ)حُذف اسمها، وأن ظهور اسمها خاص بالشعر.

وبه قال في التسهيل أيضا: «وتُخفف كأنَّ فتعمل في اسم كاسم (أنّ) المقدر، والخبر جملة اسمية، أو فعليه مبدوءة بلم، أو قد، أو مفرد، وقد يبرز اسمها في الشعر».[4] والمشهور عن سيبويه جواز ظهور اسم (أنْ)، فإنه قال:[5] «وحدثنا من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول: أنْ عمرًا لمنطلق...كما قالوا:

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٦.

(٣) البيت من الطويل، وقائله باعث بن صريم اليشكري، ونُسب لكعب بن أرقم. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٦، والخزانة ٤/ ٣٦٤، وشرح المفصل ٨/ ٧٢.

(٤) التسهيل ص٦٦.

(٥) الكتاب ٢/ ١٤٠.

وصـــــــدر مـــــــشرق النحـــــــرِ كـــــأن ثدييـــــه حُقَّـــــانِ»[1]

وقياسا على ذلك أرى أنه يمكن حملُ (كأن) على (أن) في إمكان ظهور اسمها في النثر لكنه لم يسمع.

ويظهر من كلام ابن مالك: أنها مع التخفيف عاملة، ولا تهمل، وإنما أُعملت كما أُعملت أنَّ المفتوحة، ويعضده أن (كأنَّ) مركبة من أنَّ والكاف، فإذا ثبت الإعمال في (أنّ) بعد التخفيف ثبت كذلك في (كأنّ) بعد تخفيفها. وأن منصوبها قد يظهر، والأشهر كونه منويًّا، وأن خبرها ظاهر.

والنحاة في إعمال (كأنَّ) إذا خُفِّف على قولين:

أحدهما: أنها لا تعمل. وهو قول الكوفيين، [2] قالوا: إذا خُفّفت مُنع إعمالها.

الثاني: جواز إعمالها. وهو قول البصريين، [3] لكنهم اختلفوا فذهب بعضهم إلى جواز إعمالها مطلقًا في المضمر والبارز، وهو ظاهر كلام سيبويه. وذهب آخرون إلى جواز إعمالها في المضمر لا في البارز. وخصه بعضهم بضرورة الشعر.

(١) من الهزج. ولم أقف على قائله. ينظر: الكتاب ٢/ ١٤٠، والأصول ١/ ٢٤٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣، والإنصاف ١/ ١٩٧، وشرح الكافية ٤/ ٣٧٠، وشرح المفصل ٨/ ٧٢، وشرح التسهيل ٢/ ٤٥، والجنى الداني ٥٧٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٩١، والارتشاف ٣/ ١٢٧٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٧٢، والنكت الحسان ص٨٧، وأوضح المسالك ١/ ٣٧٨، والمساعد ١/ ٣٣٢، وشفاء العليل ١/ ٣٧٢، وشرح التصريح ١/ ٢٣٤، والهمع ١/ ٤٥٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٧٨-١٢٧٩، والتذييل والتكميل ٥/ ١٧٢، والهمع ١/ ٤٥٦-٤٥٧.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٧٨-١٢٧٩، والتذييل والتكميل ٥/ ١٧٢، والهمع ١/ ٤٥٦-٤٥٧.

القول في تركيبها:

كأنَّ حرف ناسخ من أخوات إنَّ، واختار ابن مالك في (كأنَّ) التركيب، قال: «ومثلها[١] كأنَّ، لتركيبها من أنَّ والكاف»[٢].

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل، قال: «وكأنَّ للتشبيه المؤكد، نحو: كأنَّ زيدًا أسدٌ، فأصله: إن زيدًا كأسد، فقُدمت الكاف، وفتحت الهمزة، وصار الحرفان حرفًا واحدًا مدلولاً به على التشبيه والتوكيد»[٣].

وادَّعى ابن هشام الخضراوي[٤] أنه لا خلاف في أنَّ (كأنَّ) مركبة من (أنَّ) وكاف التشبيه- والمعروف عن النحاة أنهم اختلفوا فيها من حيث البساطةُ والتركيب على قولين[٥]:

أحدهما: أنها مركبة من كاف التشبيه وإنَّ، هذا مذهب الخليل[٦] وسيبويه،[٧] وجمهور البصريين[٨]، فإذا قيل: كأنَّ زيدًا أسدٌ، فأصل الكلام عندهم: إنَّ زيدًا كالأسد، ثم قُدِّمت الكاف اهتمامًا بالتشبيه، ففتحت إنَّ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر، فصار الحرفان حرفًا واحدًا. واختار هذا القول ابن الخباز،[٩] والعكبري،[١٠] وابن عصفور،[١١] والشاطِبِيّ[١٢].

---

(١) أي (أنَّ).

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٦.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٦. وينظر: المساعد ١/ ٣٠٥.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص٥٧٠، والارتشاف ٣/ ١٢٣٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢، والمغني ١/ ١٩١.

(٥) ينظر: رصف المباني ص٢٨٤، والجنى الداني ص٥٦٨، والارتشاف ٣/ ١٢٣٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١١-١٢، والهمع ١/ ٤٢٨.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ١٥١.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/ ١٥١.

(٨) ينظر: الأصول ١/ ٢٣٠، ٢/ ٢٢٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٤، والخصائص ١/ ٣١٧.

(٩) ينظر: توجيه اللمع ص١٤٩.

(١٠) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٠٥.

(١١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٩.

(١٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٣١٣.

الثاني: أنها بسيطة غير مركبة، قاله بعض النحاة من البصريين [١]، واختاره المالقي[٢]، وأبو حيان[٣]، وابن هشام[٤]. قالوا: إن التركيب على خلاف الأصل، فلا يُذهب إليه إلا بدليل.

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار في (كانَّ) التركيب وفاقًا للخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين.

---

(١) ينظر: رصف المباني ص٢٨٤، والجنى الداني ص٥٦٩، والارتشاف ٣/ ١٢٣٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢، والهمع ١/ ٤٢٨.

(٢) ينظر: رصف المباني ص٢٨٤-٢٨٥.

(٣) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٣٩، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢. وينظر أيضًا: الهمع ١/ ٤٢٨.

(٤) ينظر: المغني ١/ ١٩١.

لَعَلَّ

جوز ابن مالك نصب الفعل بعد الفاء في الرجاء بـــ(لعل[١]) قياسا على التمني، فقال في النظم[٢]:

والفعل بعد الفـــاء في الرجـــا نُـــصبْ   كنـــصب مـــا إلى الـــتمني ينتـــسبْ

وصرح في الشرح[٣] بأن هذا مذهب الفراء، كما صرح باختياره إياه فقال: «وألحق الفراء الرجاء بالتمني، فجعل له جوابًا منصوبًا، وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعًا». ومنه قراءة حفص عن عاصم: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٤]، ومنه قول الراجز أنشده الفراء[٥] :

عـــلَّ صـــروف الـــدهر أو دولاتِهـــا
يُـــــدِلْنَنا اللَّمَّـــــة مـــــن لَمَّاتِهـــــا
فتـــستريحَ الـــنفسُ مـــن زفْراتِهـــا

وذكر ابن مالك أيضًا تجويز الكوفيين الاستفهام بـــ(لعل) ثم نصب الفعل المجاب بها، فقال: «أجاز الكوفيون الاستفهام بـــ(لعل) وإيلاء ما اتصل بها جوابًا منصوبًا، نحو: لعلك تشتمنا فأقوم إليك؟»[٦].

وذهب في كتاب آخر له أن نصب الفعل في جواب الرجاء مما خفي على أكثر

---

(١) المعنى الأصلي لـــ(لعلّ) هو الرجاء أو الترجي، فهو الأشهر والأكثر، وقيل: للترجي في المحبـــوب وللإشـــفاق في المحذور. ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾الشورى: ١٧. ولا تدخل (لعلَّ) إلا على الممكن، فلا يقـــال: لعل الشباب يعود.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤.

(٤) غافر: ٣٦- ٣٧. وينظر تخريج القراءة صفحة رقم [٤١] من هذه الدراسة.

(٥) من الرجز. ولم أقف على قائله. ينظر: معاني القرآن ٣/ ٩-٢٣٥، والخصائص ١/ ٣١٦، والإنصاف ١/ ٢٢٠، وشرح المفصل ٥/ ٢٩، وشرح الألفية ص٦٨٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤، والمقاصد الشافية ٦/ ٨٤، واللسان (لم)، وشرح الأشموني ٣/ ٣١٢، ٤/ ١١٨، وشرح التصريح ٢/ ٣.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥.

النحويين[١]. واستشهد على ذلك ببعض الشواهد منها قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾[٢]، قال: «نصبه عاصم ورفعه الباقون»[٣]، وبقوله: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٤] قال: «نصبه حفص ورفعه الباقون»[٥].

واستشهد كذلك بحديث النبي ﷺ: ((فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس، لا يدري لعله يستغفر فيسبَّ نفسه))[٦].

ووافق ابنَ مالك فيما ذهب إليه ابنه بدر الدين. قال: «وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جوابًا منصوبًا، ويجب قبوله لثبوته سماعًا»[٧].

لكن اعترض عليه السلسيلي شارح التسهيل. قال: «وقوله في الترجي إنه داخل في هذه الأجوبة ليس بجيد»[٨].

وقد اختلف النحويون في الترجي بـــ(لعل) هل له جواب كالتمني فيُنصب الفعل بعد الفاء جوابًا له؟ فذهب البصريون[٩] إلى أن الترجي في حكم الواجب، وأنه لا يُنصب الفعل بعد الفاء جوابًا له.

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص١٥٠-١٥١.

(٢) عبس: ٣-٤. قرأ عاصم بنصب العين على جعله جواب (لعل) بالفاء؛ لأنه غير موجب فأشبه التمني والاستفهام. ينظر: الكشاف ٤/ ٢١٨، والحجة للقراء السعة ٦/ ٣٧٦.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٥١.

(٤) غافر: ٣٧.

(٥) شواهد التوضيح ص١٥١.

(٦) البخاري -كتاب الوضوء، - باب الوضوء من النوم.

(٧) شرح الألفية ص٦٨٤-٦٨٥.

(٨) هو محمد بن عيسى بن عبد الله السلسيلي المصري النحوي نزيل دمشق، توفي سنة ٧٧٠هـ من مصنفاته شفاء العليل في إيضاح التسهيل. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٧٠-١٧١. وينظر رأيه في شفاء العليل ٢/ ٩٣٠.

(٩) ينظر: رصف المباني ٤٣٥، وشرح التسهيل ٤/ ٣٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥، والجنى الداني ص٧٤، والارتشاف ٤/ ١٦٧٣، والمساعد ٣/ ٨٨-٨٩، وشفاء العليل ٢/ ٩٣، والمقاصد الشافية ٦/ ٨٥، والهمع ٢/ ٣٠٩، وشرح الأشموني ٣/ ٣١٣.

وذهب الكوفيون[١] إلى جواز ذلك.

وعلى هذا يجوز عند الكوفيين: لعل الله يرحمني فأدخلَ الجنة، ومثل هذا يأباه البصريون. واستشهد الكوفيون على ذلك بشواهد منها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾﴾[٣]، وتأوله البصريون على أن (لعل) أشربت معنى (ليت)؛ لأن التمني والترجي متقاربان في المعنى.

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار نصب الفعل بعد (لعل)، وهو مذهب الكوفيين، وهو الراجح لثبوته بالسماع.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٣٥، ورصف المباني ٤٣٥، وشرح التسهيل ٤/ ٣٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥، والجنى الداني ص٧٤، والارتشاف ٤/ ١٦٧٣، والمساعد ٣/ ٨٨-٨٩، وشفاء العليل ٢/ ٩٣، والمقاصد الشافية ٦/ ٨٥، والهمع ٢/ ٣٠٩، وشرح الأشموني ٣/ ٣١٣.

(٢) غافر: ٣٦-٣٧.

(٣) عبس: ٣-٤.

لكنِ العاطفة

عد ابن مالك (لكنِ) العارية من الواو قبلها من حروف العطف، قال في النظم[(١)]:

والمتبعـــات مطلقًـــا واو وفـــا   وثم حـــــتى أَمْ وأوْ فاعترفـــــا
وأَتْبَعَـــتْ لفظًـــا فحـــسبُ بـــل ولا   لكنْ، كَـــ(لَمْ يبدُ امرؤ لكـــن طـــلا)

وقال[(٢)]:

في النفـــي والنـــهي اعْطِفَـــنْ بلكـــنْ   كـــ(لا مُقِـــيمَ ثَـــمَّ لكـــنْ ظـــاعنْ)

وقال في الشرح[(٣)]: «وأما المعطوف بـــ(لكن) فمحكوم له بالثبوت بعد نفي، كقولك: ما قام زيد لكن عمرو، أو بعد نهي كقولك: لا تضربْ زيدًا لكن عمرا». وهذا الذي ذكره مذهب البصريين[(٤)]، في حين أجاز الكوفيون[(٥)] العطف بها بعد الإثبات كـــ(بل).

وأما(لكن) المسبوقة بالواو قبلها فقال فيها: «فإن دخلت عليها الواو كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[(٦)]، عُريت (لكنْ) من العطف، وقدِّر ما بعدها جملة معطوفة على ما قبلها بالواو؛ لأن بقاء (لكن) بعد الواو عاطفة ممتنع لامتناع دخول عاطف على عاطف. وجعْلُ الواو عاطفة وحدها مع كون ما بعد (لكن) مفردًا ممنوع لمخالفته في الحكم للمعطوف عليه، وحق المعطوف بالواو إن كان مفردًا أن يستوي هو والمعطوف عليه في الحكم. فإن كانا جملتين اغتُفر تخالفهما في الحكم، كقولك: قام زيد و لم يقم عمرو، وأُكرم خالد وأُهين بشر، وأطع الله ولا تتبع الهوى»[(٧)]. وفي هذا تأكيدٌ منه على أن (لكن) المسبوقة بالواو ليست عاطفة، بل العطف بالواو وهو من عطف الجمل.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٨، المقاصد الشافية ٥/ ٦٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٠.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٨٤، المساعد ٢/ ٤٦٦، شفاء العليل ٢/ ٧٩١، المقاصد الشافية ٥/ ١٣٩.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٨٤، المساعد ٢/ ٤٦٦، شفاء العليل ٢/ ٧٩١، المقاصد الشافية ٥/ ١٣٩.

(٦) الأحزاب: ٤٠.

(٧) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٣٠.

وكلام ابن مالك في الكافية وشرحها هنا هو نصُّ كلامه في شرح التسهيل، قال: «ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكال؛ لأنه على ما قررته معطوف بالواو، مع أنه مخالف لما قبلها، وحق المعطوف بالواو أن يكون موافقًا لما قبلها، فالواجب أن يجعل من عطف الجمل ويضمر له عامل؛ لأن الجملة المعطوفة بالواو يجوز كونها موافقة ومخالفة»(١).

ورد الشاطبي(٢) ما ذهب إليه ابن مالك هنا، فقال: «أنه إذا تأتّى له ذلك في المرفوع والمنصوب، فلا يتأتّي له في المجرور، كما في مثال سيبويه: ما مررت برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ».

ويزول هذا إذا قُدر عامل للمعطوف بعد الواو، أي: ولكن مررت بطالح.

وذهب في التسهيل وشرحه إلى أن يونس يرى أن (لكن) ليست من حروف العطف. قال: «وليس منها- يعني حروف العطف- لكنْ وفاقًا ليونس»(٣).

وقال في الشرح: «فنفيت أن يكون منها (لكنْ) موافقًا ليونس، فإنها عنده حرف استدراك لا حرف عطف»(٤).

وذهب إلى أنها إن كان بعدها مفرد فهو معطوف بواو لازمة قبل (لكنْ)، وأنها لو كانت عاطفة لاستغنى بها عن الواو، كما هو الحال مع (بل). قال: «فإن وليها مفرد معطوف فعطفه بواو قبلها لا يستغنى عنها إلا قبل جملة مصرح بجزأيها نحو: ما قام سعد ولكن سعيد، ولا تزر زيدًا، ولكن عمرًا. ولو كانت عاطفة لا ستغنى بها عن الواو كما استغني ببل وغيرها»(٥).

وذكر في شرح التسهيل أن ما يوجد في كتب النحاة من تمثيل لـــ(لكن) من دون الواو، إنما هو من كلامهم لا من كلام العرب، وأن سيبويه لم يمثل لها إلا مصحوبة بالواو.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٣٧.

(٣) التسهيل ص١٧٤.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣، وينظر المساعد ٢/ ٤٤١، المقاصد الشافية ٥/ ١٣٥.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣.

قال: «وما يوجد في كتب النحويين من نحو: ما قام سعد لكن سعيد، ولا تزر زيدًا لكن عمرًا، فمن كلامهم لا من كلام العرب، ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ(ولكن) وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته؛ لأنه لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب»[١].

وعلق الشاطِبيّ على هذا الكلام بقوله: «وما قاله فيه نظر؛ فإن النحويين لا يخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب، والقياس إنما يُستعمل على المسموع، وليس لهم أن يجيزوا إسقاط الواو من (ولكن) كما لم يُجز لهم ذلك مع (إمّا) الثانية...وإنما الشأن القياس على ما سُمع. وأشدُّ من هذا أنه ادُّعِيَ على سيبويه أنه قائل بكونها حرف عطف غير مسبوقة بواو، ثم يمثل بالمسبوقة بالواو محافظة على السّماع، فسيبويه إذًا خالف، وذهب إلى غير مسموع، وهذا مخالف لما عُلِم من مذهبه في اتباع المسموع، فلا يُعوَّل على ما تأول المؤلف على سيبويه هنا»[٢].

ومن هنا يُعلم أن ابن مالك اختار كون (لكن) حرف عطف إذا لم تسبق بالواو، فإذا سبقت بالواو كان العطف بالواو لا بها، ويكون الكلام من عطف الجُمل، وأنه لم يسمع عن العرب استعمال (لكن) دون الواو، وأن ما ذكره النحاة إنما هو من كلامهم لا من كلام العرب.

والحق أن النحاة على خلاف فِي كون (لكنْ) حرف عطف؛ إذ إن لهم فِيها أقوالا:

فقد ذهب الفارسي[٣] وأكثر النحويين[٤] إلى أن (لكنْ) حرف عطف إذا لم تسبق بالواو. قالوا: إنها حرف عطف، ولا تأتي بالواو. وأجازوا: ما قام زيد لكن عمرو، وما رأيت زيدًا لكن عمرًا.

---

(١) شرح التسهيل٣/ ٣٤٣. وينظر: شفاء العليل ٢/ ٧٧٧.

(٢) المقاصد الشافية ٥/ ١٣٧.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ص٢٩٨، والتعليقة على كتاب سيبويه١/ ٢٢١، والحجة٢/ ١٧٧-١٨٠، والمسائل الحلبيات ص٢٦٦، والمسائل المنثورة ص٤١.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٥، والمقتضب١/ ١٥٠، ٤/ ١٠٧، والتبصرة والتذكرة١/ ١٣١، ١٣٧، وشرح المفصل٨/ ١٠٦، ورصف المباني ص٣٤٥، وتوضيح المقاصد٣/ ١٩٣، والجنى الداني ص٥٨٧، والدرر =

وذهب آخرون إلى أن (لكنْ) عاطفة، ولابد من الواو قبلها، والواو مع ذلك زائدة فعلى هذا القول لا يجوز: ما جاء زيد لكن عمرو، بل يلزم: ولكن عمرو، والواو زائدة و(لكنْ) عاطفة، قيل[١]: وهو اختيار ابن عصفور[٢]، وقال ابن خروف[٣]: لا تكون (لكن) عاطفة مع المفرد إلا بالواو.

وذهب ابن كيسان[٤] إلى أن (لكنْ) عاطفة، وأنت مخير بين أن تأتي بالواو وألا تأتي بها، أجاز: ما جاء زيد لكن عمرو، وما جاء زيد ولكن عمرو، و(لكنْ) عنده هي العاطفة فِي الحالين، واحتج بأن (لكنْ) ليست فِي الأصل حرف عطف. لأن أصلها التشديد ومن ثم جاز دخول الواو عليها وجاز سقوطها.

وذهب يونس[٥] إلى أن (لكن) ليست حرف عطف، بل حرف استدراك، والعطف بالواو، عطف مفرد على مفرد. رُوي عنه أنه كان يكره أن يقال: ما ضربت زيدًا لكن عمرًا، واحتج بأن (لكن) فِي الأصل حرف كان يدخل قبل التخفيف على المبتدأ والخبر فينبغي أن يكون بعد التخفِيف كذلك، كما هو حال سائر أخواتها، واحتج كذلك بأنه لم

المصون٢/ ٣٠، وأوضح المسالك٣/ ٣٨٣، وشرح قطر الندى ص٣٤٦، والمغني١/ ٣٢٢، والمساعد٢/ ٤٤١، والارتشاف٤/ ١٩٧٥، وشرح الأشموني٣/ ٩١.

(١) ينظر: الارتشاف٤/ ١٩٧٥، والمغني١/ ٣٢٢، والمساعد٢/ ٤٤١، وشرح الأشموني٣/ ٩١، والهمع٣/ ١٨٥.

(٢) ظاهر كلام ابن عصفور فِي شرح الجمل أنها عاطفة إذا لم تسبق بالواو، أما إذا سبقت بها فليست بعاطفة، بل تتخلص للاستدراك. ينظر: شرح جمل الزجاجي١/ ٢٢٤، ٢٤١.

(٣) ينظر: شرح الكافِية الشافِية٣/ ١٢٣١، وشرح الألفِية ص٥٣٨، والهمع٣/ ١٨٥.

(٤) ينظر: الارتشاف٤/ ١٩٧٥، والجنى الداني ص٥٨٨ وتوضيح المقاصد٣/ ١٩٣، والمغني١/ ٣٢٢، والمساعد٢/ ٤٤١، وشرح الأشموني ٣/ ٩١، والهمع٣/ ١٨٥.

(٥) ينظر: الحجة١/ ١٧٧، وكتاب الشعر١/ ٧٣، والمسائل الحلبيات ص٢٦٥، والمقتصد في شرح الإيضاح٢/ ٩٤٧، وشرح التسهيل٣/ ٣٣٤، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٢٣١، وشرح الألفية ص٥٣٨، وشرح الرضي٤/ ٤٢٠، وشرح ألفية ابن معطي١/ ٧٨٥، والنكت الحسان ص ١٢٨-١٢٩، وتوضيح المقاصد٣/ ١٩٣، والجنى الداني ص٥٨٨، والدرر المصون٢/ ٣٠، وأوضح المسالك٣/ ٣٨٣، والمغني١/ ٣٢٢، والمساعد٢/ ٤٤١، والمقاصد الشافية ٥/ ١٣٥، وشرح الأشموني ٣/ ٩١، والهمع٣/ ١٨٥.

يسمع من كلام العرب استعمالهما بغير الواو، وعلَّل ابن مالك لمذهب يونس بقوله: «وكأنه إنما لم يعدها من حروف العطف لعدم استعمالها غير مسبوقة بواو»(١).

وذهب بعض النحويين(٢) إلى أن (لكنْ) ليست عاطفة والعطف للواو، وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، فإذا قيل: ما قام زيد لكن عمرو لم يجز، والذي يجوز: ما قام زيد ولكن عمرو، والتقدير: ولكن قام عمرو، ليكون الكلام من عطف الجمل لا من المفردات.

بهذا يظهر أن ابن مالك وافق الفارسي لما عدَّ (لكن) حرف عطف، واختار عدم كونها حرف عطف إذا سبقت بالواو وأن العطف بالواو لا بها.

والذي أراه أن (لكنْ) عاطفة إن كانت بغير واو، نحو: ما جاء زيد لكن عمرو، أما إن كانت بالواو: نحو: ما جاء زيد ولكن عمرو، فالعطف بالواو، و(لكن) للاستدراك.

---

(١) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٣١.

(٢) ينظر: رصف المباني ص٣٤٥-٣٤٦، والارتشاف٤/ ١٩٧٦، والمساعد٢/ ٤٤١.

لمَّا الشرطية

وهي عند ابن مالك حرف وجوب لوجوب قال في النظم[١]:

حـــــرفُ وجـــوبٍ لوجـــوبٍ لَمَّـــا   أُولِيَ فعـــلاً ماضـــيًا كـــ(اهتمَّـــا)
ورادفـــتْ حينًـــا لـــدى أبي علـــيْ   وســـــــيبويهِ ذو المقـــــــالِ الأولِ
ورادفـــــت (إلا) بـــــإثر قـــــسمِ   ... ...

وقال في الشرح:[٢] (لَمَّا[٣]) في كلام العرب على ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون نافية جازمة، وأن الذي يليها من الأفعال مضارع اللفظ ماضي المعنى.

الثاني: أن تكون حرفًا يدل على وجوب شيء لوجوب غيره.

ولا يليها إلا فعل خالص المضي، أي: ماض لفظًا ومعنًى كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾[٤]، وهي حرف عند سيبويه، وظرف بمعنى (حين) عند أبي علي، والصحيح قول سيبويه؛ لأن المراد أنهم أهلكوا بسبب ظُلمهم لا أهلكوا حين ظُلمهم؛ لأن ظُلمهم متقدم على إنذارهم وإنذارهم متقدم على إهلاكهم.

فهو مختار ومصحح قول سيبويه، ثم إنه قوَّى مذهب أبي علي في كونها ظرفًا، فقال: «ويقوى قول أبي علي أنها قد جاءت لمجرد الوقت في قول الراجز[٥]:

إني لأرجـــــو محـــــرزًا أن ينفعَـــــا   إيّاي لمـــا صِـــرْتُ شـــيخًا قُلَعَـــا»[٦]

ثم ذكر الاستعمال الثالث لــ(لَمَّا) فقال: «أن تكون بمعنى (إلاّ) في قسمٍ كقوله:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٣-١٥٤٤.

(٣) تقتضي (لما) الشرطية جملتين، وُجدت الثانية عند وجود الأولى، نحو: لما جاءني أكرمته.

(٤) الكهف: ٥٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٤.

(٦) من الرجز ولم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٤، وشرح التسهيل ٤/ ١٠٢، والمساعد ٣/ ١٩٨، واللسان: قلع.

(عزمتُ عليك لَمَّا ضربتَ كاتبك سوطًا). وكقول الراجز [(١)]:

قالــت لــه: بــالله يــا ذا البُــرْدَيْنْ   لَمَّــا غنِثْــتَ نفــسا أو اثــنينْ»

وذكر استعمالا رابعا لــ(لَمَّا) فقال:[(٢)] «وقد تكون بمعنى (إلاّ) بعد نفي دون قسم ومنه قراءة عاصم وحمزة[(٣)]: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ أي: وما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا».

وكان النحاة قد اختلفوا في معنى (لَمَّا) في الاستعمال الثاني، فقيل: هي حرف وجوب لوجوب، وقيل[(٤)]: حرف وجود لوجود، وبعضهم[(٥)] يقول: هي حرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين موجبتين، وحرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين منفيتين، وحرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة وأخرى منفية، وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية وأخرى موجبة. قال ابن عقيل: «وفي الحقيقة يرجع ذلك كله لكونها حرف وجوب لوجوب»[(٦)].

والنحاة مختلفون في حقيقة (لَمَّا) على أقوال:

أحدها: أنها حرف، وهذا مذهب سيبويه[(٧)]، واختاره بعض النحاة[(٨)].

---

(١) من الرجز و لم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٥، والجنى الداني ٥٩٣، والهمع ١/ ١٦٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٥.

(٣) الزخرف: ٣٥. قرأ عاصم وحمزة (لّمَّا) بالتشديد بمعنى إلا وإن النافية. ينظر الحجة٦/ ١٤٩، والكشاف ٣/ ٤٨٧.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص٥٩٤، والمطالع السعيدة ص٤٧١، والهمع ٢/ ١٦٢.

(٥) ينظر: رصف المباني ص٣٥٣-٣٥٤.

(٦) المساعد ٣/ ١٩٨.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٣٤. وينظر أيضا: شرح التسهيل ٤/ ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٣، ورصف المباني ص٣٥٤، والارتشاف ٥/ ٢٣٦٣، والجنى الداني ٥٩٤، والهمع ٢/ ١٦٣.

(٨) ينظر: نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص١٢٧، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ورصف المباني ص٣٥٤، والجنى الداني ص٥٩٤، وبدائع الفوائد ١/ ٩٣، والهمع ٢/ ١٦٣.

الثاني: أنها ظرف زمان بمعنى (حين)، وهذا مذهب ابن السراج[١]، والزجاجي[٢]، وأبي علي الفارسي[٣]، واختاره أبو البقاء[٤]، وابن يعيش[٥]. ورُدَّ هذا المذهب بأن (لما) أجيبت بـــ(ما) النافية، و(إذا) الفجائية، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما، فانتفى أن تكون ظرفًا[٦].

الثالث: أنها إذا دخلت على الفعل الماضي فهي اسم، وإذا دخلت على المستقبل فهي حرف. وهذا مذهب بعض النحاة[٧].

وبذلك يكون ابن مالك قد اختار مذهب سيبويه وصحَّحه، وقوَّى مذهب أبي علي، لكن يبدو أن ابن مالك يرى أن (لما) حرف كما قال سيبويه، وخصوصًا أنه صحَّح هذا القول وأيده.

مجيء جوابها جملة اسمية مع (إذا) الفجائية والفاء:

قد يكون جواب (لما) بـــ(إذا) الفجائية، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾[٨]، لكن أجاز ابن مالك أن يكون جملة ابتدائية مصدرة بالفاء، قال: «ومثال وقوع جواب (لما) جملة ابتدائية قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[٩]»[١٠].

وقال في النظم:

(١) ينظر: الأصول ٢/ ١٥٧، ٣/ ١٧٩. وينظر أيضا: المطالع السعيدة ص٤٧١، والهمع ٢/ ١٦٣.

(٢) ينظر: حروف المعاني ص١١.

(٣) ينظر: كتاب الشعر ١/ ٧٠، ٨٩. وينظر أيضا: شرح التسهيل ٤/ ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٤، ورصف المباني ص٣٥٤، والنكت الحسان ص٢٩٨، والجنى الداني ص٤٩٥، وشفاء العليل ٣/ ٩٧١-٩٧٢، والمساعد ٣/ ١٩٧، والهمع ٣/ ١٦٣.

(٤) ينظر: التبيان ١/ ٣٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤/ ١٠٦.

(٦) ينظر: الدر المصون ١/ ١٦٠.

(٧) ينظر: بدائع الفوائد ١/ ٤٤.

(٨) الأنبياء: ١٢.

(٩) لقمان: ٣٢.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٦.

وقــد يُجــاب بابتــداء مــع فَــا   وبــإذا فُجــاءةٍ قــد يُكتفَــى[١]

وهذا مذهبه أيضًا في التسهيل، قال: «وجوابها فعل ماض لفظًا ومعنى، أو جملة اسمية مع (إذا) المفاجأة أو الفاء» [٢]، وقال أيضًا[٣]: «وربما كان ماضيًا مقرونًا بالفاء». والظاهر من كلامه أنه قليل.

ومعنى ذلك أن ابن مالك أجاز دخول الفاء في جواب (لما) سواء أكان جملة اسمية، أم فعلاً ماضيًا، واستشهد على الأول بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[٤]، وعلى الثاني بقول الشاعر[٥] :

فلما رأى الــرحمن أن لــيس فــيكمُ   رشيدٌ ولا نــاهٍ أخــاه عــن الغــدرِ
فصبَّ علــيكم تغلــب ابنــة وائــلٍ   فكانوا علــيكم مثــل راغبــة البكــر

وقد رد أبو حيان وابن هشام ما ذهب إليه ابن مالك هنا، قال أبو حيان: «ولم يقم دليل واضح على ما ادَّعاه» [٦]، وقال ابن هشام: «الفاء لا تدخل في جواب (لما) خلافًا لابن مالك» [٧].

ولا أرى مانعا من دخول الفاء في جواب (لَمَّا) كما يرى ابن مالك لورود ذلك في الكلام المحتج به، وهو لا يحتاج إلى تأويل.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٢.
(٢) التسهيل ص٢٤١.
(٣) التسهيل ص٢٤١.
(٤) لقمان: ٣٢.
(٥) من الطويل، وهما للأخطل. ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٠٣، والمساعد ٣/ ٢٠٠، وشفاء العليل ٣/ ٩٧٢، والخزانة ٤/ ٤١٨.
(٦) الارتشاف ٤/ ١٨٩٧.
(٧) المغني ١/ ١٨٩.

لولا– ولوما

قال ابن مالك في النظم[١]:

علـــى امتنـــاع لوجـــود دلتـــا (لولا) و(لوما) حَيْثُ باســـمٍ خُـــصَّتَا

وقال أيضا:

وبهمـــا التحـــضيض مِـــزْ وهـــلاَّ ألاَّ كـــــذا وأولهـــــنَّ الفعـــــلا

وقال في الشرح[٢]: «لــ(لولا) و(لوما) استعمالان:

أحدهما: يدلان فيه على امتناع شيء لثبوت غيره».

وهذا كلامه أيضًا في التسهيل، قال: «وتدل أيضًا (لولا) و(لوما) على امتناع لوجوب»[٣]، فــ(لولا) عند ابن مالك: حرف شرط يدل على امتناع شيء لثبوت غيره، وحرف يدل على امتناع لوجوب، والمعنى واحد.

وكان النحاة قد اختلفوا في تحديد مفهوم (لو) ومعناها، وهم في (لولا) كذلك، فهي عند بعضهم[٤] حرف يدل على امتناع شيء لثبوت غيره، وعند آخرين[٥] حرف امتناع لوجود، وقيل: لوجوب، وعند جماعة[٦] حرف امتناع الشيء لوجود غيره، وجعل بعضهم[٧] تفسير معناها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فهي حرف امتناع لوجوب، إذا دخلت على جملتين موجبتين، وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملتين منفيتين، وحرف وجوب لوجود، إذا دخلت على جملة منفية وأخرى موجبة.

وهنا يظهر اختيار ابن مالك في الاستعمال الأول أنهما يدلان فيه على امتناع الشيء لثبوت غيره.

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٠.

(٣) التسهيل ص٢٤٤.

(٤) ينظر: المطالع السعيدة ص٤٦٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٠٤، والجنى الداني ص٦٠٩.

(٦) ينظر: كتاب الشعر ١/ ٨٨، وحروف المعاني ص٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٤٢.

(٧) ينظر: رصف المباني ص٣٦٢.

والاستعمال الثاني لهما قال فيه ابن مالك[١]: «يدلان على التحضيض فيختصان بالأفعال كقوله تعالى[٢]: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞ﴾».

قال في النظم[٣]:

وبهما[٤] التحضيضَ مِزْ وهلاَّ ... ألاَّ كَذا وأوْلِهِنَّ الفعلا

وقد يلي اسمٌ فيه فعلٌ أُعملا ... مؤخرًا أو مضمرًا واذكرْ (ألاَ)

فهي كـ(ألاَّ) إنْ بها عرْضٌ قُصِدْ ... وخصَّها بالفعل حيثما ترِدْ

وقال في الشرح[٥]: «ويدلان[٦] على التحضيض فيختصان بالأفعال، ويشاركهما في التحضيض (هلاّ) و(ألا) وقد يلي حرف التحضيض اسم معمل فيه فعل متأخر أو محذوف لدليل».

وفي موضع آخر يجعل (ألاَ) للتحضيض: «وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل (أَلاَ) المقصود بها العرض نحو: ألا تزورنا»[٧].

وقال[٨]: «وربَّما وَلِيَ حرف التحضيض مبتدأ وخبر كقول الشاعر:

ونُبئتُ ليلى أرسلتْ بشفاعة ... إليَّ فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها»[٩]

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٢.

(٢) الأنعام: ٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٩-١٦٥٠.

(٤) يعني لولا ولوما.

(٥) شرح الكافية الشافية٣/ ١٦٥٥.

(٦) يعني لولا ولوما.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٥.

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٤.

(٩) من الطويل. وينسب لقيس بن الملوح، وهو في ديوانه ص١٩٥، وابن الدمينة، وهو في ديوانه ص٢٠٦ والصمة القشيري. ينظر: شرح الرضي ٢/ ٢٤١، ٣٩٠، وشرح التسهيل ٤/ ١١٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٤، وشرح ألفية ابن مالك ٧١٢، ٧١٩، ورصف المباني ص٤٧٢، وتذكرة النحاة ص٧٩، والجنى الداني ٥٠٩، ٦١٣، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٩، والمغني ١/ ٦٩، ٢/ ١٤٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٥٩، وشرح أبيات المغني ٢/ ١١٩، وشرح التصريح ٢/ ٤١.

فظاهر كلامه هنا أن أحرف التحضيض يليها فعل ظاهر أو مضمر؛ لكونها تختص بالأفعال.

وبهذا يكون لابن مالك في هذه المسألة قولان:

أحدهما: أن هذه الأحرف تختص بالأفعال.

الثاني: أنه قد يلي حروف التحضيض الجملة الاسمية. لكن ذلك قليل أو نادر.

وهذا ظاهر قوله أيضًا في التسهيل. قال: في حروف التحضيض: «ولا يليهن غالبًا إلا فعل ظاهر أو معمول فعل مضمر مدلول عليه بلفظ أو معنى»[1]، فظاهر كلامه هنا أنه قد لا يليها الفعل.

وقد عاد ابن مالك وجعل الأفضل أن يخرَّج هذا الشاهد على إضمار كان الشأنية، قال: «والأجود أن يُنوى بعد (هلاّ) كان الشأنية، ويجعل (نفس ليلى شفيعها) خبرًا»[2]. لكن قوله: (الأجود)، لا ينفي مجيء المبتدأ والخبر في هذا الموضع، والأفضل الإضمار.

ووافقه ابنه بدر الدين فقال: «وقد تلي حروف التحضيض جملة اسمية»[3]، لكنه ذهب إلى أن ذلك شاذ ونادر، وخرَّج الشاهد السابق على إضمار كان الشأنية[4].

ومن مجيء هذه الأحرف للتحضيض قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[5]، وقوله: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[6]، وقوله: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[7]، ومثله قولهم: هلاَّ أكرمت زيدًا، وألاَّ ضربت عمرًا...

وهذه الأحرف عند الجمهور[1] مختصة بالأفعال، فلا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا. قال سيبويه: «وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرًا ومظهرًا، ومقدمًا ومؤخرًا، ولا يستقيم أن يُبتدأ

---

(١) التسهيل ص٢٤٣-٢٤٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٥.

(٣) شرح التسهيل ٤/ ١١٤.

(٤) شرح التسهيل ٤/ ١١٤.

(٥) النور: ١٣.

(٦) الحجر: ٧.

(٧) النور: ٢٢.

يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء، فهلاَّ، ولولا، ولوما، وألاَّ»[٢]. وقال الرماني: «ولا يليها إلا الفعل مظهرًا أو مضمرًا»[٣]. وقال: «وتختص بالفعلية»[٤]، وقال الهروي: «إذا كانت لولا للتحضيض فلا يليها إلا الفعل، ومتى وليها الاسم أُضمر بعدها الفعل»[٥].

وقال المالقي: «ولا يليها إلا الأفعال ظاهرة أو مقدرة»[٦]. وقال أبو حيان: «لا يليها إلا فعل ظاهر أو مضمر»[٧]. وقال ابن هشام: «لا يليه إلا فعل أو معمول فعل»[٨].

واستشهد الجمهور على ذلك بقول الشاعر:

تعدُّون عَقْرَ النِّيب أفضلَ مَجْدِكُمْ ... بني ضَوْطَرَى لولا الكَميَّ المُقَنَّعَا[٩]

أي: لولا تعقرون، أو تعدون، أو تبارزون، أو تقتلون، أو تغلبون، الكميَّ المقنعَ.

وقول الآخر:

ألاَ رجلا جزاه اللهُ خيرًا ... يدل على محصّلة تبيتُ[١٠]

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٩٨، ٣/ ١١٥، ومعاني الحروف ١٥٨، ١٧٦، والأزهية ١٧٠، والمفصل ٣١٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٨ وشرح المفصل ٨/ ١٤٤، ورصف المباني ص ١٦٥، ١٧٠، ٣٦١، ٤٧١، والارتشاف ٥/ ٢٣٧١-٢٣٧٢، وتذكرة النحاة ٧٨-٧٩، والنكت الحسان ٢٨٧، والجنى الداني ٥٠٩، ٦٠٦، ٦١٣، والمغني ١/ ٧٤، ١٦٩، وشرح ابن عقيل ٤/ ٥٦، والهمع ٢/ ٧٦-٤٧٧.

(٢) الكتاب ١/ ٩٨.

(٣) معاني الحروف ١٧٦.

(٤) معاني الحروف ص١٥٨.

(٥) الأزهية ص١٧٠.

(٦) رصف المباني ص٣٦١. وينظر: ص١٦٥، ١٧٠.

(٧) الارتشاف ٥/ ٢٣٧١.

(٨) المغني ١/ ٢٧٦.

(٩) من الطويل وقائله جرير في ديوانه ص٢/ ٩٠٢. ينظر: الجمل في النحو للزجاجي ص٣١١، وحروف المعاني للزجاجي ص٤، ومعاني الحروف للرماني ص ١٧٦، والخصائص ٢/ ٤٥، والأزهية ١٦٨، والمفصل ص٣١٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٩، ٣٣٤، ٢/ ٢١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٢، وشرح المفصل ٢/ ٣٨، ١٠٢، ٨/ ١٤٤، ورصف المباني ٣٦٢، والجني الداني ص٦٠٦، والارتشاف ٥/ ٢٣٧١، وشرح الألفية ص٧١٨، وشرح التسهيل ٤/ ١١٤، والمساعد ٣/ ٢٢٠، والمغني ١/ ٢٧٤، والمقاصد الشافية ٦/ ١٩٦، وشرح الأشموني ٤/ ٥١، والخزانة ١/ ٢٤٥، ٣/ ٥٥، والدرر ١/ ١٣٠.

(١٠) من الوافر، وقائله عمرو بن قعاس. ينظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨، ومعاني الحروف ص١٥٨، والأزهية ١٦٤، وشرح =

أي: ألا ترون، أو ألا تعرفون رجلاً...

وذهب بعض النحاة[١] إلى أن هذه الأحرف يجوز مجيء الجملة الابتدائية بعدها، ونُسب هذا القول للكوفيين[٢]. وجعلوا منه قول الشاعر:

ونُبئتُ ليلى أرسلتْ بشفاعة إليَّ فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها[٣]

وهذا عند الجمهور[٤] شاذ؛ ولذا خرَّجوا هذا الشاهد بعدة أوجه منها:

١- أنه على تقدير (كان) الشأنية[٥]. أي: فهلاًّ كان نفسُ ليلى شفيعُها. فاسم كان ضمير الشأن محذوف. والجملة الاسمية خبرها.

٢- أنه على تقدير فعل محذوف بعد هلاَّ[٦]، أي: فهلاّ شفعتْ نفسُ ليلى شفيعها؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس، فتكون (نفس) فاعل لفعل محذوف يفسره (شفيعها)، و(شفيعها) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي شفيعها. ونُسب هذا التخريج للبصريين[٧].

٣- أن الجملة الاسمية بعد (هَلاَّ) نابت عن الجملة الفعلية، وقامت مقامها[٨]، وإنما استعمل ذلك مراعاة للمضارعة التي بين المبتدأ والفاعل في أن كلاً منهما مُخبرٌ عنه،

وشرح المفصل ٢/ ١٠١، ٧/ ٥، ٩/ ٨٠، ورصف المباني ص١٦٦، والجنى الداني ص٣٨٢، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٠٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٦، والخزانة ٣/ ٥١، ٤/ ٨٩، ١٩٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٤، ٢/ ٦٤١.

(١) ينظر: الارتشاف ٥/ ٢٣٧١، والجنى الداني ٥٠٩، والهمع ٢/ ٤٧٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٦/ ٢٠٤.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٦٤].

(٤) ينظر: رصف المباني ص٤٧١، والجنى الداني ص٥٠٩.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٦٥٥، وشرح التسهيل ٤/ ١١٤، وتذكرة النحاة ص٧٩، والجنى الداني ص٦١٣، والمغني ١/ ٦٩، ٢/ ١٤٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٥٩، وشرح أبيات المغني ٢/ ١٢٠.

(٦) ينظر: الجنى الداني ص٦١٣، والمغني ١/ ٦٩، وشرح أبيات المغني ٢/ ١٢٠.

(٧) ينظر: شرح شواهد المغني ١/ ٧٩، والخزانة ٣/ ٦١، والدرر ٢/ ٨٤.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤١، ٣٩٠، والمغني ٢/ ١٤٦.

وأنهما مرفوعان، وكل واحدة من الجملتين تعطف على الأخرى. وهذا رأي بعض النحاة[(١)].

وبهذا يتضح أن ابن مالك قد وافق جمهور النحاة في هذه المسألة.

وأرى جواز مجيء الجملة الاسمية بعد حروف التحضيض، نحو: هلاّ زيد قائم، كما قال به بعض النحاة، لكنه قليل.

(١) ينظر: الخزانة ٣/ ٦١، وشرح أبيات المغني ٢/ ١٢٠

لولاي ولولاك ولولاه

قال ابن مالك في النظم[١]:

ونحو (يا) لولاي مجرور لدَى عمروٍ ورَفَعهُ سعيدٌ أيَّدَا
وأنكر استعمالَه المبردُ وللمجيز حججٌ لا تُجحدُ

وقال في الشرح[٢]:«أما لولا فإذا وليها مضمر فالمشهور كونه أحد المضمرات المرفوعة المنفصلة؛ لأنه في موضع ابتداءٍ قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٣].

ومن العرب من يقول: لولاي ولولانا إلى لولاهن، وزعم المبرد أنه لا يوجد في كلام من يحتج بكلامه، وما زعمه مخالف لقول لسيبويه وأقوال الكوفيين.

وأنشد سيبويه[٤] :

وكَمْ مَوطنٍ لولايَ طِحْتُ كما بأجرامهِ مِن قُلَّة النِّيق مُنْهَوِي

وأنشد الفراء[٥] :

أَتُطمعُ فينا منْ أَراقَ دِماءَنا وَلَوْلاَكَ لَمْ يَعرضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وإلى هذين البيتين وأمثالهما أشرت بقولي:

... ... وللمجيز حججٌ لا تُجحدُ

ومذهب سيبويه في ياء (لولاي) وأخواتها أنها في موضع جر بـ(لولا) لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٤-٧٨٨.

(٣) سبأ: ٣١.

(٤) من الطويل، وقائله يزيد بن الحكم الثقفي. ينظر: الكتاب ١/ ٣٨٨، والكامل للمبرد ٣/ ١٤٨، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ومعاني القرآن للفراء٢/ ٨٥، والخصائص ٢/ ٢٥٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١٢، وشرح المفصل ٣/ ١١٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٦، والهمع ٢/ ٣٣، والخزانة ١/ ٤٩٥، والجنى الداني ٦٠٣.

(٥) من الطويل، وقائله عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان. ينظر: شرح الكافية الشافية٢/ ٧٨٧، والعيني ٣/ ٢٦٠، وشرح المفصل ٣/ ١٢٠، وبلا نسبة في معاني القرآن٢/ ٨٥.

والنصب هنا ممتنع؛ لأن الياء لا تُنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية واجبةً أو جائزةً.

ولا تخلو منها وجوبًا إلا وهي مجرورة، وياء (لولاي) خالية منها وجوبًا؛ فامتنع كونها منصوبة، وتعيَّن كونها مجرورة.

وفي ذلك مع شذوذه استيفاء حق لـــ(لولا) كان فَتُرِك.

وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك أن تجر الاسم مطلقًا، لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبيه على موجب العمل بالأصل فجروا بها المضمر المشار إليه. ومذهب الأخفش: أن الياء وأخواتها بعد بـــ(لولا) في موضع رفع نيابةً عن ضمائر الرفع المنفصلة».

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار، أنها حرف جر، فجعل لولا في مثل: لولاي ولولاك ولولاه حرف جر، والضمير في محل جر بها، وعلَّل لاختياره بأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، والنصب هنا ممتنع؛ لأن الياء لا تُنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية وجوبًا أو جوازًا، ولا تخلو منها وجوبًا إلا وهي مجرورة، وياء (لولاي) خالية منها وجوبًا؛ فامتنع كونها منصوبة، وتعيَّن كونها مجرورة.

ويرى ابن مالك أن اعتبار لولا حرف جر في مثل هذا شاذ، لكن فيه استيفاء حق لـــ(لولا) كان فَتُرِك، وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك أن تجر الاسم مطلقًا، لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبيه على موجب العمل بالأصل فجروا بها المضمر المشار إليه.

وبهذا يكون ابن مالك قد اختار هنا مذهب سيبويه، كما ردَّ كلام المبرد بقوله: «ومن العرب من يقول: لولاي ولولانا إلى لولاهن، وزعم المبرد أنه لا يوجد في كلام من يحتج بكلامه، وما زعمه مخالف لقول لسيبويه وأقوال الكوفيين»[1]. واستشهد بقول الشاعر[2]:

وكَمْ مَوطنٍ لولايَ طِحْـــتُ كمـــا هَـــوَى بأجرامِهِ مِن قُلَّـــة النِّيـــق مُنْهَـــوِي

وإذا ولي (لولا) ضمير رفع منفصل فهو في موضع ابتداء اتفاقًا، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٠.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٦٩].

أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[١]. لكن إذا وليها الضمير المتصل. فالأصل أن النحاة في (لولا) إذا وليها الضمير المتصل على قولين:

أحدهما: أنها حرف جر والضمير معها في موضع جر بها. هذا قول سيبويه[٢]. واختاره المرادي[٣].

الثاني: أنها على بابها والضمير معها في موضع رفع نيابة عن ضمائر الرفع المنفصلة. وهذا قول الأخفش[٤]، والكوفيين[٥]، واختاره المالقي[٦]، وذهب المبرد[٧] إلى أن (لولا) لا يتصل بها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر، وأن ذلك ليس في كلام من يحتج به.

مما سبق يتضح أن ابن مالك اختار في لولا أنها إذا وليها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر، فهي حرف جر، والضمير في محل جر بها. وهذا مذهب سيبويه.

---

(١) سبأ: ٣١.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣٨٨، وينظر أيضًا: شرح المفصل ٣/ ١١٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١٢، والجنى الداني ص٦٠٣.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص٦٠٢-٦٠٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٣/ ١١٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١٢، والجنى الداني ص٦٠٤.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢١٢.

(٦) ينظر: رصف المباني ص٣٦٤.

(٧) ينظر: المقتضب ٣/ ٧٣.

الفصل الخامس

منهج ابن مالك في تناوله حروف المعانِي

وجاء في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: طريقته في الحكم.

المبحث الثاني: طريقته في الاختيار.

المبحث الثالث: طريقته في النقل والاستدلال.

المبحث الأول: طريقته في الحُكم:

انتهج ابن مالك منهج النحاة من قبله في الحكم على الكلام العربي بالأحكام المختلفة، وإن كان يرى أن لغات العرب كلها حجة، كما قال ابن جني [١]:« باب اختلاف اللغات وكلها حجة، واعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك» وعليه فلا يصحُّ أن تُرَدَّ إحداها بالأخرى، ولكن ترجحَّ إحداها على الأخرى إذا كانت أقوى قياسا.

وكان هذا هو مذهب ابن مالك، فقد ذهب مثلاً إلى أن لغة بني تميم في ترك إعمال (ما) النافية عمل ليس أقيس من لغة أهل الحجاز الذين أعملوها، وذلك لأن (ما) حرف غير مختص، فلا يستحق عملاً، قال: «ترك إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز، وكذا قال سيبويه وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصًا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصًا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كــ(ما) النافية ألا يكون عاملاً، إلا أن شبهها بليس سوَّغ إعمالها» [٢].

فابن مالك يرى أن الإنصاف يقتضي قبول الروايتين مع أن إحداهما أقيس من الأخرى.

ولابن مالك طريقة في إطلاق الأحكام النحوية، فاستعمل الألفاظ المختلفة في أحكامه، فعند الصحة والاطراد ونحوها أصدر أحكاما مختلفة وهي: الأصحّ، والصحيح، وصحَّ، وأكثر، والأكثر، وكثير، والكثير المطرد، والكثير، وكَثُر، وجائز، وجاز، ويجوز، وأقوى الاحتجاج، وحجَّة، وغالبًا، والغالب، وأجود، والأجود، ومتفق عليه، وأقيس، وحتم، ووجَبَ، ولا يمنع.

وعند القلة والضرورة والشذوذ ونحوها أصدر أحكاما مختلفة وهي: قلَّ، وقليل، والقليل الجائز، والقليل المخصوص بالضرورة، ويقل، وقلَّما، ورُبَّما، ونَزْر، وضَعُف، وضعيف، وضعيف قليل، ووَهَن، وشَذَّ، وشذوذ، واضطرار، وضرورة، والضرورة، وفي شعر، ورديء، وارْدُدْ، وبُطْل، وممتنع، وخالِفْ، وغاية الغرابة، ولا حجة فيه، وليس جائزًا، ولن يُستعمل، وليس صحيحًا، وغير جائز، وليس بمصيب.

---

(١) ينظر: الخصائص ٢/ ١٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤-٤٣٥.

وسأسوق نماذج فيما يأتي تدل على إطلاق ابن مالك هذه الأحكام:

فمن النوع الأول:

الأصح:

منه قوله في الجزم بـــ(إذا) قال: «والأصحُّ منع ذلك في النثر» (١).

الصحيح:

منه قوله في جزم الفعل إذا سقطت فاء السببية إنْ قُصد الجزاء، واختلاف النحاة في الجازم، في نحو: زرني أكرمك، ولا تعصِ الله تنلْ رضاه...، إذ ذهب كثير من المتأخرين إلى أنه مجزوم بشرط مقدر، لكن ابن مالك ذهب إلى أن الفعل مجزوم بالطلب لما فيه من معنى الشرط. قال: «والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إنْ) بل تضمُّن لفظ الطلب معناها مُغْنٍ عن تقدير لفظهًا» (٢).

-ومنه قوله في حرفية (إذ ما) واسميتها: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه»(٣)، أي في كونها حرفًا.

-وقوله في الجزم بـــ(كيف): «أشرت إلى أن إهمال (كيف) وعدم الاعتداد بها في أدوات الشرط هو المذهب الصحيح» (٤).

-وقوله في (لَمَّا) والخلاف في حرفيتها: «والصحيح قول سيبويه»(٥)، أي في كونها حرفًا.

صَحَّ:

منه قوله في النظم عن حذف الفاء من جواب (أمَّا):

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٤.

وحَذْفُ ذي الفا مع قول صَحَّ فِيْ نثر ودون القول في شعر قُفِيْ[١]

أكثر:

منه قوله في جواز تسكين لام الأمر بعد الواو والفاء وثُمَّ، إذ ذهب إلى أن تسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، فقال: «وتسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها»[٢].

- وقوله في دخول لام الأمر ولا الناهية (الطلبية) على فعل المتكلم: «أي دخول اللام على أفعل ونفعل أكثر من دخول (لا) عليهما»[٣].

- وقوله في الفصل بين الهمزة وما عطفت عليه (أم): «ولكن عدم الفصل أكثر»[٤].

- وقوله في استعمال (لو) في الماضي: «ثم نبَّهت على أن أكثر استعمالها في المضي»[٥].

الأكثر:

منه قوله في الفاء العاطفة ومجيئها للسبب: «والأكثر كون المعطوف بها مسببًا والمعطوف سبب»[٦].

- ومنه قوله في مجيء (أم) المنقطعة للإضراب: «والأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهامًا»[٧].

- وقوله في معنى (لو) الشرطية: «بل الأكثر كون الثاني والأول غير واقعين»[٨].

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٣.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٤.
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٨.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣١.
(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦.
(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩.
(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣١.

كثير:

منه قوله في النظم في زيادة الباء:

وبَعْـــدُ بالبـــا قـــد يجـــرُّون الخـــبرْ   كغيرهـــــم وذا كـــــثير اشـــــتهر[١]

الكثير المطرد:

منه قوله في حذف لام الأمر وإبقاء عملها إذ جعل ذلك على ثلاثة أضرب أولها: الكثير المطرد. قال: «فالكثير المطرد الحذف بعد أمر بقول، نحو قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٢] أي: ليقيموا، فحذفت اللام لأنه بعد (قُلْ)» [٣].

الكثير:

منه قوله في قلة دخول لام الأمر على فعل فاعل مخاطب استغناءً بصيغة (افْعَلْ): وأن الكثير أن تدخل على فعل ما لم يُسَمَّ فاعله.

قال: «والكثير دخولها على فعل ما لم يُسَمَّ فاعله مطلقًا» [٤].

كثر:

- منه قوله في النظم في حذف لام الأمر وبقاء عملها [٥]:

وحذف هذي اللامِ بعـــد قُـــلْ كَثُـــرْ   ... ...

جائز:

منه قوله في إجراء الكوفيين (غير) مجرى النفي فينصب الفعل معها بعد فاء السببية، نحو: أنا غير آتٍ فأكرمَك، وأن ابن السراج لم يجوز هذا وردَّه، لكن ابن مالك وافق الكوفيين في ذلك وجوَّز ما ردَّه ابن السراج، فقال: «وهو عندي جائز» [١].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤.

(٢) إبراهيم: ٣١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٥.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠.

-ومنه قوله في (ألاَ) الاستفتاحية، إذ أجاز أن تصدر بها الجملة الاسمية والفعلية: «بل جائز أن تصدَّر بها جملة اسمية...وجملة فعلية» (٢).

-ومنه قوله في مجيء (حتى) للترتيب: «وهي بالنسبة إلى الترتيب كالواو، فجائز كون المعطوف بها مصاحبًا...وجائز كونه سابقًا» (٣).

جاز:

منه قوله في اللام التي تقع بعد نفي غير كان، قال: «وكذا لو وقع بعد نفي غير كان، نحو: ما وعظتك لتغضب بل لترهب، ولو أظهرت (أنْ) فقلت: ما وعظتك لأن تغضب لجاز» (٤).

يجوز:

منه قوله في (أنْ) المصدرية ووصلها بالأمر، إذ ذهب إلى أنه لو كان الذي قبلها غير جملة حُكم عليها بأنها مصدرية لا مفسرة، نحو: إشارتي إليه أن اصبر، كما أنه يجوز أن تكون (أنْ) مصدرية ولو كانت بعد جملة تامة. قال: «ويجوز كونها بعد التمام مصدرية»(٥).

-وقوله في الفصل بين الهمزة وما عطفت عليه (أم) قال: «ويجوز أن يفصل بين الهمزة وبين ما عطفت عليه (أم)» (٦).

-وقوله في حذف الفاء من جواب (أمَّا). قال: «ويجوز حذف الفاء بعدها إذا كان المقرون بها قولاً باقيًا ما هو محكي به» (٧).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٥.
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١١.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٩.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٠.
(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٨.
(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٨.

أقوى الاحتجاج:

منه قوله في حذف الهمزة التي مع (أم) المتصلة كما هو مذهب الأخفش الذي أجاز حذف الهمزة في الاختيار وإن لم يكن بعدَها (أم). قال: «وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول النبي ﷺ لجبريل عليه السلام: ((وإن زنَى وإن سرق؟ فقال: وإن زنَى وإن سرق))[١]» [٢].

حُجَّة:

منه قوله في وقوع (أم) المتصلة بين جملتين ابتدائيتين إذا كان الكلام بمعنى أي، قال: «ففي هذا البيت حجة على وقوع (أم) المتصلة بين جملتين ابتدائيتين لأن المعنى معنى أي»[٣]، يعني قول الشاعر:

ولست أُبالي بعد فقديَ مالكًا ... أموتِيَ ناءٍ أم هو الآن واقعُ[٤]

غالبًا:

منه قوله في حذف الفاء الواقعة في جواب (أما) قال:

«ولا تحذف غالبًا دون مقارنة قول إلا في ضرورة شعر» [٥].

الغالب:

منه قوله في كون (حتى) للغاية، إذ جعل هذا هو الغالب فيها، «والغالب كون ما بعدها في النصب غاية لما قبلها» [٦].

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٧].

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٤.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٥].

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٨.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٢.

أجود:

منه قوله في حذف اللام وإثباتها من جواب (لو) المنفي بـــ(ما). «وإن كان منفيًّا بـــ(ما)- يعني الجواب- جاز لحاقها والخلو منها إلا أن الخلو منها أجود» (١).

الأجود:

منه قوله في حروف التحضيض وهل تليها الجملة الابتدائية أم لا؟ إذ علق على قول الشاعر:

ونبئـــت ليلـــى أرســـلتْ بـــشفاعةٍ إليَّ فهـــلاَّ نفـــسُ ليلـــى شـــفيعُها(٢)

فقال: «والأجود أن يُنوى بعد هلاَّ كان الشأنية، ويجعل (نفس ليلى شفيعها) خبرًا».

متفق عليه:

منه قوله في إجراء التقليل مجرى النفي فينصب الفعل معه بعد فاء السبب نحو: قلما تأتينا فتحدثَنا، إذ ذهب إلى أن هذا متفق عليه، فقال: «فجواز هذا وأمثاله متفق عليه» (٣).

أقيس:

منه قوله في لغة بني تميم في إهمال (ما) وترك إعمالها عمل (ليس): «ترك إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز» (٤).

حَتْم:

منه قوله في النظم في نصب الفعل بأنْ واجبة الإضمار بعد الفاء المجاب بها نفي أو طلب (فاء السببية):

وبعد فـــا جـــوابِ نَفْـــيٍ أو طلـــب بأنْ وحَتْمٌ ســـترها الفعـــل انتـــصب(٥)

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٠.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٦٤].

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٧.

-ومنه قوله في نصب الفعل بعد (حتى) بأن مضمرة وجوبًا.

وبعـــد حتَّـــى هكـــذا إضـــمارُ أنْ   حتمٌ كـــ(جُدْ حتى تَسُرَّ ذا حَـــزَنْ) [(١)]

وقوله في الجزم بـــ(إذ) و(حيث) مقرونتين بـــ(ما)، قال في النظم:

ووَصْلُ إذ وحيـــث في الـــشرط بمـــا   حتم ومـــع غيرهمـــا لـــن يُحْتَمـــا[(٢)]

وَجَبَ:

منه قوله في (إذ ما) واختلاف النحاة فيها من حيث الاسمية والحرفية. «فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها» [(٣)].

لا يمنع:

منه قوله في (أم) المتصلة: «ولا يمنع كونهما جملتين ابتدائيتين، إذا كان معنى الكلام معنى (أيّ)[(٤)]، فهو يجيز أن يكون مصحوبا (أم) جملتين اسميتين» إذا كان معنى الكلام معنى (أيّ).

ومن النوع الثاني:

قلَّ:

منه قوله في النظم في حذف اللام من جواب لولا:

... ...   وســـــــقوط الـــــــلام قَـــــــلّ[(٥)]

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٩.

قليل:

أحيانًا يصرِّح ابن مالك بهذا اللفظ، وأحيانًا لا يصرِّح به، لكنه يظهر من كلامه، وبخاصة عند استخدامه (قد) مع المضارع؛ لأنها تدل على التقليل، وقد قال ابن مالك نفسه: «لأن (قد) مع المضارع تدل على التقليل» [١].

فمن استخدام هذا اللفظ صراحة، قوله في حديثه عن (لو) وأنه يليها الماضي بكثرة والمستقبل قليلاً: «وأن استعمالها في الاستقبال قليل» [٢].

-ومنه قوله في حذف اللام من جواب (لو) قال: «وخلوه -يعني الجواب- من اللام في الإثبات قليل»[٣] وقوله في النظم:

... ... ومـــع الاثبـــات قلـــيلاً تفُقَـــد[٤]

ومن استخدامه إياه من دون تصريح، قوله عن إجراء الكوفيين الحصر بـــ(إنما) مجرى النفي، فينصب الفعل بعد فاء السببية، نحو قولهم: إنما هي ضربة من الأسد فتحطمَ ظهره. قال في النظم:

وبعـــد إنمـــا وقـــولٍ كمـــلا قد يُنصب الفعل الـذي فـاءً تـلا[٥]

فظاهر كلامه هنا أن ذلك قليل.

-وقوله في النظم في تسكين لام الأمر بعد الواو والفاء وثُمَّ:

واللام قـد تـسكن بعـد الفـا وثمّ والواو نحو: مـن يُكـارِمْ فلينـدمْ[٦]

وظاهر كلامه أن هذا أيضًا قليل.

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٣.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٠.
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٩.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٩.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٨.
(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠.

-وقوله في إهمال (لم) ورفع الخبر بعدها: «ثم بيَّنت أن (لم) قد تهمل فيليها الفعل مرفوعًا» (١).

-وقوله في أن (حتى) تكون للتعليل: «وقد تكون للتعليل، وعلامتها أن يحسن في موضعها كي» (٢).

-وقوله في اسم أنَّ وكأنَّ إذا خُفِّفتا: «وقد تظهر أسماؤهما» (٣).

-وقوله في مجيء الفاء العاطفة بمعنى الواو: «وقد يعطف بها لمجرد التشريك فيحسن في موضعها الواو» (٤).

-وقوله في مجيء (أم) المنقطعة للإضراب والاستفهام: «وقد يتجرد بها الإضراب» (٥).

القليل الجائز:

منه قوله في حذف لام الأمر وبقاء عملها، وقد جعل على ثلاثة أضرب، هذا ثانيها: «والقليل الجائز في الاختيار بعد قول غير أمر» (٦).

القليل المخصوص بالضرورة:

منه قوله في حذف لام الأمر وبقاء عملها، فقد يكون هذا الحذف ضرورة: «والقليل المخصوص بالاضطرار الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بغيرها» (٧).

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٤.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٢.
(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٦.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٧.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩.
(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٦.
(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٠.

يقلُّ:

منه قوله في دخول لام الأمر على المخاطب: «ويقل دخول هذه اللام على فعل فاعل مخاطب، استغناءً بصيغة (افْعَلْ)» (١).

قلَّما:

ما منه قوله في دخول لام الأمر على المخاطب، قال في النظم:

وقـــلَّ مـــا تجـــيء في الخطـــابِ مع فاعلٍ نحـو: لِتعـرفْ مـا بِـي (٢)

-وقوله في دخول لام الأمر، و(لا) الناهية على فعل المتكلم، إذ أشار إلى أن ذلك يكون قليلاً:

وقـلَّ مـا تـدخل ذي الـلام ولا أفعـل أو نفعـل... ... (٣)

-وقوله في حذف اللام من جواب (لو)، قال: «وقلما يخلو- يعني جواب لو- من اللام إن كان مثبتًا» (٤).

رُبَّما:

منه قوله في النظم في مجيء (أو) بمعنى الواو:

وربمـا عاقبـتِ الـواو إذَا لم يُلْفَ ذو النطـق لِلَـبْسٍ مَنْفَـذَا (٥)

-وقوله في حذف الهمزة التي قبل (أم) المتصلة اكتفاءً بتقديرها:

وربمـا أُسـقطتِ الهمـزة إنْ كان خفـا المعـنى بحـذفها أُمِـنْ (٦)

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٠.

-وقوله في حروف التحضيض وما يليها: «ورُبَّما وَلِيَ حروف التحضيض مبتدأ أو خبر» (١).

-وقوله في (لو) واستعمالها في الماضي كثيرًا، وفي المستقبل قليلاً:

وفي المــــضي اســــتعملتْ ورُبَّمَــــا أصــــحبها الآتِــــيَ مــــن تكلمَــــا(٢)

-وقوله في حذف اللام من جواب لولا المثبت: «وربما خلا منها المثبت» (٣).

نَزُر:

منه قوله في حذف لام الأمر وإبقاء عملها قال في النظم:

... ... وبعد قــولٍ غــير أمــرٍ قــدْ نَــزُرْ(٤)

ضَعْف:

قال به ابن مالك حين أشار إلى رأي الزمخشري في أن (لن) لتأبيد النفي قال: «ثم أشرت إلى ضَعْفِ قول من رأى تأبيد النفي بلن، وهو الزمخشري في أنموذجه» (٥).

ضعيف:

منه قوله في (لات) العاملة عمل ليس إذا جاءت بعدها (هنَّا) كما في قول الشاعر:

حنَّــــتْ نَــــوارُ ولات هَنَّــــا حَنَّــــتِ وبدا الذي كانــت نــوارُ أجنَّــتِ(٦)

إذ ذهب ابن مالك إلى تخطئة ابن عصفور في مذهبه بأن (لات) في مثل ذلك عاملة، و(هنَّا) اسمها، فقال: «وهذا الوجه ضعيف» (٧).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥١.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١.

(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢١٥].

(٧) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٥.

-وقوله في (أنْ) المصدرية حينما ذهب الأخفش إلى زيادتها وإعمالها محتجًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[1]، فضَّعف ابن مالك هذا القول، فقال: «ما ذهب إليه أبو الحسن- رحمه الله- ضعيف»[2].

ضعيف قليل:

أحيانًا يجمع ابن مالك بين هذين اللفظين، ومن ذلك قوله في مذهب الكوفيين في جواز حذف (أنْ) مع بقاء نصب الفعل بعدها قياسًا وإن لم يكن لها عوض: «وأما بقاء النصب بعد حذف (أنْ) في غير ذلك فضعيف قليل»[3].

وَهَن:

منه قوله في مذهب الأخفش في جواز زيادة (أنْ) وإعمالها بعد (مالنا) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[4]:

وبعد (مالنا) رأى أبو الحسَنْ   نصبًا بأنْ مزيدةً رأيًا وَهَنْ[5]

شَذَّ:

منه قوله في وقوع (أنْ) الناصبة بعد عِلْمٍ خالص: «ثم أشرت إلى أن وقوع (أنْ) الناصبة بعد علم خالص قد شَذَّ في قراءة بعض القراء: {أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجعَ إِلَيْهِمْ} [طه: ٨٩]، وفي قول الشاعر:

نرضى عن الله أن الناس قد علموا   ألا يدانينَا من خلقه بشرُ»[6]

-وقوله في حذف (أنْ) ونصب الفعل:

---

(١) البقرة: ٢٤٦.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٨.
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٩.
(٤) البقرة: ٢٤٦.
(٥) شرح الكافية لشافية ٣/ ١٥١٤.
(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١١٣].

وشذَّ حذف (أنْ) ونــصبٌ في سِــوَى ما مَرَّ فاقبلْ منــه مــا عَــدْلٌ رَوَى[١]

-وقوله في إهمال بعض العوامل حملاً على مثيلاتها التي لا تعمل، قال: «وشَذَّ إهمال (متى) حملاً على (إذا)، وإهمال (إنْ) حملاً على (لو)، وإهمال (لم) حملاً على (ما)» [٢].

-وقوله رفع الفعل بعد (لم):[٣] وشَذَّ رفعٌ بعد (لم).

-وقوله في (إنْ) الشرطية، وإهمالها: «وشَذَّ إهمال إنْ حملاً على لو» [٤].

-وقوله في إهمال (متى)، و(إنْ)، و(لم) حملاً على ما يشابهها:

وشــذ إهمــال مــتى وإنْ ولَــمْ حملا علــى أشــباهها مــن الكَلِــمْ[٥]

-وقوله في إهمال (متى): «وشذ إهمال (متى) حملاً على (إذا)» [٦].

شذوذ:

منه قوله في المحذوف مع (لات) العاملة عمل ليس، إذ ذهب إلى شذوذ رفع الخبر اسمًا، وجعل المحذوف خبرًا. فقال: وقد نبَّهت على شذوذ رفع الخبر الثابت اسمًا، وجعل المحذوف خبرًا [٧].

اضطرار:

منه قوله في حذف لام الأمر وإبقاء عملها [٨]:

ودون قــولٍ في اضــطرار حُــذِفَا نحــو يكــن للخــير منــك فاعْرِفَــا

-وقوله في (لم) وما تنفرد به، إذ ذهب إلى أن الفصل بينها وبين مجزومها يكون اضطرارًا.

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٨.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١.
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٠.
(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١.
(٧) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٣.
(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠.

فقال: «وانفردت (لم) بأشياء منها: أن فصل بينها وبين مجزومها اضطرارًا» [(١)].

-وقوله في حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط [(٢)]:

وفي اضطرار حَذْفُ ذي الفـــاء وُجِـــدْ ... ...

ضرورة:

منه قوله في حذف الفاء من جواب (أمَّا): «ولا تحذف غالبًا دون مقارنة قول إلا في ضرورة شعر» [(٣)].

الضرورة:

منه قوله في (لا) الناهية (الطلبية) إذ الفصل بينها وبين مجزومها ضرورة: «وقد فُصل أيضًا بين (لا) ومجزومها في الضرورة» [(٤)].

-وفي حديثه عن حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط. قال: «وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة» [(٥)].

في شعر:

ويستخدمه ابن مالك للتعبير عن الضرورة الشعرية. قال في النظم في الفصل بين (لم) و(لا) الطلبية وبين مجزوم كل منهما:

وفَصْلُ مجزومٍ بـــــ(لم) و(لا) الطلـــبْ ... في شعر اســـتعمله بعـــض العـــربْ[(٦)]

رديء:

منه قوله في الفصل بين (لا) الطلبية ومجزومها في قول الشاعر:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٨.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١.

وقـــالوا: أخانـــا لا تخـــشّعْ لظـــالِمٍ عزيزٍ ولا ذا حَـــقٍّ قومـــك تظلـــمِ(١)

قال: «أراد: لا تظلم ذا حق قومك، وهذا رديء»(٢).

ارْدُدْ:

منه قوله في إشارته إلى ضعف قول الزمخشري في تأبيد النفي بلن:

ومـــن رأى النفـــي بلـــن مؤبـــدَا فقولَـــه ارْدُدْ وخلافَـــه اعـــضُدا(٣)

بُطْل:

منه قوله فيما روي عن النصب بـــ(لم) كما ذكره بعضهم:

... ... وقـــــــد زُعِـــــــمْ نصبٌ بها وبُطْـــلُ ذا القـــولِ عُلِـــمْ(٤)

ممتنع:

منه قوله في (لكنْ) ودخول الواو عليها، إذ ذهب إلى أن (لكن) في هذه الحالة غير عاطفة، ويقدر ما بعدها جملة معطوفة على ما قبلها بالواو، وقال: «لأن بقاء (لكنْ) بعد الواو عاطفة ممتنع لامتناع دخول عاطف على عاطف»(٥).

خالِفْ:

منه قوله في رده منع ابن أبي الربيع العطف بـــ(لا) بعد الماضي إلا مع التكرار:

وخـــالفِ الـــذي أبَـــى عطفًـــا بـــلا في نحو: قال جعفـــر لا ابـــن العـــلا(٦)

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٤٤].

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٨.

(٣) شرح الكافية الشافية٣/ ١٥١٥.

(٤) شرح الكافية الشافية٣/ ١٥١٥.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠١.

غاية الغرابة:

منه قوله في الحروف التي يُتلقى بها القسم: «جواب القسم قد يُنفى بـــ(لن)، و(لم)، وذلك في غاية الغرابة» (١).

لا حجَّة فيه:

منه قوله في ردّه على الزمخشري ومذهبه في الجزم بـــ(لو) في الشعر: «وأجاز الجزم بها في الشعر قوم، منهم ابن الشجري، واحتج بقول الشاعر (٢):

لـــو يـــشأْ طـــار بـــه ذو ميعـــةٍ ... ...

وهذا لا حجة فيه» (٣).

ليس جائزًا:

منه قوله في الجزم بـــ(إذا):

وشَـــذ جـــزم بـــــ(إذا) في الـــشعرِ ولـــيس ذاك جـــائزًا في النثـــرِ (٤)

ليس صحيحًا:

منه قوله في منع الزجاجي العطف بـــ(لا) بعد الفعل الماضي: «ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب (معاني الحروف) أن يعطف بـــ(لا) بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك صحيحًا» (٥).

غير جائز:

منه قوله في لام الجحود والنفي قبلها: «بخلاف الواقعة بعد نَفْيٍ فإن إظهار (أنْ) بعدها غير جائز» (٦).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٨.
(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١٦٣].
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٣.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٩.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٢.
(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٩.

ليس بمصيب:

منه قوله في مجيء الواو للترتيب من عدمه: «وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب، وليس بمصيب» (١).

المبحث الثاني: طريقته في الاختيار:

مضى فيما عرضت من مسائل البحث عند الحديث المطول عن حروف المعانِي ما لابن مالك من آراء واختيارات وانتقادات، ولكني أقول هنا:

عُنِي ابن مالك بذكر مسائل الخلاف النحوي، ونصّ في أكثر المواضع على أصحاب المذاهب من المتقدمين والمتأخرين، فهو يذكر مسائل الخلاف ويدلي برأيه فيها، فإما أن يرجِّح ويختار، أو يرد ويضعف، أو يذكر الآراء دون تحيز، أو يكون له رأيه فيدلي به، وهو قبل ذلك وبعده صاحب منهج جديد يميل إلى التجديد والاجتهاد وآية ذلك أنه ذهب في الاستشهاد مذهبًا يكاد ينفرد به؛ إذ يستمد شواهده أولاً من القرآن الكريم، فإن لم يجد فيه شاهدًا عدل إلى الحديث الشريف، فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامهم.

وقد يكون هذا هو الذي حمله على قبول الشواهد من القراءات القرآنية المتواترة أو الشاذة، فكان يضع القرآن في قمة مصادره التي يعتمد عليها، ولا فرق عنده بين قراءة وقراءة، فاستشهد مثلاً بقراءة أبي حيوه: على وقوع (أن) الناصبة بعد عِلمٍ خالص قد شذَّ في قراءة بعض القراء(٢): {أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلاً}[طه: ٨٩] بنصب (يرجعَ).

كذلك اختار ابن مالك الاحتجاج بالحديث الشريف، وجعله مصدرًا من مصادر الاحتجاج، مخالفا غيره كابن الصائغ وأبي حيان الأندلسي وغيرهما. وقد تصدى لهذا الموضوع كثير من العلماء(٣)، وأكثرهم يردون اعتراضات هؤلاء على ابن مالك، ويؤيدونه فيما ذهب إليه.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦.

(٢) سبق تخريج هذه القراءة صفحة رقم [١١٣] من هذه الدراسة.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ١/ ٩.

واستشهد ابن مالك بكلام العرب، شعرها ونثرها، مادام القائل مشهورًا بعروبته، فلم يقف عند شواهد سيبويه والبصريين بل تعداها إلى شواهد الكوفيين والبغداديين، بل استشهد بكثير من الشواهد التي لم يسبق أن استشهد بها غيره.

وفيما يأتي أسوق نماذج توقف القارئ على طريقة ابن مالك في الاختيار: وفيها يتبين أنه يصرح تارة باختياره مذهبا أو رأيا بعينه، وتارة يعلل اختياره، وثالثة يختار دون تعليل بل يفهم من كلامه أنه اختار هذا الرأي أو هذا المذهب، وأحيانا يكتفي بعرض الآراء والأقوال والمذاهب، وقد يفهم منها أنه اختار أحدها، وأحيانا يفهم من ترجيحه وتصحيحه أنه اختار هذا المذهب أو ذاك، كما يفهم من تضعيفه ورده أنه لا يختار هذا الرأي، وهو مع ذلك قد يخرج علينا برأيه الذي تفرد به:

١- تصريحه باختيار رأي معين:

كان ابن مالك يصرح أحيانًا باختياره مذهبًا معينًا، ومن ذلك تصريحه باختيار مذهب الفراء في إلحاق الرجاء بالتمني فينصب معه الفعل بعد فاء السبب. قال: «وألحق الفراء الرجاء بالتمني، فجعل له جوابًا منصوبًا، وبقوله أقول»[(١)].

ومنه اختياره مذهب الكوفيين في مجيء (لعل) للاستفهام، قال: «أجاز الكوفيون الاستفهام بلعل»[(٢)]، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝٣﴾[(٣)].

ومنه اختياره ما ذهب إليه ابن برهان، وابن جني، والأخفش من زيادة الفاء. قال: «قال ابن برهان: واعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعًا...وكذا قال أبو عثمان، وأبو الحسن في قوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[(٤)] »[(٥)].

وقال: «ومن زيادة الفاء قول الشاعر:

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤. وتنظر هذه المسألة في الفصل الأول حرف الفاء.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥. وتنظر هذه المسألة في الفصل الرابع الحرف لعل.

(٣) عبس: ٣.

(٤) الجمعة: ٨.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٦. وتنظر هذه المسألة في الفصل الأول حرف الفاء.

يمـــوت أنـــاس أو يـــشبب فتـــاهم ويحـــدث نـــاشٍ والـــصغير فيكـــبرُ[١]»[٢]

ومن ذلك اختياره مذهب الأخفش في جواز حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بـــ(أم) المتصلة في الاختيار وإن لم يكن بعدها (أم). قال[٣]: «وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول النبي ﷺ لجبريل عليه السلام: ((وإن زنى وإن سرق؟))[٤]».

٢- تعليله سبب اختياره:

وكان يعلل كثيرًا لسبب اختياره قولاً أو مذهبًا بعينه، ومن ذلك اختياره مذهب الفراء في إلحاق الرجاء بالتمني، ونصب الفعل معه بعد فاء السبب، فعلل ابن مالك اختياره بثبوت ذلك بالسماع نظمًا ونثرًا، قال: «وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعًا»[٥].

ومنه اختياره في لات حذف اسمها وبقاء خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٦]؛ لأن القول بحذف الخبر فيه شذوذ ويحتاج إلى تكلف ليستقيم المعنى: قال: «ولذلك كان رفع الخبر الموجود شاذا؛ لأنه محوج إلى تكلف يستقيم به المعنى»[٧].

ومنه اختياره مذهب أبي علي الفارسي في دخول (لات) على (هَنَّا) من أن (لات) هنا مهملة ولا عمل لها، و(هَنَّا) في موضع نصب على الظرفية، والفعل بعده صلة لـــ(أنْ) محذوفة، وأنْ وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر (هَنَّا)، ولذلك ردّ مذهب ابن عصفور من أن (هَنَّا) اسم لات وعلَّل لذلك بأن فيه إخراج (هَنَّا) عن الظرفية، وهو من الظروف التي لا تتصرف، وفيه أيضًا إعمال (لات) في معرفة ظاهرة، وهي تعمل في نكرة[٨].

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٣٨].
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٧.
(٣) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢١٧.
(٤) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٩٧].
(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤.
(٦) سورة ص: ٣.
(٧) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٢.
(٨) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٥.

ومن ذلك اختياره مذهب الجمهور في أن الواو العاطفة لا تكون للترتيب، وإنما هي لمطلق الجمع، قال: «أما الواو فإنها تعطف ما بعدها على ما قبلها جامعة بينهما في الحكم دون تعرض لتقدم أو تأخر أو مصاحبة»(١)، وعلل ما ذهب إليه هنا بأن الواو لو دلت على الترتيب لامتنع أن يقال: اصطلح زيد وعمرو، كما امتنع ذلك مع الفاء وثم، إذ لا يقال: اصطلح زيد فعمرو، أو ثم عمرو باتفاق(٢).

ومما يدل على اختياره ما ذهب إليه من أنه يعلل هذا الاختيار تعليله بأن الواو إذا دخلت على (لكنْ) عُرِّيت (لكنْ) من العطف وقُدِّر ما بعدها جملة معطوفة على ما قبلها بالواو. قال معلّلا: «لأن بقاء (لكن) بعد الواو عاطفة ممتنع لامتناع دخول عاطف على عاطف» (٣).

ومنه تعليله بأن (إذا) لا يجزم بها في النثر، وإنما جاء الجزم بها في الشعر حملاً على (متى).

قال: «والأصح منع ذلك في النثر لعدم وروده»(٤)، وقال أيضًا: «لو كان جائزًا في غير الشعر ما عدم وروده نثرًا»(٥)، فابن مالك يحتج هنا بعدم السماع.

ومنها تعليله لما اختاره من مذهب سيبويه في أن (لَمَّا) حرف لا ظرف. إذ تعلل بأمرين:(٦)، أحدهما: أن (لما) تقابل (لو)، و(لو) في الغالب تدل على امتناع لامتناع، و(لما) تدل على وجوب لوجوب.

الثاني- أن (لما) في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ﴾(٧) لا تكون ظرفًا؛ لأن المعنى أنهم أُهلكوا بسبب ظلمهم، لا حين ظلمهم.

٣- اختياره رأيًا دون تعليل:

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٤. وتنظر هذه المسألة في الفصل الأول حرف الواو العاطفة.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٠. وتنظر هذه المسألة في الفصل الرابع الحرف لكن.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٤. وتنظر هذه المسألة في الفصل الرابع الحرف (لَمَّا).

(٧) الكهف: ٥٩.

وكان أحيانًا يختار رأيًا دون أن يعلل له ومن ذلك اختياره في (ألاَ) الاستفتاحية أن تكون بسيطة لا مركبة، لكنه لم يعلل لمذهبه. قال: «وأما (ألا) المستفتح بها فغير مركبة ولا مختصة» [١].

ومنه ما ذهب إليه من أن جواز تسكين لام الأمر بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها. قال: «وتسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها» [٢].

ومنه اختياره أن لام الجحود لا تقع إلا بعد (كان) المنفية، خلافًا لقوم في وقوعها بعد أخوات (كان) قياسًا عليها، ولغيرهم في (ظنَّ)، وفي كل فعل منفي، قال: «وكذا لو وقع بعد نفي غير كان، نحو: ما وعظتك لتغضب بل لترهب، ولو أظهرت (أن) فقلت: ما وعظتك لأن تغضب لجاز»[٣]، واللام التي يجوز إظهار (أن) معها هي لام التعليل. فدل كلامه على أن لام الجحود لا تكون إلا مع الكون المنفي.

وقال في النظم [٤]:

وبعد نفيْ كان في المضي لا   تظهر أنْ... ... ...

ومن ذلك ما أجازه من حذف الهمزة قبل (أم) المتصلة اكتفاءً بتقديرها، قال: «وقد تحذف الهمزة التي قبل (أم) المتصلة فيكتفى بتقديرها وكون موضعها مشعرًا بها» [٥].

وقال في النظم:

ورُبَّما أُسقطتِ الهمزةُ إنْ   كان خفا المعنى بحذفها أُمِنْ[٦]

و لم يعلل ابن مالك لما ذهب إليه هنا.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٤. وتنظر هذه المسألة في الفصل الأول حرف اللام.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٩.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٦.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٥. وتنظر هذه المسألة الفصل الثاني الحرف (أم) .

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٠.

٤- وفيما يختاره ويفهم من السياق أسوق هذه المُثُل:

ومن ذلك مذهبه في ناصب الفعل بعد فاء السببية، فقد اختار مذهب البصريين لكنه لم يصرح بذلك. قال: «نصب الفعل بـ(أنْ) واجبة الإضمار بعد الفاء المجاب بها نفي...والمجاب بها طلب»[١] وقال في النظم:

وبعد فا جوابِ نَفْيٍ أو طلبْ بأنْ وحَتمٌ سترُها الفعلُ انتصبْ[٢]

ومنه أيضًا اختياره مذهب البصريين في أن حذف (أنْ) ونصب الفعل معها ضعيف وشاذ، قال: «وأما بقاء النصب بعد حذف (أنْ) في غير ذلك فضعيف قليل، ولا يقبل منه إلا ما نقله عدل، ولا يقاس عليه»[٣]، ولم يصرح ابن مالك هنا باختياره مذهب البصريين أيضًا.

ومنه اختياره -دون تصريح- مذهب الكوفيين في نصب الفعل بعد (لعل)، قال في النظم:

والفعل بعد الفاءِ الرجا نُصِبْ كنصبِ ما إلى التمني ينتسبْ[٤]

ومنه اختياره - دون تصريح- أيضًا مذهب البصريين في جواز إعمال (إن) المخففة:

... ...والثاني بلام يقترنْ

فارقةٍ إن لم يكن يُستغنَى عن ذكرها بعملٍ أو معنَى

ومن اختياره - دون تصريح-مذهب الفارسي في أن (لكنْ) حرف عطف. قال في النظم:

في النفي والنهي اعطفَنْ بـ(لكنْ) كـ(لا مقيمَ ثَمَّ لكنْ ظاعنْ)[٥]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٩.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٨.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠١.

وقال: «وأما المعطوف بعد (لكنْ) فمحكوم له بالثبوت بعد نفي، كقولك: ما قام زيد لكنْ عمرو، أو بعد نهي، كقولك: لا تضرب زيدًا لكن عمرًا» [١].

وما ذهب إليه ابن مالك هنا وافق فيه البصريين أيضًا دون تصريح بذلك، وخالف الكوفيين الذين أجازوا العطف بـــ(لكنْ) بعد الإثبات.

٥- يرجح ويصحح:

من ذلك تصحيحه مذهب بعض النحاة في أن (أو) و(أم) تتبع لفظًا ومعنى خلافًا لأكثر النحاة. قال: «وأما (أو)، و(أم) فجرت العادة في كلام أكثر المصنفين أن يجعلوهما مما يتبع لفظا دون معنى، وإنما هما مما يتبع لفظًا ومعنى» [٢].

وقال: «وأما ما بعد (أم) فمشارك لما قبلها في معناه وإعرابه» [٣].

ومنه ما اختاره من مذهب الأخفش من أنه يجوز أن تقع بعد (أم) الجملة الاسمية في التسوية، نحو: سواء عليَّ أزيد قائم أم عمرو قاعد. قال ابن مالك: «ولا يمنع كونهما- يعني مصحوبَيْ (أم)- جملتين ابتدائيتين»[٤]، وذكر الشواهد على ذلك ثم قال: «ففي هذا البيت حجة على وقوع (أم) المتصلة بين جملتين ابتدائيتين» [٥].

ومنه اختياره مذهب الجمهور في كون (حتى) بالنسبة للترتيب كالواو، إذ تفيد الجمع من غير تعرُّض لترتيب ولا مهملة. قال: «وهي بالنسبة إلى الترتيب كالواو، فجائز كون المعطوف بها مصاحبًا...، وجائز كونه سابقا»[٦]، وذلك خلافًا للزمخشري وغيره في اقتضائها الترتيب.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٤. وتنظر هذه المسألة الفصل الثاني حرف (أم) المتصلة.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١١. وتنظر هذه المسألة الفصل الرابع (حتى) العاطفة.

ومنه اختياره مذهب الجمهور في عدم الجزم بـــ(إذْ) إلا مقرونة بما، خلافًا للفراء قال: «لا يجزم بـــ(إذا)، و(حيث) إلا مقرونتين بـــ(ما)» [١].

ومنه تصحيحه مذهب سيبويه في أن (إذ ما) حرف، خلافًا للمبرد وابن السراج وأبي علي، قال: «والصحيح ما ذهب إليه سيببويه»[٢]، وقال أيضًا: «فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها، كما ذهب إليه سيبويه» [٣].

ومنها ما ذهب إليه من أن (إذا) لا يجزم بها إلا في الشعر، قال في الجزم بها: «والأصحُّ منع ذلك في النثر»[٤]، وقال في النظم:

وشـــذ جـــزم بـــــ(إذا) في الـــشعرِ ولـــيس ذلـــك جـــائزًا في النثـــرِ[٥]

ومنها ما صححه من قول سيبويه في أن (لَمَّا) حرف خلافًا لمن يرى أنها ظرف، قال: «والصحيح قول سيبويه» [٦].

٦- يضعِّف ويرد:

وأحيانًا كان يضعِّف رأيًا ويرد آخر، ومن ذلك ردُّه قول كثير من المتأخرين القائلين بأن الفعل المجزوم في جواب الطلب، نحو: زرني أكرمْكَ، إنما هو مجزوم بشرط مقدر، فرد ابن مالك ذلك القول فقال: «وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـــ(إنْ) مقدرة، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إنْ) بل تَضمنُّ لفظِ الطلب معناها مُغْنٍ عن تقدير لفظها» [٧].

قال: وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه[٨].

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٣. وتنظر هذه المسألة الفصل الرابع (إذما) .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٩.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٤. وتنظر هذه المسألة الفصل الرابع (لَمَّا).

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١.

(٨) ينظر: الكتاب ١/ ٤٤٩.

ومنه تضعيفه مذهب الأخفش في زيادة (أنْ) وإعمالها في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾(١)، قياسًا على (مِنْ) الزائدة في نحو: ما جاءنا من أحد، قال ابن مالك: «ما ذهب إليه أبو الحسن- رحمه الله- ضعيف» (٢).

ومنه ردّه مذهب ابن عصفور في إنكار إعمال (ما) العاملة عمل ليس إذا تقدم خبرها وكان ظرفًا أو مجرورًا. قال: «من النحويين من يرى نفي عمل (ما) إذا تقدم خبرها، وكان ظرفًا أو مجرورًا، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور»(٣)، وقال في النظم:

... ... وبعد ظرف أبْقِــهِ أو حــرف جــرّْ(٤)

أي يبقى عملها إذا كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا مقدمًا على الاسم.

ومنه ردّه قول ابن عصفور في اجتماع لات مع (هنَّا) كما في قول الشاعر:

حنَّــت نـــوارُ ولاتَ هَنَّـــا حَنَّــتِ ... ...

بأن (هنَّا) اسم لات، و(حنَّت) خبرها على تقدير حذف مضاف، أي ليس الوقت وقت حنين. قال ابن مالك: «وهذا الوجه ضعيف...وهو اختيار ابن عصفور» (٥).

ومن ذلك ردُّه ما قيل: إنه لغة لبعض العرب في النصب بـــ(لم). قال: «وزعم بعض الناس أن النصب بـــ(لم) لغة اغترارًا بقراءة بعض السلف: {أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَك}[الشَّرح: ١] بفتح الحاء...وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت ونويت، فبقيت الفتحة»(٦)، وقال في النظم:

... ... زُعِــــــــمْ نــصب بهــا وبُطْــلُ ذا القــول عُلِــمْ(٧)

ومنه ردُّه وتضعيفه ما ذهب إليه الزمخشري من تأبيد النفي بـــ(لن)، قال في النظم:

---

(١) البقرة: ٢٤٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٨. وتنظر هذه المسألة الفصل الثاني (أنْ) الزائدة.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٠.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٥. وتنظر هذه المسألة الفصل الثالث الحرف(لات).

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٦.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١.

ومن رأى النفيَ بـ(لَنْ) مؤبَّدَا فقولَه ارْدُدْ وخلافَه اعْضُدَا[(١)]

وقال في الشرح: «ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـ(لن) وهو الزمخشري في أنموذجه»[(٢)].

ومنه ردُّه مذهب بعض الكوفيين في أن الواو للترتيب. قال: «وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب، وليس بمصيب»[(٣)].

ومنه تضعيفه ما ذهب إليه الزجاجي من منع العطف بـ(لا) بعد الفعل الماضي. قال: «ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب (معاني الحروف) أن يعطف بلا بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك صحيحًا»[(٤)].

ومنه ردُّه مذهب الزمخشري وغيره في أن (حتى) تفيد الترتيب فقال: «ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادَّعى مالا دليل عليه»[(٥)].

ومنه ردُّه ما ذهب إليه المبرد من أن (بل) تكون ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها قال: «وما جوَّزه مخالف لاستعمال العرب»[(٦)].

ومنه ردُّه مذهب ابن الشجري في أن (لو) يجزم بها في الضرورة، قال: «وأجاز الجزم بها في الشعر قوم، منهم ابن الشجري»[(٧)].

وذكر شواهد ابن الشجري ثم قال: «وهذا لا حجة فيه»[(٨)].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١. وتنظر هذه المسألة الفصل الثاني الحرف (لن).

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١١.

(٦) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٣٤.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٢.

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٣.

٧- أحيانًا يظهر من كلامه ما لم يصرح به:

ومن ذلك كلامه في (بل) إذا دخلت على الجملة، فالذي يظهر من كلامه أنها غير عاطفة[١]، ومنه أيضًا ما يظهر من كلامه من أن (وا) قد تستعمل في منادى غير مندوب، قال: «وأجاز المبرد استعمالها في نداء البعيد»[٢]، فالذي يظهر أنه يوافق المبرد في هذا، بدليل أنه صحح قوله في موضع آخر. قال: «ورأيه في هذا صحيح» [٣].

ومنه ما قاله في اقتران (أنَّ) بـــ(لو)، إذ يظهر من كلامه أنه يختار مذهب سيبويه في أن (أنَّ) وما بعدها في تقدير مبتدأ، خلافًا للزمخشري في إضمار الفعل (ثبت) بين (لو) و(أنَّ). قال: «وزعم الزمخشري أن بين (لو) و(أن) (ثبتَ) مقدرة، وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه»[٤]، فالظاهر من كلامه هنا اختيار مذهب سيبويه.

٨- قد ينفرد برأي:

قد ينفرد ابن مالك برأي لم يُسبق إليه،ومن ذلك رأيه في (أم) المنقطعة فيرى: أنها تقدر بـــ(بل) والهمزة فِي موضع، وبـــ(بل) وحدها فِي موضع آخر، وهو قول تفرد به ابن مالك.

و من ذلك ما ذهب إليه من أن (لم) قد تهمل فيرفع الفعل بعدها، قال: «ثم بينت أن (لم) قد تهمل فيليها الفعل مرفوعًا»[٥]، وظاهر كلامه أن ذلك قليل، وغيره يراه ضرورة.

ومنه أن (لم) تنفرد بأن الفصل بينها وبين مجزومها ضرورة[٦]، والذي يظهر من كلامه أن ذلك جائز في (لَمَّا)، وغيره يسوِّى بين (لم) و(لَمَّا) في جواز الفصل لضرورة.

ومنه ما ذهب إليه من جواز أن يلي حروف التحضيض جملة اسمية، قال: «وربما وَلِيَ حرف التحضيض مبتدأ أو خبر» [١].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٩.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص٢١٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥.

(٥) شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٧٤. ينظر هذه المسألة الفصل الثاني الحرف (لم).

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٧. ينظر هذه المسألة في الفصل الثاني الحرف (لم).

ومنه ما ذهب إليه من أن (ما)، و(مهما) قد تكونان ظرفَيْ زمان. قال: «جميع النحويين يجعلون (ما)، و(مهما) مثل (مَنْ) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب»(٢). وقال في النظم:

وقد أتتْ (مهما) و(ما) ظرفين فِيْ شواهد مَنْ يعتضد بها كُفِيْ(٣)

المبحث الثالث: طريقته في عرض الآراء والمذاهب:

كان ابن مالك-رحمه الله- ينصُّ كثيرًا على أصحاب المذاهب والأقوال والآراء من المتقدمين والمتأخرين، وكان يشير إلى مصنفاهم، فعل ذلك مع سيبويه في الكتاب، وابن جني في المحتسب، والأخفش في معانِي القرآن، والزجاجي في معانِي الحروف، وابن برهان في شرح اللمع وغيرهم.

ولذلك نجد في الكافية الشافية وشرحها- ذكرًا لأكثر النحاة الذين سبقوه، كما كانت أكثر المصادر التي اعتمد عليها ابن مالك مصادر نحوية أو لغوية فضلاً عن مصادر إعراب القرآن ومعانيه.

وقد يذكر ابن مالك قولاً دون ذكر صاحبه، وخاصة في النظم.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

١- كان ينصُّ كثيرًا على أصحاب الأقوال والمذاهب النحوية:

من ذلك نصُّه على قول سيبويه، والأخفش، والمبرد، والفراء، والفارسي، وابن جني، وابن السراج، والجرمي، وابن عصفور، والزمخشري، وابن برهان، وابن الشجري، وابن خروف...

قال: «وألحق الفراء الرجاء بالتمني» (٤).

وقال: «ما ذهب إليه أبو الحسن رحمه الله -ضعيف» (١).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٤. ينظر هذه المسألة الفصل الرابع (لولا ولوما) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤. ينظر هذه المسألة الفصل الأول حرف (فاء) السببية .

وقال: «كذا قال سيبويه» [٢].

وقال: «وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور» [٣].

وقال: «نصَّ على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد» [٤].

وقال: «وزعم الزمخشري أن بين (لو) و(أنَّ) ثبتَ مقدرة» [٥].

وقال: «وكذا قال أبو عثمان وأبو الحسن» [٦].

وقال: « قال ابن برهان: واعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعًا » [٧].

وقال: «ومذهب سيبويه أن (إذ) ركبت مع (ما) ففارقتها الاسمية وصارت حرف شرط مثل (إنْ) ومذهب المبرد وابن السراج، وأبي علي ومن تابعهم أن اسميتها باقية مع التركيب»[٨].

وقال عن (إذ ما):

وعند سيبويهِ (إذ ما) حرفُ وهي عند ابن يزيدَ ظرفُ[٩]

وقال: «وذكر الشجري[١٠] أنها عملت في معرفة»[١١]، يعني (لا) العاملة عمل ليس.

ومن ذلك نصُّه على أقوال الكوفيين والبصريين ومذاهبهم، فنجده يقول: «وزاد الكوفيون إجراء التشبيه مجرى النفي»[١٢]، ويقول: «أجاز الكوفيون الاستفهام بلعل»[١]،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٨. ينظر هذه المسألة الفصل الثاني (أنْ) الزائدة .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٥. ينظر هذه المسألة الفصل الثاني (ما) النافية العاملة عمل ليس .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦. ينظر هذه المسألة الفصل الثاني (ما) النافية العاملة عمل ليس .

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦. ينظر هذه المسألة الفصل الثاني (إن) النافية العاملة عمل ليس .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥. ينظر هذه المسألة الفصل الثاني (لو) الشرطية

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٦. ينظر هذه المسألة الفصل الأول حرف (الفاء) .

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢١. ينظر هذه المسألة الفصل الثاني (أنْ) الزائدة .

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢. ينظر هذه المسألة الفصل الرابع (إذما) .

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٠.

(١٠) لعله ابن الشجري كما مر في مسألة: لا العاملة عمل ليس.

(١١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠.

(١٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥.

بلعل»[١]، ويقول: «وزعم بعض أهل الكوفة»[٢]، ويقول: «هذا قول البصريين»[٣]، ويقول: «والمشهور من قول البصريين»[٤].

٢- كان ينصُّ أحيانًا على آراء النحاة من مصادرها:

من ذلك نصُّه على رأي الزمخشري في (الأنموذج) في تأبيد النفي بلن[٥]، ونصُّه على رأي أبي القاسم الزجاجي في كتاب (معاني الحروف) في منع العطف بـــ(لا) بعد الفعل الماضي[٦]، ونصهُّ على كلام ابن جني في (المحتسب) في قراءة سعيد بن جبير: {إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ}[الأعراف: ١٩٤][٧]، ونصُّه على كلام الفراء في (معاني القرآن)[٨]، وعلى كلام الأخفش في (معاني القرآن)[٩]، وعلى كلام ابن برهان في (شرح اللمع)[١٠].

٣- قد ينقل كلام النحاة من مصدره بنصِّه وفَصِّه:

فنقل كلامًا لابن برهان في (شرح اللمع) في (أو)[١١]، ونقل كلام الأخفش من كتابه (معاني القرآن) في بقاء الفاء الداخلة على الخبر بعد دخول (إنَّ)[١٢].

---

(١) شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٥٥.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦.
(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢١.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٧.
(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥١.
(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٢.
(٧) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٧.
(٨) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٣.
(٩) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٦.
(١٠) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢١.
(١١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢١.
(١٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٩.

٤- كان أحيانًا يغفل ذكر هؤلاء العلماء وخاصة في النظم:

فنجده يقول مثلاً:

وحمـــلَ تقليـــلٍ وتـــشبيهٍ علَـــى نَفْـــيٍ رأي قـــومٌ نحـــاةٌ فـــضلا[١]

ويقول:

والنصبُ بعـــد الفـــاء إثـــر غـــيرٍ انْ أفاد نفيًـــا عنـــد بعـــضِهم قَمِـــنْ[٢]

ويقول:

... ... وبعضُهم هَنَّـــا لهـــا اسمًـــا يجعـــلُ[٣]

ويقول:

وبعضُهم مجزومَ (لَمَّـــا) قـــد حـــذفْ ... ...[٤]

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٠.

الفصل السادس

مصادر ابن مالك ومراجعه

مصادره هي:

أعلام بصريون.

أعلام كوفيون.

أعلام بغداديون.

أفاد ابن مالك من مصادر النحو التي تقدمته، فنجده يعرض آراء كبار النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين يوافقها أو يخالفها، يؤيدها أو يردها، يقويها أو يضعفها، يصححها أو يخطئها. وهو بعد ذلك قد وافق البصريين في مسائل، ووافق الكوفيين في مسائل، ووافق البغداديين في مسائل، وإزاء هذا كله فهو يرجح أو يصحح أو يرد، وقد ينفرد برأيه مخالفا ما عداه.

وفيما يأتي أسوق أبرز الأعلام الذين أفاد ابن مالك منهم واعتمد آراءهم وقبلها أو ساقها وخالفها، وسأنحو في ذلك منحًى هو سرد الأعلام حسب سني وفاتهم، مبتدئة بأعلام البصرة، فالكوفة، فالأعلام البغداديين، ولن أسرد كل ما أفاد ابن مالك من آرائهم، وإنما سأكتفي بسرد نماذج منها.

أولاً: أعلام بصريون:

منهم: الخليل، ويونس، وسيبويه، والأخفش (سعيد بن مسعدة) وأبو زيد، والمازني، والمبرد[(١)]. وفيما يلي عرض لبعض النماذج التي وافق أو خالف فيها ابن مالك البصريين:

- وافق يونس في أن (لكن) ليست من حروف العطف. قال: «وليس منها- يعني حروف العطف- لكنْ وفاقًا ليونس»[(٢)].

قال: ذهب يونس[(٣)] إلى أن (لكن) ليست حرف عطف، بل حرف استدراك، والعطف بالواو، عطف مفرد على مفرد. رُوي عنه أنه كان يكره أن يقال: ما ضربت زيدًا لكن عمرًا. واحتج بأن (لكن) فِي الأصل حرف كان يدخل قبل التخفِيف على المبتدأ والخبر فينبغي أن يكون بعد التخفِيف كذلك.

- وافق سيبويه في ترك إعمال (ما) النافية قال ابن مالك: «لغة بني تميم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز، وكذا قال سيبويه[(٤)]. وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز

(١) سبقت ترجمة هؤلاء الأعلام في ثنايا البحث.

(٢) التسهيل ص١٧٤. وتنظر المسألة الفصل الرابع (لكن) العاطفة.

(٣) ينظر: شرح التسهيل٣/ ٣٣٤.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٥٧.

من غير العامل بأن يكون مختصًّا بالأسماء إن كان من عواملها، كحروف الجر، ومختصًّا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كـ(ما) النافية ألا يكون عاملاً، إلا أن شبهَهَا بليس سوغ إعمالها إذ لم يعرض مانع من الموانع المذكورة»[١].

– القول ببساطة (لنْ) وعدم تركيبها، قال: «وتقديم معمول معمولها عليها دليل على عدم تركيبها من (لا أن) خلافًا للخليل»[٢] وهذا ما احتج به سيبويه على الخليل في عدم تركيبها[٣]، وبهذا يكون قد وافق سيبويه.

ومنها أيضًا:

– وافق سيبويه[٤] في أن (مذ ومنذ) ظرفان إذا وليهما جملة تامة قال: «وإذا وليهما جملة تامة فهما عند سيبويه ظرفان مضافان إليها...فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه»[٥].

– وافق الأخفش: في زيادة (مِنْ)[٦] الجارة مطلقًا قال:[٧] «وتزاد بعد نفي أو شبهه جارة نكرة مبتدأ، فاعلاً أو مفعولاً به، ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفي أو شبهه وفاقًا للأخفش» فقد صرح باختيار مذهب الأخفش. كما وافقه بأنها تكون لابتداء الغاية مطلقًا.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٥، وتنظر المسألة الفصل الثاني (ما) النافية العاملة عمل ليس.

(٢) التسهيل ٢٢٩. وتنظر المسألة الفصل الثاني (لن) .

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٧.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢١٦ وتنظر هذه المسألة الفصل الثاني (مذ ومنذ).

(٦) ينظر في هذه المسألة الفصل الثاني (من).

(٧) التسهيل ص١٤٤.

– وافق المبرد في أن (وا) الندبة تستعمل في نداء البعيد قال: «وأجاز المبرد استعمالها في نداء البعيد»[١]، ثم يصحح رأي المبرد قائلاً «ورأيه في ذلك صحيح»[٢].

– اختار مذهب البصريين في أنه يجوز إعمال (إنَّ) إذا خففت ويجوز عدم إعمالها.

– وافقهم أيضًا بأن النصب بلام الجحود إنما هو بأن مضمرة وجوبًا.

وإذا كان قد وافق البصريين في كثير من الآراء أو بعض أئمتهم فهو يخالفهم في آراء أخرى، منها:

ذهب ابن مالك[٣] إلى أن (مِن) تأتي لابتداء الغاية الزمانية، وأن هذا قد خفي على أكثر النحويين، فمنعوه تبعا لسيبويه. قال:[٤] «وأما استعمال (مِنْ) في الزمان فمنْعُه غير صحيح، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة» وبذلك يكون قد خالف سيبويه.

– في مسألة (حتى الناصبة للفعل) حيث رد ابن مالك ما ذهب إليه الأخفش إذ أجاز الفصل بين حتى والمنصوب بعدها، فمنع الفصل بين (حتى) والفعل بالظرف أو الشرط، قال: «ولا يُفصل الفعل من (حتى) ولا (أو) بظرف ولا شرط ماضٍ خلافًا للأخفش»[٥].

– في مسألة الفصل بين (أو) التي يُنصب بها المضارع والفعل بالظرف، حيث أجاز الأخفش الفصل بين (أو) والفعل بالظرف، نحو: (أضربُك أو اليومَ تستقيمَ، وبشرط ماضٍ، نحو: لألزمنَّك أو إن قدّرَ اللهُ أتعلَّمَ) فمنع ابن مالك الفصل بين (أو) والفعل بما ذكر، قال: «ولا يُفصل الفعل من حتى ولا (أو) بظرف ولا شرط ماضي خلافا للأخفش»[٦].

ومن المسائل التي ضُعّف فيها رأيه عند حديثه عن (أنْ) المصدرية قال: «إن أبا الحسن

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٩، وتنظر هذه المسألة الفصل الثاني (وا).

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص٢١٢.

(٣) شرح الكافية الشافية٢/ ٧٩٦. وتنظر هذه المسألة الفصل الثاني (من).

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٣١.

(٥) تنظر هذه المسألة الفصل الرابع (حتى) الناصبة.

(٦) تنظر هذه المسألة الفصل الثاني (أو) الناصبة.

يرى زيادة (أن) من قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[١]، واعتذر عن النصب مع زيادها بأن الزائدَ قد عمل في مثل: ما جاء من أحد».

قلت ما ذهب إليه أبو الحسن رحمه الله ضعيف؛ لأن (مِنْ) الزائدة مثل غير الزائدة لفظًا واختصاصًا، فجاز أن تعمل بخلاف (أن) الزائدة فإنها تشبه غير الزائدة لفظًا لا اختصاصًا لأنها قد يليها الاسم[٢].

- ومن رده لكلام المبرد أيضًا عند حديثه عن (لولا)، حيث ذهب المبرد[٣] إلى أن (لولا) لا يتصل بها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر، وأن ذلك ليس في كلام من يحتج بكلامه.

لكن ابن مالك ردَّ كلام المبرد بقوله: «ومن العرب من يقول: لولاي ولولانا إلى لولاهن، وزعم المبرد أنه لا يوجد في كلام من يحتج بكلامه، وما زعمه مخالف لسيبويه وأقوال الكوفيين»[٤].

- خالفهم أيضًا: في أن (أنْ) المصدرية لا تعمل بعد علم غير مؤول حيث أجاز ذلك المبرد وابن الأنباري وخالف الأخفش في كونها زائدة قال: «ولا تعمل زائدة خلافًا للأخفش ولا بعد علم غير مؤول خلافًا للمبرد وابن الأنباري»[٥].

ثانيا: أعلام كوفيون:

منهم: الكسائي، والفراء:، وابن سعدان، وثعلب وغيرهم.

وفيما يلي عرض لبعض النماذج التي وافق أو خالف فيها ابن مالك الكوفيين:

- وافق الكسائي في حذف لام الأمر وبقاء عملها بعد الأمر[٦]، بالقول في نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[١].

---

(١) البقرة: ٢٤٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٨، وتنظر أيضًا هذه المسألة الفصل الثاني (أن) الزائدة.

(٣) ينظر الكامل ٣/ ١٢٧٧، ١٢٧٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٥.

(٥) التسهيل ٢٢٩.

(٦) ينظر هذه المسألة الفصل الأول (اللام).

- وافقهم في إجراء التشبيه والحصر بـــ(إنما) مجرى النفي، وهو أمر أجازه الكوفيون[٢]، وتابعهم عليه ابن مالك.

- وافق الفراء في أن (أو) العاطفة تأتي للإضراب فتكون بمعنى (بل) [٣].

ومنها أيضًا: عند حديثه[٤] عن الترجي بـــ(لعل) هل له جواب كالتمني فينصب الفعل بعد الفاء جوابًا له. وهذه مسألة -خلاف بين النحاة- ذكر أن الفراء ألحق الرجاء بالتمني فجعل له جوابًا منصوبًا، واختار هذا القول محتجًّا بورود السماع المؤيد له. قال: وألحق الفراء الرجاء بالتمني، فجعل له جوابًا منصوبًا، وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعًا[٥].

كما خالفهم في آراء أخرى منها:

-رده ما ذهب إليه الكسائي في مسألة (فاء السببية) فقد ذهب الكسائي إلى جواز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر، نحو صهْ فأحدِّثَك، ونصب ما بعد الفاء المجاب بها خبر بمعنى الأمر نحو: حسبك حديث فينامَ الناس.

قال ابن مالك: «والأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل كالمدلول عليه بنقله في جزم الجواب لا في نصبه خلافًا للكسائي»، وأن ذلك مما انفرد به الكسائي، وأنه لا يجيزه غيره[٦].

ومنها أيضًا:

- عند حديثه عن (أنْ) المصدرية، قال: «ولا يتقدم معمول معمولها عليها خلافًا للفراء، ولا حجة فيما استشهد به، لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمر»[٧]، فهو هنا يخالف الفراء في أن معمولَ معمولِ (أنْ) يتقدم عليها[٨].

---

(١) إبراهيم: ٣١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٥٣. تنظر هذه المسألة الفصل الأول (الفاء).

(٣) تنظر هذه المسألة الفصل الثاني (أو) العاطفة.

(٤) تنظر هذه المسألة الفصل الرابع (لعل).

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤.

(٦) تنظر هذه المسألة الفصل الأول (فاء) السببية.

(٧) التسهيل ص٢٢٨.

(٨) تنظر هذه المسألة الفصل الثاني (أن) المصدرية.

ومن الآراء التي خالفه فيها أيضًا أن (أنْ) المصدرية لا تقع بعد عِلْم غير مؤول. قال: «ولا تعمل زائدة خلافًا للأخفش، ولا بعد علم غير مؤول خلافًا للفراء وابن الأنباري»(١).

ثالثًا: أعلام بغداديون:

منهم: الزجاج، وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، وابن جني، وابن الدهان، وغيرهم.

وفيما يلي عرض لبعض النماذج التي وافق أو خالف فيها ابن مالك بعض البغداديين:

– في مسألة (لات) إذا جاءت بعدها (هنَّا) فإنها مهملة لا عمل لها وتكون حينئذٍ ظرفا منصوبا، والفعل بعده صلة لأنْ محذوفة، وأنْ وصلتها مبتدأ، وخبره (هنَّا) وذلك في مثل قول الشاعر (٢):

حنَّتْ نوارُ ولات هَنَّا حَنَّتِ ... ...

فابن مالك في هذا موافق لأبي علي الفارسي، قال: «هكذا قال أبو علي»(٣).

– وافقه أيضًا في أن (إما) الثانية غير عاطفة قال: «وإما المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين، ومذهب ابن كيسان وأبي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها وبقولهما أقول في ذلك تخلصًا من دخول عاطف على عاطف»(٤).

وإذا كان ابن مالك قد وافق الفارسي في بعض الآراء فإن هناك آراء أخرى خالفه فيها:

– خالفه في زيادة الباء في خبر (ما) التميمية حيث نص ابن مالك على زيادة الباء في التسهيل بينما منع زيادتها أبو علي الفارسي، قال ابن مالك: «وزعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه الزمخشري، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه»(٥).

---

(١) التسهيل ص٢٢٩، وتنظر هذه المسألة الفصل الثاني (أن) المصدرية.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢١٥].

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٨٧، وينظر في هذه المسألة الفصل الرابع (لات).

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٤، وتنظر هذه المسألة الفصل الثالث (إما) المسبوقة بمثلها.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٥ .وتنظر هذه المسألة الفصل الثاني (ما) العاملة عمل ليس .

ومن الآراء التي خالفه فيها أيضًا أنه:

خالف ابنَ السراج، وأبا علي الفارسي[١] في أن (إذ ما) حرف وليست اسم ظرف زمان كما يرى ابن السراج وأبو علي.

- في اللام الفارقة: حيث ذهب أبو علي الفارسي[٢] إلى أنها قسم برأسه غير لام الابتداء. أما ابن مالك فقد عد اللام الفارقة هي نفسها لام الابتداء التي كانت مع (إنَّ) المشددة، ولذلك ردَّ قول الفارسي بقوله: «وليست غير الابتدائية خلافًا لأبِي علي».

ومن الأعلام البغداديين أيضًا: ابن جني ومن الآراء التي وافقه ابن مالك فيها:

- وافقه في زيادة الباء في خبر لكنَّ فقد أجاز ابن جني دخول الباء على خبر لكنَّ[٣].

- ومن ردِّه كلام ابن جني ما ذهب إليه ابن جني في قولهم: إنها الإبل أم شاء، من أن (أَمْ) بمنْزلة الهمزة وبل، وأن التقدير: بل هي شاء، حيث قال ابن مالك: «وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انقياد لها»[٤].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٢. وتنظر هذه المسألة الفصل الرابع (إذما) .

(٢) ينظر: المسائل البغداديات ١٧٦-١٨٥، والتسهيل ص٦٥ .

(٣) تنظر هذه المسألة الفصل الأول (الباء) الزائدة.

(٤) ينظر في هذه المسألة الفصل الثاني (أم) العاطفة.

الفصل السابع

الاستدلال عند ابن مالك

ويشتمل على ما يلي:

السماع: ويشمل:

أولا: القرآن الكريم وقراءاته.

ثانيا: الأحاديث النبوية.

ثالثا: الأخبار والآثار ونحوها.

رابعا: الشعر العربِي ورواياته.

خامسا: كلام العرب.

القياس.

الإجماع.

١- السماع:

وهو كما عرفه السيوطي بقوله: «أعني به ما ثبتَ في كلام من يوثَق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُوَلَّدِين»(١).

وقد عني ابن مالك، بالمسموع عناية كبيرة، إذ الأصل عنده أن القواعد تبنى على السماع الصحيح، وهو لا يلجأ إلى القياس إلا إذا لم يجد الشاهد المقبول من السماع، وهذا ما لاحظته عند دراسة حروف المعانِي عنده حين يدلل على معنى الحرف أو بيان رأي أو تأييده لرأي فيحتج بالقرآن الكريم ثم الحديث الشريف ثم أشعار العرب وأقوالهم وأمثالهم.

السماع عند ابن مالك:

يتمثل السماع عند ابن مالك في الاستشهاد بالقرآن الكريم ثم الحديث الشريف ثم أشعار العرب وأقوالهم وأمثالهم.

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته:

شغل القرآن الكريم حيزًا كبيرًا من احتجاج ابن مالك، وربما جعله حجة وحده في تقرير القاعدة وإثباتها.

وسأسوق فيما يأتي نماذج توقف القارئ على مدى اعتماد ابن مالك على هذا الأصل من أصول الاستدلال:

فمن ذلك مسألة العطف بالفاء:

قال:(٢) «وأما الفاء فالأصل في استعمالها أن يعطف بها لاحِقٌ مرتبٌ متصلٌ بلا مهملة، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾(٣)، والأكثر كون المعطوف بها متسببا، والمعطوف عليه

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي ص٩٢. قرأه وعلق عليه د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية – مصر.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٦.

(٣) الانفطار: ٧.

سببا، نحو: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾(١)». وقد يعطف بها غير متسبب، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ﴾(٢)، وقد يعطف بها مفصل على مجمل هما في المعنى واحد، كقوله تعالى: ﴿فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾(٣).

وجاء عند حديثه عن (لا الناهية) قوله:(٤): «ذِكْرُ الطلب بعد (لا) واللام الجازمتين يحصِّل فائدتين لا تحصلان بدونه.

إحداهما: تمييز (لا) المرادة من غير المرادة وهي النافية نحو: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ٢﴾(٥)، والزائدة نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾(٦).

الثانية: أن الطلب يعم به (لا) في النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحۡزَنۡ﴾(٧)، و(لا) في الدعاء نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾(٨)، بخلاف أن يقال (لا) الناهية، فإن الدعاء لا يدخل فيه.

فهذه الكثرة من الآيات التي استشهد بها ابن مالك فيها دلالة واضحة على أن القرآن الكريم يحتل عنده المكانة الأولى.

كما أن ابن مالك لا فرق عنده بين قراءة متواترة وشاذة، فالقراءة سنة متبعة، والقراء يلتزمون ما نزل على النبي ﷺ، وكان -رحمه الله- عالِمًا بالقراءات إمامًا فيها على دراية

(١) الزمر: ٦٨.
(٢) المزمل: ١٥-١٦.
(٣) النساء: ١٥٣.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١-١٥٦٢.
(٥) الكافرون: ٢.
(٦) الأعراف: ١٢.
(٧) التوبة: ٤٠.
(٨) البقرة: ٢٨٦.

بوجوه وأحوال الرواة، قال عنه السيوطي:[(١)] «وكان إمامًا في القراءات وعللها» وقد أخذ ابن مالك بجميع روايات القرآن.

وقد اعتمد ابن مالك على القراءات الشاذة في مواضع كثيرة من ذلك:

ـــ دخول لام الطلب على فعل الفاعل المخاطب بقلّة قال:[(٢)] «ومن دخولها–أي لام الطلب– على فعل فاعل مخاطب مع قلته قراءة عثمان، وأُبي وأنس ﷺ:[(٣)]{فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ}[يونس: ٥٨] بالتاء.

أجاز حذف الهمزة التي قبل (أم) المتصلة اكتفاءً بتقديرها، على قلة اختيارا، قال:

وربَّمـــا أُســـقطت الهمـــزة إنْ ... ...

واستشهد على ذلك بقراءة ابن محيصن[(٤)]:{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ}[البقرة: ٦] بهمزة واحدة والتقدير (أءنذرتهم).

اختار ابن مالك إعمال (إنْ) النافية عمل ليس قال: «لـــ(إنِ) النافية اسم مرفوع وخبر منصوب إلحاقًا بـــ(ما)[(٥)]. واستشهد على ذلك بقراءة سعيد بن جبير: {إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ}[الأعراف: ١٩٤][(٦)]، باعتبار أن (إنْ) نافية، والذين اسمها، وعبادًا خبرها، وأمثالكم صفة.

قال ابن مالك: «وشذ...إهمال إنْ حملاً على لو»[(٧)].

واحتج بقراءة طلحة: {فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا}[مريم: ٢٦][(٨)]. بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ) مؤكدة بـــ(ما) حملا لها على (لو).

ذكر أن (أو) تأتي للإضراب، قال: «ومن مجيئها للإضراب قراءة أبي السمال: {أَوْ

---

(١) بغية الوعاة ١/ ١٠٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٧–١٥٦٨.

(٣) مختصر شواذ ابن خالويه/ ٥٧.

(٤) ينظر: توجيه هذه القراءة في المحتسب ١/ ٥٠، ومختصر الشواذ لابن خالويه ص٢، والكشاف ١/ ١٥٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦.

(٦) ينظر: المحتسب ١/ ٢٧٠.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١.

(٨) ينظر: توجيه القراءة في: المحتسب ٢/ ٢٤.

كُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم}[البقرة: ١٠٠][1]. بسكون الواو، والمعنى: بل كلما عاهدوا عهدًا».

وكذلك أجرى الكوفيون[2] الحصر بـــ(إنما) مجرى النفي، ووافقهم ابن مالك قال: «وزاد الكوفيون إجراء التشبيه مجرى النفي، نحو: كأنك أميرٌ فنطيعَك؛ لأن فيه معنى: ما أنت أمير فنطيعَك، وكذلك أجروا الحصر بإنما، كقولهم: إنما هي ضربة من الأسد فتحطمَ ظهره»[3].

وقال معضِّدًا رأيهم في إجراء الحصر بإنما[4]: «وعليه قراءة ابن عامر: {فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونَ}[آل عمران: ٤٧]»[5] بنصب (فيكون) بأن مضمرة بعد الفاء.

ثانيًا: الحديث النبوي:

كان لابن مالك باع في علم الحديث لا ينكر، فهو إلى جانب علمه بالنحو واللغة والقراءات كان من رجال الحديث المبرزين، نص على ذلك كثير ممن ترجم له، فالمقري يقول عنه:[6] «وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية». ونص السيوطي[7] على أن ابن مالك كان أمة في الاطلاع على الحديث.

ولهذا كان ابن مالك في طليعة النحاة الذين اعتمدوا الحديث الشريف مصدرا من مصادر الاحتجاج في النحو واللغة، فهو أول من توسع في الاستدلال والاحتجاج به، ويعد كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) شاهدا على احتجاجه بالحديث النبوي، والدفاع عنه. فهذا الكتاب يعالج ما يتعارض من الأحاديث النبوية مع قواعد النحو في كتاب صحيح البخاري.

---

(١) تنظر القراءة في مختصر شواذ ابن خالويه ص ٨.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٥٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٥.

(٥) ينظر: توجه القراءة في إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤١٣، وينظر أيضًا: البحر المحيط ١/ ٥٨٦.

(٦) نفح الطيب ٢/ ٤٢٢.

(٧) بغية الوعاة ١/ ١١٢.

وفيه أبرز ابن مالك قضايا نحوية ضعفها النحاة وجعلوها من الضرورات، فجوزها في لغة الاختيار، وتوسع في الاستشهاد لها والتدليل على صحتها[١].

وهذا الصنيع قد ضاق به أبو حيان شارح التسهيل ذرعًا حتى غلا في تعقيبه لابن مالك فقال[٢]: «وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو والمستقرئين الأحكام من لسان العرب كأبِي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر[٣] والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلي بن المبارك[٤] وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس».

وقوى رأي ابن مالك بالاستشهاد بالحديث، وأيده قرار مجمع اللغة العربية، وهو: «خلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية ولا يستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مرد له»[٥].

وفيما يأتي أورد نماذج تبرز للقارئ اهتمام ابن مالك بالحديث الشريف واعتباره من مصادر الاحتجاج في النحو واللغة:

جاء عنه في شرح الكافية الشافية [٦]:

---

(١) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك (خالد سعد شعبان) ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ص٨٧.

(٢) خزانة الأدب١/ ١٠.

(٣) هو عيسى بن عمر الثقفي الولاء البصري، من أئمة اللغة وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء وأول من هـذب النحو ورتبه توفي سنة١٤٩هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ٢٤٦، الأعلام٥/ ١٠٦.

(٤) علي بن الحسن وقيل: ابن المبارك المعروف بالأحمر شيخ العربية وصاحب الكسائي توفي سنة١٩٤هـ، تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٧٩، الأعلام ٤/ ٢٧١.

(٥) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية ٣/ ٢٠٨ وما بعدها.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٨.

١- قال عن (ثم) العاطفة:

وحق المعطوف بـ(ثُم) أن يكون وقته متراخيًا عن وقت المعطوف عليه، وفي الحديث: ((أن جِبْرِيل نَزَلَ فصلَّى فصلَّى رَسُول الله ﷺ، ثُم صلّى، فصلّى رسول الله ﷺ، ثُم صلّى، فصلّى رسول الله ﷺ، ثُم صلّى، فصلى رسول الله ﷺ، ثُم صلى، فصلى رسول الله عليه وسلم، ثم قال: بهذا أمرت))[١].

٢- قال في شرح الكافية الشافية عند حديثه عن لام الطلب[٢]:

«ومن دخولها على فعل فاعل مخاطب مع قلته قول النبي ﷺ: ((لتأخذوا مَصَافّكم))»[٣]. وقال:[٤] ومن دخولها على المضارع المسند إلى المتكلم قول النبِي ﷺ: ((قوموا فلأصلِّ لكمْ))[٥].

٣- استشهد على أن الباء تدل على البدل، بقوله[٦]:

ومثال الباء الدالة على البدل قول النبِي ﷺ: ((لاَ يَسُرني بها حمر النَّعَمِ))[٧].

٤- استشهد على جواز إهمال (إنْ) الشرطية حملاً على (لو) بقوله[٨]:

ومنه قوله ﷺ: ((الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك))[٩].

(١) أخرجه البخاري –كتاب الصلاة– باب مواقيت الصلاة وفضلها، ومسلم –كتاب المساجد– باب أوقات الصلوات الخمس.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٦.

(٣) أخرجه مسلم – كتاب المساجد– باب متى يقوم الناس للصلاة – .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٧.

(٥) أخرجه البخاري –كتاب الآذان– باب وضوء الصبيان، ومسلم –كتاب المساجد– باب جواز الجماعة في النافلة.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٠.

(٧) أخرجه البخاري –كتاب الجمعة – باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١.

(٩) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١١٠].

ثالثًا: الآثار:

من أدلة السماع التي كان يستشهد بها ابن مالك الآثار المروية عن الصحابة ﷺ كعمرو وعائشة وعلي وابن عباس وغيرهم باعتبارها أقوالاً صدرت عن عرب موثوق بعروبتهم، ومن ذلك أنه قال في باب عوامل الجزم [(١)]:

وشذ إهمال (متى) حملاً على (إذا) نحو قول عائشة -رضي الله عنها- مخاطبة الرسول ﷺ: ((إن أبا بكر رجلٌ أسيف، وإنه متى يقُوم مقامك لا يُسمع الناس))[(٢)].

ومنه أيضا عند حديثه عن (لو) الشرطية. قال:[(٣)] والشرطية مرادفة لـــ(إنْ) وغير مرادفة لـــ(إنْ) وهي أكثر وقوعًا من غيرها، وعبارة سيبويه عنها أن قال: «وأما (لو) فلِمَا كان سيقع لوقوع غيره»[(٤)]، يعني أنك إذ قلت: (لو قام زيد لقام عمرو) فمقتضاه: أن القيام من عمرو كان متوقعًا لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله، وليس في هذه العبارة تعرض لكون الثاني صالِحًا للحصول بدون حصول الأول أوْ لا.

والحق فيه أنه صالح لذلك، وأن الأول محكوم بعدم حصوله؛ لأنه قد يقال: (لو ترك العَبْدُ سُؤال ربه لأعْطَاهُ)، فترك السؤال محكوم بعدم حصوله، والعطاء محكوم بحصوله على كل حال، والمعنى: أن عطاءه حاصل مع ترك السؤال، فكيف مع السؤال؟.

ومنه قول عمر ﷺفي صهيب رضي الله عنه: ((نعم العبد صُهيْبٌ، لو لم يخف الله لم يَعْصِه))[(٥)].

ومنه أيضا عند حديثه عن (إنّ) المكسورة قال:[(٦)] ومما تختص به (إنّ) المكسورة وقوع لام الابتداء بعدها مقارنًا لاسمها المتأخر، نحو: (إنّ زيدًا لفي الدّار) وإذا أعملت وهي مخففة، فالمتكلم بالخيار في الإتيان باللام وتركها، كما كان قبل التحفيف.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٩١/٣.

(٢) أخرجه البخاري -كتاب الأذان - باب الرجل يأتم بالإمام-

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٠.

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٢٢٤.

(٥) شرح الكافية الشافية٣/ ١٦٣١.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٠.

فإذا أهملت لزمت اللام ثاني الجزأين، لئلا يتوهم كونها نافية. فإذا كان المحل غير صالح للنفي لم تجب اللام نحو: (إن كَادتْ نفس الخائف تزهق).

وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها: ((إن كان رسول الله ﷺ يُحبُّ التيمن في طُهُورِه إذا تطهر، وفي ترجله إذا ترجل، وفي انتعاله إذا انتعل))[١].

رابعًا: الشعر العربي وروايَاته:

من أدلة السماع عند ابن مالك، أنه كان يستشهد ويعضد كلامه بأشعار العرب الذين هم من الطبقات المقطوع بصحة الاستشهاد بأشعارهم. ومن ذلك استشهاده عند حديثه عن استعمال (مِنْ) في الزمان قال:[٢] وابتداء الغاية في الزمان. ومنه قول الشاعر [٣]:

تُخيِّرن من أَزمَانِ يوم حَلِيمةٍ ... إلى اليَومِ قد جُرِّبْنَ كل التجاربِ

وقال أيضا[٤] إن اللام تكون بمعنى (مع) واستشهد على ذلك قول الشاعر [٥] :

فَلَمَّا تَفرَّقْنَا كأنِّي ومالكًا ... لطُولِ اجتمَاعٍ لم نَبِتْ لَيْلةً معَا

وقال أيضا: «أصل جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحًا لجعله شرطًا، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها»[٦]. وقال: «وإذا كان الجواب جملة اسمية أو فعلية لا تلي حرف الشرط وجب اقترانها بالفاء؛ ليعلم ارتباطها بالأداة، فإن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بألا يصلح مع الانفصال، فإذا قُرِن بالفاء عُلم الارتباط»[٧].

---

(١) رواه البخاري –كتاب الوضوء– باب التيمن في الوضوء.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٦.

(٣) البيت للنابغة الذبياني وهو من الطويل. ينظر ديوانه ص٤٥، شرح شواهد المغني ص٣٤٩، ٧٣١، ومغني اللبيب١/ ٣٤٩.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٢.

(٥) البيت من الطويل وهو لمتمم بن نويرة بن شداد اليربوعي، ينظر: الأزهية ص٢٨٩، والدرر٢/ ٣١، ورصف المباني ص٢٢٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٧١، وبلا نسبة في الجنى الداني ص١٠٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٤.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٦.

وقال:[١] «وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة، كقول الشاعر:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ للهُ يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلانِ[٢]

وقول الآخر:

ومن لا يزلْ ينقادُ للغي والهوى سَيُلْفَى على طول السلامة نادمَا[٣]

وكثيرًا ما نجد ابن مالك يذكر الروايات المتعددة للبيت الواحد، ويجتهد في توجيهها جميعًا دون أن يدفع واحدة منها بالأخرى. ومن ذلك: ما قاله عند حديثه عن (إنْ) النافية المشبهة بليس:

ومما يقوى إعمال (إنْ) إذا نفى بها ما أنشده الكسائي من قول الشاعر[٤]:

إن هو مُستَوْلِيًا على أَحَدٍ إلا على أضْعَفِ المجانينِ[٥]

ويروى:

... ... إلا على حِزْبِهِ المْلاَعِينِ

ومن ذلك أيضًا:

قال[٦] عند حديثه: عن(أنَّ)و(كأنَّ):«وقد يظهر اسماهما» إذا خُفِّفت فمثال ذلك قول الشاعر[٧]:

فيومًا تُوافِينا بوجْهٍ مُقَسَّم كأنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَم

على رواية من نصب (ظبية)، ويروى برفعها على حذف الاسم، ويُروى بجرها على زيادة (أنْ) بين كاف الجر والمجرور بها.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٧- ١٥٩٨.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤٥].

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤٦].

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٧.

(٥) من المنسرح وهو بلا نسبة في الأزهية ص٤٦، والجنى الداني ص٢٠٩، والدرر ٢/ ١٠٨، ورصف المباني ص١٠٨، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٣، وشرح عمدة الحافظ ص٢١٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٦.

(٧) سبق تخريجه في الصفحة رقم [١١٨].

خامسًا: كلام العرب:

يُعدُّ سماع ابن مالك عن العرب سماعا غير مباشر فهو من نحاة القرن السابع الذين لم يدركوا عصر الاستشهاد؛ ولذا فهو دائمًا يقدم لشواهده بعبارات تنم عن أن سماعه غير مباشر منها: «حكى سيبويه عن بعض العرب الفصحاء»[١]، و«سمع سيبويه بعض العرب يقول»[٢]، و«حكى الفراء عن بعض العرب»[٣].

وقد يورد أقوال العرب دون أن ينسبها إلى راوٍ معين. وأحيانًا يُصرّح بأسماء القبائل التي ينقل عنها وينسب إليها لغاتها ومن هذه القبائل: الحجاز، وقريش، وبنو تميم، وربيعة، وكنانة، وهذيل، وبنو عقيل، وبنو الحارث، وطيئ[٤].

ومن ذلك قوله في (ما) النافية العاملة عمل (ليس) ألحق أهل الحجاز (ما) النافية بـــ(ليس) في العمل فجعلوا لها اسمًا مرفوعًا وخبرًا منصوبًا، وبلغتهم نزل القرآن[٥].

قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٦].

وقال في باب حروف الجر:

وقد تحدث زيادة (ما) مع الباء تقليلا وهي لغة هذيلية[٧].

وقال أيضا في باب القسم:

(جيرِ) حرف بمعنى (نعم) ولو لم تكن بمعنى (نعم) لم تعطف عليها، في قول بعض الطائيين[٨]:

أَبَى كَرَمًا لا آلفًا جَيْرِ أو نعم ... بأحسن إيفاءٍ وأنجزِ موعدِ

---

(١) شرح الكافية الشافية٣/ ١٥٣٧.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٥.
(٣) شرح الكافة الشافية ٣/ ١٥٥٦.
(٤) أصول النحو عند ابن مالك ص١١٥- ١١٦.
(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٠.
(٦) يوسف: ٣١.
(٧) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٧.
(٨) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٠٥].

وقال أيضًا: لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز، كذا قال سيبويه وهو كما قال [١].

وقال في باب حروف الجر أيضًا: وأما (لعل) فإنها حرف جر في لغة بني عقيل [٢].

كقول الشاعر[٣] :

لعـــــل اللهِ يمكـــــــنني عليهـــــا   جهــــارًا مـــــن زهـــــيرٍ أو أســــيدِ

وقال عند حديثه عن (إمَّا) أن وقوع (إما) بعد الواو المسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها فِي مثل: لا زيد ولا عمرو فيها، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن (إما) مثلها إلحاقًا للنظير بالنظير عملاً بمقتضى الأولوية، وذلك أن (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع، ومع ذلك حُكِم بعدم عطفيتها عند مقارنتها بالواو، فلأن يحكم بعدم عطفية (إما) عند مقارنة الواو أحق وأولى. وفتح همزتها لغة تميمية. فيقولون: (أمَّا).

وأحيانًا يشير ابن مالك إلى أن ذلك من قول بعض العرب دون تحديد لهم. ومن ذلك قوله في النظم:

وأوَّلَ العلـــــــمَ بـــــــرأيٍ فنــــــصبْ   من بعده الفعـــلَ بـــأنْ بعـــضُ العـــربْ[٤]

وقوله: «ومن العرب من يجيز الرفع بعد (أنْ) السالمة من سبق علم أو ظنّ» [٥].

وقوله في النظم:

وفـــصل مجـــزوم بلــــم ولا الطلـــبْ   في شعر اســتعمله بعــض العــرَبْ[٦]

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٣.

(٣) من الوافر وقائله خالد بن جعفر. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٣، والخزانة ١٠/ ٤٢٦، والجنى الداني ص٥٨٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٧.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦١.

٢- القياس:

معناه: التقدير، وهو من قولهم: «قاس[١] الشيء يقيسه قياسًا، واقتساه وقيسه إذا قدره على مثاله».

وفي الاصطلاح: حمل غير المنقول على المنقول، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولاً عن العرب [٢].

موقف ابن مالك من القياس:

الأصل عند ابن مالك أن القواعد تُبنى على السماع الصحيح، وقد يلجأ إلى القياس، إذا لم يجد المسموع. وقد عول على القياس في كثير من المسائل النحوية. ومن أمثلة أقيسته قال: في باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر:

حكى ابن برهان أن الأخفش روى عن العرب: (إنما زيدًا قائمٌ) فأعمل (إنَّ) مع زيادة (ما) وحكى مثل ذلك الكسائي [٣].

وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سَنَنٍ واحد قياسًا، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها، وبقوله أقول في هذه المسألة[٤].

ومن أمثلة القياس أيضا عنده ما ذهب إليه من كون الواو هي العاطفة في نحو: (قام إما زيد وإما عمرو)، حيث رأى أن وقوع (إما)بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في نحو: (لا زيد ولا عمرو فيها)، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن (إما) مثلها إلحاقًا للنظير، وعملاً بمقتضى الأولوية، وذلك أن (لا) قبل مقارنة الواو صالحة

---

(١) لسان العرب مادة (قاس).

(٢) الاقتراح للسيوطي. قرأه وعلق عليه د/ محمود سليمان ياقوت –دار المعرفة الجامعية – مصر ص٩٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٠.

(٤) شرح التسهيل٢/ ٣٨.

للعطفية بإجماع، ومع ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها، فلأَنْ يحكم بعدم عطفية (إما) عند مقارنة الواو أحق وأولى [١].

ومن أمثلة القياس عند ابن مالك أيضًا: ما قاله عند حديثه عن (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر وأن فيها مذهبين الإهمالَ والإعمال:

لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز، كذا قال سيبويه، وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصًا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصًا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كـــ(ما) النافية ألا يكون عاملاً [٢].

٣- الإجماع:

الإجماع: ويقصد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[٣].

وقد احتج ابن مالك بالإجماع في كثير من المسائل، فهو إلى جانب اعتماده على السماع والقياس قد اتخذ من الإجماع[٤] دليلاً دعم به جملة من آرائه، وهو ينقل الإجماع عن المتقدمين من العلماء ويحترمه ويقطع به على ما يراه، والنماذج على ذلك في شرح الكافية الشافية كثيرة منها:

أيد ابن مالك مذهب ابن كيسان وأبِي على في أن العاطف إنما هو (الواو) التي قبل (إما) بقوله [٥]: «وبقولهما أقول في ذلك، تخلصًا من دخول عاطف على عاطف، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: (لا زيد ولا عمرو فيها)، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن (إما) مثلها، إلحاقًا للنظير بالنظير، وعملاً بمقتضى الأولوية».

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤-٤٣٥.

(٣) الاقتراح للسيوطي ص٤١.

(٤) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك ص٢٧٥- ٢٧٦.

(٥) شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٢٦.

وقال أيضًا في باب عطف النسق[١]: «وكون الواو والفاء وثم وحتى متبعة لفظًا ومعنى مجمع عليه».

وقال أيضًا[٢] في باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر: «يجوز نصب المعطوف على اسم (إنَّ) وأخواتها متقدمًا على الخبر، ومتأخرًا، ويجوز الرفع مع (إنّ) و(لكنّ)- خصوصًا- بعد الخبر بإجماع».

كما احتج ابن مالك بإجماع العرب على ترك التكلم بما لا فائدة فيه، قال[٣]: «وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولي أن بني تميم يحذفون خبر (لا) مطلقًا- على سبيل اللزوم- إلا أن الزمخشري قال: (وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً)، وقال الجزولي: (ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفًا)، وليس بصحيح ما قالاه؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه».

كما احتج بإجماع القراء ومن ذلك ما جاء عنه في باب عوامل الجزم، حيث قال:[٤] «وللام الطلب الأصالة في السكون...» ثم قال: «وتسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، ولذلك أجمع القراء على التسكين فيما سوى قوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ﴾[٥]، ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟﴾[٦]، وقوله تعالى:[٧] ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا۟﴾، مما ولي واوًا أو فاء، كقوله تعالى:[٨] ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى﴾، وكقوله تعالى:[٩] ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾...».

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٢.
(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٥١١.
(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٧.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٤.
(٥) الحج: ٢٩.
(٦) الحج: ٢٩.
(٧) العنكبوت: ٦٦.
(٨) البقرة: ١٨٦.
(٩) البقرة: ٢٨٢.

الخاتمة

كان هذا البحث محاولة لإلقاء الضوء على مَنْهَجٍ نَحْويٍّ قد احتل مكان الصدارة بين متأخري النحاة، هو الإمام النحوي الجليل ابن مالك في تناوله حروف المعانِي. فكان البحث تحت عنوان:

آراء ابن مالك واختياراته في حروف المعانِي في كتابه شرح الكافية الشافية منهجا وموازنة.

ولا أدعي لنفسي كمال الاستقصاء والبحث والتنقيب عن هذا الموضوع، ولكنه عمل متواضع، وجهد مقل سخرت له كل إمكاناتي، وبذلت جهدي واجتهادي ما استطعت إلى ذلك سبيلا، حتى خرج بهذه الصورة. ولذا فإني أختمه بجملة من النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن أن أجملها فيما يأتي:

١- أن ابن مالك كان يميل إلى التوسط في عرضه مسائل حروف المعانِي، فهو لم يطل كما في شرح التسهيل، ولم يختصر كما في التسهيل وشرح عمدة الحافظ.

٢- أنه يهتم بذكر مسائل الخلاف في الحروف فيذكر ما قاله النحاة المتقدمون والمتأخرون، ثم يدلي برأيه فيها إما بقبول وتأييد، وإما برد وتضعيف، وأحيانا يكتفي بذكرها دون تعليق.

٣- أن ابن مالك انتهج منهج النحاة من قبله في الحكم على الكلام العربِي بالأحكام المختلفة، وإن كان يرى أن لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار، فلا يصحُّ أن تُرَدَّ إحداها بالأخرى، ولكن ترجَّحُ إحدى اللغتين على الأخرى، فإذا خالفت إحدى الروايتين ما تواضع عليه النحاة، قُبِل على أنه أسلوب من أساليب العربية، ووُجِّه التوجيه الذي لا يخل بالقاعدة، ولا يخرج عن القياس، أما إذا كان الخارج على القاعدة لا مجال لتأويله فإن كان كثيرًا وقف به عند حَدِّ المسموع منه، ولم يجز اطرداه والقياس عليه، وإن كان قليلاً فهو ضرورة إن اختص بالشعر، أو شاذ إن لم يختص به، وقد يكون ضعيفًا، أو قليلاً، أو نادرًا.

٣- تبين من خلال الدراسة أن طريقته في الاختيار اتخذت صورًا متعددة منها:

- تصريحه باختيار رأي معين.

- تعليله سبب اختياره، وقد اتسمت تعليلاته بالميل إلى السهولة والبعد عن الإطالة.
- وقد يختار رأيًا دون تعليل.
- أحيانًا لا يصرح باختياره مذهبًا معينًا.
- قد يكتفي ابن مالك أحيانًا بعرض أقوال العلماء من دون أن يختار منها.
- أحيانًا يظهر من كلامه ما لم يصرح به.

٤- طريقته في عرض الآراء والمذاهب: أنه ينصُّ أحيانًا على أصحاب المذاهب والأقوال والآراء من المتقدمين والمتأخرين، وكان ينص عليها من مصادرها ولذلك نجد في الكافية الشافية وشرحها ذكرًا لأكثر النحاة الذين سبقوه، كما كانت أكثر الكتب التي اعتمد عليها ابن مالك كتبًا نحوية، فضلاً عن كتب إعراب القرآن ومعانيه. وهذا يدل على أنه كان يتحرى الدقة في النقل.

٥- تبين من خلال الدراسة أن ابن مالك لم يكن بصريًّا خالصًا، ولا كوفيًّا خالصًا، ولا بغداديًّا، بل يخالف في كثير من المسائل أعلام أولئك وهؤلاء، وقد يرجح أو يصحح أو يرد، وقد يتخذ لنفسه موقفًا خاصًّا يخالف جمهور النحاة.

٦- الاستدلال عند ابن مالك شمل السماع: وقد اعتمد ابن مالك فيه على الاستشهاد بالقرآن الكريم كمصدر من مصادر السماع، وربما استند في بعض آرائه على السماع القرآني وحده، وهذا ما لاحظته عند دراسة حروف المعانِي عنده حين يدلل على معنى الحرف أو بيان رأي أو تأييده لرأي بالاستشهاد بالقرآن الكريم، ثم الحديث الشريف كمصدر ثانٍ من مصادر السماع؛ إذ أكثر منه في إثبات القواعد، ثم أقوال العرب شعرها ونثرها، فلم يقف عند شواهد سيبويه والبصريين بل تعداها إلى شواهد الكوفيين والبغداديين، واستشهد بكثير من الشواهد التي لم يسبق أن استشهد بها غيره.

٧- ابن مالك لا يلجأ إلى القياس إلا إذا لم يجد الشاهد المقبول.

٨- احتج ابن مالك في كثير من المسائل بالإجماع، فهو إلى جانب اعتماده على السماع والقياس قد اتخذ من الإجماع دليلا دعم به جمله من آرائه، وهو ينقل الإجماع عن

المتقدمين من العلماء ويحترمه ويقطع به على ما يراه.

وإذا كان لابد من كلمة يختم بها هذا البحث فإني أقول:

- لقد أسفرت الجهود العظيمة التي تناولت حروف المعاني على مر العصور أن استقر لدينا اليوم مادة علمية متسعة الجوانب، يمكن للباحثين والدارسين النظر فيها وتقليبها على وجوه كثيرة عبر دراسات مستقلة تؤكد الأهمية البالغة لهذه الحروف بوصفها جزءًا مهما من أجزاء الكلم العربي.
- كذلك لابد لطالب العربية، والمطلع في تفسير القرآن، أن يكون مُلِمًّا بِهذا الباب؛ فإنه لا يكاد يُفهم كثيرٌ من آي القرآن الكريم على وجهه الصحيح إلا بإدراك معانِي تلك الحروف.
- العناية بكتب التراث عموما وكتب اللغة خصوصا وعلى رأسها كتب النحو وبذل الجهد في تقريبها للقارئ؛ لأن علمَ النحو صلاح للألسنة، كما قال ابن مالك رحمه الله في مقدمة الكافية الشافية:

وبعدُ فالنحو صلاح الألسِنَهْ ... والنفس إن تعدم سناه في سِنَهْ

به انكشاف حجب المعانِيْ ... وجلوة المفهوم ذا إذعانِ

ومن يعن طالبه بسببِ ... فهو حرٍ بنيل كل أربِ

وبعدُ فهذه صفحات قد سطرتها في آراء ابن مالك واختياراته في حروف المعانِي ختمتها بأهم ما توصلت إليه من نتائج. فإن أوفت الغرض وحققت الهدف فمن الله، وله الفضل والمنة، وإلا فحسبِي أني بذلت جهدي وسخرت إمكاناتي.

(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والديَّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي).

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه

أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانيًا: المصادر:

١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٢- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٩٠م.

٣- شرح الكافية الشافية. ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، د. ت.

٤- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. ابن مالك (ت ٦٧٢هـ). تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة ١٩٧٥م.

٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. ابن مالك (ت٦٧٢هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

ثالثًا- المراجع:

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. الزبيدي (عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي ت ٨٠٢هـ). تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي. د. محمد إبراهيم البنا، ط١، دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا، ت١١١٧هـ) تحقيق د: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢-١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.

٤- الإتقان في علوم القرآن. السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ت ٩١١هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د. ت.

٥- أدب الكاتب. ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي الْمَرْوَزِيّ الدينوري ت ٢٧٦هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي (أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي ت ٦٥٤-٧٤٥هـ). تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٧- الأزهية في علم الحروف. الهَرَوي (علي بن محمد النحوي الهروي ت٤١٥هـ). تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب للقرطبِي (أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري ت٤٦٣هـ) تحقيق: علي محمد البيجاوي ط ١ دار الجيل، بيروت ١٤١٢هـ.

٩- أسرار العربية. أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن أبِي سعيد ٥١٣-٥٧٧هـ). تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، نشر: المجمع العلمي العربِي بدمشق، ط١، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

١٠- أسرار النحو. ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان ت ٩٤٠هـ). تحقيق: د. أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمَّان، (بدون تاريخ).

١١- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي. (البطليوسي أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ٤٤٤-٥٢١هـ). تحقيق: د. حمزة عبد الله النشرتي، ط١، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٢- أصول النحو عند ابن مالك. خالد سعد محمد شعبان، ط١ مكتبة الآداب –القاهرة. ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٣- الأصول في النحو. ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل. ت ٣١٦هـ). تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٤- إعراب القرآن. النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت ٣٣٨هـ). تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٥- الأعلام لخير الدين الزركلي ت ١٣٩٦هـ – دار العلم للملايين – بيروت –لبنان ط١٥، ٢٠٠٢م.

١٦- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي. قرأه وعلق عليه د/محمود سليمان ياقوت –دار المعرفة الجامعية – مصر١٤٠٦هـ/ ٢٠٠٦م.

١٧- أمالي ابن الشجري. ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ٤٥٠هـ/٥٤٢هـ). تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. أبو البركات الأنباري. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٩- الأنموذج للزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ). تحقيق: د. حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة، ١٩٩٠م.

٢٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ت ٧٦١هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

٢١- الإيضاح العضدي. أبو علي الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ٢٨٨-٣٧٧هـ). تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم للطباعة والنشر، جدة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٢- الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ). تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٣- البحر المحيط (التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط)، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٢٤- بدائع الفوائد. ابن قيم الجوزية (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبِي بكر. ت ٧٥١هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

٢٥- البداية والنهاية لابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى ٧٧٤هـ) حققه ودقق أصوله وعلق حواشيه: علي شيري دار إحياء التراث العربِي ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٦- البرهان في علوم القرآن. الزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله ٧٤٥-٧٩٤هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان. (بدون تاريخ).

٢٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي. ابن أبِي الربيع (عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي ٥٩٩-٦٨٨هـ). تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي - بيروت -لبنان ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٢٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (عبد الرحمن جلال الدين ت٩١١هـ). تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ط١ –دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢٩- البيان في غريب القرآن. أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ). تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣٠- تاريخ الإسلام لشمس الدين الذهبِي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: د. عمر عبد السلام، دار الفكر العربي، بيروت، ط٢.

٣١- التبصرة والتذكرة. الصيمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣٢- التبيان في إعراب القرآن. العكبري (ت٦١٦هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

٣٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. العكبري (ت٦١٦هـ). تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٤- تذكرة النحاة. أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج١-٦). أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ). تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. وما بعدها.

٣٦- ترشيح العلل في شرح الجمل. الخوارزمي (صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ت٦١٧هـ). تحقيق: عادل محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٧- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ). تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣٨- توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع لابن جني)، ابن الخباز (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٣٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي (الحسن بن أم قاسم ت٧٤٩هـ). تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

٤٠- الجمل في النحو. الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت٣٤٠هـ) تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٤١- الجملة الشرطية عند النحاة العرب. أبو أوس إبراهيم الشمسان. ط١، مطابع الدجوي، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٢- الجنى الداني في حروف المعانِي. المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٣- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. الإربلّي (علاء الدين بن علي ت ٧٤١هـ). صنعة: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٤٤- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. الشيخ محمد الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت (بدون تاريخ).

٤٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. الصبان (أبو العرفان محمد بن علي ت١٢٠٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابِي وشركاه بمصر، (بدون تاريخ).

٤٦- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري. الشيخ يس (ت ١٠٦١هـ). مطبوع بهامش شرح التصريح.

٤٧- الحجة للقراء السَّبعة. أبو علي الفارسي تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٤٨- حروف المعانِي. الزجاجي (ت٣٤٠هـ). تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٩- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد). تحقيق: سعيد عبد الكريم السعودي، وزارة الثقافة والإعلام في العراق، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.

٥٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. البغدادي (عبد القادر بن عمر ت ١٠٣٠م/١٠٩٣هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٥١- الخصائص. ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبِي (أحمد بن يوسف ت ٧٥٦هـ). تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٣- دراسات لأسلوب القرآن الكريم. (القسم الأول: الحروف والأدوات).د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٥٤- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري (أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، ت ٥١٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر.

٥٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. الشنقيطي (أحمد بن الأمين ت ١٣٣١هـ) ط ٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٥٦- دلائل الإعجاز. عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت ٤٧١هـ) تحقيق:الاستاذ محمود محمد شاكر، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٥٧- ديوان الأسود بن يعفر، صنفه:د. نوري حمودي القيسي. وزارة الثقافة والإعلام في العراق.

٥٨- ديوان الأعشى، تحقيق:د. محمد محمد حسين. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط٧، ١٩٨٣م.

٥٩- ديوان الحطيئة، شرح: أبي سعيد السكري، طبعة دار صادر، بيروت، ١٩٨١م.

٦٠- ديوان الفرزدق نشر الصاوي، مصر١٣٥٤هـ.

٦١- ديوان امرئ القيس، تحقيق:د محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٥٨م.

٦٢- ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣ وطبعة دار صادر، بيروت.

٦٣- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

٦٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت ط٤ ١٩٨٨م.

٦٥- ديوان كعب بن مالك، تحقيق:د. سامي مكي، مكتبة النهضة، بغداد، ط١ ١٩٦٦م.

٦٦- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق:د. إحسان عباس، منشورات وزارة الإعلام في الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٦٧- رصف المباني في شرح حروف المعانِي. المالقي (أحمد بن عبد النور ت ٧٠٢هـ) تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥م/١٩٨٥م.

٦٨- سر صناعة الإعراب. ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ). تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (أبِي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ). تحقيق: لجنة التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

٧٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت ٧٦٩هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٧١- شرح أبيات المغني. البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٧٢- شرح أبيات سيبويه للنحاس (أبِي جعفر أحمد محمد ت٣٣٨هـ) تحقيق: د/زهير غازي زاهد، ط١مكتبة النهضة العربية –بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٧٣- شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق:د. عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.

٧٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. الأشموني (علي بن محمد ت ٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابِي الحلبي، القاهرة، (بدون تاريخ).

٧٥- شرح التحفة الوردية في علم العربية. ابن الوردي (أبو حفص زيد الدين عمر بن مظفر بن عمر بن أبِي الفوارس بن علي الصديق ٩٦١م/٧٤٩هـ). تحقيق: د. صلاح رواي، ط١، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٧٦- شرح التصريح على التوضيح. الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابِي الحلبي، القاهرة، د. ت.

٧٧- شرح الرضي على الكافية. الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٧٨- شرح ألفية ابن مالك. ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن العلامة جمال الدين محمد بن مالك). تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٧٩- شرح ألفية ابن معطي. ابن القواس (عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد ت ٦٩٦هـ). تحقيق: علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٨٠- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم ٢٧١م/٣٢٨هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٨١- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبِي حيان الأندلسي. ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق: د. صلاح رواي، ط٢، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤م، ١٩٨٥م.

٨٢- شرح اللُّمع. ابن برهان (أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ت٤٥٦هـ) تحقيق: د. فائز فارس، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨٣- شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير. الخوارزمي. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت. لبنان، ١٩٩٠م.

٨٤- شرح المفصل. ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ). عالم الكتب، بيروت، (بدون تاريخ).

٨٥- شرح المقدمة الجزولية الكبير. الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي ٥٦٢-٦٥٤هـ). تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٨٦- شرح المقدمة النحوية. ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد ت٤٦٩هـ). تحقيق: د. محمد أبو الفتوح شريف، دار الزهراء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨م.

٨٧- شرح الوافية نظم الكافية. ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ). تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٨٨- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير). ابن عصفور (علي بن مؤمن ت٥٩٧ - ٦٦٩هـ) تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٨٩- شرح جمل الزجاجي. ابن خروف (أبو الحسن علي بن محمد علي ت ٦٠٩هـ). تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، ط١. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٩٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٩١- شرح شواهد المغني. السيوطي (ت٩١١هـ). اعتنى بتصحيحه: محمد محمود الشنقيطي منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان. (بدون تاريخ).

٩٢- شرح عيون الإعراب. المجاشعي (أبو الحسن علي فضَّال ت٤٧٩هـ) تحقيق: د. حنا جميل حداد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

٩٣- شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير بن أبِي سلمى. ابن هشام (ت٧٦١هـ) ط٣، مكتبة ومطبعة مصطفى البابِي الحلبِي وأولاده، بمصر، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

٩٤- شرح قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام (٧٦١هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

٩٥- شرح كتاب سيبويه. السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت ٣٦٨هـ) تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٩٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل. السلسيلي (أبو عبد الله محمد بن عيسى ٧١٥-٧٧٠هـ). تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩٧- صحيح البخاري (الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ)، طبعة دار الشعب، مصر، بدون تاريخ.

٩٨- صحيح مسلم. (الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٠٦-٢٦١هـ) نشر: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٩٩- ضرائر الشعر. ابن عصفور (ت٦٦٩هـ). تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط٢، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٠٠- ضرائر الشعر، أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة. القزاز القيرواني (أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي ت٤١٢هـ). تحقيق: د. محمد زغلول سلام، ود. محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٣م.

١٠١- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. الآلوسي (محمود شكري ت١٣٤٢هـ). شرحه: محمد بهجة الأثري، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ.

١٠٢- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، و د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ

١٠٣- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية. للجرجاني. شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي (٩٠٥هـ) تحقيق: د. البدراوي زهران، ط١، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣م.

١٠٤- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشر: برجستراسر، ط٣، بيروت، لبنان ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٠٥- الفصول الخمسون. ابن معطي (زين الدين أبِي الحسين يحيى بن عبد المعطي ٥٦٤- ٦٢٨هـ). تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٠٦- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب. (الجامي نور الدين عبد الرحمن الجامي ت٨٩٨هـ). تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٠٧- فوات الوفيات للكتبِي (محمد بن شاكر ت٧٦٤هـ). تحقيق:د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

١٠٨- الكامل في اللغة والأدب (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥هـ). تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٠٩- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب. أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ). تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١١٠- كتاب سيبويه. (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، (بدون تاريخ).

١١١- الكشاف عن حقائق غوامض التنْزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ). ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١١٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للحاج خليفة (مصطفى بن عبد الله). مكتبة المتنبي، بيروت.

١١٣- اللامات. الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تحقيق:د. مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥/١٩٨٥م.

١١٤- اللامات. الهروي (علي بن محمد ت ٤١٥هـ). تحقيق: د. أحمد عبد المنعم الرصد، مطبعة حسان، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١١٥- اللُّباب في علل البناء والإعراب. العكبري (ت ٦١٦هـ). تحقيق: غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١١٦- لسان العرب. ابن منظور. (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ت ٧١١هـ)، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

١١٧- اللُّمع في العربية. ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

١١٨- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف. د. فتحي بيومي حمودة (بدون دار نشر وبدون تاريخ).

١١٩- مجاز القرآن. أبو عبيدة (معمر المثنى ت ٢١٠هـ) تعليق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٢٠- مجالس ثعلب. ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى ٢٠٠-٢٩١هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.

١٢١- مجمع اللغة العربية (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما) أخرجها وراجعها/محمد شوقي أمين عضو المجمع، وإبراهيم الترزي مدير التحرير، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٢٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جني (ت٣٩٢هـ). تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٢٣- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عُني بنشره برجشتراسر، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٢٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (عبد الرحمن جلال الدين ت٩١١هـ) -تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط٣، دار التراث.

١٢٥- المسائل البصريات. أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ). تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٢٦- المسائل الحلبيات. أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ). تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٢٧- المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ). تحقيق:د. علي جابر عصفور، ١٩٧٦م.

١٢٨- المسائل العسكريات. أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ). تحقيق:د. إسماعيل أحمد عمايرة، المطبعة الوطنية، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.

١٢٩- المسائل العضديَّات. أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق:د. علي جابر المنصوري، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٣٠- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. أبو علي الفارسي. (٣٧٧هـ) تحقيق:د. صلاح الدين السنكاوي، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٣م.

١٣١- المسائل المنثورة. أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ). تحقيق:د.مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م.

١٣٢- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح التسهيل لابن عقيل. (ت ٧٦٩هـ). تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

١٣٣- المستوفى في النحو. ابن الفرُّخان (كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم ت ٦٥٠هـ). تحقيق: د. محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٣٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤- ٢٤١هـ). تحقيق:د. شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط١ مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٣٥- مشكل إعراب القرآن. مكي بن أبِي طلب القيسي (٣٥٥-٤٣٧هـ) تحقيق:د. ياسين محمد السوَّاس، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق (بدون تاريخ).

١٣٦- المطالع السعيدة، شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط. السيوطي (ت٩١١هـ). تحقيق: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية. (بدون تاريخ).

١٣٧- معاني الحروف. الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى ٢٩٦-٣٨٤هـ). تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، (بدون تاريخ).

١٣٨- معاني القرآن وإعرابه. الزجاج (أبو إسحق إبراهيم بن السري ت٣١١هـ). تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٣٩- معاني القرآن. الأخفش (سعيد بن مسعدة. ت٢٢٥هـ). تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٤٠- معاني القرآن. الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت٢٠٧هـ). تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م.

١٤١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٤٢- المفصل في علم اللغة. الزمخشري (ت ٥٣٨هـ). تعليق: د. محمد عز الدين السعيدي، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٤٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (للإمام أبِي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبِي ت ٧٩٠هـ) تحقيق: ا. د محمد إبراهيم البنا وآخرين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٤٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني، المطبعة الأميرية، القاهرة.

١٤٥- المقتصد في شرح الإيضاح. عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

١٤٦- المقتضب. المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ٢١٠-٢٨٥هـ). تحقيق:د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٤٧- المقدمة الجزولية في النحو. الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز ت٦٠٧هـ). تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، ط١، أم القرى للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٤٨- المقرب. ابن عصفور (ت٦٦٩هـ). تحقيق:د. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٤٩- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ). تحقيق سدني جليزر، نيوهافن ١٩٤٧م.

١٥٠- الموجز في النحو. ابن السراج (ت٣١٦هـ). تحقيق: مصطفى الشويمي، بن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م.

١٥١- الموفي في النحو الكوفي. صدر الدين الكنغراوي (١٣٤٩هـ). تحقيق:د. محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م.

١٥٢- نتائج الفكر في النحو. السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ٥٠٨-٥٨١هـ). تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٥٣- نفح الطيب للمقري ٢/ ٢٢٨- تحقيق :د.إحسان عبد القدوس- دار صادر، بيروت

١٥٤- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ). تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٥٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه. الأعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان٤٧٦هـ). تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٥٦- النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) (مطبوع بهامش البحر المحيط).

١٥٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. السيوطي (٩١١هـ). تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٥٨- الواضح في علم العربية. الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن ت٣٧٩هـ). تحقيق: د. أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.

١٥٩- الوافي بالوفيات للصفدي (صلاح الدين خليل بن أبيك، ت٧٦٤هـ) تحقيق أحمد الأرناؤوط وزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

رابعا- المخطوطات:

١- الأنموذج شرح الأردبيلي (ت٦٤٧) ١٢٨مخطوط بمكتبة المدينة المنورة العامة وقف المكتبة القارانية تحت رقم ٨٥ نحو.

٢- شرح الأنموذج المسمى بالفوائد العبدية للموستاري ١٥٠ مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم ١١٢نحو.

فهرس الموضوعات